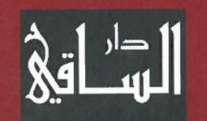
فواز طرابلسي

الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان





فواز طرابلسي

الطبقات الاجتماعية
والسلطة السياسية في لبنان



دار الساقي

الطبعة الأولى 2016

ISBN 978-6-14425-866-8

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114–2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

تمت كتابة هذا الكتاب بدعم مالي من مؤسسة هنرش بل – مكتب الشرق الأوسط.

إلى ذكرى حنا بطاطو
الباحث الاجتماعي
والناسك الماركسي
معلّمي

المحتويات

مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى توجيه الأنظار والمجهود البحثي إلى وجود تراتب اجتماعي في لبنان يقوم على المواقع المتفاوتة لسكانه من الاقتصاد والموارد والدخل والثروة وعلاقات الإنتاج والملكية. بعبارة أخرى، ما نطمح إليه من هذا الجهد هو إعادة الاعتبار لمفهوم الطبقة في إنتاج المعارف عن المجتمع والسلطة في لبنان.

في بلد لا تعريف أصلاً لجماعاته الأفراد إلا التعريف الطائفي والمذهبي، نادرة أصلاً هي المراجع التي تعالج الطبقات والتركيب الطبقي. والحقيقة أننا، باستثناء الكتاب الكلاسيكي لسليم نصر وكلود دوبار وبعض التواريخ الطبقية الجزئية (للطبقة العاملة وحركتها النقابية مثلاً)، لا نستطيع أن نتحدث عن أدبيات أكاديمية أو بحثية في هذا المجال قبل الحرب الأهلية أو بعدها. ومع أن دراسات البزنس باتت فرعاً مألوفاً من فروع البحث في العلوم الاجتماعية في غير بلد عربي، فلا يبدو أنها وصلت بعد إلى الشواطئ الفينيقية.

واجه هذا الجهد عدداً من الصعوبات والتحديات أبرزها ندرة البيانات والإحصائيات وتفاوتها وعدم الثقة بدقتها وبمصداقيتها. والأفدح هو الكتمان والسرّية اللذان يحيطان بعالم رجال الأعمال وصعوبة جمع المصادر عنه. فكان على هذه الدراسة أن تنطلق مما يقارب الصفر وأن تغامر في مجالات عدة. وقد اضطررنا إلى الاعتماد أحياناً كثيرة على مواد صحفية لتغطية معظم المواضيع المتعلقة بمجال بحثنا. ولا بدّ من التنويه عن أننا أفدنا كثيراً من مبادرات صحفية جديدة في الاقتصاد السياسي النقدي، وخصوصاً المنشور منها من قبل فريق القسم الاقتصادي في جريدة **الأخبار** ومسؤوله محمد زبيب.

المسائل المنهجية هي موضوع الفصل الأول نستعرض ونناقش فيه تحولات المفاهيم المتعلقة باللامساواة والفوارق الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في عصر النيوليبرالية، ونقارب تعريف الطبقات والتراتب الطبقي بشاغل إنتاج مفاهيم تحيط بميزات الاقتصاد والمجتمع في لبنان وبالعلاقة المركبة بين البنية الطبقية والبنية الطائفية.

نستعرض بعد ذلك أبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفترة ما بعد الحرب الأهلية مع تركيز على مشروع الإعمار الذي حقق الانتقال الإشكالي من اقتصاد ليبرالي إلى اقتصاد نيوليبرالي بنتائجه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

يتلمّس الفصل الثالث معالم الأوليغارشية المالية التجارية العقارية ويتبيّن مفاصل سيطرتها على الاقتصاد ونمو تركّز رأس المال في ظل سيطرتها وتشابك المصالح بين مكوناتها إلى أن نثير مسألة تمثيلها لنفسها اقتصادياً وسياسياً.

الطبقات المتوسطة هي أوسع الطبقات في لبنان وأكثرها تحدّياً للجهد البحثي. آثرنا تمييزها إلى شرائح ثلاث، وتعرضنا للنقاش الدائر عن انكماشها/انتعاشها، عالمياً ومحلياً، وأبرزنا دورها في الحراك الاجتماعي والنزعة الاستهلاكية العارمة التي يشهدها لبنان فترة بعد الحرب، ثم طرحنا مسألة تشخيص أدوار الطبقات الوسطى السياسية بعيداً عن تخصيصها بسلوك أحادي خاص بها.

يتناول الفصل المتعلق بالقوى العاملة بالأجر التحولات الكبيرة التي طرأت على تلك الطبقة من حيث الحجم ونمو العمالة غير الرسمية وضغط العمالة الوافدة عليها والتراجع الكبير في مستوى معيشتها وفي حقوق الثبات في العمل والضمانات الاجتماعية. وعالجنا مصير الحركة النقابية في ظل محاولات السيطرة والتطييف السلطوية، وتوقفنا عند الحال البائسة للعمالة المنزلية، قبل متابعة وتحليل أبرز الحركات والصراعات الاجتماعية خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٥.

ينظر الفصل الذي يلي في ما أسميناه "معالجة الفقر من خارج المجتمع"، ونستعرض فيه برنامج "استهداف الفقر" الذي تنفذه الحكومة اللبنانية، برعاية ودعم المؤسسات المالية الدولية، والذي يعزل الفقراء عن سائر المجتمع، ويمتنع عن معالجة عوامل الإفقار، ويحوّل دور الدولة في تقديم المساعدات الغذائية والتعليمية والصحية

والمالية للفقراء ألى أداء الإحسان لا إحقاق الحقوق.

نختم بدراسة العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية مستعرضين تطورها عبر عهود لبنان المستقل، والتشابك المتزايد بين عالم السلطة وعالم المال، ونلقي أضواء على حالات معينة تتعلق بالفساد والانتفاع من السلطة في غياب متزايد للتشريعات والأجهزة الرقابية. ونختم بالتساؤل عمّا إذا كان مفهوما المحسوبية والإرثية الشائعين ما زالا مناسبين لاستيعاب طبيعة السلطة والعلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية.

لم تكن لهذه الدراسة أن تتحقق لولا إسهامات ميسون سكّرية، أستاذة الانثروبولوجيا الجامعية، ورشا أبو زكي، الباحثة في الاقتصاد السياسي ومسؤولة قسم الاقتصاد في جريدة **العربي الجديد**. أشكر الزميلتين على مساهمتهما الثمينة في جمع المصادر والبحث والنقاش، غير أنني أتحمّل وحدي المسؤولية عن الصيغة النهائية لنص الدراسة وقد أدخلت عليها عدداً من التعديلات والإضافات تمهيداً للنشر الورقي.

أشكر "مؤسسة هنريش بول" للشرق الأوسط في بيروت وفريقها الذي تحمّس للمشروع وموّل جهدي وجهد ميسون ورشا خلال عشرة أشهر من العامين ٢٠١٢-٢٠١٣.

أتطلّع إلى ما قد يثيره هذا البحث من نقاش وسجال وتعديلات وتطويرات من القراء عموماً ومن المهتمّين في كافة فروع العلوم الاجتماعية. أحب أن أنظر إلى هذا الجهد على أنه مسودة بحث وحافز على المزيد من الأبحاث في هذا الحقل يتولاها أكبر عدد ممكن من الباحثين الشباب خصوصاً وبواسطة فرق عمل جماعية.

أعِدُ من جهتي أن أستمر في المساهمة في هذا الجهد وفي جهود مماثلة.

فواز طرابلسي

بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

المسائل المنهجية هي موضوع الفصل الأول نستعرض ونناقش فيه تحولات المفاهيم المتعلقة باللامساواة والفوارق الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في عصر النيوليبرالية، ونقارب تعريف الطبقات والتراتب الطبقي بشاغل إنتاج مفاهيم تحيط بميزات الاقتصاد والمجتمع في لبنان وبالعلاقة المركبة بين البنية الطبقية والبنية الطائفية.

نستعرض بعد ذلك أبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفترة ما بعد الحرب الأهلية مع تركيز على مشروع الإعمار الذي حقق الانتقال الإشكالي من اقتصاد ليبرالي إلى اقتصاد نيوليبرالي بنتائجه الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

يتلمّس الفصل الثالث معالم الأوليغارشية المالية التجارية العقارية ويتبيّن مفاصل سيطرتها على الاقتصاد ونمو تركّز رأس المال في ظل سيطرتها وتشابك المصالح بين مكوناتها إلى أن نثير مسألة تمثيلها لنفسها اقتصادياً وسياسياً.

الطبقات المتوسطة هي أوسع الطبقات في لبنان وأكثرها تحدّياً للجهد البحثي. آثرنا تمييزها إلى شرائح ثلاث، وتعرضنا للنقاش الدائر عن انكماشها/انتعاشها، عالمياً ومحلياً، وأبرزنا دورها في الحراك الاجتماعي والنزعة الاستهلاكية العارمة التي يشهدها لبنان فترة بعد الحرب، ثم طرحنا مسألة تشخيص أدوار الطبقات الوسطى السياسية بعيداً عن تخصيصها بسلوك أحادي خاص بها.

يتناول الفصل المتعلق بالقوى العاملة بالأجر التحولات الكبيرة التي طرأت على تلك الطبقة من حيث الحجم ونمو العمالة غير الرسمية وضغط العمالة الوافدة عليها والتراجع الكبير في مستوى معيشتها وفي حقوق الثبات في العمل والضمانات الاجتماعية. وعالجنا مصير الحركة النقابية في ظل محاولات السيطرة والتطييف السلطوية، وتوقفنا عند الحال البائسة للعمالة المنزلية، قبل متابعة وتحليل أبرز الحركات والصراعات الاجتماعية خلال فترة ٢٠١١-٢٠١٥.

ينظر الفصل الذي يلي في ما أسميناه "معالجة الفقر من خارج المجتمع"، ونستعرض فيه برنامج "استهداف الفقر" الذي تنفذه الحكومة اللبنانية، برعاية ودعم المؤسسات المالية الدولية، والذي يعزل الفقراء عن سائر المجتمع، ويمتنع عن معالجة عوامل الإفقار، ويحوّل دور الدولة في تقديم المساعدات الغذائية والتعليمية والصحية

والمالية للفقراء ألى أداء الإحسان لا إحقاق الحقوق.

نختم بدراسة العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية مستعرضين تطورها عبر عهود لبنان المستقل، والتشابك المتزايد بين عالم السلطة وعالم المال، ونلقي أضواء على حالات معينة تتعلق بالفساد والانتفاع من السلطة في غياب متزايد للتشريعات والأجهزة الرقابية. ونختم بالتساؤل عمّا إذا كان مفهوما المحسوبية والإرثية الشائعين ما زالا مناسبين لاستيعاب طبيعة السلطة والعلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية.

لم تكن لهذه الدراسة أن تتحقق لولا إسهامات ميسون سكّرية، أستاذة الانثروبولوجيا الجامعية، ورشا أبو زكي، الباحثة في الاقتصاد السياسي ومسؤولة قسم الاقتصاد في جريدة **العربي الجديد**. أشكر الزميلتين على مساهمتهما الثمينة في جمع المصادر والبحث والنقاش، غير أنني أتحمّل وحدي المسؤولية عن الصيغة النهائية لنص الدراسة وقد أدخلت عليها عدداً من التعديلات والإضافات تمهيداً للنشر الورقي.

أشكر "مؤسسة هنريش بول" للشرق الأوسط في بيروت وفريقها الذي تحمّس للمشروع وموّل جهدي وجهد ميسون ورشا خلال عشرة أشهر من العامين ٢٠١٢-٢٠١٣.

أتطلّع إلى ما قد يثيره هذا البحث من نقاش وسجال وتعديلات وتطويرات من القراء عموماً ومن المهتمّين في كافة فروع العلوم الاجتماعية. أحب أن أنظر إلى هذا الجهد على أنه مسودة بحث وحافز على المزيد من الأبحاث في هذا الحقل يتولاها أكبر عدد ممكن من الباحثين الشباب خصوصاً وبواسطة فرق عمل جماعية.

أعِدُ من جهتي أن أستمر في المساهمة في هذا الجهد وفي جهود مماثلة.

فواز طرابلسي

بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

الفصل الأول

نقاط استدلال منهجية

فكر الإنكار

إن إنكار وجود الطبقات أمر لا يفاجئ. لكل نظام اجتماعي منطقه الخاص في إخفاء أشكال التمييز واللامساواة والاستغلال بين أعضائه. يتوقف الأمر على الكيفية التي بها يتم الإنكار وأشكال التغطية والتمويه المختلفة.

إنكار الاستغلال

تلعب الهجرة في لبنان دوراً بارزاً في التستير على الاستغلال. يكتب ميشال شيحا أن اللبناني "يجلب ثرواته من أقاصي الأرض فلا ينزل الضرر بأحد من اللبنانيين البُعاد، ولا يستغلّ عرق مواطنيه. وليس أخيراً للاشتراكي أو لعالِم الاجتماع أي مأخذ عليه. وليس في العالم، على كل حال، مسرِفٌ مثله ولا أسخى منه" (**شيحا: ١٩٦٢، ١٣٠**). تستدعي هذه المقولة ثلاث ملاحظات. الأولى، أنها تفترض تعريفاً للبناني يختزله بالمغترب. الثانية، أنها تسلّم بأن الثروات المجلوبة من "أقاصي الأرض" لا تنتج نظاماً اقتصادياً واجتماعياً داخلياً يضرّ بسائر اللبنانيين، الذين قد يكونون "بُعاداً" عن مصادر

تلك الثروات مع أنهم ليسوا "بُعاداً" عن مواقع استثمارها، ولا عمّا يتعرّضون له من استغلال بسسبها. والملاحظة الثالثة، أن شيحا يقدّم الإسراف والسخاء على أنهما دليل على أن اللبناني لا "يستغلّ عرق مواطنيه". وهي حجة على مقدار من العبثية لو لم تكن تشير إلى فكرة الإحسان أو إلى أن إنفاق الأغنياء يلغي دورهم الاستغلالي، فتشكّل الزواج الكامل بين الإحسان الديني والسحر النيوليبرالي عن أن ثراء وازدهار الأغنياء يؤدي بالضرورة إلى تسرّب المال والمنافع إلى الفقراء.

على المنوال ذاته، ينفي غسان تويني الاستغلال مواربةً بنفي وجود ثروات كبيرة لدى اللبنانيين. والبرهان أنهم يعملون بثروات غيرهم دون أن تكون "ملكهم الحلال". (غسان تويني، **النهار**، العدد السنوي، ١٩٦٦) وهي زلّة لسان معبّرة عن المال الحلال والمال الحرام لأنها لا تزال عالقة بتحريم ديني تجاه المال وأصحابه، يذكّر بكلام السيد المسيح عن ضعف حظوظ الأغنياء في دخول الجنة. مهما يكن، ليس هناك أي تعارض بين الشغل بمال الغير وتجميع الثروات الكبيرة. والحال أن عكس ما يزعمه غسان التويني هو الصحيح. ذلك أن اللبنانيين الأكثر ثراءً هم الذين جمعوا ثرواتهم المليونية أو المليارية من الخارج وعن طريق العمل بثروات الغير! ابتداءً بالحاج حسين العويني وصولاً إلى رفيق الحريري. على الغرار ذاته، ينبري مصرفي لتحويل العمل بثروات الغير إلى رسالة وطنية يؤدّيها لبنان. إنه جوزيف طربيه، رئيس "الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب"، يدعو إلى تحويل لبنان إلى بلد لـ"إدارة الثروات العربية" (ملحق جريدة **الأخبار** عن المصارف، ٢٨/١١/٢٠١٤).

إنكار الفقر وتغريبه

وهاكم مثال آخر من ميشال شيحا الذي ينكر وجود الفقر والفقراء في لبنان بأن ينسبهم إلى الوافدين من الملحقات والمناطق التي ضُمّت إلى جبل لبنان والساحل لتكوين "لبنان الكبير" العام ١٩٢٠. ويحرص شيحا على تمييز فلاح جبل لبنان ("لبنان الصغير") عن الفقراء الوافدين إلى المدن الساحلية من الملحقات (محاضرة بالفرنسية بعنوان "التجارة والأخلاق"، ١٩٤٠، أعيد نشرها في *L'Orient–Le Jour*، ٢٨/١٢/١٩٩٤). ولمّا كان الفقر موجوداً على الرغم من ذلك، لا يتردد شيحا في الدعوة إلى إخفاء الفقر والفقراء،

على الأقل عن عيون السيّاح والمصطافين، حين يقول "فلنبدأ بتوزيع البزّات الرسمية (وأدوات التنظيف) على الحمّالين في الموانئ ومحطات القطارات" (شيحا، **في السياسة الداخلية**، ٢٨٦؛ **طرابلسي**، ١٩٩٩، ١٣٩).

وسوف يتكرر هذا الإدغام بين الغرباء والفقر في مناسبات عديدة، مؤكداً الادغام شبه الدائم بين العنصرية والتعالي – أو الخوف – الطبقي. ومن الأدلة على ذلك الحملة التي تصاعدت عندما اكتشف لبنان الفقر والغرباء معاً في العام ١٩٦٥. حينها دعا النائب الأب سمعان الدويهي إلى إحصاء عدد البؤساء الذين نعتهم بالغرباء ووصفهم بأنهم "الذين يسرقون اللقمة من فم اللبنانيين" ويشكّلون "مصدر النَتَن والفساد والمرض في كل المقومات الأخلاقية والإنسانية والروحية للبلد". والملاحظ أن المتَّهمين بسرقة اللقمة من فم اللبنانيين كانوا متّهمين أيضاً من قبل الأب النائب بأنهم يبيعون أسراره المصرفية للخارج، فلم يكن ثمة تطابق لازم بين الفقر والغربة هنا. والمتّهم ببيع الأسرار المصرفية للخارج، في تلميح الأب المؤمن، لم يكن غير يوسف بيدس الفلسطيني الأصل الذي تآمرت الطبقة الحاكمة على إفلاس مصرفه "إنترا" وقد كان ذات مرة أكبر مصرف في لبنان. (**وضاح شرارة**، ١٩٨٠، هامش ص ٧٤٠-٧٤١؛ **طرابلسي**، ١٩٩٩، ١٤١-١٤٢).

وهذا مثال أكثر معاصرةً عن إنكار الفقر. خلال نقاش في المجلس النيابي عن سلسلة الرتب والرواتب لموظفي ومعلّمي القطاع العام، العام ١٩١٤، حذّر سامي الجميل، النائب عن حزب الكتائب (ورئيسه حالياً) من أن "يأخذنا النقاش إلى كلام طبقي يذكّر بأيام زمان" وأعلن أنّ "الفقر اليوم يطاول كل اللبنانيين، بمن فيهم الهيئات الاقتصادية"!

إنكار المساواة و"تطبيع" الفوارق الطبقية

من الحجج المألوفة في تبرير الفوارق الطبقية واللامساواة بين البشر اعتبارها معطى من معطيات الطبيعة. هذا هو ميشال شيحا أيضاً وأيضا يعلن مستنكراً "باسم المساواة، صاروا في أيامنا يُعادون الفوارق القائمة بحكم الطبيعة، وبدلاً من أن يحبّوا بعضهم بعضاً، فإذا بهم يَمتدحون التحاسُد والشهوات الفاسدة ويشجّعون عليها" (*Essais*، **محاولات**، الجزء الأول، ص ١٥٥).

وثمة أيضاً اللجوء إلى العالم الآخر لإنكار المساواة بين البشر في الحياة الدنيا. وهذا ما يذكّرنا به بيار الجميّل، الجدّ، مؤسّس حزب الكتائب اللبنانية ورئيسه مدى الحياة، إذ يعلن أن "المساواة الاجتماعية ليست موجودة إلا في الجنّة" (**السفير**، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥)

ولن يكون مستغرباً والحالة هذه إذا علمنا أن بطريرك الاقتصاد الحر الليبرالي ليس يكتفي برفض أي دور للدولة في التوزيع الاجتماعي، وإنما يعتبر أن موازنة الدولة يجب أن تكون في خدمة الأغنياء وأنّ له تفسيراً مبتكراً للنظام الضريبي. "إن موازنة سديدة إنما هي موازنة كفيلة بتيسير الحياة لأولئك الذين يموّلونها، ويضطرون من أجل تمويلها إلى المضي في بهلوانيات مستبعدة التصديق." (شيحا، **لبنان**...، الترجمة العربية، ١٢٩). هي فعلاً بهلوانيات مستبعدة التصديق تلك التي يقوم بها ميشال شيحا، وهي تعني في ترجمتها زمن النيوليبرالية والضرائب غير المباشرة أن الأكثرية الشعبية تغذّي خزينة الدولة بواسطة الضرائب المقتطعة على الأجراء والموظفين والضرائب غير المباشرة، من أجل تيسير "الحياة" لأصحاب الأموال. وغني عن القول أن شيحا كان يعارض الإضرابات العمالية ويعتبرها بخطورة "إعلان حرب" لا أقل ولا أكثر. والقول هو تعليق على موجة من الإضرابات العمالية عصفت بفرنسا العام ١٩٤٧. ومعلوم ما معنى خطورة التشبيه بإعلان حرب في أوروبا حينها، وقد انتهت الحرب العالمية الثانية منذ عامين لا أكثر. (طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ١٦٠؛ شيحا: *Essais*، الجزء الثاني، ١٠٣-١٠٥).

حميد فرنجية هو السياسي الاستقلالي الذي شرّع ضريبة الدخل في العهد الاستقلالي حين تولّيه وزارة المالية، وحدّد سقفها بـ١٥%. ومع أنه يمكن اعتبار تعليق شيحا أعلاه نقداً ملطّفاً لفرض ضريبة دخل أصلاً، إلا أن لدينا من كان يزايد حتى على ميشال شيحا، فيدعو إلى الغاء ضريبة الدخل جملةً وتفصيلاً. أتحدث عن حزب الكتائب اللبنانية وقد كرّر رئيسه بيار الجميّل مطالبته بإلغاء ضريبة الدخل العام ١٩٦٣ فاستحقّ هذا التعليق من سياسي لا يقلّ ليبراليةً عنه وإن يكن مختلفاً عنه من حيث رجاحة حسّه الطبقي. علّق ريمون إده على الجميّل معترضاً فقال: "في وقت باتت فيه الاشتراكية تدقّ أبوابنا، يفكّر الكتائبيون بإلغاء ضريبة الدخل، وهي الضريبة الوحيدة

التي اعتمدتها البلدان المتطورة لتحقيق مقدار من المساواة بين الفقراء والأغنياء" (ريمون اده، "خطاب أمام مجلس النواب"، في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٦٣، صادر في كرّاس مستقل).

تورية السلطة الطبقية بالسياسة

تحت عنوان "من يحكم لبنان؟" عقدت جريدة **النهار** ندوة صحافية شارك فيها عدد من قادة الرأي هم: سمير فرنجية وسيمون كرم وطلال الحسيني وكريم مروة وعاصم سلام. أجمع المنتدون على الإجابة عن السؤال بـ"سورية": سورية هي من يحكم لبنان (المقصود النظام السوري). شذّ كريم مروة، نائب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني، عن الإجماع على أن النظام السوري يحكم لبنان. سخر مروّة من زمن كان يرى فيه أن لبنان محكوم من طبقة اجتماعية. فقد اكتشف القائد الشيوعي السابق أن من يحكم لبنان "قوى خفية" مرتبطة بالخارج. فدعا إلى "كشفها" أولاً قبل الجزم بأن النظام السوري هو من يحكم لبنان. فردّ عليه النائب فرنجية بأن لا خفاء في الأمر، فحاكم لبنان معروف: إنه سورية (يقصد النظام السوري). أما المهندس عاصم سلام، فلم يحاجج في مسألة وجود التحكم السوري، إلا أنه شذّ عن التوافق إذ أشار إلى أن "أقوى القوى المتحكمة بلبنان هي قوة المال". لم تثر ملاحظة سلام أي اهتمام من زملائه في الطاولة المستديرة (**النهار**، ٦/١/٢٠٠١).

وعلى النسق السياسوي ذاته، صارت "الطبقة السياسية" تختزل السلطتين السياسية والاقتصادية معاً، بل تغطّي الثانية بالأولى. فاقتضى الأمر أن تبرز "الهيئات الاقتصادية" في أزمة سلسلة الرتب والرواتب كما في أزمة الإصلاحات التي اقترحها الوزير شربل نحاس لكي يعلن نقولا الشماس، رئيس جمعية تجار بيروت، في وجه نجيب ميقاتي، رئيس الوزراء آنذاك، "نحن نُطاع ولا نطيع"، لكي يلاحِظ، من شاء أن يلاحظ، أن ثمة سلطةً أخرى تدّعي الغلبة على الطبقة السياسية والتوجيه. وقد فرضت الهيئاتُ الاقتصادية "طاعتها" على "الطبقة السياسية" عندما أملت تغيير رئيس لجنة برلمانية أوصت برفع الضرائب والرسوم، وفرض ضريبة على فوائد الخزينة، واستبدلته بآخر فرض التراجع عن كل هذه الإجراءات. كذلك فرضت "الهيئات الاقتصادية" سلطتها

على "الطبقة السياسية" عندما تنازل الجنرال ميشال عون عن دعم شربل نحاس، وهو الوزير في "كتلة التغيير والاصلاح"، ما أدّى بهذا الأخير إلى الاستقالة.

لكن "الطبقة السياسية" "عنزة ولو طارت"، كما يقول المثل. فحتى بعد أن تنطّح رئيس جمعية تجار بيروت ثانيةً ليعلنها حرباً طبقية ضد "أبو رخّوصة"، خلال حراك صيف ٢٠١٥ الذي أطلقته أزمة النفايات، ظلّ الكائن المسمّى "طبقة سياسية" سيّد الطبقات، حتى بدا وكأن الانتماء إلى تلك الطبقة شرطٌ من شروط الاجتماع اللبناني، بل مصدر عزّ وافتخار لأبناء البلد. خلال تحرّك لمزارعي الشمندر السكّري البقاعيين أمام سراي زحلة احتجاجاً على إلغاء سعر الدعم للشمندر السكّري، رفع المتظاهرون يافطة تقول "لا طبقة سياسية واجتماعية دون فلاحين"! (الصحافة، ٢٣/٩/٢٠٠٣).

طمس السلطة الطبقية بالطوائف

وهذه عملية ليست تحتاج إلى مراجع أو أدلة، فهي لون من الإنكار قائم على بديهية التعريف وقوّته: لبنان بلد طوائف، أو بلد طائفي، والطبقة السياسية طائفية، فلا حاجة للبرهنة على هذه الهوية. هي كذلك تعريفاً وكفى. وقد تفاقمت الظاهرة الطائفية بحيث انتقل الأمر من النظر إلى الطائفية بما هي "آفة" و"وباء"، إلى أن تصير الآفةُ سبباً لسائر الآفات والوباءُ مولّداً للأوبئة. فخلال الحراك الشبابي تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي"، العام ٢٠١١، كنتَ تشاهد على جدران بيروت شعاراً يقول "لماذا يوجد فقر في لبنان؟ لأنه يوجد نظام طائفي!". ويبدو أن هذا "الغرافيتي" انتقل بالعدوى إلى "البنك الدولي" كما سوف نرى بعد قليل.

هذا على سبيل الانسياق وراء ما هو سائد. لكن الابتكار في تورية الطبقات بالطوائف يحتاج إلى اللمعة الأكاديمية. هنا تكمن مساهمة الأكاديمي الأميركي من أصل لبناني فؤاد عجمي في تفسيره لفكرة المحرومين عند الإمام موسى الصدر:

> إن حقيقة الطائفة ومصيرها أهم من مطالب الفئات الاقتصادية – الاجتماعية. وفي هذا الأمر كانت نظرة الإمام موسى الصدر صائبة: في إطلاقه فكرة تريد أن تشمل الأغنياء والفقراء وذلك من أجل **طمس**

> **الفوارق الطبقية**. كان يريد القول إن في صنع التاريخ ما هو أقوى من القوى الاقتصادية. لقد خاطب الإمام موسى الصدر أعماقَ الرجال الذين يملكون ثروة ما ومستوىً تعليمياً معيناً، وخاطب خصوصاً أعماق الفقراء، وخاطب التاريخ الشيعي والعبء الذي يحمله. ولقد استدعى سلطة السَلَف. وما إن اختفى حتى نطق صوت الماضي في الواقع المعاصر، في كل ديار الإسلام، بثقة وقوة متجددتين. (*Ajami*، ١٩٨٦، ١٨٩، التشديد مني)

وبعد نسبة الفقر إلى النظام الطائفي، تنسب إليه البطالة التي تدفع الشباب إلى الهجرة. فالطائفية هو المولّد للبطالة التي تدفع الشباب والشابات إما إلى الهجرة وإما إلى الجوع وإما إلى الالتحاق بنظام الزبائنية والاستزلام لزعماء الطوائف. ("مسودة لإعلان مبادئ الحراك اللبناني لإنهاء النظام الطائفي"، ٢٠١١) وهكذا يكتمل إقفال الحلقة المقفلة: النظام الطائفي يولّد البطالة لإجبار الشباب على الالتحاق بالنظام الطائفي!

الأفدح أن هذا المنهج يعتمده البنك الدولي في آخر تقرير له (١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥) حين يلقي باللوم على "الفشل في توليد النمو المتكامل وفرص العمل" على عاملين. الأول، "الحكم الطائفي، أي تولّي الحكم من قبل طبقة نخبوية تستخدم ذريعة الطائفية قناعاً لها حيث الكلفة السنوية للخلل الناجم عن 'الحكم الطائفي' تُقدّر بـ٩% من الناتج المحلي الإجمالي؛ والثاني هو الصراع والعنف الناجمان جزئياً عن صراعات المنطقة." (The World Bank Group, *Lebanon. Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity. A Systematic Country Diagnosis*, June 15. 2015)

لنضع جانباً صراعات المنطقة. يبدو أن الكلفة السنوية للخلل الناجم عن الحكم الطائفي تُقدّر بـ٩% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو إحصاء طريف في تقرير لهيئة مالية دولية تجري حسابات الربح والخسارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بناءً على كلفة "الحكم الطائفي"، ولا يخطر في بالها، مثلاً، التنبيه إلى أن "الكلفة" السنوية للثالوث المسيطر على الاقتصاد – أصحاب المصارف وكبار المستوردين والعقاريين – تفوق الخمسين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. فهذه الهيئة الدولية المعنية بمديونية الدولة اللبنانية لا يبدو أنها مشغولة البال بحجم المديونية إلى الناتج المحلي

الإجمالي وهي من أعلى المعدلات في العالم، ناهيك عن عدم تبرّعها بما يفيد في تخفيض "كلفة" المديونية على الناتج المحلي الإجمالي!

ويمضي التقرير قائلاً: "لا تحاسب الدولةُ المواطنين الذي يخالفون القانون إذا كانوا مقرّبين من النخبة المسيطرة طائفياً، أو من هم على صلة بأصحاب النفوذ الأثرياء، ما يعزز من سلطة النخبة". هذا تكرار لفكرة المحسوبية الطائفية المسؤولية عن الفساد، ولكن يظهر الأثرياء فيها بما هم أصحاب نفوذ سياسي لا بما هم سلطة اقتصادية وأصحاب قرارات في تسيير الاقتصاد والسياسة. أي أننا لا نزال في عالم السياسوية: تفسير الاقتصاد بالسياسة وتفسير السياسة بالسياسة.

إنكار وجود الطبقات لعدم تطابقها مع توصيف معيّن للطبقات

ويتم هذا الإنكار بمزيج من الحسرة والاستنكار. من منوّعاته اعتبار البنية الطبقية اللبنانية "مشوّهة" في أدبيات بعض اليسار اللبناني، لعدم تطابقها ومواصفات الطبقات في المجتمعات الرأسمالية الصناعية بناءً على تعريف الطبقات حصراً بملكية أو عدم ملكية وسائل الإنتاج (الصناعية) وعدم تقيّدها بثنائيتها المبسّطة عن رأس المال/العمل وقطبية برجوازية/بروليتاريا. وأحياناً أخرى يطال التشويه الطبقات الوسطى بسبب خلائطها الطوائفية بما هي أنماط حياة ومنظومات قيم ناجمة عن تلك الخلائط، فتبدو الطبقة الوسطى مشوّهة لأنها تتداخل بها الطائفة. (حداد، ١٩٩٦)

في الوقت الذي يُصنَّف فيه البشر على أساس الأعراق ولا يعترف بوجود طبقات، تلقى الطبقات على كل لسان. ها هو الرئيس أوباما يقدّم مشاريعه الاجتماعية والصحّية على اعتبار أنها من أجل تحسين أحوال الطبقة الوسطى. وإذا خصومه المتشددون يتّهمونه بإذكاء الصراع الطبقي. على أن أغنى أغنياء أميركا ينفرد برفض إنكار وجود الطبقات بل ويرفض إنكار وجود صراع طبقي. هذا هو وارن بافيت، رابع أغنى رجل على الأرض، يعلن لصحافي في **نيويورك تايمز** (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦): "يوجد صراع طبقي، هذا مؤكّد. ولكن طبقتي، الطبقة الثرية، هي التي تشنّ هذه الحرب وإنها تنتصر فيها"!

التحوير النيوليبرالي في قياس الفوارق الاجتماعية

منهجية متمحورة على السوق

تتمحور المنهجية الجديدة لدراسة الفوارق الاجتماعية على السوق، فتحلّ مقاييس التوزيع والاستهلاك بديلاً من مقاييس الإنتاج والدخل. ولا عجب، ما دامت الأسواق محور الحياة الاقتصادية الجديدة والطاقة المفترض أنها المحرّكة للكون في عصر العولمة.

هنا يحتسب تفاوت المداخيل بناءً على التراتب في المداخيل والاستدلال على هذه من خلال الإنفاق والاستهلاك بالدرجة الأولى. فيما كانت المؤسسات الدولية قبل عهد النيوليبرالية تحتسب الفوارق الاجتماعية بناءً على حصة كل جماعة من الدخل الأهلي.[١] وعلى منوال السوق ذاته، تجري محاسبة التركّز الاقتصادي (التعبير المهذّب عن الاحتكار) بناءً على خرقه قوانين التنافسية، المبدأ الرئيس لاشتغال الأسواق، أكثر مما تجري محاسبته على اعتباره شكلاً من أشكال الاستغلال أو لدوره في مفاقمة الفروقات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، تُلقى تبعات الفساد على تضخم الجهاز الإداري والموازنات "الثقيلة" والإنفاق على الخدمات الاجتماعية. وأخيراً، وليس آخراً، يعاد النظر جذرياً في مفهوم العدالة الاجتماعية بقلبه رأساً على عقب من مقياس المساواة إلى مقياس الاعتراف بالتمايز والاختلاف.

التلاعب بتعريف الفقر

كتبت آرونداتي روي في **الرأسمالية: قصة شبح**: "حقيقة الأمر أنهم يتلاعبون بالإحصائيات عن خط الفقر. ليس أن الناس صاروا أغنى أو أفقر، إنما أنهم هم يحرّكون خط الفقر إلى فوق أو ينزلونه إلى تحت ويعيدون تعريفه المرة تلو الأخرى" (روي، ٢٠١٤)

١ بناءً على دراسة بعثة "ايرفد" في الستينيات مثلاً، كان ١٨٪ من اللبنانيين يستحوذون على ٥٨٪ من الدخل الأهلي، في مقابل ٥٠٪ منهم يستحوذون على ١٨٪ منه.

و"هم" تعني كبار المسؤولين في المؤسسات المالية والاقتصادية والتنموية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لماذا؟ أولاً، لإثبات أن تقدماً يحصل في مكافحة الفقر خصوصاً أن مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالفقر والتنمية قد تعهدت، في وثائق "الألفية" العام ٢٠٠٠، بأن تنجز التصفية التامة – الوأد – للفقر المدقع (أقل من دولار أميركي باليوم) في نهاية العام ٢٠١٥. علماً أنها لم توفَّق في تحقيق تلك الأهداف فتقرّر تأجيلها إلى العام ٢٠٣٠ بلا كبير شرح أو عناء.

يملي هذا التعريف للفقر تعريفاً للطبقة الوسطى بتخفيض سقفها إلى أدنى حد ممكن. هكذا تقرّر أن من يتجاوز سقف إنفاق ٤ دولارات في اليوم يكون قد انتقل إلى الطبقة الوسطى. فتتم الإشادة، مثلاً، بالحالة الصينية في وأد الفقر، فيقال، على سبيل المثال، إن أكثر من ٥٠٠ مليون صيني انتقلوا في الآونة الأخيرة إلى صفوف الطبقة الوسطى. على أن الإعلان عن انتقال ٣٠٠ مليون هندي، مثلاً، إلى مصاف الطبقة الوسطى لا يصاحبه الاعتراف بأن ٨٠٠ مليون هندي قد سقطوا إلى مصاف الفقراء المدقعين في الفترة ذاتها. ومن أبرز مظاهر اشتداد وطأة الفقر في الهند حالات الانتحار في أوساط الفلاحين الفقراء بسبب فشل المواسم الزراعية المتتالية. (روي، ٢٠١٤)

لكن تدبّ الفوضى في التعامل مع حال الطبقات الوسطى وتعريفها. فالتقدّم في وأد الفقر يتطلّب اعتبارها منتعشة على الصعيد العالمي طالما أنها تتغذى من وافدين جدد من عالم الفقر. أما الشكوى من أن تحرير الاقتصاديات ليس مكتملاً والإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية لم تكتمل فيقتضي الشكوى من أن الطبقات الوسطى في حالة ضمور أو تفكّك أو حتى انهيار.

الأمر نفسه ينسحب على تعريف الطبقة الوسطى العربية. صدر في نهاية العام ٢٠١٤ تقرير للإسكوا بعنوان "واقع الطبقة الوسطى العربية، قياسها ودورها في التغيير" حاول "تعريب" الطبقة الوسطى في تعريفين. الأول، اجتماعي: إنها تتكون من الواقعين بين "الفقراء والمعرّضين للفقر" وبين الميسورين. أما تعريف اليُسر فغامض إلى أبعد حدّ، ذلك أن الاسرة الميسورة تُعرَّف على أنها الأسرة التي تستطيع الإنفاق على الكماليات. المقياس كما دوماً هو الاستهلاك. ولكن لا تعيين جدياً لما هي الكماليات وما الحصة من الدخل التي يجب إنفاقها لدخول جنّة الطبقة الوسطى.

أما التعريف الثاني للطبقة الوسطى فمهني: إنها تضمّ "العاملين في القطاع الرسمي من ذوي الياقات البيض الذي يحملون شهادة ثانوية على الأقل". ولا بدّ أن ثمة بعض التضارب على الأقل بين التعريفين الاجتماعي والاقتصادي، فليس مؤكداً البتة أن موظفاً في القطاع العام لا يحوز أعلى من الشهادة الثانوية يستطيع الإنفاق على الكماليات.

في كل الأحوال، أشارت معطيات الدراسة إلى أن الطبقة الوسطى هي أكبر فئة اجتماعية في الدول العربية إذ يتراوح حجمها بين ٤٤% في مصر و٦٠% في العراق وما بينهما. والأهم أنها على قدر من الاستقرار. فيما فئة الميسورين هي التي تتراجع إلى ١٠,٣% العام ٢٠١١ بعدما بلغت ١٣,٣% من السكان العام ٢٠٠٠.

دراسة الفقر لا الثروة

اللافت في هذه الحيل الإحصائية أمران. الأول أن التراتب في الإنفاق والدخل يجري تصنيفه بطريقة غريبة. الطبقة الوحيدة هي الطبقة الوسطى أما الباقون فأفراد، إنهم "الفقراء" و"الميسورون". والثاني أن الفقر يُقاس بالإنفاق اليومي فيما الطبقات الوسطى فما فوق فتُقاس بواسطة المداخيل. وليس هذا وحسب بل إن احتساب المداخيل يصل إلى سقف معيّن ويتوقف عنده.

في النهج الدولي الجديد لاحتساب توزيع المداخيل، المعتمد لبنانياً، كما في "دراسة أحوال المعيشة" (إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧) تتراتب فئات الدخل هرمياً في تسع فئات على أساس الدخل الشهري. تتكوّن الفئة العليا من شريحتين، الأولى تضم ٤,٣% من السكان وتتراوح مداخيلها بين ٣,٣ ملايين و٤,٩ ملايين ليرة شهرياً (أي ٢٢٠ إلى ٣٢٠٠ دولار شهرياً) والثانية فئة الـ ٠,٣ التي تبلغ مداخيلها ٥ ملايين ليرة شهرياً (أي أربعين ألف دولار سنوياً). أما في دراسة أحوال المعيشة للعام ٢٠٠٧، فإن أعلى فئات الدخل، فئة الـ ٢,٣% من السكان، يتراوح دخلها بين ٥ ملايين (٣,٣٣٣ دولار) وصولاً إلى عشرين مليون ل ل (١٣,٣٣٣ ألف دولار) في الشهر. وتتكون هذه الفئة، حسب الدراسة، من رجال أعمال ونواب ووزراء وكبار الموظفين، إلخ.

هذا منهجٌ يحجب قياس المداخيل المرتفعة إذ يقف عند سقف لا يتعدّى مدخولاً متوسطاً من مداخيل الطبقات الوسطى، فيبدو أن الفارق الإحصائي بين أعلى المداخيل وأخفضها لا يتعدّى ١٥/١ في حين أن الفارق الحقيقي في مروحة المداخيل هو بين ٢,٤٠٠ دولار سنوياً لمداخيل الحد الأدنى، ومداخيل في الطبقة الوسطى تزيد عن ٢٤٠,٠٠٠ دولار سنوياً، ومداخيل في البرجوازية والأوليغارشية تصل الى ٢,٤ مليون دولار في السنة ويزيد.

نقل سببية الفقر من الموقع الاجتماعي إلى الموقع الجغرافي

وثمة سمة مستجدّة أخرى من سمات مؤشرات الفقر، هي التركيز على التفاوت الجغرافي الأفقي في تغريب كامل للفروقات والامتيازات الاجتماعية العمودية. وهي نظرية من عنديات برانكو ميلانوفيتش، من كبار اقتصاديي البنك الدولي، الذي يقول إن أسباب اللامساواة قد زحلت من الطبقة إلى الموقع الجغرافي. كانت الطبقة في القرن التاسع عشر تفسّر ثلثي حالاة اللامساواة عالمياً، أما التفسير الآن فثلثاه للموقع الجغرافي. وهذا "العالَم الجغرافي" هو ما يسمّيه ميلانوفيتش "العالَم غير الماركسي". وهكذا فبدلاً من أن يضاف التفاوت المناطقي إلى التفاوت الاجتماعي، ها هو يحلّ محلّه، مقياساً أوحدَ لقياس الفقر فقط. يصير الثلثان هما الكل، ويُلغى الثلث النشاز!

والأفدح من كل هذا هو التبرير الذي يُعطى لعدم دراسة الثراء. عالم الاقتصاد الفرنسي طوما بيكتي، صاحب كتاب **رأس مال القرن الواحد والعشرين** الذي أثار ضجةً كبيرة في عالم الاقتصاديين، هو من كشف أن الفوارق الاجتماعية عند عتبة القرن الواحد والعشرين تتصاعد حتى بالنسبة لمعدلات القرن التاسع عشر. في تناوله لهذا الموضوع يؤكّد أن هيئات الإحصاء الوطنية تمتنع قصداً عن نشر الإحصائيات عن المداخيل والثروات العالية وتتوقّف عند سقف المئة ألف دولار سنوياً. والذريعة، حسب ما تدّعي، "عدم التشجيع على الشعبوية والحسد"! (**نيو ليفت رفيو**، العدد ٨٥، يناير/فبراير ٢٠١٤، ص ١١١)

الطبقة الوسطى طبقة النيوليبرالية بامتياز

لا جدال في أن الطبقة الوسطى هي الطبقة الأثيرة لعصر العولمة والنيوليبرالية. (**ثيربورن**، ٢٠١٢)

للاهتمام أصول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة حيث ترافق غزو السلع الأميركية للعالم مع التوجّس من "الطبقات الخطيرة" التي تشكّل مرتعاً للشيوعية. في الحقبة النيوليبرالية باتت الطبقات الوسطى هي الطبقات الأكثر ارتباطاً بالأسواق، والأكثر استهدافاً بالموجة الجديدة من الاقتصاد الاستهلاكي، بالإضافة إلى تصويرها على أنها صاحبة المصلحة الأكبر من غيرها في الديمقراطية إلى كونها حاضنة الأمن والاستقرار في البلدان النامية خصوصاً.

في البلد الذي يحتكر فيه العرق تصنيف السكان وهويتهم، لم نعد نسمع منذ الانهيار المالي الأخير إلا التحليلات والأحاديث والوعود عن الطبقة الوسطى. خلال خطب ومناقشات وسجالات الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية قبل الأخيرة في الولايات المتحدة الأميركية، مثلاً، كان جلّ تركيز الرئيس أوباما هو على تراجع مداخيل الطبقات الوسطى، وكلّ تشديده على ضرورة "تحسين أحوال الطبقة الوسطى".

وفي الجنوب من القارة الأميركية، ها هي ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل، والقيادية في "الحزب العمالي"، تعلن أن حلمها هو "تحويل البرازيل إلى بلد كل سكانه من الطبقة الوسطى" (**ثيربورن**، ٢٠١٢، ١٤) ويتقاطع سعي روسيف مع المقياس الذي تعتمده مؤسسات الأمم المتحدة التنموية والمالية باعتبار الانتماء إلى الطبقة الوسطى المقياس الدالّ على الخروج من حالة الفقر.

وهكذا، وفق هذه السوسيولوجيا العجيبة، توجد طبقة وسطى في مجتمع لا طبقات فيه!

المصادرة النيوليبرالية لمكافحة الفساد

الفساد في أبسط تعريف له، حسب "مؤسسة الشفافية العالمية"، ينتج من "استغلال الوظيفة العامة لأغراض الكسب الشخصي". أي أن الفساد سياسي إداري من حيث التعريف.

وفي الرواية النيوليبرالية للفساد يجري توجيه الأنظار من بين ممارسي "الوظيفة العامة" إلى الموظف الإداري المرتشي والمفسَد لا إلى الراشي والمفسِد، وهو من يملك ما يكفي من المال لممارسة الرشوة والإفساد ويتمتع عادةً بما يكفي من النفوذ لحماية نفسه وحماية الفاسد وتأمين غضّ النظر عن حادثة الفساد. علماً أن الفساد الأكبر، أي ذلك الذي يؤثر اقتصادياً واجتماعياً، هو فساد الحكّام الذين يستغلون مواقعهم في السلطة والدولة الاقتصاد لأغراض "الكسب الشخصي" بالملايين بل المليارات من الدولارات على حساب "المال العام". وعادةً ما تجري تغطية هذه الحالات في أدبيات المؤسسات الدولية بمصطلح "الهدر"، ما يعيد البحث في الإنفاق الحكومي من جديد. ومصطلح "الهدر" مناسب لأنه يسمح لدعوات وقف الهدر والشفافية ومكافحة الفساد بأن توظّف بالدرجة الأولى في خدمة شروط "البنك الدولي" عن ترشيق الإدارات الحكومية بالاختصار العددي؛ وتسليم خدمات حكومية متزايدة إلى القطاع الخاص باسم "الحوكمة"؛ وتخفيض الموازنات الإدارية والحكومية؛ ووقف الدعم الحكومي للمواد الغذائية والمحروقات؛ والحدّ من الرعاية الاجتماعية ومن إعادة التوزيع الاجتماعي. ما عدا ذلك، يكثر التبشير والمناشدات الأخلاقية، أو تنظيم الورشات التدريبية التي تدرّب على الالتزام بـ"أخلاقيات البزِنس".

ما لا يمكن تجاهله عند البحث في موضوع الفساد هو النمو المذهل في أحجام الفساد مع انتشار النيوليبرالية وما رافقها من خصخصة واستيلاء على الأملاك العامة وتسليع لكل نواحي الحياة البشرية. فباتت الاسئلة الواجبة في هذا الصدد: أين نرسم الحد الفاصل بين الفساد وممارسة النشاطات الرأسمالية العادية؟ وماذا نسمّي نشاطات الحكام وهم في الآن ذاته رجال أعمال؟ بلغت أرباح ملك المغرب على شركاته العام ٢٠١١ مليار ومئتي مليون دولار، حسب بيان ملكي في معرض إعلان الملك التبرّع بتلك الأرباح لفقراء المغرب ولأعمال الاحسان في ردّ فعل له على الانتفاضة الشعبية في بلاده. علماً أن الدستور المغربي يمنع السياسيين من التعاطي بالتجارة. ثم ماذا نسمّي التصرّف بالصناديق السيادية من قبل الحكّام؟ وهذا ينطبق على جميع الدول العربية النفطية. فقد كانت أسرة معمّر القذافي، مثلاً، تتصرّف بصندوق ليبيا السيادي الذي تزيد محتوياته عن ١٥٠ مليار دولار، وهي صناديق سيادية توظّف أموالها تحت

إشراف مباشر من الحكّام وتحت ستار من السرية والتكتّم بمنأى عن أي مساءلة ورقابة ومحاسبة من أي مرجع آخر. وماذا نسمّي خصخصة عائدات النفط والغاز لدى حكام السعودية والخليج؟ حيث يقتطع خمسة أو ستة من كبار أمراء الأسرة السعودية عائدات مليون برميل من النفط، من أصل العشرة ملايين برميل تنتجها المملكة يومياً؟

تلتذّ الأدبيات الصادرة عن المؤسسات الدولية بوصف تلك الدول بأنها "ريعية" وتوجيه الأنظار إلى العلاقات التبعية والأبوية والزبائنية والإرثية والنيوإرثية الناتجة عن "الدولة الريعية"، بما هي علاقات ولاء سياسي، وتغطية على تجاوزات قانونية، ولكن لا إشارة إلى علاقة الاستغلال الفظّ للسلطة من أجل الكسب الشخصي في تلك "الدول الريعية"! ماذا نسمّي العمولات على الصفقات والتعهدات المستفيدة من مواقع في السلطة؟ ما هي، في لبنان مثلاً، الهيئة التشريعية أو القضائية المسؤولة عن مراقبة مشتريات الأسلحة وتجّارها ووسطائها والعمولات المتداولة فيها؟ مثال: آخِر صفقة سلاح فرنسية بثلاثة مليارات دولار بتمويل سعودي.

هكذا يسهل أن يحلّ الفساد محلّ الاستغلال ويحجبه وتطغى معارضة الفساد حتى على الحركات المعارضة والحركات الاجتماعية، خصوصاً تلك العاملة باسم المجتمع المدني، فيصير الفساد التفسير الأوحد للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويكاد ينحلّ موضوع الفساد إلى مسألة أخلاقية، وتكاد تتلخّص مكافحته بالتبشير بالشفافية أو بـ"أخلاق البزنس"، دون كبير اهتمام بسنّ وتطبيق قوانين يفترض بها الحدّ من الفساد مثل الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، أو، على الاقل، دون أن يدخل اعتماد آليات المراقبة والمحاسبة والمعاقبة هذه بما هي شروط يضعها البنك الدولي على الحكومات المعنية بتلقي مساعداته.

القلب والإبدال في مفهوم العدالة الاجتماعية

انتشر في عصر العولمة تعريف جديد كل الجِدّة للعدالة الاجتماعية يركّز بنوع خاص على تسييس الثقافة وعلى الحق في الاختلاف والتمايز للهويات – الجندرة والعرق والمِثلية والإثنية والدين والقومية. وقد طغى هذا المفهوم للعدالة الاجتماعية على العدالة الاجتماعية بما تعنيه من إعادة التوزيع الاجتماعي للموارد والثروة والدخل

الأهلي بناءً على مبادئ "المصلحة العامة" وتكافؤ الفرص والمساواة. وهكذا طغت الفروقات الآيلة إلى المطالبة بالحق في الاختلاف على الفروقات الآيلة إلى المطالبة بالحق في المساواة. بل صارت الأولى تُستخدم في وجه الثانية.

على الرغم من ذلك، أدّت الفروقات الاجتماعية الهائلة التي نجمت عن تطبيق الإجراءات النيوليبرالية، والتنبّه إليها من خلال الثورات العربية، إلى أن يحث البنك الدولي في وضع العدالة الاجتماعية على أجندته الوطنية في البلدان النامية، ابتداءً من العام ٢٠١٣ بعد أن طُردت منه على اعتبارها مقولة تنتمي إلى الاشتراكية والشيوعية.

يذكّر التعامل مع المصطلح الجديد بالتعامل مع مصطلح الديمقراطية، وقد كان تعويذة ربع القرن الأخير. جرى تقديم الديمقراطية بما هي "نقصان" يستوجب وجودها بذاتها. واتّجهت الجهود إلى التبشير بالديمقراطية، و"نشر الوعي" عنها ثم "رفع الوعي" وصولاً إلى "التدريب" عليها و"تدريب المدرّبين على التدريب"... عليها، لغرض "بناء القدرات"، وهلمّ جرا. ولم يتطلّب الأمر كبير جهد لإنتاج المعارف عن آليات تشغيل أنظمة الاستبداد والدكتاتورية بوجهيها الجمهوري والملكي، إلخ.

الأرجح أننا في مسألة العدالة الاجتماعية معرّضون لأن نشهد حالة مماثلة. حيث قد يقتصر الأمر على التبشير بالعدالة الاجتماعية، والاهتمام بالفقر مثلاً، بغضّ النظر عن اللامساواة الاجتماعية، أي بعوامل ومظاهر اللامساوة الاجتماعية وبأشكال التميز والتمايز والحرمان الاجتماعي التي تستدعي العدالة الاجتماعية أصلاً.

مهما يكن من أمر، لم يكن المطلوب تجاهل الأشكال الأخرى من تطلّب العدالة بالنسبة للحالات التي أطلقت عليها نانسي فريزر تسمية "النزاعات حول الاعتراف"، أي تلك الرامية إلى التأكيد على الهويات "المختلفة" والناجمة عن تسييس الثقافات مقابل النزاعات حول العدالة الاجتماعية بما هي إعادة التوزيع الاجتماعية العادلة للموارد والثروات والدخل والملكية، أي العدالة الاجتماعية بما هي تطلّبٌ للمساواة.

ليس التوفيق بين المفهومين بالأمر اليسير. فواحد يطالب **بالحق في الاختلاف** وآخر يطالب **بالحق في المساواة**. في مقابل النزعة العارمة المهيمنة حالياً لفرض "الاعتراف" مقياساً أوحد للعدالة الاجتماعية، تقترح فريزر مفهوماً شاملاً للعدالة الاجتماعية ثنائي البُعد. ينطوي في بعده الأول على التوزيع العادل للموارد والثروة والدخل الأهلي.

وينطوي في بعده الثاني على "الاعتراف المتبادل" بديلاً من مجرد "الاعتراف". على أن هذه الثنائية لدى فرايزر ثنائية جدلية تعدّل من مفهومي العدالة الاجتماعية التوزيعي كما الاعترافي في آن معاً. فهي تدعو إلى أن تشمل العدالةُ التوزيعية كلَّ ما يمسّ الاستغلال والحرمان والتهميش والنبذ والتمييز في سوق العمل، إلخ. وتدعو، في المقابل، دعاةَ العدالة الاجتماعية إلى "الاعتراف المتبادل" بالاختلافات، أي عدم اختزال العدالة الاجتماعية بالاعتراف بهوية جماعة محددة بما هي جماعة، وإنما الاعتراف بمواقع الأفراد التابعين لتلك الجماعة بما هم شركاء فعليون في التبادل الاجتماعي، أي بما هم شركاء كاملو العضوية والحقوق في المجتمع. (فريزر، ٢٠٠١)

في تعريف الطبقات

تنتمي أشكال التعبير عن الفروقات الاجتماعية المذكورة أعلاه إلى منهج واحد هو المنهج الهرمي الذي يرصف الطبقات – هذا إذا اعترف بها! – بما هي فئات دخل/ إنفاق نزولاً من قمة ضيقة من الأغنياء إلى قاعدة واسعة من الفقراء وما بينهما من متوسطي الحال.

المنهج الآخر هو المنهج العلائقي، الذي نطمح إلى استخدامه في هذه الدراسة، وهو الذي ينطلق من أنه لا طبقات مجرّدة، مرصوفة بعضها فوق بعض، بل بشر تربطهم علاقات اجتماعية هي المدخل لفهم العوامل والمظاهر المختلفة للامساواة في ما بينهم. ولعل أفضل تمثيل على هذا المنهج العلائقي الحكمة المنسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب "ما حُرِم فقيرٌ إلا بما مُتِّع به غنيّ". وعلى عكس المبدأ الهرمي الجامد، فالمنهج العلائقي حركي، صراعي، وقوامه مبدآ السيطرة والاستغلال.

> الطبقات مجموعات كبيرة من البشر تتمايز/تختلف بعضها عن بعض **بالموقع الذي تحتله في** نظام محدد تاريخياً **من الإنتاج الاجتماعي، وبعلاقتها بوسائل الإنتاج، وبدورها في تنظيم العمل الاجتماعي**، وبالتالي بأحجام **الحصة من الثروة الاجتماعية التي تتصرّف بها** وبوسيلة الاستحواذ على تلك الثروة. إن الطبقات مجموعات من البشر **يمكن لواحدة منها أن تستحوذ على عمل**

أخرى نظراً للمواقع المختلفة التي تحتلها في نظام محدد من الاقتصاد الاجتماعي. (لينين، ABC، ٢٤-٢٥)

اخترنا هذا التعريف للينين لأنه صادر عن بلد غير أوروبي لم يصل نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي فيه إلى ذروة تطوره ولأنه تعريف يسعى إلى الشمول وإلى تجاوز الثنائية الطبقية السائدة بين عديد من الماركسيين، لكي يعترف بوجود تحديدات متعددة للطبقات لا تُختزل بعلاقات الإنتاج. فيدخل في هذا التعريف الموقع من فروع الاقتصاد، وهي متمايزة حكماً، والدور في توزيع العمل الاجتماعي (عمل يدوي/عمل ذهني؛ مدينة/ريف؛ مركز/أطراف)، وتفاوت الحصص من الثروة الاجتماعية، أي ما يتعلّق بالفوارق في المداخيل والثروة والملكية، وأخيراً، وليس آخراً، يدخل مفهومُ استغلال عمل الآخرين بكافة أشكاله وليس بأشكاله الصناعية وحدها.

والنظرة العلائقية إلى العلاقات الاجتماعية تفترض وجود **الحراك الاجتماعي والسيولة في الانتقال بين الطبقات**. فعلى عكس ما يُنسب إلى الطبقات من أنها تشكيلات جامدة، فإن لها حدوداً مفتوحة نسبياً تسمح للأفراد بعبورها بالاتجاهين حسب تغيّر أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بل إن الحدود عادةً ما تكون غائمة وغامضة تورث التصنيف والأبحاث صعوبات كبيرة.

وفي تصنيف الطبقات ينبغي التمييز مع أنطوني غيدنز بين نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي الذي يتميّز بأنه "مجتمع طبقي" حيث الطبقة هي "المبدأ الناظم" للمجتمع، والبلدان الرأسمالية التابعة التي يسمّيها غيدنز "مجتمعات ذات انقسامات طبقية، وحيث لا تكفي الطبقات كمبدأ تنظيمي أوحد للمجتمع وتفسيري أوحد للتراتب بين البشر داخلها". (Giddens, 1993)

والحقيقة أن تقليد التحليل الطبقي الحيّ لم يغفل المراتب أو الأصناف الاجتماعية. هذا هو موريس غودلييه يعرّفها، في تلخيص لتعريف ماركس ذاته، بأنها "هرمية من الجماعات امتاز أفرادها ببعض النشاطات المادية أو غير المادية، **أو حُرموا منها، وفقاً لانتمائهم بالولادة** إلى جماعة محلية قد تمتزج فيها المدينة والريف، والنشاطات الزراعية مع المدينية". وهو تعريف ينطبق على الطوائف والمذاهب اللبنانية دون شك.

من جهته، يشدّد إيمانويل فالرستين على ما يسمّيه "أثننة تقسيم العمل الرأسمالي"،

على اعتبار أن سوق العمل الرأسمالي غالباً ما يرتكز إلى أشكال من الاستغلال قبل رأسمالية يتماهى فيها تقسيم العمل مع الانتماء الاثني. وفي مثل هذه الحالات يلزم عدم الخلط بين أواليات إعادة الإنتاج الاقتصادية الرأسمالية مع أواليات إعادة إنتاج البنى الاجتماعية، أي الأسرة والقبيلة والإثنية والمذهب الديني (المسيّس والمقونن).

ويترتب على ذلك عدة نتائج أبرزها:

الأول أن التضامن الطبقي يلعب دوره في المجتمعات الرأسمالية التابعة لكنه يتداخل مع أشكال تضامن أخرى عائلية وإثنية ومذهبية وما شابه.

الثاني أن هذه المراتب، أي الجماعات التي ترتبط في ما بينها بعلاقات القرابة والجندر والدين والمذهب والإثنية، ليست مجرد انعكاس للعلاقات الطبقية بل إنها تتقاطع مع العلاقات الطبقية، دون أن تتطابق، علماً أنها تبقى محكومة بالبنية الطبقية، في نهاية المطاف، بالمقدار الذي تسيطر فيه هذه على طرائق الوصول إلى مختلف الموارد الاجتماعية، أو تستحوذ على حصص من الفائض الاجتماعي. (*Balibar and Wallerstein*, 1988؛ **فالرستين**، ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢١٢-٢٢٠)

الثالث أن الاعتراف السياسي والقانوني بالمراتب في مجتمع رأسمالي يعني "السماح للناس بتنظيم أنفسهم في كيانات اجتماعية، وثقافية وسياسية، قادرة على المنافسة مع كيانات أخرى على الاحتياجات والخدمات التي تعتبر ذات قيمة في بيئتهم" (**فالرستين**، ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢١٥) بغضّ النظر عن السماح أو الإلزام، وهذا يعيدنا إلى فكرة وجود بنيتين لا بنية واحدة تعملان على الاستحواذ على الفائض الاجتماعي: المرتبة والطبقة.

عرف مفهوم الطبقة تطويرات مهمة في الآونة الاخيرة، أبرزها تلك التي تستكمل التطويرات الواردة أعلاه متجاوزةً الجوهرية الطبقية والثنائية الطبقية معاً، لاعتبار الطبقات مسارات أكثر منها جماعات مصنّفة تصنيفاً ساكناً. منها:

أولاً، لا ينفرد العامل الطبقي بالسببية والتحتيم في الفكر والسلوك. تتعدد التحتيمات بحيث يندرج فيها "السلطة والمُلكية وإنتاج فضل العمل والصراعات الاجتماعية" بحيث لا تقتصر على الحتمية الاقتصادية وحدها ولا على الجوهرية الاجتماعية ولا تُختصر بثنائية رأس مال/عمل حسب تعبير ريزنك وولف في تعريف منهجهما

النظري. (**ريزنك وولف، ١١٥**)

لذا ينبغي تحاشي الافتراض بأن المسارات الاجتماعية تتلخّص في المسارات الطبقية وحدها، ذلك أن "مصالح وصراعات الأفراد تحتمها، أو تتعدد تحتيماتها، بكل المسارات في الحياة المجتمعية وليس فقط بالمسارات الطبقية التي يشارك الأفراد فيها مباشرةً. وأنّ مفهومي الصراعات الطبقية والمصالح الطبقية يجب أن يشيرا، بطريقة ماركسية متحررة من الجوهرانية، إلى أهداف تلك الصراعات والمصالح". (**ريزنك وولف، ١٦٣**)

ثانياً، يجب التمييز في هذه المسارات بين **مسارات طبقية أساسية**، تدور مدار الصراع على إنتاج فضل القيمة وفضل العمل والاستحواذ على هذا وذاك، و**مسارات طبقية ثانوية** تدور مدار التوزيع والتداول. علماً أنّ هذه المسارات الثانوية قد تصير هي الأساسية في مجتمعات يغلب عليها رأس المال المالي كما هو حال لبنان مثلاً.

ثالثاً، يمكن أن تتعدد الانتماءات الطبقية، كأن يحتلّ فردان موقعين مختلفين من مواقع السلطة الطبقية. كما في الاحتكار الذي يشكّل موقعاً تفاضلياً لأفراد أو كتل من المصالح داخل البرجوازية ذاتها. (**ريزنك وولف، ١٢٥**)

بناءً عليه يمكن القول إن المجتمعات المعنية تتم فيها النزاعات على الاستحواذ على الفائض الاجتماعي بين المراتب والطبقات وداخل كل واحدة من هاتين البُنيتين. من هنا أهمية التركيز على ثنائي **السيطرة والاستغلال** وحسن التمييز بينهما، حيث السيطرة (السياسة) هي القدرة على التحكم بنشاط الآخرين؛ فيما الاستغلال (الطبقة) هو الاستحواذ على منافع اقتصادية من عمل الآخرين، وعندما ينتقل هذا الاستحواذ من النطاق الفردي إلى النطاق الجمعي يجدر أن يُطلق عليه صفة الاستحواذ على الفائض الاجتماعي. (*Wood*، ٢٠٠٩، ١٠٧-١٠٩)

الوعي الطبقي

يدور نقاش طويل حول دور الوعي في تعيين الطبقات، بل في وجودها ذاته، وفي تعبيرها عن ذاتها وبروزها إلى السطح الاجتماعي. ويثير النقاش طبعاً السؤال: متى تتجلّى الطبقات؟ أي في أي ظرف من تطور المجتمع؟ ومن هنا التمييز بين الطبقة

لذاتها والطبقة بذاتها واعتبار الفيصل بينهما على أنه وعي الطبقة لذاتها.

حَسْبنا هنا الإشارة إلى مساهمتين في هذا النقاش من خلال الإجابة على السؤال عن متى وفي أية ظروف تظهر الطبقات؟ يجيب عالم الاجتماع الألماني الكبير ماكس ڤيبر بأن الوعي الطبقي يتجلّى أكثر ما يتجلّى عند منعطفات تاريخية تشهد تغييراً تقنياً هاماً أو تحوّلاً اجتماعياً كبيراً. يذهب إيمانوئيل ڤالرستين إلى أبعد من ذلك فيردّ على مقولة ڤيبر قائلاً: "يحتل الوعي الطبقي المقدمة في ظرف أكثر ندرةً من ذلك: أي في وضع 'ثوري' عندما يكون الوعي الطبقي هو التعبير الإيديولوجي عن الحالة الثورية والدعامة الإيديولوجية لها في آن معاً" (**ڤالرستين، ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢١٨**). ولعل ڤالرستين هنا يطوّر الفكرة الأصلية عند كارل ماركس الذي يعتبر أن الطبقات لا تظهر إلا وواحدة منها في حالة صراع مع أخرى.

الطائفي والطبقي

في العام ١٩٧٤، كتب كلود دوبار مساهمة بالفرنسية بعنوان **البنية الطائفية والطبقات الاجتماعية في لبنان** (**دوبار، ١٩٧٤، ٣٠١-٣٢٨**) عرض فيها نتائج الأبحاث التي أجراها خلال سنوات مع زميله سليم نصر والتي صدرت العام ١٩٧٦ بعنوان **الطبقات الاجتماعية في لبنان** (**نصر ودوبار، ١٩٨٢**).

يتعرّض دوبار في المقالة إلى الإشكالية النظرية عن العلاقة بين الطوائف والطبقات. وإذ يستبعد كل تحليل يَختزل ميكانيكياً كل الظواهر الاجتماعية إلى الصراع بين الطبقات، يقول بوجوب الاعتراف بالوجود المتزامن في البنية الاجتماعية اللبنانية لبُنيتين، **بنية سياسية – طوائفية**، يعرّفها على أنها "مجموع المواقع والعلاقات **الرمزية** التي توحّد الجماعات الإثنية الدينية المختلفة (خصوصاً المسيحيين والمسلمين) و**بُنية طبقية** تتكوّن من المواقع والعلاقات **الاجتماعية** الناجمة عن نظام اقتصادي معيّن".

بناءً عليه، يدعو الكاتب إلى قطيعة مزدوجة: قطيعة مع المثالية الثقافوية التي تنكر كل فاعلية للقاعدة الاجتماعية، وقطيعة مع المادية الميكانيكية التي تنكر كل استقلال لـ"العلاقات الاجتماعية التقليدية" (**دوبار، ١٩٧٤، ٣١٢**) هكذا يعيّن دوبار منهجه

(المشترك مع سليم نصر) على أنه البحث عن الكيفية التي تمكّن هذه البنية من العلاقات الاقتصادية، في تحديدها الممارسات الاجتماعية للأفراد، من أن تعدّل من بنية العلاقات الرمزية التي تنتظم أولاً وفق منطق طائفي لا يمكن اختزاله إلى علاقات اقتصادية فعلية" (دوبار، ١٩٧٤، ٣١٣).

لقد أبانت العيّنة التي درسها نصر ودوبار مدى التقاطع بين التمييز (والامتياز) الطائفي والتمييز (والامتياز) الاجتماعي الطبقي. فقد شكّل المسيحيون، والموارنة خصوصاً، أكثرية في الطبقات العليا والمتوسطة، فيما شكّل المسلمون، وخصوصاً الشيعة، الأكثرية في الطبقات الشعبية المدينية منها والريفية. وشدّدت الدراسة على التفاوت في فرص التعليم بما هي أبرز مظاهر التمييز الطوائفي – الاجتماعي حيث إن ٦٠٪ من المسلمين في العيّنة لم يتمّوا المرحلة الابتدائية، فيما النسبة لا تتعدى الـ ٢٨٪ عند المسيحيين. وعكساً، في حين أتمّ ٣٤٪ من المسيحيين المرحلة الثانوية فإن ١٥٪ فقط من المسلمين قد أتمّها. (دوبار، ١٩٧٤، ٣١٩–٣٢٤) على أن هذه الفروقات في الامتياز التعليمي – الاجتماعي لا تقتصر على التفاوت بين المسيحيين والمسلمين بما هما جماعتان طائفيتان، ذلك أن التفاوت الإسلامي – المسيحي في فرص التعليم قائم ضمن الطبقات الوسطى بين مسلمين ومسيحيين أيضاً.

بعد الشغل على مقياسين آخرين يقسّمان الطبقات على أساس طائفي – المواقف الإيديولوجية، اذا جاز التعبير، المتباينة من العروبة ومن النظرة إلى المسألتين الطائفية والطبقية – يخلص دوبار إلى "أن الانقطاع الظاهر بين الحيز السياسي والحيز الاقتصادي في تشغيل المجتمع اللبناني ناتج من تمفصل مزدوج: تمفصل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية على الانتماءات الطوائفية من جهة، وتمفصل العلاقات الطوائفية على المؤسسات السياسية من جهة أخرى. إن البنية الطوائفية تشكّل، إذاً، مستوىً وسيطاً بين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والوقائع السياسية، مستوى قد يفيد بما هو حاجز أمام الترجمة السياسية للمطالب الاقتصادية قدر ما هو حافز مضخّم لها (...) وهكذا فإن الذين يراكمون الاستغلال الاقتصادي مع الحرمان الطوائفي يتمكّنون من إدراك الجذور السياسية للاستغلال والحرمان، فيتعزز [الشعور بـ] الحرمان الاقتصادي مع مطالب 'المشاركة الطوائفية'". (دوبار، ١٩٧٤، ٣٢٧–٣٢٨)

غير أن هذا الانفصام في حياة اللبنانيين الاجتماعية على أساس "ازدواجي" لا يسمح للوعي الاجتماعي المتذرّر بأن يخلي المجال أمام وعي سياسي مستقل. وهذا ما يفسّر "تماسك الطبقات القائدة في ما يتعدّى الحيّز الطوائفي وتذرّر الطبقات الشعبية في ما دون الحيّز السياسي – الطوائفي". ويخلص دوبار إلى خلاصة غامضة تقول "إن مكان الطوائفية في الوعي الاجتماعي يمثّل إذاً وأخيراً مؤشراً جيّداً على أشكال التضامن الطبقية". (دوبار، ١٩٧٤، ٣٢٨)

الميزة الأكبر لمساهمة دوبار – نصر أنها تعترف بوجود بُنيتين في المجتمع اللبناني: بنية طبقية وبنية طائفية، مع أنها مضطربة في تعيينها العلاقة بين السياسي والاقتصادي وبين الطائفي والطبقي. فدوبار لا يزال يحيل الطوائف إلى حيّز السياسة والرمز والوعي؛ والطبقات إلى الحيز الاقتصادي. وهذا ترجيع للفكرة الطاغية عند اليسار والحركة الوطنية في السبعينيات التي أحالت الطائفية إلى عالم الإيديولوجية (بما هي "وعي زائف") أو حَصَرتها في "البناء الفوقي شبه الإقطاعي" مع التأكيد على أن "التناقض الرئيسي"، المفجّر للحرب الأهلية، هو ذاك الذي بين التطور الاقتصادي للبنية التحتية وبين تخلّف البنية الفوقية (الإقطاعية، الطائفية، إلخ).

فلنتدرّج في استكشاف علاقات التمفصل بين هاتين البنيتين.

الطائفية والدين

لا يمكن فصل الطوائف عن الدين بحجة أنها مؤسسات سياسية أو بتبرئة الديانات من أقوال وأفعال أبناء الطوائف، على اعتبارها نقيضاً لـ"روح" الأديان التي يُفترَض أنها منفتحة، سمحة، قائمة على الحب ونابذة للعنف. ليس لأن هذا التمييز ليس قائماً، بل لسبب آخر هو أن المبدأ التعريفي والتمييزي لمذهب أو طائفة هو تعريف الجماعة المعنية بالمبدأ الأول الذي يبرّر وجودها المستقلّ والمتمايز ليس فقط عن سائر الديانات والمذاهب بل عن سائر الجماعات (الإثنيات، القبائل، الأسر، الجندر، إلخ)، وهو انتماؤها إلى ديانة مشتركة أو إلى مذهب مشترك في تلك الديانة. في أقل تقدير، يمكن القول إن الطائفة "جماعة ذات تخوم دينية"، حسب تعبير مكسيم رودنسون الحاذق. وهي تخوم محروسة بالتحريمات الانثروبولوجية التي تمنع

الانتقال من ديانة إلى أخرى ومن مذهب إلى آخر ومن الزيجات المختلطة.

كيانات مركّبة

وثمة مقولة أخرى تعيّن الطوائف بما هي كيانات "مركّبة" Constructed أو "متخيّلة"، استلهاماً لكتاب بنديكت أندرسن عن القومية بعنوان **الجماعات المتخيَّلة (أندرسن، ١٩٩١)** وأحياناً كثيرة لا يتعدّى الاستلهام حدود عنوان الكتاب. لنشدّد على أنّ ما عناه أندرسن بالجماعة "المتخيَّلة" ليس انتماءها إلى عالم ذهني أو خيالي بل حقيقة أنه يستحيل على أفرادها أن يعرفوا بعضهم بعضاً واحداً واحداً مع أنهم يعتقدون أنهم يتشاركون في حياة جماعية مشتركة. والتمييز عند أندرسن هو بين جماعة عضوية، نموذجها القرية، وجماعة متخيّلة هي الأمة. علماً أن الطابع "العضوي" للقرية لا يعني بالضرورة أن أهلها لا يحتاجون إلى "المخيّلة" لاستيعاب قريتهم بما هي جماعة تتجاوز الأسرة والعائلة والعشيرة والحيّ، ناهيكم عن مؤسسات تؤطر تلك الوحدة المجتمعية. الأهم من ذلك أن من يأخذ "التخيّل" بطابعه الحرفي يتناسى أن أندرسن يعتبر أن "التخيّل" الكامن في نشوء القوميات وتكوّنها رابط مادي جداً طالما أنه ينسبه إلى "رأسمالية الطباعة"، أي إلى مرحلة معيّنة من تطور وسائل الإنتاج الرأسمالية أنتج آلة الطباعة ما سمح بالانتشار السريع للكلمة المطبوعة قياساً إلى المخطوطة أو الشفهية سابقاً.

الطوائف كائنات مجتمعية حقيقية، وإن يكن بالإمكان تطبيق مقولة "التخيّل" عليها مثلما هي عند أندرسن. فالمؤكد أنها ليست جواهر فوق التاريخ ولا هي تملك استمرارية تاريخية. إنها مولود تاريخي. تتركّب وتنفكّ، تتوحّد وتنقسم، تتعاظم أهميتها في الحياة المجتمعية أو تتضاءل، حسب عوامل لا يلقى معظمها تفسيره داخل الطائفة بل يتطلب الأمر البحث عنها خارجها.

من جهة أخرى، لا إمكانية لعملية الـ"تركيب" لمذهب أو طائفة أن تتم، إذا لم يكن أفراد الجماعة المقصودة يفترضون أن لحمة التركيب هي المعتقد الديني أو التشيّع المذهبي. لذا فتشبيه الطوائف بالقبائل قياساً إلى العصب الذي يشدّ الجماعتين (صليبي، ١٩٨٨) لا يتعدّى ممارسة التشبيه. صحيح أن البنيتين القبلية والطائفية تلتقيان

على أن الانتماء إليهما ليس طوعياً بل هو بالولادة. وصحيح أن الطوائف يمكنها أن **تستعير العَصَب القبلي** – على سبيل الاستعارة – لتحقق لحمتها الجماعية. لكن مبدأ وحدة الجماعة الطائفية يختلف عن مبدأ وحدة الجماعة الأخرى. فعصب القبيلة يقوم على رابطة الدم والنسب المشترك إلى سلف معيّن بعناية، وربما إلى حِمى مشترك، فيما عصب الجماعة المذهبية أو الطائفية لا يمكن أن يكون إلا الهوية الدينية أو المذهبية التي ينتمي إليها المرء بالولادة وتميّز الجماعة عن الجماعات المذهبية أو الطائفية الأخرى داخل ديانة واحدة أو بين ديانتين أو أكثر. علماً أن أيَّ مركّبٍ مجتمعي لا يكون دون قيادة أو رئاسة أو غلبة، على ما يذكّرنا ابن خلدون.

رواسب تخلّف؟

بناءً عليه، لا معنى لاعتبار الطوائف رواسب تخلّف في بنية حديثة أو رواسب قبل رأسمالية (قبلية، عشائرية، إقطاعية، إلخ) في بنية رأسمالية، مع ما يستتبعه ذلك من تصوّر بأن تطور الرأسمالية ذاتها كفيل بكنسها عن قعر المجتمع وسطحه. إن الطوائف، في المجتمع الرأسمالي الذي نتحدث عنه، مراتب مجتمعية قائمة بذاتها. صحيح أنها في الأصل عناصر وأجزاء من بنى وعلاقات إنتاج قبل رأسمالية، إلا أنها انخرطت في الرأسمالية، وترسملت وتعولمت، وباتت تؤدي فيها أدواراً محددة لا علاقة واضحة لها بالقياس إلى وظائفها السابقة. وإن إعادة الطوائف والطوائفية إلى تاريخها اللاهوتي لن يجدي نفعاً، هو أيضاً، في فهم الكثير عنها من حيث فاعليتها وأدوارها السياسية والاجتماعية والتعبوية في لبنان الحديث.

السياسي والاقتصادي

مع أن الفصل بين السياسي والاقتصادي هو، عند ماركس، في صلب الإيديولوجيا البرجوازية، لا يزال عديد من الماركسيين يمارسون هذا الفصل بأشكال وذرائع مختلفة. ويكثر التمييز في حالة الطوائف والطبقات.

مثلاً، ينفي مهدي عامل الصفة (الحدود) الدينية/المذهبية عن الطائفية. يرفض

وجود أي صلة بين الطائفة والدين. تشير الطوائف عنده إلى السياسة وحسب، وتُعرَّف بوظيفتها السياسية. والحيّز الطائفي إن هو إلا علاقة سياسية لا وجود لها إلا في الدولة وخلال الدولة (**عامل**، ١٩٨٦، ٣٠). والغريب في الأمر أن مهدي كان يؤكد على هذه المقولة في فترة تفكّكت فيها الدولة واستولت الزعامات الطائفية كلٌّ منها على "أرضها" و"جماعتها".

وليس يكتفي مهدي بإتمام القطيعة بين الديني، من جهة، والطائفي، من جهة أخرى، يصرم أي صلة بين السياسي والاقتصادي وبين الدولة والمجتمع. فيؤكّد على أن المسألة الطائفية مسألة سياسية وليست مسألة اقتصادية (**عامل**، ١٩٨٦، ١٥٢). فلا وجود للطوائف في الصعيد الاقتصادي حيث البشر يُعرّفون بانتماءاتهم الطبقية وحدها. ولا أهمية للتركيب الطائفي للبرجوازية والطبقة العاملة حتى لو كان أفراد هذه وتلك ينتمون بنسبة ٨٠ في المئة إلى طائفة واحدة (النسبة لمهدي). ومع ذلك، فالعلاقة الوحيدة الممكنة بين السياسي والاقتصادي، وبين الطوائف والطبقات، في نظر مهدي، هي "علاقة تمفصل بين مستويين منفصلين" (انظر: **مهدي عامل**، **الطريق**، العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، ص٦٣-٦٤).

لا يفصّل مهدي في دلالات عملية التمفصل تلك وأشكالها ومساراتها، وما إذا كان انفصال المستويين يشتمل على التأثير المتبادل بينهما أم لا. ولكن ما يفصّل فيه مهدي عامل هو الطابع الوظيفي للحيّز الطائفي في خدمة الحيّز الطبقي حيث الطائفي هو "الشكل التاريخي المميَّز للنظام السياسي الذي به تمارس البرجوازية سيطرتها الطبقية" فتمنع الطبقة العاملة من أن تتكوّن بما هي "جماهير"، أي بما هي "قوة سياسية مستقلة". ذلك أن الطائفة، في نظر مهدي، ليست "كياناً" ولا "جوهراً" ولا هي "شيء" وإنما هي موازن قوى أي "علاقة سياسية" (**عامل**، ١٩٨٦، ص٢٥٥-٢٥٧). ليس التعريف مشكلة بذاته. المشكلة هو أنه يحتاج إلى تفسير لأنه يثير سؤالين لا جواب عند مهدي عليهما:

السؤال الأول: ما الذي يسمح للبرجوازية بأن تمارس دور الاستتباع؟

السؤال الثاني: ما الذي يلزم الجماهير العمالية بهذه العلاقة ويمنعها من أن تتحرر وتتكوّن في قوة سياسية مستقلّة؟

ليس عند مهدي غير تفسير السياسة، بعد الجهد،... بالسياسة. ولسنا نستطيع حتى الحديث عن الطائفية بما هي إيديولوجيا في عملية الاستتباع هذه لأن مهدي اختزلها بما هي علاقة سياسية، في خدمة السيطرة الطبقية. اللهم إلاّ إذا كان تفسيره أنه يمكن قلب علاقة الاستتباع هذه رأساً على عقب بواسطة بلوغ الطبقة العاملة وعي مصالحها الطبقية أو الوعي السياسي.

دولة برجوازية أم طائفية؟

بناءً على هذا النظرة إلى الطائفية، يعلمنا مهدي عامل أن "التناقض المأزقي" الذي تعاني منه البرجوازية سببه الظاهرة الطائفية. فمع أن هذه الأخيرة هي الشرط الأساس لوجود دولتها - دولة البرجوازية اللبنانية - فإنها تشكّل العقبة الأساس أمام بناء تلك الدولة بما هي دولة برجوازية. ولكي لا تتحول هذه المقولة إلى لغز عصيّ عن الحل، لا بدّ من التذكير بأن مهدي عامل يميّز بين شكلين اثنين للدولة البرجوازية، شكل طائفي وشكل لاطائفي. وهذا الأخير إن هو إلا "شكل" الدولة البرجوازية كما تطورت في أوروبا، أي الدولة الحديثة العلمانية، وهو الشكل المدعو إلى أن يلعب دور النموذج بالنسبة للدولة اللبنانية. بعبارة أخرى، تدور المسألة كلها مدار نجاح أو عدم نجاح الدولة البرجوازية اللبنانية في أن تتخلّص من "شكلها" الطائفي لتتلبّس شكلاً آخر، هو الشكل اللاطائفي - بما هي دولة علمانية حديثة - فتحقق بذلك برجوازيتها.

الغريب في الأمر أن دعوة البرجوازية إلى أن تخلع لبوسها الطائفي يوازي دعوتها إلى الانتحار ما دام مهدي عامل نفسه قد عيّن الطائفية بما هي علاقة سياسية في خدمة البرجوازية وظيفتها الأساس هي ربط الطبقة العاملة بالبرجوازية بعلاقة تبعية.

فلنكمل. إن أي دولة في التجربة التاريخية والعملية تستطيع أن تكون برجوازية دون أن تكون بالضرورة علمانية. والدولة، أي دولة، تستطيع أن تكون علمانية دون أن تكون بالضرورة برجوازية. مثلاً: الدولة في الاتحاد السوفييتي السابق كانت علمانية، بل ملحدة، دون أن تحكمها طبقة برجوازية مالكة لوسائل الإنتاج وقابلة لتوارثها يمكن تشخيصها بأنها دولة برجوازية دون التباس.

والسؤال الآن وقد غادرنا مهدي قبل أن يكتمل العصر النيوليبرالي: هل من تعارض

حقاً، وإلى الحدّ "المأزقي"، بين النيوليرالية والطائفية؟ لا يرى جورج قرم تناقضاً مأزقياً البتة بل ينفي التعارض أصلاً، وله أسباب: النيوليبرالية تعادي دولة الرعاية، الساعية إلى تكافؤ الفرص بين المواطنين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وإيديولويجيا العولمة النيوليبرالية تتعايش جيداً مع الإيديولوجيات الانتمائية التي تعطي الأولوية للهويات وتشدّد على "الحق في الاختلاف" وتُحِلّ هذا الحق محلّ الحق الجمهوري في المساواة. (قرم، ٢٠٠٣)

حقيقة الأمر أن رؤية مهدي عامل لأزمة الدولة البرجوازية اللبنانية تعبيرٌ أكثر تطلّباً من الناحية النظرية لمقولة درجت عند اليسار اللبناني عن التناقض بين البنية التحتية الرأسمالية والبناء الفوقي شبه الإقطاعي والطائفي، كما أسلفنا. وهي نظرة غلبت على مشروع الإصلاح الديمقراطي الذي أعلنته الحركة الوطنية اللبنانية في صيف ١٩٧٥. وقد دفع مهدي هذا التناقض إلى حدّ المأزق. وما لم يتم تصوّره في الحالتين هو إمكان التعايش بين البرجوازية ونظامها الطائفي. وبمعنى آخر إنه يتعيّن التفتيش عن مكامن التناقض في النظام الطوائفي والبرجوازي في مواقع أخرى لتغيير هذا وذلك.

مهما يكن، فإن مقولة التناقض في الدولة اللبنانية بين طابعها البرجوازي وطابعها الطائفي فرضت على مهدي عامل تمزقاً مستمراً بين ضرورات الاتّساق النظري والرغبة في التغيير الثوري. فحيناً تجده يحثّ البرجوازية على بناء دولتها البرجوازية اللاطائفية/العلمانية وفق النموذج البرجوازي الغربي، وحيناً آخر تجده يتوقع سقوط البرجوازية مع سقوط نظامها السياسي الطائفي الذي سوف تطيحه "الأزمة المأزقية" التي تفجّرت بسببها الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

في الحصيلة، نحن أمام طبقتين تبدوان عند مهدي عامل شاردتين عن موقعهما وسلوكهما الطبقي المفترَض: برجوازية ذاهلة عن مهمتها التاريخية في بناء دولة غير طائفية، أي دولة برجوازية؛ وطبقات عاملة حبيسة علاقة استتباع سياسية طائفية، عاجزة عن وعي ضرورة التحرر منها والتكوّن في طبقة مستقلة.

وإننا نتحاشى هنا استخدام مفردة "مصلحة" تحديداً لأن كل محاجة مهدي تتم على مستوى الوعي وتستبعد المصالح المادية للطبقتين المعنيتين. فيبدو الجواب على هذا الذهول المزدوج لدى الطبقتين الرئيستين في المجتمع (في عرف مهدي) هو:

التوعية والمزيد من التوعية والتوعية دوماً.

فكيف يمكن لدور التوعية أن يفعل فعله بلا أي قاعدة مادية يتأسّس عليها؟ وكيف للوعي والأفكار أن تتجذّر في الناس بلا أرض تتمدّد فيها الجذور؟ ثم ماذا لو أن المسألة برمّتها ليست مسألة وعي؟ لقد استخدمنا مفردة "الذهول" لأن افتراض مهدي هو أن هذه الجماعة وتلك – البرجوازية وتابعتها الطبقة العاملة – لا تدريان ما هما فاعلتان ولا هما واعيتان عواقب فعلتهما، على طريقة القول المنسوب إلى السيد المسيح عمّن علّقوه على الصليب: "أبتِ، أبتِ، اغفر لهم فهم لا يعرفون ماذا يفعلون؟" مع أن الأمر ليس يتعلّق بالغفران هنا. فماذا لو أننا استعرنا السؤال المؤرِق الذي أثاره سلافوي جيجك: ماذا لو كانوا **يعرفون ماذا يفعلون؟** ويستهترون بالنتائج ما دامت تأتي بمنافع آنية، أو مؤمَلة أو تُطمئِن من خوف أو تُكرِّر عادات مألوفة وراسخة؟ وطرحنا السؤال الذي يستتبعه ذلك: ماذا إذا كانت المسألة مسألة فعل لا وعي؟ (*Zizek*, 2012)

يمكن أن نكتفي بطرح مثل هذه الأسئلة المزعجة لنقول إننا نحاول تقديم نظرة أخرى إلى موضوع العلاقة بين الطائفة والطبقة تأخذ بالاعتبار الاتجاهات الآتية:

أولاً، إن البنية الطائفية تخترق كل مناحي الحياة المجتمعية وتتدخل في الاقتصاد والاجتماع والثقافة قدر تدخلها في السياسة والرمز والإيديولوجيا.

ثانياً، إن الطوائف لا تختزل المجال السياسي. فهذا المجال هو أيضاً وخصوصاً مجال السلطة الطبقية.

ثالثاً، إن الطوائف والطبقات في المجتمع اللبناني جماعتان تتنازعان على الاستحواذ على الفائض الاجتماعي، **في ظل نظام رأسمالي**، وتخوضان نزاعاتهما على صعيدي المجتمع والسلطة معاً. ومع ذلك فالعلاقة بين الطبقة والطائفة ليست علاقة تطابق بقدر ما هي علاقة توزيع عمل وتقاطع وفعل متبادل. وهذا ما يمكن التمثيل عليه فيما يلي.

في تفاوت الأصول والتطور المتفاوت

نشأت المسألة الطائفية اللبنانية تاريخياً من التفاوت في ارتباط الجماعتين الدرزية والمارونية (أو المسيحية عموماً) بمواقع سياسية واقتصادية – اجتماعية مختلفة بل

متناقضة في بنية النظام المقاطعجي في جبل لبنان في مراحله الأخيرة. كان **الخاصة** من حكام جبل لبنان ينتمون إلى الأسر المقاطعجية الدرزية (خلا أسرتين أو ثلاث من الموارنة) **والعامة** - على اختلاف مهنهم ومستوى معيشتهم من تجار ومرابين وحرفيين وفلاحين وعمال - كانوا من المسيحيين في أكثريتهم. وقد تغذّى التفاوت بين هاتين المرتبتين المميزتين للتشكيلة الاجتماعية العثمانية من ارتباط فئات من الجماعة المسيحية المبكر بالاختراق الرأسمالي للساحل وجبل لبنان من خلال اقتصاد الحرير، ومن أسبقية في تحصيل العلم من خلال المدارس الدينية الأهلية (التي تقرّر إنشاؤها في مجمع اللويزة ١٧٣٦) ومدارس الإرساليات الأجنبية. أفضت حرب ١٨٦٠ الأهلية، وقبلها عامية كسروان، إلى نتيجة متفارقة: انتصرت خلالها الجماعة الدرزية عسكرياً لكنها سارت إلى الانحدار مع تفكّك النظام المقاطعجي الذي ترأسه زعماؤها. وانهزم المسيحيون عسكرياً، لكنهم نجحوا في أن يحوزوا لوناً من الحكم الذاتي في جبل لبنان، حيث يشكّلون أكثريته السكانية. وتكرّست هذه النتيجة في قيام متصرفية جبل لبنان (١٨٦١-١٩١٥) يحكمها مجلس إدارة منتخب على درجتين تتوزّع مقاعده الاثني عشر على الطوائف الستّ الرئيسة بأكثرية مسيحية.

وهل من دليل أبلغ على أولوية الاقتصاد من غلبة القوة الاقتصادية حتى على القوة العسكرية؟

وما لبث التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتفاوت للطوائف أن عبّر عن نفسه بجملة من الامتيازات المارونية - المسيحية والحرمانات لسائر الطوائف:

- الأفضليات في الموقع من السلطة السياسية والعسكرية. من خلال السلطات شبه المطلقة لرئيس الجمهورية وإشرافه المباشر على قائد الجيش ومدراء قوى الأمن الداخلي والاستخبارات والمالية وحاكم مصرف لبنان ووزير الدفاع.
- الأسبقية الاقتصادية للمسيحيين عموماً في القطاع الأكثر إدراراً للربح في الاقتصاد - الخدمات والتجارة والمال - وفي امتلاك المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والسياحية.
- الأسبقية الثقافية التي تغذّت من مئتي سنة من الانفتاح على أوروبا. والأسبقية

التعليمية التي أفادت من الدور المبكر للإرساليات الأجنبية في التعليم والإهمال المبكر للتعليم الرسمي.

- التفاوت في النمو بين المركز والأطراف ومعدّلات نمو المناطق وفي حصتها من التنمية والموارد وخدمات الدولة والعِلم والصحة، إضافةً إلى التفاوت في توزيع الثروة.

الطوائف والطبقات جزء من منظومة سيطرة واستغلال

الاعتراف بوجود بنيتين، طائفية وطبقية، في المجتمع اللبناني لا معنى له إلا إذا تكامل مع الاعتراف بأن النظام الطائفي هو **جزء من منظومة السيطرة في المجتمع اللبناني**. وهذا ما يقصّر عنه دوبار ونصر. ذلك أن علاقة أبناء الجماعة الطائفية بالطائفة ومؤسساتها وزعامتها ليست مجرد علاقة طوعية، بل تنطوي على مقدار من القسر والإلزام المؤسساتي والقانوني. فالنظام اللبناني يعرّف الحقوق السياسة والاجتماعية والتعليمية للفرد بما هي حقوق يكتسبها بما هو عضو في جماعة مذهبية - طائفة لا هوية عملياً له سواها. وهي حقوق توازي حصصَ مذهبه أو طائفته من تلك الحقوق. وهي حقوق قد تؤمّن له، مبدئياً ونظرياً، مثل تلك الحصص إلا أنها تحرمه، بما يتعدّاها، مما قد يكتسبه بناءً على كفاءاته وخبرته ومهاراته ومؤهلاته العلمية. ويجب التأكيد على أنه، في فترة بعد الحرب، تعزّز التحكّم والضبط اللذان تمارسهما زعامة الجماعة المذهبية أو الطائفية على أعضائها بدل أن تضعف. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إطباق وحدانيات أو ثنائيات قيادية على الطوائف الست الرئيسة في البلد رفعت من درجة الضبط والتحكم للقيادة المذهبية والطائفية على الأفراد والمزيد من حرية التصرّف التي تتّخدها هذه القيادات في تمثيل الجماعات والنطق باسمها وإلزامها بسياسات ومواجهات بما فيها المواجهات العنفية.

هذا من جهة القسر. ومن جهة أخرى، يرتفع في الآن ذاته منسوب الطواعية الذي تحققه التعبئة الإيديولوجية والدينية والمذهبية للقيادات والمؤسسات المذهبية والطائفية لأفرادها. لذا وجب إيلاء الولاء الطائفي/المذهبي ما يستحقه من أدوار في تنظيم الطواعية لدى أبناء المذهب والطائفة، قدر أهميته في تنظيم القسر والسيطرة عليهم.

والموضوعة الرئيسة هنا هي الانطلاق من أن السياسة هي ميدان الصراع للاستحواذ على الفائض الاجتماعي تخوضة الجماعات (الإثنية، المناطقية، الطائفية، القبلية، إلخ) والطبقات الاجتماعية في آن معاً. وهو صراع يدور في الدولة كما في المجتمع. وهذا هو معنى الاعتراف بأن البنية المجتمعية اللبنانية تتضمن بنية طبقية وبنية طائفية.

الطوائف في البنية الطبقية

تشتغل الطوائف في الفجوات والثغرات التي لا تدخلها الطبقات. نعني أن ميدانها الأثير هو العمالة والتوظيف، وقسمة العمل، والفوارق بين المدينة والريف، وبين المركز والأطراف، وبين العمل الذهني والعمل اليدوي، كما أنها تتحكم بديناميات الارتقاء الوظيفي والاجتماعي، إلخ. والجامع بين فعل الطوائف في هذه كلها هو معاندتها قواعد السوق حيث تضمن للبعض حصصاً في سوق العمل تمنع الاستئثار أو تحمي مواقعه حسب مكان كل طائفة في الهرمية الاجتماعية. وفي كل الأحوال، **تتبدى الفروقات الطوائفية هنا بما هي امتيازات وحرمانات تعليمية ومناطقية ووظائفية واجتماعية صغيرة ضمن الفروقات الطبقية الكبيرة.**

تتدخل الطوائف في سوق العمل من خلال القيود والتعديلات على قوانين السوق التي تفرضها الحصص الطوائفية في التشغيل وفي الارتقاء في وظائف الدولة والقطاع العام. وقد انتقلت المحاصصة الطائفية/المذهبية من الوظيفة الحكومية ببطء ولكن بثقة حتى باتت تقليداً شائعاً في القطاع الخاص. يتبدى ذلك في الأولوية أو الأفضلية في التشغيل التي يمنحها رب عمل أو مؤسسة اقتصادية لأبناء الملّة، أو في منح هؤلاء مراكز القرار والتحكّم في المؤسسة المعنية. وينتج من ذلك التمييز في التشغيل وفي مستوى الأجور والرواتب والرتب وفرص الارتقاء وامتلاك سلطة القرار وغيرها. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فإن توزيع المواقع والمسؤوليات على أساس طائفي أو مذهبي داخل المؤسسة قد يكون لأغراض فرض توازنات قوى بين العاملين من أبناء المذاهب والطوائف المختلفة لمصلحة ضبط قوة العمل عن طريق توظيف الوكلاء من مذهب معيّن أو من انتماء سياسي معيّن. فخلال الحرب الأهلية كانت مؤسسات عديدة تتّكل

على الميليشيات بما هي وكلاء تشغيل وعناصر ضبط للعمال في أماكن العمل.

وللطوائف دورها في الارتقاء الاجتماعي. تتدخل هنا عوامل عديدة، منها التوزيع المتفاوت لتحصيل رأس المال الثقافي بين تعليم خاص/وتعليم رسمي في كل المراحل؛ ونسب التسرّب المتفاوتة في مراحل التعليم؛ وتفاوت فرص التعلّم في الخارج (والفوارق بين بلدان الدراسة والتخصص في الخارج: رومانيا "الاشتراكية" في مقابل الولايات المتحدة الأميركية مثلاً).

وفي كل الأحوال، يدير **النظام الطائفي لعبة النزاعات على الريوع في الدولة ومن خلالها والصراعات على توزيع خدمات الدولة وتعهداتها وعقودها،** وتعيين حصة المناطق المختلفة من الموازنة العامة. وهو صراع يشمل أيضاً توزّع تعهدات الدولة وعقودها واقتسام الريوع المختلفة بين الكتل والتحالفات الطائفية المعنية. ونسمّيها لعبة لأن النزاعات لن تلبث أن تنتهي في تسويات وشراكات ترضي الأطراف المتنازعة بحسب موازين القوى بينها.

ولعل أكبر مبارزة تتعلق بالنزاع الشهير على الاستحواذ على الفائض بين رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، في ولايته الثانية، التي دارت مدار خصخصة الهاتف الخلوي. فالأول يصرّ على ملكية الخلوي من قبل الدولة والثاني على خصخصته. الأول: الاستحواذ من خلال الدولة/ الثاني الاستحواذ من خلال السوق. وقد فاز الرئيس لحود في هذه المبارزة.

في زمن أقرب، لا يزال السجال على أشدّه بين التيار الوطني الحر وحركة أمل - وهما حلفاء في تكتل ٨ آذار - على تثبيت مياومي شركة الكهرباء، حيث يرفض الوزير، جبران باسيل، التثبيت على اعتبار أن أكثرية المياومين هم من الشيعة المحشورين حشراً في شركة الكهرباء بفضل النفوذ السياسي للرئيس نبيه بري، علماً أنه يمكن الاستغناء عن العديد منهم إذا كان المطلوب تخفيض خسائر الشركة. ومن جهة ثانية، انتهت المنافسة بين كتلتي ٨ آذار و١٤ آذار، وتحديداً بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحرّ، على عمولات عقد استقدام بواخر تركية لسدّ النقص في الكهرباء خلال صيف ٢٠١٣ بأن تشارَكَ وزيرُ الطاقة من التيار الوطني الحر مع نقيب سابق للمهندسين ينتمي إلى تيار المستقبل، وعلى علاقة اقتصادية بفؤاد السنيورة، لتولّي

الوساطة معاً في صفقة استئجار باخرتين تركيتين لسدّ ذاك النقص. لم تصل إحدى الباخرتين في الوقت المحدد ولم يأتِ الإنتاج مستوفياً الشروط المتفق عليها، غير أن الطرفين السياسيين والمتخاصمين سياسياً تعاونا للتستير على ثغرات الصفقة المشتركة وعلى عرقلة التحقيق في مخالفات الشركة التركية للعقد الموقّع مع الدولة اللبنانية وتهريب المساءلة والعقوبات.

وفي السياق ذاته، لعل المثال الأبرز للتسابق على اقتسام الريوع وتوزعها من خلال الكتل المذهبية الطوائفية هو ما يجري في الآونة الأخيرة من منافسة وتسابق داخل تحالف ٨ آذار ذاته بين حركة أمل والتيار الوطني الحر على طريقة تقسيم المربّعات البحرية لتلزيم التنقيب عن النفط والغاز على الساحل اللبناني، وعلى شروط التلزيم وأولوياته ما يخفي أيضا تبايناً بالمصالح والشركات التي يمثّلها كل طرف من فريق ٨ آذار ذاته.

في مجرى هذا النزاع، لم يتردد جبران باسيل في أن يعلن أن المسيحيين يريدونه أن يتولى وزارة الطاقة!

بهذا المعنى، فالطوائف والمذاهب تلعب في العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية دور قنوات لتعديل البنية الطبقية من خلال عمليتين: دور الطوائف في السلطة السياسة بما هي ميدان إنتاج مصالح اقتصادية جديدة أو الدفاع عن مصالح موجودة أو تنميتها. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، الحراك الاجتماعي التصاعدي الناجم عن خدمات الجماعات الطائفية والمذهبية من خارج مؤسسات الدولة: التعليم، الاستشفاء، الإحسان، الخدمات الاجتماعية والصحية، توزيع المال السياسي، إلخ.

السياسة هي حيّز الطبقات قدر ما هي حيز الطوائف بل هي حيّز الطبقات بامتياز. أي أن إعادة إنتاج التمييز والاستغلال الطبقيين، والبنية الطبقية للمجتمع اللبناني برمّته، تعتمد بالدرجة الأولى على الانتماء الاجتماعي للممسكين بالسلطة السياسية واندماجهم وتماهيهم المتزايد بعد الحرب بالطبقة المسيطرة اقتصادياً وتوجيههم السياسات والقرارات في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي.

بعبارة أخرى، تشكّل الدولة المجال الذي فيه يُعاد إنتاج المحاصصات الطوائفية – المذهبية بالاتكال على العصب الطائفي والمذهبي، بما تتضمنه من تسويات، مثلما

يُعاد فيه إنتاج البنية الطبقية، بما يتضمّن ذلك من تعديلات أيضاً عليها، بالاعتماد على وزن الطبقات ذاتها وعلى الطبيعة السياسية للسلطة وعلى حصيلة الصراعات الطبقية وما يتولد عنها من توازن قوى بين الطبقات. فلا معنى للحديث عن سياسات اقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار توازن القوى بين عوالم رأس المال والعمل والطبقات الوسطى. ولا يمكن تصوّر ارتفاع مستوى المعيشة الذي لم يقابله ارتفاع في الأجور، بل الانخفاض الفعلي بالأجور قياساً إلى الأسعار جراء تضخّم الثمانينيات، وجمود الأجور على مدى عقدين أو أزود إلا بناءً على الاختلال المتزايد لموازين القوى الطبقية لصالح أرباب العمل وسلطاتهم السياسية. (راجع غسان دية، "تضخم الثمانينات كسياسة طبقية لخفض الأجور"، **الأخبار**، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

الحراك الطبقي في توازنات الطوائف وزعاماتها

لا يكتفي الخطاب الطوائفي بتفسير كل حدث وكل ظاهرة بالعامل الطوائفي وحده، لكنه يفسّر أيضاً ما يجري داخل الطوائف وما بين الطوائف بالعامل الطوائفي أو بالطائفية. ولما كان السائد أن الطوائف هي نصاب السياسة، يفسّر الخطابُ الطوائفي السياسةَ – صراعات القوى والمنافسة على السلطة – بالسياسة، كمن يفسّر الماء، بعد الجهد، بالماء. أما مدرسة أخرى من التفسير فتفسّر التحولات في العلاقات والتحالفات بين الطوائف والمذاهب، والتحولات داخل كل واحدة منها، بالعودة فقط إلى التبعيات والتحالفات الخارجية، الإقليمية منها والدولية، التي تلجأ إليها الطوائف لتستقوي بها على خصومها. الاستعانة بالعامل الخارجي في الصراعات المحلية حقيقي وفاعل لكنه ليس يختزل التفسير ولا هو يطغى على سائر العوامل.

يستحيل علينا أن نفهم التوازنات والتحولات بل الانقلابات في علاقات القوة بين الطوائف والمذاهب بالعودة إلى الطوائف والمذاهب وحدها، دون إدخال فعل المسارات الاجتماعية الداخلية في هذه التوازنات والتحولات. والأحرى أن التحولات الديمغرافية والحراكات الاجتماعية والطبقية صاحبة الأثر الأبرز في تحوّل موقع الطوائف داخل النصاب السياسي والدولة، وتَغيُّر، بل انقلاب، موازين القوى في ما بينها والتعديلات التي تطرأ على التوازنات داخلها.

حالة من نشأة لبنان الحديث. أنتج التطور الاجتماعي المتفاوت للطوائف مطلع القرن العشرين فريقين سياسيين متفارقين من حيث الانتماء الاجتماعي، انبنى عليهما "لبنان الكبير": سياسيين صادرين عن الحداثة الرأسمالية في بيروت وجبل لبنان، هما نتاج اقتصاد الحرير وتشكّل نواة لإدارة حكومية (من خلال مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان، ١٨٦١-١٩١٥) في مقابل أسر درزية وجيهة تعتاش على الريوع والزراعة ووجهاء ريفيين في الأطراف (الأسر الوجيهة في عكار، الكورة، البقاع، الجنوب). الأولون مسيحيون والثانون مسلمون. علماً أن هذا الفريق السياسي الجديد لم يكتفِ بمنافسة الزعامات ذات القواعد الزراعية في الأرياف، بل امتلك الموقع الاقتصادي لمنافسة الزعامات السنّية والمسيحية (الأرثوذكسية) في بيروت. مثال على الحالة الأخيرة حلول المحامي إميل إده، الماروني الجبلي، محلّ جورج ثابت، المالك العقاري الأرثوذكسي البيروتي الثري، في تمثيل الأرستقراطية المدينية (آل سرسق، بسترس، إلخ).

حالة معاصِرة. يمكن النظر بشيء من التمعّن في العوامل الديمغرافية والاجتماعية التي أدّت إلى التنامي السريع لوزن الجماعة الشيعية في السلطة والمجتمع اللبنانيين ابتداءً بالسبعينيات من القرن الماضي والقفزة النوعية التي حدثت في علاقات القوى المتبادلة بين هذه الجماعة وسائر الجماعات والقوى خلال الحرب وبُعيدها. ولا يمكن إدراك هذه التحولات دون العودة إلى هذه العوامل:

١) التمدين المتسارع للجماعة الشيعية حيث انتقلت في أقل من ربع قرن من جماعة مكونة من ٧٠ بالمئة من الريفيين إلى جماعة مكونة من ٧٠٪ من المدينيين؛

٢) الرسملة المتسارعة للزراعة الجنوبية والبقاعية وانهيار نظام الشراكة وتراجع زراعة التبغ خلال فترة الحرب وتنامي المضاربة العقارية بالدرجة الأولى من أموال الاغتراب؛

٣) الهجرة الشيعية الكثيفة في موجاتها الثلاث الكبرى بعد محطات ١٩٤٨ و١٩٧٥ و١٩٨٢ إلى المغتربات الأسترالية والأميركية والأفريقية والعربية وعودة أعداد كبيرة من المهاجرين والمغتربين للسكن أو الاستثمار في لبنان والضغوط التي مارسها رجال الأعمال الاغترابيون، خصوصاً من أجل الانخراط في النظام اللبناني،

بوجهيه السياسي والاقتصادي؛

٤) بروز إنتلجنسيا شيعية نمت بسرعة من خلال التعليم الثانوي والجامعة اللبنانية تدقّ أبواب سوق العمل الخاص والرسمي، وتشكّل كتلة ضاغطة على وظائف القطاع العام خصوصاً. (راجع **نصر**، ١٩٨٥)

تضافرت هذه التطورات على نخر أركان الزعامات التقليدية للجماعة الشيعية، آل الأسعد في الجنوب، وآل حمادة في البقاع، وآل الخليل في صور، وتجاوزت أيضاً الزعامات المتوسطة التي دعمتها الأجهزة الشهابية في الخمسينيات والستينيات، أمثال آل العبد الله وبزّي. وعبّر هذا الحراك الاجتماعي عن نفسه، وتجسّدت تطلعات الفئات الاجتماعية الجديدة (المغتربون والإنتلجنسيا خصوصاً) في قيادة السيد موسى الصدر الذي سعى، بدعم من الأجهزة الشهابية وبعدها من حركة "فتح"، إلى تأسيس فريق شيعي سياسي ثالث بين الزعامات التقليدية الآنفة الذكر وقوى المعارضة القومية واليسارية التي استحوذت على قطاع واسع من جماهير الشيعة ومن شبابها خصوصاً. وإنه لمعبّر جداً أن يخلف السيد موسى الصدر على رأس حركة أمل ابنُ تاجر من تجار الاغتراب الأميركي أمضى هو نفسه فترة من حياته في الاغتراب وله فيها مصالح. ولئن تقاسم الرئيس نبيه بري والسيد حسن نصر الله تركة السيد موسى الصدر، ونجحا في فرض تنظيمهما ممثلَين سياسيين شبه حصريين للجماعة الشيعية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، غير أنه لم تكفهما مرجعيةُ المال الاغترابي، ولا الدعم الإيراني المتعدّد الأوجه، ولا الوزن العددي للجماعة الشيعية، ولا محورية جنوب لبنان في المعركة مع إسرائيل في تثبيت هذا التحوّل. اقتضى الأمر اللجوء إلى العنف المسلّح، خلال الحرب الأهلية، لفرض الشيعة على الحياة السياسية اللبنانية وتعديل موازين القوى الطوائفية والمذهبية لكي تتكرّس مواقع وموازين قوى جديدة لمصلحة حركة أمل وحزب الله في اتفاق الطائف (١٩٨٩) وتطبيقاته وتعديلاته اللاحقة.

وليس في الأمر أية غرابة، فما من جماعة مهمشة أو صاعدة نجحت في أن تفرض نفسها على الحياة السياسية في البلاد إلا بتوسّط الحروب الأهلية: الجماعة المارونية خلال "حوادث" ١٨٤٠-١٨٦١، والجماعة السنّية خلال "حوادث" ١٩٥٨،

والجماعة الشيعية خلال الحرب الأهلية، ١٩٧٥-١٩٩٠.

حالة أخرى. دور رأس المال في ترسيخ الزعامة الطائفية داخل الطائفة. استطاع وليد جنبلاط أن يجدد زعامته على الطائفة الدرزية بأن يتحول خلال الحرب إلى رجل أعمال رأسمالي (متعدد التوظيفات والمشاريع)، مقارنةً بحياة أبيه المتقشفة واتّكاله على موارد أراضيه بالدرجة الأولى. وتأكيداً على المبدأ ذاته، لم يكن بمستطاع النائب طلال أرسلان أن يحتفظ بنفوذ له في الطائفة، في وجه زعامة وليد جنبلاط المترسملة، إلا بأن يترسمل هو نفسه ويتّكل على نحو متزايد على قريبه (شقيق زوجته) مروان خير الدين، الوزير وصاحب "بنك الموارد".

الفصل الثاني

لبنان "المتعولم" يدخل العولمة: من الليبرالية إلى النيوليبرالية

الآن عندما نقول عاصمة، في لبنان، نعني الوسط التجاري؛
عندما نقول بيت الأهل نعني المضاربة العقارية؛
عندما نقول غابة وكرماً، وبستان برتقال أو حقل زيتون، نعني عقارا للبناء؛
عندما نقول مواطناً، نعني مساهماً في شركة؛
عندما نقول وطنياً، نعني ملاّكاً؛
عندما نقول قِيَماً، نعني ثروات؛
عندما نقول ديمقراطية، نعني بلوتقراطية (حكم الأغنياء)؛
عندما نقول حرية، نعني أسواقاً حرّة؛
وعندما نقول سيادة نعني إفلاساً.
(پرسي كمپ، **لوريان لوجور**، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)

لبنان متعولم منذ الخمسينيات من القرن الماضي. مهما يكن هذا القول مفاجئاً، إلا أنه ينطبق على الحقيقة إذا أخذنا المقاييس التي بها نقيس العولمة والنيوليبرالية

الآن. في سجاله مع الاقتصاديين والصحافيين السوريين إبان الخلاف بين برجوازيتي البلدين حول الحماية/الاقتصاد الحر، تباهى الصحافي جورج نقّاش بأن الإنجاز الأكبر الذي حققه لبنان المستقلّ هو "تدويل" أو "عولمة" اقتصاده على الضد من الاقتصاد السوري ذي القاعدة الإنتاجية والسياسات الحمائية. استخدم نقّاش، الذي كان يكتب بالفرنسية، مصطلح mondialisé في تعيينه السمة الغالبة على الاقتصاد اللبناني، وهو المصطلح الذي يُستخدم حالياً ليؤدي معنى "العولمة". (طرابلسي، ١٩٩٩، ١٢٤)

قصد جورج نقّاش حينها ليس فقط أن لبنان عهد الاستقلال يبني اقتصاداً قائماً على الحرية الاقتصادية بل أنه يستوفي أيضاً ما نعتبره الآن شروط الاقتصاد النيوليبرالي: غلبة قطاع المال والتجارة والخدمات؛ دور الوساطة الخارجية بين السوق العالمية والداخل العربي؛ رفض سياسة "التصنيع بديلاً من الاستيراد" وترجمته العملية سيطرة البضائع المستوردة على السوق المحلية ودفع الصناعة إلى التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية، وإهمال الزراعة، إلخ. هذا حتى لا نضيف الوجه الآخر للعولمة وهو الهوس الأميركي بالإثنيات والأقليات (ومنها الطوائف) وبالثقافوية.

ارتبط هذا المشروع في صيغته الجديدة بشخص رفيق الحريري الذي ترأس الحكومات اللبنانية خلال فترة ١٩٩٢–٢٠٠٠، و٢٠٠٤–٢٠٠٥) وقدّم مشروعاً لإعادة الإعمار كان في الحصيلة إعادة إنتاج لهذا النظام اللبناني المتعولم أصلاً في عصر العولمة النيوليبرالية. تم ذلك عن طريق شراكة بين مصرفيين ومقاولين ومستوردين وزعماء الميليشيات في ظلّ اندماج متزايد بين رجال الأعمال والسياسيين وبين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية. تمّ تنفيذ هذا المشروع بتجاهل تام لأي دروس يمكن استخلاصها من الحرب الأهلية، إن لدور الفروقات الاجتماعية في تعزيز الاحتقان الطائفي وإشعال الحرب أو لدور النظام الطائفي نفسه في مدّ الحرب بوقودها البشري. على العكس من ذلك، انطوى المشروع المعلن على الوعد بإعادة بناء نظام لبنان الاقتصادي كما كان قبل الحرب وتسليم الحكم لزعماء الميليشيات بعد تعديل الحصص والتوازنات الطائفية تحت تسمية "التوافقية الثقيلة"، وقد بات العنصر الديني، والانقسام المذهبي، يلعب فيها دوراً كبيراً. ولمّا كان الإعمار بات يعني إعادة بناء النظام الاقتصادي والسياسي كما كان قبل الحرب، توجّب قطع الصلة بين

الحرب وما قبلها تفادياً للسؤال: إذا كانت فترة ما قبل الحرب كناية عن العصر الذهبي للبنان، فلماذا إذاً اندلعت الحرب؟ هكذا جرت تبرئة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السابق على الحرب من أية مسؤولية في الحرب بتحميل المسؤولية ببساطة للخارج، فسُمّيت الحرب "حرب الآخرين"، حسب عنوان كتاب شهير للصحافي غسان تويني.

سلطان المال

كل شيء يتعلّق برفيق الحريري يشي بسلطة المال وبدور المال في السلطة. بالمال حاول شراء السلطة أول الأمر. ظنّ في السنوات الأخيرة من الحرب أنه يستطيع إقناع أمين الجميل بالاستقالة قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات النيابية والتعويض عليه بثلاثين مليون دولار. وادّعى أنه يستطيع إقناع الرئيس السوري بتسليم الثنائي جوني عبده رئاسة الجمهورية والحريري نفسه رئاسة الحكومة، متباهياً بأنه سوف يأتي بالملك السعودي إلى دمشق لإقناع الرئيس الأسد بذلك، وأردف أن إخراج القوات السورية من لبنان ونزع سلاح الميليشيات لن يكلّفه أكثر من ٥٠٠ مليون دولار (واكيم، ٢٠٠٦، ٢٤–٢٥؛ أبو حبيب، ٢٠٠٦). في الحصيلة، فشل الحريري في إقناع الرئيس الأسد بمشروع الحكم الثنائي، كما فشل في إقناع أمين الجميل. لكنه نجح في تسلّم الحكم بمساعدة الأسد عندما غزا السلطة من خارج العملية الانتخابية، بواسطة انقلاب مالي.

فجأةً انهارت قيمة صرف العملة اللبنانية من ١١٥٠ للدولار إلى ٢٨٣٠ ليرة، بعد موجة من المضاربات المحمومة عليها، ما دفع إلى الشوارع جماهير غاضبة تحتجّ على انهيار مستوى معيشتها. في السادس من أيار/مايو ١٩٩٢، الذي سُمّي "يوم الغضب"، أمّت مسيرات وتظاهرات شعبية مقرات ومنازل ترويكا الحكم والوزراء في بيروت والمدن الأخرى والمناطق، وهتف المتظاهرون ضد الحكّام، وجرى خلالها التعرّض لمنزل رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ولنجل رئيس الجمهورية إلياس الهراوي أمام منزله في زحلة واقتحام متظاهرون مكتب الرئيس عمر كرامي في طرابلس، وشهد

مقر البطريرك الماروني في بكركي ثلاث موجات من التظاهر ضده. ولعلها لم تكن لتتصرّف بالعنف الذي تصرّفت به لولا تواطؤ أو حتى تحريك من الأجهزة الأمنية علماً أن أوامر صدرت إلى أجهزة الأمن والجيش والقوات السورية بعدم التعرّض للمتظاهرين على الرغم من بروز أسلحة ومصادرة أملاك وحرق سيارات. استقال الرئيس عمر كرامي وكلّف الرئيس الهرواي رفيق الحريري تشكيل الحكومة في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ فجاء الحكم على اعتباره منقذاً لليرة ولمستوى معيشة اللبنانيين.

عند تسلّمه الحكم تقدّم الحريري بمشروع إعمار تحت عنوان "أفق ٢٠٠٠" له ركيزتان: سياسة إعمار تقوم على تنمية مديونية الدولة، وإعادة بناء وسط بيروت التجاري كمركز تجاري ومالي دولي. وعد الحريري اللبنانيين بإعادتهم إلى مستوى المعيشة الذي كان لهم في العام ١٩٧٤، واستعادة دور لبنان الطليعي في اقتصاديات المنطقة، وتحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة ٩,٣٪ خلال عقد من الزمن ١٩٩٣–٢٠٠٣. حقيقة الأمر أن رفيق الحريري كان يراهن على سلام عربي – إسرائيلي وشيك يعدّ لبنان لدور اقتصادي جديد في المنطقة، مدعوم من الأنظمة الخليجية، إما بما هو مركز مالي وتجاري لمنافسة الدور المتوقع للاقتصاد الإسرائيلي في المنطقة زمن السلام وإما بما هو ممر اقتصادي للتطبيع الاقتصادي مع إسرائيل من قبل الأنظمة النفطية العربية.

التقت المفاصل الرئيسية لمشروع الحريري للإعمار والعولمة النيوليبرالية التي توجّه سياساتها المؤسسات المالية الدولية في معظم وجوهها: الريادة للقطاع المالي وشريكيه الاستيرادي والعقاري على حساب الصناعة والزراعة؛ التراكم الرأسمالي بواسطة الاستيلاء، أي استيلاء رأس المال الخاص على الأملاك العامة والمشاعات وأملاك الدولة؛ تصوّر للنمو الاقتصادي بالاتّكال على حركة الأسواق بديلاً من التنمية؛ تعميم القيم النقدية والاستهلاكية؛ الخصخصة لما هو موجود من القطاع العام والخدمات العامة للدولة؛ إعطاء الأولوية للاستيراد على حساب حماية الصناعات المحلية؛ وسحب الدولة من دعم السلع الحيوية ومن التوزيع الاجتماعي؛ وتجميد الأسعار؛ وفرض سياسات تقشف؛ والسيطرة على الحركة النقابية؛ إلخ.

حكم رفيق الحريري، أولاً، بدعم من سلطة الوصاية السورية التي سلّمته الاقتصاد، وخصّت حزب الله بمقاومة إسرائيل وأبقت لغازي كنعان، المفوض السامي في لبنان، الإشراف على السياسة والأمن. وقد أدلى غازي كنعان، عند تسلّمه مهامه، بتصريح معبّر يقول فيه: "أنتم اللبنانيين أذكياء ومبدعون وتجار ناجحون. سوف يأتي إليكم ١٢ مليون من جيرانكم السوريين. أنشئوا الصناعات الخفيفة، مارسوا التجارة، تعاطوا الإعلام الخفيف الذي لا يتعارض مع الأمن، تألّقوا عبر العالم بابتكاراتكم ولكن اتركوا السياسة لنا. لكلٍّ مجاله في لبنان: مجالكم التجارة ومجالنا السياسة والأمن" (مجلة *Arabies* الشهرية الصادرة بباريس، العدد ٥٤، حزيران/يونيو ١٩٩١). وحكم رفيق الحريري، ثانياً، بالتعاون مع زعماء الميليشيات وشركاء من أثرياء الهجرة والحرب، محاطاً بمعاونين ممن أمكن استقطابهم من حزبيين وأمنيين سابقين من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، بالإضافة إلى فريق واسع من التكنوقراط والمحامين الكفوئين من متخرّجي المؤسسات المالية أو الشركات الخاصة الدولية. وكان من أبرز إجراءات تمتين سلطته السعي الحثيث والمال الوفير الذي بذله من أجل الإمساك بالإعلام.[١]

المديونية

نظمت حكومات الحريري تمويل الإعمار عن طريق الدين الداخلي. ومع ذلك فإن سياسة الاستدانة الكثيفة، ومن المصارف المحلية بالدرجة الأولى، لم تقتصر على حاجات تمويل الإعمار. كانت لحكومات رفيق الحريري سياسة متعمّدة لإعادة رسملة القطاع المصرفي وقد انخفضت ودائعه إلى ٣,٥ مليارات دولار عام ١٩٨٧ مقابل ١٢ ملياراً عام ١٩٨٢. نُفذّت تلك السياسة بواسطة إصدار سندات خزينة

١ تبرّع لنقابة الصحافة بربع مليون دولار لبناء مركز جديد لها. دعم راديو **مونتي كارلو** الموجّه للشرق الأوسط (١٥ مليون فرنك فرنسي) وحظي بامتياز إذاعة فرنسية موجّهة للجمهور العربي، وأسّس جريدة **المستقبل** ومحطة تلفزيون بالاسم ذاته، واشترى امتيازات الصحف مثل **المستقبل** و**صوت العروبة** و**الهدى** و*Le Matin* و**الهدف** وثلث أسهم جريدة **النهار**، وتولّى من خلال وكيله الإعلامي نهاد المشنوق توزيع المساعدات المالية على عدد كبير من الصحف و"المكافآت" لعشرات الصحافيين. (**نبعة**، ١٩٩٩، ٩٦)

بفوائد قيمتها ٢٠٪ بلغت أحياناً ٤٢,٥٪ وتحوّل القطاع المصرفي إلى القطاع الرائد في الاقتصاد وتعاظمت أرباحه.

تحققت الرسملة بسرعة. ارتفعت قيمة رساميل المصارف من ١٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ثلاثة مليارات و٦٠٠ مليون عام ٢٠٠٣، إلى ٧ مليارات عام ٢٠٠٨ (توفيق غسبار، **الأخبار**، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ونمت الودائع من ٦,٦ مليارات دولار عام ١٩٩٢ إلى ٤٨,٥ مليار عام ٢٠٠٣ لتبلغ ٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥. وبلغت الأرباح المعلنة للقطاع المصرفي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ ٥١٦ مليون دولار مقابل ٣٦٩ مليوناً للفترة ذاتها عام ٢٠٠٥، أي بمعدل زيادة قدره ٤٠٪.

في المقابل، كان الدين يتراكم ليبلغ ١٤ مليار دولار في نهاية ١٩٩٨، وقفز الى ٣٣,٧٨ ملياراً في نهاية ٢٠٠٣ . وارتفعت نسبة الدين من ٤٨٪ من الناتج المحلي المقدَّر لعام ١٩٩٢ إلى ١٧٠٪ منه في العام ٢٠٠١ وقاربت الـ ١٩٠٪ في العام ٢٠٠٨ وهي من أعلى النسب في العالم، مقابل ١٣٠٪ لليابان و١٠٠٪ للولايات المتحدة. (حسن خليل، **الأخبار**، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

من خلال المضاربة على مديونية الدولة جنت قلّة من المصارف والأفراد في لبنان ومن المضاربين العرب والأجانب أرباحاً طائلة. ففي العام ٢٠٠٢، عندما كان الدين العام يبلغ ٣٠ مليار دولار، ذهب ٢٢ ملياراً منه إلى المصارف على شكل فوائد على سندات الخزينة (هنري إدّه، **النهار**، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢). وبحسب ورشة للبنك الدولي، في العام ٢٠١١، استقبل لبنان ١٤٧ مليار دولار بين ١٩٩٢ و٢٠١٠ من التدفقات الخارجية، ذهب ١٢١ ملياراً منها لتمويل عجز الخزينة. وكانت خدمة الدين تستهلك ٨٥-٩٠٪ من عائدات الموازنة وتستهلك ٥٠٪ من نفقاتها.

لم يتضمن هذا الإنفاق الضخم مساعدات فعلية للقطاع الخاص لإعادة بناء قدراته الإنتاجية، ولا لتشجيع الصادرات، ولا دُفعت التعويضات للأرامل والأيتام والمعاقين ولمساعدة أسر المفقودين بالآلاف نتيجة الحرب، ناهيك عن العشرات من أسر شهداء ومعتقلي إسرائيل من مقاومي الاحتلال ١٩٨٢-٢٠٠٠. وغني عن القول أن دولة مفلسة إلى هذه الدرجة لم يخطر في بال القيّمين عليها أن يفرضوا ضريبة على أرباح الحرب تسهم في تمويل عملية الإعمار، علماً أن دولة الاستقلال، التي لم تكن أقلّ

تمسكاً بالاقتصاد الحر من دولة بعد الحرب، فرضت مثل هذه الضريبة عقب الحرب العالمية الثانية.

باختصار، دفع اللبنانيون ٣٨ مليار دولار بين ١٩٩٣-٢٠٠٨ لخدمة الدين التي بلغت ٩٥٠٠ دولار على الفرد الواحد. ولم يتم خفض نسب الفائدة على سندات الخزينة إلا بعد مؤتمر "باريس ٢" (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢) عندما تعهدت الدول المانحة بالاكتتاب بسندات خزينة بمبلغ ٢,٥ مليار بفائدة ٥٪ لمدة ١٥ سنة. وقد كشف الوزير السابق هنري إده، وهو أحد واضعي تصاميم مشروع سوليدير لوسط بيروت، أن "ثروات رهيبة حققها البعض من ديون لبنان البالغة ٣٠ مليار دولار" مؤكِّداً أن "٢٢ مليوناً منها ذهبت إلى المصارف كفوائد على الدين" (**السفير**، ٨/٣/٢٠٠٢). وتبعه الفضل شلق، رئيس مجلس الإنماء والإعمار خلال فترة من حكم الحريري، فاتّهم المصارف بتحقيق أرباح "ضخمة" من الفوائد المرتفعة على الدين العام بلغت ٢٦ مليار دولار من أصل دين عام يبلغ ٣٨ مليار دولار، واعتبر ذلك "أكبر خطر على لبنان" (*The Daily Star*، ٣/٤/٢٠٠٦).

وجراء ضغط العجز في ميزانية الدولة والمديونية اعتمدت الحكومات المتعاقبة منذ العام ١٩٩٦ على سياسة تقشف قاسية لم تقتصر على وقف الاستثمارات العامة وأي جهد من جهود التنمية، وحلّ محلّها مصطلح "النمو" على اعتباره نتاجاً تلقائياً لآليات السوق، وتوقفت صيانة قسم من الاستثمارات (كهرباء، سدود، إلخ) والتوظيف في الادارة، وتجميد الأجور في القطاع لمدة ١٥ سنة (١٩٩٥-٢٠١١) ارتفع خلالها مؤشر غلاء المعيشة بنسبة ١٢٠٪.

ولكن بين قرار وقف التوظيف وتطبيقه بون شاسع. كان ضغط بطالة فترة الحرب جاثماً، بما فيه بطالة أعضاء الميليشيات المسرّحين من الخدمة. فابتُكرت بدعة التعاقد الوظيفي، وهي منسجمة مع توصيات البنك الدولي، وانتفخ الإنفاق على الجيش والمؤسسات الأمنية حيث يصل العاملون في هذا القطاع إلى ١٤٠ ألف موظف، أي ١٤٪ من القوى العاملة.

في نهاية المطاف تعاظم الدين ووصل إلى ٧٠ مليار دولار في العام ٢٠١٣ جرّاء تنامي خدمة الدين والإنفاق الحكومي الهادر واختلالات الميزان التجاري (٣,٣

مليار في الفترة ١٩٩٣-٢٠١٢) والمضاربة العقارية التي رفعت أسعار العقارات مئة ضعف في السنوات العشر الأخيرة (محمد زبيب، **الأخبار**، ٢٠١٣/٩/١٣). ويبلغ الدين نحو ١٣٤٪ من الناتج المحلي وهو من أعلى المعدلات العالمية. وقُدّر ما جنته المصارف من أرباح خلال عقدين من الزمن بين ١٩٩٣ و٢٠١٣ بما يقارب ١٩ مليار دولار. بذلك يكون المصرفيون قد حققوا عائداً على استثماراتهم بنحو ٣٠٪ سنوياً على مدى ٢١ سنة وهو عائد مرتفع جداً. ولا من بحث حتى في خفضه ولا من نيّة لمطالبة المصارف بإسقاط بعض منه. وتمضي المصارف في تنمية أرباحها فيما الكل يضجّ بالصعوبات الاقتصادية جراء الأزمات السياسية، فتزيد أرباح القطاع المصرفي ١٥,٥٪ وترتفع ودائعها من ١٤٠ مليار في العام ٢٠١١ إلى ١٥١ مليار في العام الذي يليه، أي بنسبة ٨٪، ويزداد تركّز الودائع بيد القلّة حيث يسيطر ٥٠٠ مودع على نحو ٦٢ مليار دولار، أي ما يوازي نصف الودائع المصرفية.

هكذا صار للبنان قطاع مصرفي أكبر بكثير من حجم اقتصاد البلد. ثلث اللبنانيين مديونون له. تعجّ خزائنه بثلاثة ملايين مودع يزيد إجمالي ودائعهم عن ١٢٧ مليار دولار. وقد نمت الودائع لتصير عبئاً على المصارف فلجأت إلى القروض الشخصية الاستهلاكية لتشغيل ما لديها من فوائض مع ما رافق ذلك من تساهل في الضمانات وفي التحصيل.

نتائج اقتصادية بنيوية

اصطدمت اندفاعة مشروع رفيق الحريري بعقبات عدة منعته من تنفيذ كامل مشروعه. وكان أبرزها العراقيل التي وضعتها في طريقه مصالح ريعية أكثر ارتباطاً بالدولة منها بالسوق مثّلها الرئيس إميل لحود وفريق من زعماء الحرب. إلا أن الخطوط العامة للنهج الاقتصادي للحكومات اللبنانية لم يتغيّر في الأساس.

تريبع الاقتصاد

انتقلت حصة الريوع من الناتج العام من ٩٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٢٣٪ في العام

١٩٩٨، وهي من أعلى النسب في العالم. تم التريبع على حساب نمو الإنتاج، وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والهجرة ومعدلات التضخم، وأسهم سعر الصرف المرتفع، الذي تصرّ عليه المصارف للدفاع عن قيمة ديونها، في رفع أكلاف الصناعة وإعاقة التصدير وتحميل المستهلكين ارتفاع أسعار المواد المستوردة وهي تكاد أن تكون كامل حاجات لبنان. هذا هو الاندفاع الذي أدانه النائب الراحل نسيب لحود عندما تحدث عن "طغيان الريع على الاقتصاد" ودوران رأس المال في حلقة مفرغة من التوظيفات القصيرة الأجل لا تبتغي سوى الربح السائل والسريع"، وهذا لا يتم، حسب النائب لحود، إلا على حساب الإنتاج وخلق فرص عمل. (**النهار**، ١٩٩٥/٩/١٤).

تهميش قطاعات الإنتاج

ترافقت عملية التريبع هذه مع تهميش القطاعات الانتاجية. فقد أطاحت حكومات الحريري بكل سياسات رامية إلى تشجيع القطاعات الإنتاجية. في الصناعة، ارتضت باكراً بدعم مالي متواضع للصادرات، حسب إملاءات المؤسسات الدولية، مقابل إلغاء الرسوم الجمركية تمهيداً للانضمام إلى "منظمة التجارة العالمية" بديلاً عن توفير حماية ولو مؤقتة للقطاع الصناعي تسمح باعادة انطلاقه وهو القطاع الأكثر تضرراً من الحرب بين قطاعات الاقتصاد.

"الدولة معادية للانتاج"، هذا ما أعلنه حسين الحاج حسن، وزير الصناعة، ونعى عليها أنها لا تفكّر في "إيجاد فرص عمل لشعبها وتقوية الاقتصاد الوطني ولا تهتمّ في تحقيق أي توازن في ميزانها التجاري حيث العجز يبلغ ١٧ مليار دولار فيما لا تنقصنا سيولة، فالمصارف لديها ١٢٠ مليار دولار ودائع. لا ينقصنا كفايات علمية للإنتاج" (**الأخبار**، ٢٠١٤/٣/١٨).

في الزراعة، لم يقتصر الأمر على الإهمال المديد أكان من حيث التنمية المناطقية وتشجيع التسليف الزراعي (لا يصل إلى اثنين في المئة من التسليفات المصرفية للقطاع الخاص) أو الحماية من الإغراق (إهمال الروزنامات الزراعية مثلاً)، بل ساد خطاب عن ضرورة انتقال القطاع الزراعي إلى إنتاج "الزراعات النوعية"، العبارة الأثيرة لدى الرئيس الحريري. لكن هذا الاقتراح لم يتزامن مع رسم أي سياسات.

كأن الانتقال إلى "الزراعات النوعية" من شأنه أن يأتي بقدرة قادر، أو كنتيجة جانبية تلقائية لاشتغال آليات السوق العجائبية. وفي حين تراجعت زراعات صناعية، تقليدية، كانت تعيش عليها كثرة من الفلاحين والمزارعين، قبل الحرب، كالتبغ والشمندر السكّري، استقطبت الزراعة استثمارات أسر الأوليغارشية وشركاء لهم خليجيين (آل شايع مثلاً) حيث توسّعت الاستثمارات في قطاع الألبان لنجيب ميقاتي ونبيل دُ فريج وفؤاد السنيورة وشريكه محمد زيدان ورندا بري وآخرين.

تصدير اليد العاملة الماهرة واستيراد غير الماهرة والخدمية

فاقمت الحرب وعملية الإعمار من هذه الظاهرة الأصلية في الاقتصاد اللبناني. بسبب الحرب، قارب النمو السكاني الصفر، واستنزفت الهجرة ما بين ٨٠٠ و٩٠٠ ألف نسمة، ما يوازي ربع السكان في العام ١٩٧٥ (**التنمية البشرية، ١٩٩٨**) وتعاظمت هجرة الشباب الذين يشكلون ٧١% من العاطلين من العمل، بعد أن تباطأت ثم ركدت عملية الإعمار الاقتصادي وضمور القطاعات الإنتاجية. في المقابل تزايد الاتّكال على العمالة الوافدة بالإضافة إلى العمالة السورية التي انتفخت بحكم التسهيلات التي وفّرتها فترة انتداب النظام السوري على لبنان (١٩٧٦-٢٠٠٠) لتصل إلى ٦٠٠ أو ٧٠٠ ألف عامل موجودين باستمرار في سوق العمل اللبنانية.

تعزيز البنية الاحتكارية

يتجلى ذلك في التركّز الشديد لرأس المال في المجالات الحيوية من الاقتصاد. ففي المصارف، تستأثر خمسة مصارف بالحصة الأكبر من السوق المالي وتتصرّف بـ٢% من الحسابات المصرفية بـ٧٠% من إجمالي الودائع (**نصر، ٢٠٠٣**، ص١٥٦). وفي التجارة، توصلت دراسة لـ٢٤٠٢ مؤسسة في ٢٨٨ سوقاً محلية إلى أن الأسواق اللبنانية، التي تنعم باقتصاد السوق والمبادرة الفردية والحرية التنافسية، إنما تعاني من "احتكار القلّة" Oligopoly (**غسبار، ٢٠٠٣**). ويفيد الاقتصادي إيلي يشوعي بأن ألفاً من أصل ٢٥ ألف مستورد يستوردون ٩٠% من مجموع المستوردات

اللبنانية (إيلي يشوعي، **السفير**، ٢٠٠٤/٧/١٩). ويتحكّم الاحتكار، المقونن كما في الوكالات الحصرية، أو الذي يمارَس كأمر واقع في الطحين والمحروقات والأدوية، بمستوى معيشة اللبنانيين، من خلال التحكّم بالأسواق.

في ظل احتكار المستوردين للتجارة الخارجية والإضعاف المتزايد للقطاع الصناعي بعد رفض اعتماد أي إجراء لحماية الصناعة المحلية، وإغلاق معظم الأسواق الداخلية أمامه، وإلزامه على الانتاج للسوق الخارجي والمنافسة فيه، وتنامي العادات الاستهلاكية، يتنامى العجز في الميزان التجاري وقد وصل إلى ١/٨ نتيجة الالتزام ويتآكل مستوى معيشة اللبنانيين.[1] بل إن عجز ميزان المدفوعات قد سجّل عجزاً منتظماً خلال الأربع سنوات المتتالية منذ ٢٠١١، ما يعني النزيف الصافي للأموال إلى الخارج.

ومن غرائب الأمور أن معظم الدراسات عن الاحتكار لا تلبث أن تقترح الترنيمة ذاتها عن دور الدولة في التشجيع على المنافسة. فيصير تدخل الدولة في الاقتصاد لزوم لازم عندما يحلو الأمر للمؤسسات الدولية، علماً أن هذه التوصية تتناسى أبسط قوانين الرأسمالية وهي أن المنافسة لا تلبث ان تستولد الاحتكار.

نمو شركات الهولدنغ

في ظل مشروع الإعمار نما شكل جديد من الملكية الرأسمالية هو الهولدنغ بالمقارنة مع الشكل السابق المتمثل بالشركات المساهمة الذي كان غالباً قبل الحرب. عدا عن كونه وسيلة للتهرّب الضريبي، هذا الشكل الجديد لملكية رأس المال وإدارته يضخّم سمتي الرأسمالية اللبنانية – طابعها العائلي وبنيتها الاحتكارية – لكنه عبّر، في الوقت ذاته، عن أن الاستثمار الرأسمالي بات يدمج الصناعة والتجارة والخدمات والمال

[1] يروي الصحافي رينيه نبعة حواراً بين الحريري والمطران بشارة الراعي (البطريرك الماروني حالياً) يلخّص هذا الإصرار عند حاكم لبنان الجديد. كان المطران يحتجّ على الصعوبات التي يعانيها معمل الحديد في عمشيت، جرّاء منافسة الحديد الذي يستورده من أوكرانيا فؤاد السنيورة وشريكه رافي دمرجيان، صاحب Demirjian Global وهو أكبر مستورد للحديد في لبنان، ما اضطر صاحب المصنع إلى تخفيض عدد عماله من ١٥٠٠ عامل إلى ٢٥٠ عاملاً، وطالب بإجراءات لحماية الصناعة المحلية من الانهيار. فأجابه الحريري باقتضاب: "الاستيراد من أوكرانيا أرخص من الإنتاج المحلي!" (**نبعة**، ١٩٩٩، ١٠٢-٣)

ويتمدد إلى قطاعات جديدة (العقارات والاتصالات مثلاً) وتجميعها تحت إدارة واحدة. [راجع ملحق شركات الهولدنغ].

الفورة العقارية

من أبرز سمات فترة ما بعد الحرب الفورة العقارية التي أطلقتها ورشة إعادة الإعمار واستمرت بعد أن انتهت المشاريع الكبرى في تلك الورشة. بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ قدّر أن ٨٠٪ من إجمالي الاستثمارات في العقارات في لبنان تمّت على يد مغتربين لبنانيين ومستثمرين من السعودية واتحاد الإمارات. عبّر الرئيس رفيق الحريري عن هذه الاندفاعة وعن تبنّيها ودعمه للقطاع العقاري قطاعاً رائداً لاقتصاد بعد الحرب بتكرار الشعار المنقول من فرنسا فترة الردّة المَلَكية في القرن التاسع عشر "quand le batiment va, tout va" "عندما يتيسّر البناء يتيسّر كل شيء". ومن قبيل المفارقة التاريخية أن تلك الحقبة من تطور الرأسمالية الفرنسية عرفت ذروة تعيّش المصرفيين على مديونية الدولة والأرباح الفاحشة التي تراكمت من تلك العملية.

مع بداية القرن الواحد والعشرين تجددت انطلاقة حركة البناء، وقد ارتفعت حصة قطاع البناء من الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٥٥٪ في العام ٢٠٠٦ إلى ١٣,٥٪ في العام ٢٠١٣، وبلغت مبيعات المضاربين العقاريين في العام ٢٠١٢ ما يربو على ٩,٢ مليارات دولار (حسب تقديرات وزارة المال)، وشهد العام ٢٠٠٩، ٤٠٠ مشروع عقاري ضخم أُنشئت على مساحة تبلغ مليونين و٦٠٠ ألف م٢ وأنتجت ما قيمته ٤-٥ مليارات دولار من المبادلات العقارية، وبيع ٨٠-٨٥٪ من الشقق في العام نفسه. (**النهار**، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ **خلف**، ٢٠١٢، ١٧١)

ومن كبار المشاريع العقارية مشروع "المدينة داخل المدينة" التي صمّمها المهندس العالمي جان نوڤيل Jean Nouvel وكان مقدراً له أن ينطلق العام ٢٠٠٥ ثم تأجّل؛ ومساكن Wadi Grand Residence في وادي أبو جميل؛ و"برج قرنفل" المطلّ على ميدان سباق الخيل؛ و"برج تيتانيوم" Titanium Tower في عين التينة؛ و

L'Armorial في شارع عبد الوهاب الإنكليزي؛ وغيرها. (**خلف**، ٢٠١٢)

ويشكّل مشروع "قرية بيروت" على أنقاض "مستشفى العصفورية"، أول مستشفى للأمراض العقلية في لبنان والأكبر في الشرق الأوسط، أكبر المشاريع العقارية في منطقة بيروت السكنية الكبرى. بناه مراسلون أميركيون عام ١٨٩٠، وأقفل أبوابه عام ١٩٧٢. واشترته شركة "جفينور" قصد بناء مجمّع سكني على أرضه وشرعت في تدمير الأبنية القديمة وقد نُهِبتْ حجارتها في فترة الحرب الأهلية بحيث لم يبقَ من المجمّع الاستشفائي الأصلي غير ثلاثة أبنية من أصل ٤٦ بناءً مختلفة الأحجام والوظائف. ثم انتقلت ملكية العقار إلى شركة سوليدير لقاء ١٠٠ مليون دولار وعُمّد المجمّع الجديد باسم "قرية بيروت" Beirut Village في محاولة لمحو أي أثر يربطه بحالته السابقة. تبلغ مساحة البناء على هذا العقار ٢٠٠ ألف متر مربّع، وقدّر، في العام ٢٠١٢، أن قيمة المشروع بلغت ٣٠٠ مليون دولار، أي ثلاثة أضعاف سعر شراء العقار أصلاً. والمشروع بعهدة مؤسسات آل الحريري حيث الإشراف المالي للبنك العربي، ولآل الحريري حصة كبيرة فيه، ولـ"شركة استثمارات المتوسط" التابعة لبنك المتوسط، وقد اختيرت شركة سوليدير كمتعهد ومدير للمشروع.

اتساع رقعة الخصخصة

انطوى مشروع الإعمار على سلسلة من أعمال الخصخصة لكافة نواحي الحياة الاقتصادية وخدمات الدولة ما أفسح في المجال أمام فرص إضافية ليس فقط لجني الأرباح من مواقع احتكارية بل أيضاً للانتفاع من المال العام والإفساد والفساد.

خصخصة خدمات البريد التي انتقلت من الدولة إلى القطاع الخاص العام ١٩٩٨. في العام ٢٠٠٢ ابتاعت شركة "ليبانون إنڤيست" وهي شركة الاستثمار التابعة لبنك عودة أسهم شركة الخدمات البريدية "ليبان پوست" من صاحبة الامتياز الأصلية، الهولدنغ الكندي SNC–Lavallin، بمبلغ ١٢ مليون دولار. وما لبثت "ليبانون إنفست" أن

باعت أسهمها إلى "إنفستكوم" التي يملكها نجيب ميقاتي بمبلغ لم يصرَّح عنه في نهاية العام ٢٠٠٢. وجدير بالذكر أن نجيب ميقاتي حين اشترى "ليبان بوست" كان وزير النقل والأشغال العامة في حكومة رفيق الحريري (٢٠٠٠–٢٠٠٣) في عهد الرئيس إميل لحود.

خصخصة جزئية للنقل، ويتمثّل بالتأجيل المتمادي في تزويد النقل العام بحافلات جديدة، بناءً على مشروع أصلي لشراء ٢٥٠ حافلة للنقل العام. يقابله الترخيص منذ العام ١٩٩٢ لشركة حافلات نقل خاصة "الشركة اللبنانية للنقل" لأبناء أحمد الصاوي زنتوت ومنحها امتياز عشر طرقات في معظم بيروت والضواحي وهي مزوّدة بـ١٥٠–٢٠٠ حافلة. تقرّر في العام ٢٠٠٤ الاكتفاء بشراء ٤٥ حافلة لمصلحة النقل المشترك الحكومية التي تُسيّر ١٢ خطاً في بيروت وتصل إلى بعض المناطق القريبة. في العام ٢٠١٤ استعادت وزارة النقل، وهي وزارة الرعاية لمصلحة النقل المشترك، مشروع شراء ٢٥٠ حافلة فاعترضت بلدية بيروت. ومع أن خمس شركات تقدمت بعروض لتوفير الحافلات للنقل العام، فقد رُفضت جميعها. ولا يزال الحكم منحازاً إلى النقل الخاص ضد النقل العام، ويتذرّع بضعف منافسة النقل العام للنقل الخاص.

سوكلين، أو خصخصة خدمات النظافة. وقد كانت سابقاً من مسؤولية البلديات. في العام ١٩٩٤ تعاقد مجلس الإنماء والإعمار بالتراضي مع شركة **آڤيردا** (التي تضم شركتي سوكلين وسوكومي، رئيس مجلس إدارتها ميسرة سكّر) لصيانة معملي النفايات في الكرنتينا والعمروسية، وما لبث أن تحول التعاقد إلى معالجة نفايات بيروت ومن بعدها نفايات جبل لبنان بالإضافة إلى تسلّم الشركة أعمال الكنس في بيروت. هكذا حلّ عمال وافدون وظّفتهم سوكلين محلّ عمال البلديات وموظفيها الذين جرى التحجّج بأن عمال وموظفي بلدية بيروت بلغوا سنّ التقاعد لوقف توظيف عمال تنظيفات في البلدية.

عام ١٩٩٩ أدلى ديوان المحاسبة بمطالعة اعتبر فيها عقود شركة سوكلين

باطلة لأن عقدها كان رضائياً دون اللجوء إلى المناقصة ولارتفاع أكلافها وتحميل أتعابها للصندوق البلدي المستقل بدلاً من تمويل العقد بواسطة قرض متوافر أصلاً من البنك الدولي. ومعلوم أن الشركة كانت تتقاضى ١٥٥ دولاراً أميركياً للطن الواحد وهي تزيد عن ضعف السعر العالمي. ومن ضمنه كانت تتقاضى لقاء الطمر ٤٥ دولاراً للطن في حين لا تزيد الأسعار العالمية عن ١١ دولاراً. ومع أن سوكلين تعهّدت بطمر ٢٠٪ من العوادم، فقد كانت تطمر لا أقل من ٨٠٪ مما تجمعه من نفايات. فوق هذا كله، اشترطت سوكلين على الحكومة إعادة النظر سنوياً في أسعارها، علماً أن أسعار العقد محتسبة على أربع سنوات. مع ذلك، نجحت سوكلين في أن تتقاضى زيادة ٥٪ على أسعارها في كل سنة بحجج شتى منها زيادة حجم النفايات وزيادة عدد العمال وما شابه. لكن الحكومة رفضت الامتثال لقرار ديوان المحاسبة وجددت عقد سوكلين. وقد تمّ ذلك بناءً على "تقليد" اعتمدته الحكومات الحريرية وما أعقبها بعدم التقيّد بقرارات ديوان المحاسبة على الوزارات والحكومة.

في ٢٠١١ نشب خلاف داخل الحكومة بشأن التمديد لعقد سوكلين. طالب وزراء التيار الوطني الحر بالاطّلاع على دفاتر الشروط. ادّعى رئيس الحكومة سعد الحريري أن جلب دفاتر الشروط يستدعي وقتاً طويلاً وهدّد الوزراء بأن النفايات سوف تطمرهم خلالها. أمام إصرار الوزراء المعارضين انعقدت تسوية غامضة أمكن الاطّلاع بموجبها على دفاتر الشروط وتقرر التمديد لسوكلين لأربع سنوات جديدة بعد أن تعهدت بخفض كلفة فرز النفايات التي تتقاضاها بنسبة ٤٪.[1]

انفجرت أزمة النفايات في لبنان عندما انتهى عقد سوكلين في ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٥ وأعلن وليد جنبلاط وقف العمل لمطمر الناعمة في اليوم التالي، وانفجر معها الغضب الشعبي الذي لا يزال يعبّر عن نفسه بأشكال مختلفة إلى حين كتابة هذه السطور، خصوصاً بعد الرفض الشعبي لعملية محاصصة مشهودة بين أطراف الطبقة الحاكمة قضت بمنح امتيازات جمع النفايات (حسب التقسيم المناطقي) لستّ شركات يملكها رجال أعمال

١ ما لبثت شركة سوكلين أن تعاقدت مع شركة "كليمانتين" Clementine للدعاية والإعلان، لتصير الشركة الترويجية الحصرية لشركة جمع النفايات. وللعلم فإن شركة "كليمانتين" (رقم سجلها التجاري /٢٠١٧٦٥٧/) هي ملك لابنتي الجنرال ميشال عون، ميراي وكلودين.

معروفون بعلاقتهم الوثيقة بزعماء سياسيين. الأفدح أن الشركات فرضت في عقودها أكلافاً لا تنقص عن أكلاف سوكلين بل إن بعضاً منها يزيد عنها. يبقى أن تقدير أرباح سوكلين على ١٧ سنة من جمع النفايات يبلغ أكثر من ١,٢ مليار دولار.

خصخصة الحراسة الليلية التي كانت تتولاها البلديات. حلّت محلّها **شركات الأمن الخاصة** التي يملك معظمَها ميليشياويون سابقون ومتنفذون وسياسيون ورجال أعمال من حديثي النعمة. وقد أسهمت تلك الشركات في امتصاص قسم من أعضاء الميليشيات السابقين. ولم يكن غريباً أن يتحول بعضها إلى ميليشيات فعلية لبعض الزعماء والأحزاب دون الاعتراف بوجودها. وفي السياق ذاته جرى الاستغناء عن مهمات مصلحة الحدائق في البلديات ووقف التوظيف فيها، وجرى تلزيم تأهيل الحدائق والعناية بها لشركات خاصة. ها هي شركة آزاديا تتقاضى مبلغ ٢,٥ مليون دولار لترميم حديقة الصنائع وعقداً لصيانتها على عشر سنوات.

قطاع مشترك في الكهرباء. الكهرباء خدمة أخرى من خدمات الدولة تعرّضت لعملية خصخصة أمر واقع بعد أن عجزت الحكومات المتعاقبة عن العثور على وسيلة تعيد بها التيار الكهربائي إلى اللبنانيين بعد عقدين على نهاية الحرب. لا يكفي أن قطاع الكهرباء يبتلع حصة من الميزانية تزيد عن ملياري دولار بالسنة، وأن كلفته على المال العام تصل إلى ٣٠ مليار منذ نهاية الحرب،[١] بل بات القطاع الخاص يشارك القطاع العام في توفير التيار الكهربائي عن طريق أصحاب مولدات الكهرباء المملوكة فردياً.

وبناءً على خصخصة الأمر الواقع هذه يدفع المواطن اللبناني فاتورتَي كهرباء، واحدة للدولة من خلال شركة الكهرباء والثانية لصاحب مولّد الكهرباء الذي يغطّي له فترة انقطاع التيار الحكومي، حيث يقدَّر متوسط سعر الخمسة آمبير بـ٢٠٠ ألف ليرة شهرياً. ومعروف أن لأصحاب المولدات علاقاتهم الوثيقة، هي أيضاً، بالمتنفذين والسياسيين وأجهزة الأمن.

فهل يمكن التغاضي عن هذه المصالح، وعمّن يحميها، حين التفكير بالعوائق

١ راجع البحث في فضائح الكهرباء في الفصل السادس.

التي تحول دون حل أزمة الكهرباء؟

خصخصة متصاعدة للصحة والاستشفاء. قطعت الخصخصة في هذا القطاع أشواطاً كبيرة جراء سياسات ما بعد الحرب. جرى الترخيص لعدد متزايد من المستشفيات الخاصة على حساب الحكومية، التي انخفضت نسبتها إلى مجموع الأسرّة بحيث قدّر أنه بحلول ٢٠١٣ بلغت أسرّة مستشفيات القطاع الخاص ٨٠% من مجموع أسرّة المستشفيات. ونما استثمار رؤوس الأموال في القطاع الاستشفائي باتجاه التركيز على العناية الصحية والخدمات الاستشفائية غالية الكلفة (Cammet، ٢٠١٣، ٢٧٠)، وتقلّص الاهتمام بالطب الوقائي حتى كاد أن يعدم (**سباعي وسِن**، ٢٠٠٦). ترافق ذلك مع نمو الخدمات الطبية التي تقدمها الجمعيات غير الحكومية والجمعيات الخيرية التابعة للمذاهب الدينية والأحزاب. تتضافر كلها على تقديم الصحة والاستشفاء بما هما إما سلعة وإما عمل إحسان، وإعدام أي صفة للصحة بما هي حق من حقوق المواطنة.

وعلى الرغم من تقلّص القطاع الصحي العام، فالانفاق الحكومي لا يقتصر على دعم القطاع الخاص ولكنه يؤكد قلة جدواه وهدره للموارد. ففي العام ٢٠٠٦ أنفق لبنان ٩% من الناتج الإجمالي المحلي على الصحة (ما يوازي نسبة الإنفاق في الدول السكندينافية) ولكن بنتائج أخفض من نوعية الخدمات الطبية في كوستاريكا. فمع أن معدل للإنفاق الصحي للفرد بلغ ٦٠٨ دولارات العام ٢٠٠٦، بلغت نسبة وفيات الأطفال تحت الخامسة ٠,٣١% ومعدل الوفيات سنّ الـ٧٠، في حين أن معدل الإنفاق الصحي للفرد في كوستاريكا كان ٧% للعام ذاته، لكن معدل العمر عندهم هو سن الـ٧٨ ونسبة وفيات الأطفال ٠,١٢%. (**Cammett**، ص٢٠٢)

يمكن أن يقال الكثير عن أكلاف الطبابة والدواء ولكن يمكن الاكتفاء بأن أسعار الأدوية في لبنان هي الأغلى في العالم، على ما يقدّر الدكتور إسماعيل سكّرية. (**السفير**، ٢٠٠٤/١/٨)

خصخصة التعليم. ويتبدّى من خلال التناقص المتزايد لعدد طلبة التعليم الرسمي من ٣٥١ ألف طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠١–٢٠٠٢ إلى ٢٧٥ ألفاً في العام

٢٠١١-٢٠١٢. ويتبدّى الاستهتار المتزايد للطبقة الحاكمة تجاه التعليم الرسمي من خلال العداء الكامل لأبسط حقوق أساتذة التعليم الرسمي كما تجلّى في تحرّكهم خلال سنوات ٢٠١١- ٢٠١٥ في إطار "هيئة التنسيق النقابية" للمطالبة بتعديل سلسلة الرتب والرواتب للعاملين في القطاع العام.

وتجدر الإشارة إلى لون آخر من الخصخصة تعرّض له قطاع التعليم الرسمي وهو ضربه في صميم أدواره المدنية في تحقيق الاندماج الوطني عندما تقرّر فرض الدروس الدينية في المدارس الرسمية.

وفي ظل التوجه ذاته، نمت عملية خصخصة التعليم العالي بوتيرة متسارعة وازداد طابعها الطائفي والمذهبي. عشية الحرب، كان لبنان يضمّ خمس جامعات وسبع مؤسسات للتعليم العالي، فارتفع العدد في العام ٢٠١٥ إلى ٢٤ جامعة و١٩ مؤسسة تعليم عالٍ، في مقابل جامعة رسمية واحدة. وهنا أيضاً تحوّل التعليم العالي إلى بزنس مدرٍّ للربح. فعلى سبيل المثال، تُقدَّر أرباح "الجامعة اللبنانية الدولية"، أكبر الجامعات الخاصة المملوكة من الوزير عبد الرحيم مراد (١٧ ألف طالب)، بأربعين مليون دولار سنوياً. (جاد شعبان، **الأخبار**، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥)

ومن الأدلة على تقدّم التعليم الخاص على حساب العام الانقلاب الكبير في نسبة طلاب الأول إلى الثاني. فقد كانت نسبة طلاب الرسمي ٥٢% في العام ٢٠٠٣، فانخفضت إلى ٣٨% في العام ٢٠١١. وتتراوح الأقساط السنوية في التعليم الجامعي الخاص بين ١٥ ألف دولار (الأميركية واللبنانية الأميركية) و٤ آلاف دولار (اللبنانية الدولية واليسوعية والبلمند والـ"إن دي يو"). وقد سجّلت الأقساط الجامعية ارتفاعاً بلغ ٦٠% بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠١٣.

ولم يكن يكفي انحياز أفراد الطبقة الحاكمة وأحزابها ضد التعليم الرسمي وتشجيعهم التعليم الخاص، حيث يتحوّل المزيد منهم إلى مالكي جامعات خاصة هم أنفسهم. فبالإضافة إلى مدارس عبد الرحيم مراد وجامعاته، ومدارس رفيق الحريري ومؤسساته الجامعية، شهد العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ الترخيص لثلاث جامعات خاصة جديدة هي "جامعة الحضارة" التابعة لحزب الله و"فينيسيا الدولية" التابعة لرندا برّي و"جامعة العزم" التابعة لنجيب ميقاتي.

الخلاصة أن التعليم كان قبل الحرب أحد العوامل المشجّعة على الحراك الاجتماعي للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وقد تقلّص هذا الدور إلى حد بعيد بعد عملية التسليع واسعة النطاق التي تعرّض لها.

الهجمة على الثروة المائية. لا يختلف أمر المواطن اللبناني مع الماء عنه مع الكهرباء. يدفع على هذه فاتورتين أيضاً. تقدّر دراسة للبنك الدولي أن نصف سكان لبنان يعانون من العطش حيث لا تصل الماء إليهم أكثر من ثلاث ساعات في اليوم في بيروت والجبل. ومع ذلك يبلغ الاشتراك السنوي للمتر المكعّب من الماء ١٧٠ دولاراً، ويدفع المواطن الفاتورة الثانية لشركات تعليب الماء بعد أن جرى التسليع الشامل لماء الشرب. ويقدَّر ما تنفقه الأسرة على المياه المعبّأة ٦٠٠ دولار سنوياً. وتقدّر دراسة البنك الدولي – الذي رصد ٤٧ مليون دولار لمعالجة أزمة المياه – أن الأسرة اللبنانية تنفق ١٥% من مدخولها على المياه.

ومعلوم أن للبنان ثروة مائية كبيرة لكن مياهه تُهدر في البحر. فالبلد لا يخزّن أكثر من ٦% من مياهه فقط، فيما متوسط تخزين المياه لبلدان الشرق الأوسط الأخرى يصل إلى ٨٥%. ورغم وجود مشاريع لبناء عدة سدود، فإنها لا تزال تنتظر الإقرار والتنفيذ منذ عقود. ومعروف أن سدّ بِسري وحده، المخطط له منذ عقود، من شأنه أن يحلّ أزمة مياه بيروت.

إلى هذا، يجثم على حق اللبنانيين في الماء شبح حملة باسم "بلو غولد" (الذهب الأزرق) التي يروّج لها عدد من رجال الأعمال وأصحاب شركات الدعاية والإعلان من أجل خصخصة مصادر المياه وتوزيعها وتسعيرها.

يشبّه نقاد المشروع حملة "بلو غولد" بمشروعي سوليدير وسوكلين، ويشدّدون على أنّ دعم الدولة، على اعتبار أنّ غرض رأسماليي "بلو غولد" هو دعمها، يكون بشراكة القطاع الخاص معها في التشغيل وليس في استيلاء القطاع الخاص على الموارد المالية للبلد بما هي ملك عام، كما هو واضح من المشروع.

تحرير عقود الإيجارات. وقد شكّل عاملاً إضافياً في رفع كلفة السكن من دخل

الأسرة اللبنانية إضافةً لكونه ضريبة إضافية إلى ثبات السكن وحقوق المستأجرين. في العام ١٩٩٢ تقدّم الوزير بهيج طبارة بمشروع يسمح بتجديد عقود الإيجار كل ثلاث سنوات يعاد عندها الاتفاق بين المالك والمستأجر على مبلغ الإيجار الجديد، وفي حال عدم الاتفاق يُلزم المستأجر بإخلاء المأجور. وقضى مشروع القانون بأن يحسم صاحب المأجور ٤٠% من سعر العقار إذا أراد المستأجر شراءه. جرى تجميد المشروع لسنوات تحت وطأة مقاومة المستأجرين والرأي العام، إلى أن أُقرّ عملياً في العام ٢٠١٤، فأثار موجة من التحركات طاولت قدامى المستأجرين بنوع خاص، فأُدخلت على القانون بعض التعديلات التي زادت المهل لقدامى المستأجرين وجرى التداول بإمكان التعويض المالي عليهم. ولا يزال القانون معلّق التطبيق.

نظام ضريبي لصالح الأغنياء. في العام ٢٠٠٤ قدم الرئيس رفيق الحريري "مشروعاً جذرياً" للإصلاح الضريبي أراد به إلغاء ضريبة الدخل على المهنيين (أطباء، مهن حرة، محاسبون، محامون، خبراء، إلخ) وأصحاب الدكاكين وصالونات الحلاقة والتجميل وتجار الجملة والمفرّق. واستثنى من الإلغاء أرباح الشركات الكبرى لكنه خفّض التكليف الضريبي عليها من ٤٠% إلى ١٠% بصورة مقطوعة وشاملة (مروان إسكندر، "كلاسيكية التقهقر"، **النهار**، ٢٠٠٩/١/١١). مع ذلك، فإن "إصلاحات" الحريري أبقت على الضريبة على الأجور والرواتب المقتطعة عند المصدر.

إلى هذا تتكاثر الإعفاءات الضريبية. فشركات الهولدنغ معفاة من الضريبة على الأرباح.[1] في العام ٢٠٠٠، زمن حكومة سليم الحص، أحبط رجال الأعمال اقتراحاً لوزير المالية جورج قرم باعتماد ضريبة على فوائد سندات الخزينة قُدّر مردوده بـ ١٥٠ مليار ل ل. (مليار دولار) (**النهار**، ١٩٩٩/٤/١٠). قبل ذلك صُرف النظر عن مشروع لفرض ضريبة على استيراد السيارات الفخمة كان مقدّراً لها أن تدرّ على الخزينة نحو

١ بل تخضع لضريبة مقطوعة على رأس المال أن لا تتخطى خمسة ملايين ليرة حداً أقصى. والأمر نفسه ينطبق على الشركات offshore المعفاة من ضريبة الأرباح ومن الضرائب على رواتب وأجور مستخدميها إلا العاملين في لبنان. وتخضع لضريبة سنوية مقطوعة قيمتها مليون ليرة لبنانية. وتُعفى أسهم تلك الشركات وحاملوها من جميع الرسوم والضرائب على الانتقال والإرث. ومن الإعفاءات الضريبية أيضاً إعفاء المؤسسات الاقتصادية للأوقاف من الرسوم والضرائب وكذلك مخصصات رجال الدين لقاء قيامهم بالشعائر الدينية، وأجور الخدم في المنازل الخاصة، وغيرها.

٥٠ مليار ل ل (٣٣٠ مليون دولار).[1]

ويتمّ التهرّب الضريبي من قبل المؤسسات وشركات الأموال على نطاق واسع جداً. ٤٢% من أصل ٢٤٥ ألف مؤسسة وشركة مسجّلة في السجل التجاري اللبناني صرّحت العام ١٩٩٧ عن خسارة (خالد صاغية، **السفير**، ١٩٩/٢/٢٦). وقد جرى إعفاء تركة الرئيس رفيق الحريري من رسوم الانتقال بناءً على المادة ١٠١ من مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠١١، الذي أقحم إعفاء تركة الرئيس الحريري مع تركات عدد من العسكريين والمدنيين الذين سقطوا خلال فترة ٢٠٠٥–٢٠٠٩. وجاء فيه نصاً: "تُعفى تركات الشهداء العسكريين والمدنيين اللبنانيين الذي استشهدوا نتيجة التفجيرات الإرهابية الحاصلة خلال الأعوام من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩ ضمناً بما فيها اعتداءات تنظيم فتح الإسلام من رسم الانتقال المنصوص عليه في المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته". وكان سعد الحريري رئيس الوزراء خلال تلك الفترة. ويقدّر أن الخزينة خسرت بهذه العملية ما يقارب مليارَي دولار.

ليس التهرّب الضريبي عادة لبنانية. بات نموه المتسارع ملازماً لتوسّع النيوليبرالية. يُقدّر أنّ ١٥ بالمئة من ثروة العالم متهرّبة من الضرائب، وأنّ ١,٦ ترليون دولار لاجئة إلى مصارف في "الجنّات الضريبية". ومعروف أن الشركات المتعدية الجنسيات لا تدفع ما يتوجّب عليها من موجبات ضريبية منخفضة أصلاً (ألاّ تزيد عن من ١٠%) بل تنجح في أن لا تدفع أكثر من ١ أو ٢% بالمئة.

كشف تقرير عن حسابات لبنانيين في مصرف HSBC في سويسرا أسماء عدد من رجال الأعمال والسياسيين المودعين أموالهم في المصرف عُرف منهم النائب والوزير محمد الصفدي، وتبلغ ودائعه ٧٥ مليون دولار؛ والنائب والوزير إلياس المر، ٤٢ مليون دولار؛ وجورج أفرام، النائب والوزير السابق (متوفى سنة ٢٠٠٦) وله حسابان كل منهما بقيمة ٣,٧ مليون دولار، (*L'Orient–Le Jour*، ٢٠١٥/٢/١٢).[2]

١ لمجرد المقارنة بين سويسرا الشرق وسويسرا الغرب، يبلغ معدل الضريبة في سويسرا (المختلف بين كانتون وآخر) ٢٦,٥% من الدخل، وهو أعلى من المعدل في الاتحاد الأوروبي. وتتجه سويسرا إلى فرض ضرائب إضافية على سويسريين مساهمين في شركات متعدية الجنسيات. ومعدل جيني في سويسرا هو ٠,٨٥ وهو في النمسا بين ٠,٤ و ٠,٦٩.

٢ توجد حيلة أخرى للتهرّب من الضرائب. يكتسب رجل الأعمال الثري جنسية إحدى "الجنّات الضريبية" أو يشتري جنسية من جزيرة صغيرة لها مقعد في الأمم المتحدة، ويكتسبون مناصب =

إلغاء الرسوم الجمركية. وأدّى إلغاء الرسوم الجمركية واعتماد ضريبة "القيمة المضافة" إلى مزيد من خفض عائدات خزينة مفلسة أصلاً، وذلك تلبيةً لشروط الانضمام إلى "منظمة التجارة الدولية". ومع أن المنظمة المذكورة تمهل عشر سنوات لإنجاز كل الترتيبات العائدة لتلك العملية، فقد أنجزتها الحكومة اللبنانية بجرّة قلم واحدة من رئيسها رفيق الحريري. وإذ طالب مفوضو منظمة التجارة الدولية بخفض الرسوم على المنسوجات إلى ١٧,٥%، سبقتهم الحكومة اللبنانية فخفضتها إلى ٥% (**داغر**، ٢٠١٠).

قدّم فؤاد السنيورة تلك الإعفاءات الجمركية على أنها لتحفيز النمو وتكبير حجم الاقتصاد وحفز الاستثمار الخارجي. مع أنه أقرّ بأن التخفيض سوف ينعكس سلباً على الخزينة لكنه استدرك أن الخزينة سوف تعوّض من خلال عائدات الضريبة على القيمة المضافة بسبب تكبير حجم الاقتصاد (**السفير**، ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٠). لم يكبر حجم الاقتصاد ولم يبلغ النمو النسب التي أملها الحريري أو وعد بها السنيورة وليس من المؤكد أن عائدات القيمة المضافة عوّضت عن خسائر عائدات الرسوم الجمركية. الأكيد هو ارتفاع الضرائب غير المباشرة على المواطنين وخفض الضرائب على الأرباح والإعفاءات على الريوع والفوائد بحيث يمكن اعتبار النظام الضريبي اللبناني على أنه نظام معكوس يعيد تدوير عشرات الملايين من الدولارات من تحت لفوق، إذا جاز التعبير، من الجمهرة الواسعة من دافعي الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى دائني الدولة من كبار المصرفيين والمضاربين على المديونية. ومع ذلك، فبعد ١٣ سنة على طلب لبنان الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية لم ينجح بعد في الانضمام، ومن أسباب ذلك استمراره في الحماية القانونية للاحتكار عن طريق الوكالات الحصرية.

تأسيس نظام المحاصصة. لم تولد المحاصصة بين أفراد وكتل الطبقة الحاكمة بعد

= دبلوماسية فيها، غالباً ما تكون في التمثيل الثقافي عن طريق "الاونيسكو". هذا هو حال طه ميقاتي، شقيق نجيب، وقد أصبح السفير الدائم لدولة "پالاو" Palau ، وهي جزيرة في المحيط الهادئ الغربي (٢١ ألف نسمة)؛ ويحتلّ بسام فريحة، صاحب مؤسسة **الصياد** منصب السفير الدائم لدولة "بيليز" Belize الواقعة على البحر الكريبي بين المكسيك وغواتيمالا (٣٢٤ ألف نسمة)، أما جلبير شاغوري فهو السفير والممثل الدائم لدولة "سانتا لوتشيا" Saint Lucia في البحر الكاريبي، إلخ.

الحرب. لكنها عرفت تطوراً لافتاً من حيث الاتساع والتنظيم. فقد تولّت السلطات السورية توزيع المحاصصة للانتفاع من المرافق العامة بين السياسيين اللبنانيين الموالين، وأبرز تلك المرافق النفط والكهرباء ووزارة الداخلية والكسّارات وكازينو لبنان والمغاور السياحية واللوتو واليانصيب وبطاقات الهاتف؛ إلخ.[1]

وقد قدّر الباحث جُو فضّول الاقتطاعات الناجمة عن الخوّات والفساد في ظل الانتداب السوري ومشروع إعادة الإعمار بمليارَي دولار سنوياً، أي ما يوازي ١٤ مليار دولار خلال ست سنوات زائداً الفوائد (**فضّول**، ٢٠٠٤). ويقدّم كمال ديب رقماً مشابهاً، مع أنه يحتسب فيه كل عائدات الميليشيات والمنظمات الفلسطينية والأجهزة الأمنية السورية والمنتفعين من اللبنانيين ابتداءً من الحرب الأهلية ١٩٧٥ (كمال ديب، **النهار**، ٢٥/٣/٢٠٠٥).

تحولات البنية الاجتماعية

اختلالات جديدة في التوازن المناطقي، وأبرز مظاهرها إعادة التمركز بعيداً عن بيروت، التي اتّسع حزام الفقر المحيط بها، وظهور شمال لبنان، عكار وطرابلس خصوصاً، بما هو المنطقة الأفقر بين المناطق اللبنانية، إلى جانب البقاع الشمالي.

انقلاب توازن القوى بين رأس المال والعمل. نما الاستقطاب الطبقي مع تجميد الأجور وتثبيت الحد الأدنى للأجور خلال ١٥ سنة (١٩٩٧-٢٠١٢) في الوقت الذي كانت الأسعار ترتفع بنسبة تجاوزت ١١٥% في نهاية ٢٠١٢. ومن جهة أخرى، تدهورت حصة الأجور من الناتج المحلي من ٣٥% في العام ١٩٩٧ إلى ٢٥% في العام ٢٠١٢ رغم زيادة الناتج الفعلي بنسبة ٥٠%، علماً أنها كانت بحدود ٥٥% قبل الحرب. وعند إضافة عائدات الريوع والفوائد إلى حصة الأرباح من الدخل الأهلي، تصير المداخيل المتأتية من رأس المال تستحوذ على ٧٥% من الدخل الأهلي. ومن حيث المنظور العلائقي، يعني هذا تحويل ٣٠ مليار دولار

[1] راجع القسم عن الفساد في الفصل السابع.

من الأجور ومن عوائد العمل إلى عوائد رأس المال خلال ١٥ سنة بين 1997 و٢٠١٢. (غسان دية، **الأخبار**، ٢٠١٣/٣/٤)

إعادة تموضع الثروة إلى أعلى. حيث ٨٠٪ من الأسر تتمكّن من ٤٠٪ من المداخيل و٢٠٪ من ٦٠٪ منها. وهي ظاهرة لم يستطع حتى البنك الدولي تحمّلها فنصح حبيب شحاته، نائب مدير البنك الدولي، برفع الضريبة على أرباح الشركات لتداركها، فلم تستجب له الحكومة اللبنانية. وفي إحصاء مبكر، يمكن قياس التفاوت في نمو المداخيل: ارتفع دخل الطبقة العليا بمعدل ٤,٨٪ سنوياً مقابل تراجع مداخيل الطبقة الوسطى بمعدل ٤,٨٪؛ وتراجع دخل الطبقة الدنيا بمعدل ٤,٦٪ سنوياً، وانخفاض الأجر الفعلي بنسبة تراكمية تبلغ ٣٠٪، وتزايدت نسبة الأسر الفقيرة بـ ٣٥٪. (**نصر، خريطة**، ١٥٥)

تنامي مظاهر اللامساواة. يشير مقياس اللامساواة في توزيع الثروات (جيني) للعام ٢٠١٣ إلى أن لبنان هو الرابع عالمياً من حيث درجة اللامساواة في توزيع الثروات بين أبنائه (والدرجة هي ٨٦,٣/١٠٠، حيث ١٠٠ تعادل اللامساواة المطلقة وصفر يعادل المساواة الكاملة) ويجيء ترتيب لبنان بعد روسيا وأوكرانيا وكازاخستان (مجلة **إكزيكوتيف**، عدد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). وكان المقياس ذاته في حدود ٦٨/١٠٠ في العام ٢٠٠٣، ما يسمح بقياس تنامي مظاهر اللامساواة خلال عقد فقط من الزمن. (**غسبار**، ٢٠٠٣، ٢٧)

التدهور في مستويات المعيشة. ارتفاع معدلات غلاء المعيشة في كل القطاعات بما فيها الطعام والسكن (يعيش حوالي نصف اللبنانيين في بيوت مكتظة بمعدل ٤,٨ أفراد للغرفة الواحدة) والنقل والتعليم والصحة والاستشفاء، وتقلّص التقديمات الاجتماعية والصحية حيث لا أكثر من ٤٠٪ من اللبنانيين يتمتعون بضمان صحي، إلخ.

البطالة والبطالة المقنّعة تزيد عن ٣٠٪ من القوى العاملة (**نصر، خريطة**، ١٥٥) وتبلغ نسبتها ٣٤٪ عند الشباب، و١٤٪ من حملة الشهادات الجامعية عاطلون عن العمل

حيث يستوعب الاقتصاد ٣٤٠٠ وظيفة جديدة في السنة في حين ينتج ٢٦ ألف طالب عمل. (تقرير البنك الدولي، Good Jobs Needed)

الفقر يطاول حوالي ثلث السكان. وإذا كان يصعب قياس نموه على المستوى الوطني، بسبب التضارب في مقاييسه بين دراسة وأخرى، إلا أن معدلاته لم تتقلّص منذ فترة ما بعد الحرب.

"الصَرَع الطبقي"... الاستهلاكي

في كتابه **لبنان في مهب الريح: من ساحة قتال إلى ملعب** (٢٠١٢) يدرس سمير خلف "الفورة غير المسبوقة في نزعة الاستهلاك الشعبي، خصوصاً في سماتها المؤسلبة والفاقعة والماتعة" بعد الحرب ويعيدها إلى أسباب تتعلق بالقلق والاضطرابات التي سبّبتها الحرب ذاتها. ومهما يكن من أمر العوامل النفسانية، يلاحظ أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية ببيروت أن "لا شيء أفلت من عملية التسليع" الاستهلاكية هذه "من السياسة إلى الدِين" حيث المستهلك اللبناني في "حالة سعي [استهلاكي] دائم ولا من إشباع" (**خلف**، ٢٧-٢٩).

ولعل سجالات نهاية التسعينيات ونقاشاتها حول تقلّص و/أو انهيار الطبقات الوسطى أغفلت إلى حدٍّ كبير ظاهرة "الصَرَع الطبقي" الذي أصابها، حسب المصطلح المتداول في مصر (**عبد الفضيل**، ٢٠١١)، أي الجموح الاستهلاكي المحموم الذي طغى عليها في العقدين الأخيرين واستنزف الكثير من مداخيلها.

ثمة ثلاثة شروط حد أدنى للانضمام إلى الطبقات الوسطى في لبنان: امتلاك سيارة خاصة وشقة سكن (وهذا بات متاحاً لفئات من الأجراء أيضاً عن طريق مصرف الإسكان) وإرسال الأولاد إلى مدرسة خاصة والقدرة على الادّخار. إليه يضاف الحد الأدنى من الأدوات المنزلية الكهربائية والإلكترونية كامتلاك الكومبيوتر والهاتف الخلوي، بل "الهواتف الذكية"، واشتراك الانترنت المنزلي، وبطاقات الائتمان، والخدم المنزلي. وعلى مستوى أرقى، امتلاك السيارات ذات الماركات المشهورة

(مرسيدس، بي ام دوبليو، أودي، فولفو، إلخ) أو رباعية الدفع (ولعل لبنان يملك أكبر عدد منها بالنسبة إلى السكّان، ربما باستثناء دول الخليج، على ما صرّح وزير مالية حاول ذات مرة رفع الرسوم الجمركية على السيارات الفخمة فأحبط مسعاه). وتستطيع الشريحة العليا السكن في المجمعات السكنية المغلقة (ويتوافر منها الآن بأسعار متوسطة) وامتلاك المنزل الثاني، أو شاليه على البحر أو في أحد مراكز التزلج على الثلج، مُلكاً أو إيجاراً، وارتياد المولات ومطاعم ومراقص معينة، وإجراء عمليات الجراحة التجميلية التي تزداد انتشاراً، والسفر إلى الخارج، إلخ. وهذه جميعها باتت ممكنة بناءً على قروض ميسّرة لشراء سيارات ومساكن دون دفعات أولى، وبتخفيض الفائدة وتمديد مهل التسديد، إلخ.

المولات

مثلما تمّ التحوّل في شكل المؤسسة الرأسمالية من الشركة المساهمة إلى الهولدنغ، كذلك في الاستهلاك، تمّ الانتقال من المخازن الكبرى إلى المولات. أقدم تلك المولات هي المخازن الكبرى "آ. بي. سي" لآل فاضل الطرابلسيين التي تعود إلى عهد الانتداب، والتي بات لها فروع في الضبية والأشرفية وشارع فردان. ثم كان إنشاء أوائل المولات المستحدثة Geant Casino وCity Mall التي أنشأها آل إبشي بعد الحرب في الضبيّة أيضاً.

وبعد هذه الطفرة الأولى أنجز بناء "أسواق بيروت" Beirut Souks في منطقة سوليدير، وهي مجمّع من حوالي ٢٠٠ بوتيك على مساحة ١٠٠ ألف متر مربع، شيّدت فوق أنقاض أسواق بيروت القديمة (الفرنج، الطويلة، إلخ) وكلّف إنشاؤها ١٠٠ مليون دولار (**خلف**، ١٩٤). وثمة سبعة مولات جديدة قيد البناء في السنوات الأخيرة: اثنان في خلده على مساحة ٦٠ ألف متر مربع لخدمة قرى الجبل في بشامون وعرمون والشويفات وأطراف من الضاحية الجنوبية. وتبني شركة الفطيم الإماراتية مُولاً في منطقة غاليري سمعان، على طريق الشام. وقد انتقلت المولات إلى خارج العاصمة وضواحيها مع إنشاء "مول الرحاب" في البقاع بين زحلة وشتورة.

ولا بد من الإشارة إلى التهديدات التي يتضمنها انتشار المخازن الكبرى والمولات

على الأسواق التقليدية وعلى مصير التجارة المتوسطة والصغيرة والحوانيت حيث يصل إجمالي مبيعات المخازن الموجودة حالياً إلى ٧٠٠ مليون دولار (الأرقام ليست متوافرة للمولات بعد). والتركّز قائم هنا أيضاً في السوبرماركت حيث تستأثر أربعة كبرى منها بالحصة الأكبر من السوق، هي "ملحمة عون" (٣١,٤% من المبيعات) و"سبينيز" (٢٥,٧%) و"تي إس سي" TSC الكويتية (٢١,٤%) وCOOP (٨%). (**الأخبار**، ٢٠١٢/٣/٢١)

تنامي الاعتماد على السيارات الشخصية

ترافقت خصخصة النقل العام مع اتّساع كبير في الاعتماد على النقل الخاص والشخصي. أكثر من مجرد كونه حاجة شخصية وعائلية، شكّل اقتناء سيارة شخصية معلماً من أبرز معالم الارتقاء الاجتماعي. في لبنان نصف مليون أسرة تملك سيارة واحدة أو أكثر للاستخدام الخاص (**الإحصاء المركزي**، ٢٠٠٩). وقد ارتفع عدد السيارات الخاصة بعد الحرب على نحو مدهش من ٢٤٣,٥٨٤ عشية الحرب (١٩٧٤) إلى ١,٥٥٤,٣٤٠ في العام ١٩٩٨ بزيادة قدرها ٥٣٨% (Perry، ٢٠٠٠) وتبلغ السيارات الخاصة ٨٤% من إجمالي عدد السيارات في لبنان. وحتى لو اعتمدنا قياس عدد السيارات في العام ١٩٩٧، حيث كانت بمعدل ٣٠٠ سيارة لكل ألف نسمة، فهي نسبة تعادل النسبة الموجودة في الدنمارك.

وتشكّل السيارات الخاصة لا أقل من ١٠% من قيمة المستوردات اللبنانية، وقد بلغت قيمتها في العام ٦٨٣ مليون دولار أميركي في العام ١٩٩٧-١٩٩٨، ويقدّر مارك بيري أن الأسرة اللبنانية أنفقت ١٣,٨٥% من دخلها على السيارات في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ (Perry، ٢٠٠٠، ٣٩٦). تالياً، استورد لبنان بين الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٠ ما مجموعه ٧٣١,١٥١ سيارة قيمتها ١٤,٦٩٨ مليار ليرة، وارتفعت نسبة ما يدفعه اللبنانيون على السيارات من الناتج المحلي من ٢,٥% خلال فترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ إلى ٤,٤% في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كذلك ارتفعت نسبة السيارات الشخصية الكبيرة إلى المجموع من ٣١% في العام ٢٠١٠ مقابل ٢٦% في العام ٢٠٠٥ (**الأخبار**، ٢٠١١/٣/٢٩). ولا بد من التنوية بالارتفاع الشاهق

لنسبة السيارات الفاخرة (ومنها رباعية الدفع) إلى مجموع السيارات والبذخ في شراء السيارات فائقة الثمن. في العام ٢٠٠٣ أنتجت شركة "بي إم دبليو" سيارة فخمة خاصة بالسوق اللبناني ثمنها ٨٠ ألف دولار. وفي العام ٢٠١٠ احتفلت شركة "پورش" عالمياً بإطلاق سيارة العام ٢٠١٠ وبلغ ثمنها ٢٧٠ ألف دولار، فبيعت ثلاثون سيارة منها في لبنان قبل أن ينتهي الاحتفال (**خلف**، ٢٣٦).

باختصار لم تنجح أية محاولة لتخفيض الاتكال على النقل الخاص وتعزيز النقل العام أو هي لم تقم أصلاً، مع أن الدراسات تشير إلى حاجة مدينة بيروت وحدها إلى ٧٠٠ باص للنقل العام. تبخّر مشروع إعادة بناء وتشغيل سكة حديد بين المدن الساحلية. وقد تقدّم فؤاد السنيورة، زمن ولايته وزارة المالية، باقتراح لرفع الرسوم الجمركية على السيارات الفخمة والرباعية الدفع فأحبطها مستوردو السيارات. الأنكى أنه تقرر في المقابل، بمبادرة رفيق الحريري نفسه، خصخصة قسم كبير من خطوط النقل العام وتسليمها لشركات خاصة.

هذا وقد ارتفع استهلاك السيارات بنسبة ٩,٧% في عام واحد بين ٢٠١٣ و٢٠١٤ وبنسبة ١٧,٩% في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. ويعزى هذا الارتفاع الشاهق إلى التسهيلات المصرفية لشراء السيارات. وجدير بالذكر أن ١٠% من السيارات الخاصة على الأقل مرهونة للمصارف الكبرى: ٢٥,٤٤٢ لبنك لبنان والمهجر و١٣,٣٤٧ لبنك بيبلوس و١٠,٥٥٠ لبنك الاعتماد اللبناني و١٠,٣٨٢ للبنك البريطاني (الدولية للمعلومات، **النهار**، ٢٠١٠/٢/٦).

غنيٌ عن التذكير أن مع تزايد الاتّكال على النقل الخاص والشخصي زاد من حدّة أزمة السير مثلما ضاقت مساحات توقيف السيارات وانتشرت في المقابل شركات الـ"ڤاليه پاركنغ" وثيقة الصلة هي أيضاً بسياسيين أو بمتنفذين أو قادة أمنيين.

الجراحة التجميلية

وهي آخر موجة من موجات "الصَرَع الطبقي". تضاعف عدد الأطباء عشرة أضعاف خلال عقد من الزمن. ويقدّر ما أنفقه اللبنانيون واللبنانيات في العام ٢٠٠٧ على صناعة

الجمال بـ ٢٥–٣٠ مليون دولار وبمعدّل ألف عملية بالسنة (Poschmann، ٢٠٠٩). بسرعة انتشرت هذه التعديلات على الهيئة والقوام من أجل اكتساب أو تحسين ما تسمّيه كريستا سالاماندرا "رأس المال الجمالي" (Salamandra، ٢٠٠٤) وهو رأس مال عابر للأعمار: فهو للصبيّة من قبيل تحسين شروط الحصول على عريس؛ وللزوج رأسمالٌ إضافي يتباهى به على اعتبار المثل القائل "المرأة وجه الرجل"؛ ويخدم في حالات تقادم العمر في ترميم "رأس المال الجمالي" وقد أخذ يتجعّد. ولا ننسى أن وجه الرجل وأجزاء أخرى من قوامه تتعرّض هي أيضاً لسكّين الجرّاح للأغراض ذاتها (Salamandra، ٢٠٠٤).

مع موجة التسليف الأسري الاستهلاكي التي أطلقتها المصارف اللبنانية، لم تعد أعمال الرسملة أو الترميم الجمالية محصورة بالطبقات العليا. "لم يعد الجمال ترفاً"، تقول دعاية "فيرست ناشيونال بنك" الذي بادر إلى تقديم قروض للجراحات التجميلية تتراوح بين ألف وخمسة آلاف دولار تقسّط على سنتين. والشرط أن يكون طالب القرض يمارس مهنة ثابتة، وأن يتراوح الحد الأدنى لدخل العازب بين ٦٠٠ و٩٠٠ دولار شهرياً للمتزوج شرط أن لا يزيد عمره عن ٦٥ سنة.

حياة الليل

وهي متنقلة من حي إلى حيّ من أحياء بيروت وضواحيها بعد الحرب: الكسليك، جونيه، شارع مونو، شارع الجمّيزة، مار مخايل، الحمرا. وإذ يبدو أن شارع الحمرا (وملحقاته) قد فقد أهميته في السنوات الأولى بعد الحرب، تجده يعود فينتعش ويستعيد الكثير من الزبائن الذين غادروا إلى الجمّيزة أو مار مخايل.

هذه هي عوالم حياة الليل المتاحة للشباب، لكثرتهم على الأقل. أما عن حياة الليل الفاخرة فيمكن الاطلاع على جوانبها المختلفة وأشخاصها ومناسباتها الضاجة الباذخة بإلقاء نظرة على العدد المتزايد من المجلات اللمّاعة المسمّاة "اجتماعية" لأخذ فكرة عن الاتساع الكبير في نزعة الرفاه الاستهلاكية.

وبالمناسبة ذاتها، لا بد من ذكر رواج صناعة الجنس في فترة ما بعد الحرب، التي تقدم خدماتها للزبائن المحليين وسائر العرب، وقد تكاثرت علب الليل والبارات،

وانضمت إليها أندية التدليك، والاستيراد المتزايد للعاملات في هذا المجال من أوروبا الشرقية وشرق آسيا.

في **الخلاصة**، تعيش الطبقات الوسطى بشرائحها المختلفة، وأيضا قطاعات واسعة من الأجراء، بمن فيهم موظفو القطاع الخاص والعام، فوق مستوى قدراتهم ومداخيلهم، وتتّكل على نحو متزايد على الاستدانة من المصارف أو على عائدات أبناء الأسرة أو الأقارب المغتربين أو العاملين في الخارج أو على الاثنين معاً. ولما كان القطاع المصرفي يعاني من أزمة فائض سيولة، ناتجة عن تخمة أرباحه والودائع، فهو يواصل ملاقاة هذا "الصرع الطبقي" عن طريق توفير تسهيلات إضافية لتسليفاته وتنويع قروضه، والتخفيف من شروطها والضمانات، وإلغاء الدفعات المقدّمة بحيث باتت تشمل القروض الشخصية والعائلية والتعليم والسفر والجراحة التجميلية وتمويل المشاريع الصغيرة والأدوات المنزلية الكهربائية والالكترونية، بل واقتناء خادمة منزلية، إضافةً إلى التمويل التقليدي لشراء مسكن أو سيارة.

وهذه الخدمات مشجَّعة ومدعومة من المصرف المركزي، الموجِّه الفعلي للسياسات الاقتصادية. وقد أعلن حاكمُه أمام مؤتمر لاتحاد المصارف العربية تقديم القرض السنوي الثالث من قروض الإسكان الميسّرة للمصارف بقيمة مليار دولار وبفائدة ١% تتولى المصارف إقراضها لطالبي شراء مساكن بفائدة تبلغ ٤%. أي إن مصرف لبنان سيأخذ من المصارف عشرة ملايين دولار كفائدة، وتأخذ المصارف من المقترضين بين أربعين وخمسين مليون دولار، فتحقق بذلك ربحاً مضمونا يتراوح بين ثلاثين وأربعين مليون دولار في السنة، تضاف إلى أرباحها السنوية الصافية التي تصل إلى نحو ملياري دولار.

هذا كله على افتراض أن قروض السكن بمتناول أجور ورواتب الكثرة من الشباب الذين هم في أعمار الزواج وتأسيس البيوت. وكان لبنان سمع لآخر مرة عن مشاريع لبناء مساكن لذوي الدخل المحدود في أواسط الستينيات في إحدى ميزانيات عهد الرئيس شارل حلو، عندما كان لا يزال التخطيط الاقتصادي الاجتماعي يحمل بعض بصمات الشهابية.

وقد افصح حاكم مصرف لبنان في الخطاب المذكور أعلاه عن مدى اتّكال المصارف على القروض الاستهلاكية وقد أصبحت تمثّل ٢٨ بالمئة من محفظة المصارف الائتمانية؛ واعترف، دون أي انزعاج أو اعتراض من طرفه، بأن تسديد تلك القروض يكلّف الأسرة اللبنانية ٥٠% من دخلها!

تبقى الإشارة إلى دور النزعة الاستهلاكية في تنمية ظاهرتين: الأولى هي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع نسبة المستودرات، ما يسمح بالمزيد من إحكام سيطرة التجارة الاستيرادية على السوق؛ والثانية هي ربط إيديولوجيا الاستهلاك لفئات متزايدة من اللبنانيين بالنظام من خلال ما يبثّه من قيم مادية، وما يولّده من أنماط حياة تتعدّى بكثير مداخيل الطبقات الوسطى، ناهيك بالطبقات الشعبية، وما يلتزمه ذلك من الاستدانة الدائمة، لتحقيق التشبّه بأنماط الإنفاق والتبذير الاستهلاكية لدى الطبقات العليا وسمعة الارتقاء الاجتماعي المظهري أو الافتراضي: السيارات رباعية الدفع؛ الثياب الفاخرة؛ السهر الليلي واستهلاك الكحول، وأحياناً كثيرة المخدرات؛ ارتياد الشواطئ ومراكز التزلّج؛ الرحلات إلى الخارج؛ إلخ. وهذا موضوع يستحق طبعاً الكثير من التبحّر والبحث.

الفصل الثالث

الأوليغارشية

نخصّص هذا الفصل لمتابعة تركيب الأوليغارشية وسلوكها من خلال إلقاء نظرة تاريخية موجزة تبيّن مدى الالتصاق الأصلي بين الأوليغارشية والسلطة السياسية وتركيبها الاحتكاري وطابعها العائلي منذ الاستقلال. نقدّم بعد ذلك أطروحة تقول إن الشبكة المالية – الاستيرادية – العقارية تسيطر على قمم الاقتصاد. ونفصّل في ظاهرتين جديدتين لفترة بعد الحرب: تزايد الطابع الاحتكاري للنظام الطبقي، ونمو شكل جديد متعدد المهمات والاختصاصات من أشكال التملّك والإدارة لرأس المال هو "الهولدنغ". ونختم بالقاء نظرة على مؤسسات تمثيل الأوليغارشية.

شيء من التاريخ

آثرنا استخدام تسمية "أوليغارشية" – حكم الأقلية – للطبقة البرجوازية المسيطرة على الاقتصاد في لبنان لاعتبارين: طابعها العائلي ونسبة الامتيازات والإعفاءات القانونية التي تتمتع بها من خلال التشابك بين النخبة السياسية والطبقة المسيطرة على الاقتصاد.[1]

١ للمزيد عن تاريخ الأوليغارشية، راجع فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث**، ٢٠١٣؛ **وصلات بلا وصل – ميشال شيحا والإيديولوجية اللبنانية**، ١٩٩٨.

الكونسورسيوم

"الكونسورسيوم" هو التسمية التي أُطلقت على الأوليغارشية التجارية المالية التي استولت على السلطة الاقتصادية في البلاد مع العهد الاستقلالي. حوالي ثلاثين أسرة تتحلّق حول نواة صلبة هي "الكونسورسيوم" المتكوّن من شقيقَي الرئيس وأبنائه ونحو دزينة من الأسر الحليفة. إن درجة السيطرة والاستئثار الاحتكاريين التي مارستها تلك الأسر على اقتصاد البلاد، وتحويلها القوانين لخدمة نظامها، مدهش، خصوصاً إذا ما قورن بالادّعاءات الليبرالية لـ"جمهورية التجار".

من حيث التوزّع الطوائفي، ضمت أسر الأوليغارشية ٢٤ أسرة مسيحية (٩ موارنة و٧ روم كاثوليك و٤ أسر أرثوذكسية وأسرة واحدة لكلٍّ من اللاتين والبروتستانت والأرمن) مقابل ست أسر مسلمة (٤ سنّية وواحدة شيعية وواحدة درزية). وكانت الأسر المسيحية تمارس المصاهرة للحفاظ على ثروات وممتلكات الأسرة في داخلها أو لزيادتها أو تكريساً للشراكات التجارية. ففي جيل واحد ارتبطت عشر من أسر الأوليغارشية بعلاقات مصاهرة في ما بينها (آل فرعون، شيحا، حداد، دُ فريج، كتانة، عريضة، بسترس، عسيلي وضومط).

راكمت أسر الأوليغارشية ثرواتها من مصادر ثلاثة: ١) اقتصاد الحرير والتجارة الاستيرادية زمن المتصرفية؛ ٢) أرباح الحرب العالمية الثانية (بين ١٩٤٠ و١٩٤٤ أنفقت القوات الحليفة ٧٦ مليون جنيه استرليني في سورية ولبنان)؛ ٣) أموال الهجرة في أفريقيا والأميركيتين والبلدان العربية النفطية، العراق والسعودية خصوصاً.

احتلّ أعضاء الكونسورسيوم مواقع سيطرة في كل قطاعات البلد الاقتصادية. امتلكوا في القطاع المالي دزينة من المصارف المحلية أو ذات رأس المال المختلط، أبرزها "بنك سورية ولبنان" صاحب امتياز إصدار العملة وإدارة مالية الدولة والمسيطر على حركة التسليف والمبادلات التجارية مع فرنسا (وكان ميشال شيحا في عداد الأعضاء اللبنانيين القلائل في مجلس إدارته). وكانت أكبر شركة تأمين، "الاتحاد الوطني"، شراكة بين عدد من أعضاء الكونسورسيوم ورأس المال الفرنسي. يسيطر معظم أعضاء الكونسورسيوم من مستوردي المنتجات الغربية المصنّعة على الحصة الأكبر من السوق المحلي للمواد الغذائية، والأسلحة والذخائر، والمعدات

والآلات الزراعية والصناعية، ومواد البناء، والمشروبات، والمنتجات الصيدلانية والطبية، والقرطاسيات والأخشاب والقهوة والسيارات وقطع الغيار والعديد غيرها. ومن بين الخمسين وكالة التي تمثل الشركات الأميركية، في الخمسينيات، كان نصفها في يد أسرة واحدة، هي آل كتانة، والباقي موزّع بين آل فتال وصحناوي وفرعون. وكانت أسر الكونسورسيوم رائدة في ميدان السياحة، تملك أكبر وأفخم الفنادق في بيروت ("السان جورج والبريستول") وفي مراكز الاصطياف في بحمدون وصوفر (فندق سميراميس في بحمدون الضيعة وفندق صوفر الكبير في صوفر)، إلى مراكز التزلج على الثلج في فاريّا والأرز. في قطاع الخدمات، كان الكونسورسيوم، بالشراكة مع رأس المال الفرنسي، يسيطر على الشركات ذات الامتياز وشركات الخدمات العامة: شركة مرفأ بيروت، شركات المياه والكهرباء (في بيروت وقاديشا ونهر البارد) وشركة حصر التبغ والتنباك (الريجي) وغيرها. كذلك كانت أسر الكونسورسيوم مساهمة في أكبر شركات مقاولة في البلد ("لا ريجي دي تراڤو" La régie des travaux) وفي واحدة من أكبرها في الشرق الأوسط (شركة "كات" لإميل بستاني وآل شمّاس). وامتلك أعضاء الكونسورسيوم شركتي الطيران "آر ليبان" Air Liban و"طيران الشرق الأوسط" Middle East Airlines وأكبر شركة النقل البري في الشرق الأوسط لأل كتانة، وأكبر مصانع الكهرباء والإسمنت والنسيج والبيرة وأعواد الكبريت والمعلبات الزراعية والزيت النباتي والدهان والزجاج، إلخ. وزاوجت بعض تلك الأسر بين تصنيع المواد محلياً واستيرادها من الخارج، كما في حالتي الإسمنت ومواد البناء. أخيراً كانت جميع الأسر المذكورة من كبار الملاّك العقاريين في المدن والأرياف.

وقد قدّرت ثروات خمس عشرة من تلك الأسر بـ٢٤٥ مليون ليرة لبنانية، ما يعادل تسعة أضعاف خزينة الدولة للعام ١٩٤٤ وأكبر من ٤٠ في المئة من الدخل الأهلي للعام ١٩٤٨ (**طرابلسي**، ٢٠٠٢، ١٨٥-١٨٦)، وكان قسط وفير من تلك الثروات موظفاً خارج لبنان. نعرف، مثلاً، أنّ لور شيحا، زوجة الرئيس بشارة الخوري وشقيقة ميشال شيحا، كانت خلال ولاية زوجها توظّف خمسة ملايين دولار في الولايات المتحدة الأميركية، يرعاها ابن شقيقتها فرنسيس كتانة (حسب تقرير من الخارجية

الأميركية عن ابن كتانة الذي اتصل بهم لغرض دفع تعويضات عن القطيعة مع سورية) (انظر: **طرابلسي**، ١٩٩٩، ٢٤٦).

خلال تلك الفترة، انتُخب ١٣ من أبناء الأوليغارشية نواباً في البرلمان، واحتلّ خمسة منهم المناصب الوزارية وعُيّن واحد منهم رئيساً للوزراء. وقد فُرض معظم نواب الأوليغارشية على مناطقهم من فوق، خصوصاً في البقاع والجنوب، حيث لعبوا دور مموّلي اللوائح الانتخابية للزعماء المناطقيين الذين درجت عليهم تسمية "الإقطاع السياسي". كان إلياس طرابلسي، مثلاً، التاجر الثري من دير القمر، مموّل لائحة أحمد الأسعد في الجنوب ويخوض الانتخابات من ضمنها. وكان هنري فرعون، أكبر مالك عقاري في البلد ورئيس مجلس إدارة مرفأ بيروت، وراعي النقابات العمالية الموالية للسلطة، وأبرز أصحاب القرار السياسي إلى جانب بشارة الخوري، هو الزعيم السياسي لمنطقة زحلة ولقسم من البقاع، حيث يملك نسيبه موسى دُ فريج مزرعة حديثة ومقعداً نيابياً. وكان ابن عمه بيار فرعون يُنتخب نائباً عن جزين. وكان أحد أبناء أسرة سرسق، وهو مالك عقاري كبير في منطقة عمّيق، يشغل منصباً نيابياً في البقاع هو أيضاً. والصناعي بطرس الخوري، لاحقاً مؤسس الهيئات الاقتصادية، يموّل الزعماء الشماليين قبل أن يخوض الانتخابات بذاته. وهكذا، في عهد بشارة الخوري، كان ٣٦ نائباً (٢٦ منهم من المسيحيين) يملكون أكبر ٢٣٠ شركة في البلاد أو هم أصحاب حصص راجحة فيها (**طرابلسي**، ٢٠٠٨، ١٩٥–١٩٩).

من الخمسين إلى المئة أسرة

خلال فترة الخمسينيات والستينيات درج الحديث عن خمسين أسرة تتكوّن منها الطبقة الحاكمة بشقّيها الاقتصادي والسياسي. كتب مايكل هدسون: "يحتكر السلطة في لبنان مؤسسة من رجال دين وزعماء سياسيين شبه إقطاعيين ومصرفيين ورجال أعمال ومحامين. وينتمي أعضاء هذه المؤسسة إلى أقل من خمسين أسرة وجيهة" (**هدسون**، ١٩٦٨، ١٢٦). يتكرر رقم الخمسين على لسان يوسف بيدس، صاحب بنك انترا، عند حديثه عن تلك الفئة من رجال الأعمال التي تكتّلت ضده وأسهمت في إفلاس مصرفه. مع الوقت، ارتفع العدد من "الخمسين أسرة" إلى "المئة أسرة التي

تحكم البلد" حسب تعبير الصحافي ميشال أبو جودة الذي ناشدها أن تكفّ عن خيانة بعضها البعض وأن تحافظ على وحدتها، خلال الأزمة المالية والاقتصادية التي نشبت إثر انهيار بنك انترا (**طرابلسي**، ٢٠١١، ٢٥٩).

ومن ١٠٠ أسرة إلى الأربعة إلى الواحد بالمئة

من هي الأوليغارشية الآن؟ وممّن تتكوّن؟

يتبيّن من دراسة أجراها الحزب الشيوعي اللبناني في العام ١٩٧٣ أن عدد الأسر التي تظهر أسماؤها على لوائح مجالس إدارات الشركات المساهمة والمغفلة يبلغ ٨٠٠ أسرة، يسيطر ٤٠% منها على ثلث مجموع رأس مال الشركات وعلى ٧٠% من مبيعاتها وعلى نصف تجارة الاستيراد، حيث تسيطر ثلاث أسر فقط على ٢٢% من سوق الأدوية والمنتجات الطبية، ويسيطر عشرون تاجراً على ٨٥% من استيراد المواد الغذائية. ويتبيّن من الدراسة ذاتها أن أكبر ١٣ أسرة لرجال أعمال من أصل ٢٠٨ تسيطر على ٤٧% من إجمالي رأس المال الصناعي، و٣٠% من موجودات المصارف، و٢٤% من إجمالي رأس المال في التجارة (**حمدان**، ١٩٩٧، ٨٣–٨٥؛ **طرابلسي**، ٢٠١١، ٢٨٠).

ساد في لبنان لفترة طويلة رقم الأربعة بالمئة الذي اكتشفه "تقرير إيرفد" للدلالة على الفئة الأغنى من المجتمع اللبناني. ولم يكن الرقم الذي حدّده نصر – دوبار (١٩٧٤) ليختلف كثيراً عنه إذ احتسب الفئة الأغنى من حيث الدخل بنسبة الـ ٣,٦%. ولا بد أن هذه الفئة قد تقلّصت بعد الحرب، حيث درج في الصحافة الاقتصادية رقم الواحد في المئة. فقد تبيّن مثلاً أن ١% من المودِعين يملكون ٧٠% من الودائع المصرفية التي يبلغ مجموعها ١٢٧ مليار دولار.[1]

[1] للمقارنة، تفيد البيانات الإسرائيلية أن ١٩ أسرة تستأثر بثلث الاقتصاد الإسرائيلي. في العام ٢٠٠٦ بلغ الدخل الأهلي الإسرائيلي ٢٤٨ مليار شيكل جديد. وهذا يعادل: ١) ثلث مداخيل أول ٥٠٠ شركة إسرائيلية و٢) الدخل السنوي لـ ١٩ أسرة من رجال الأعمال و٣) ٨٨% من موازنة الدولة و٤) ٥٤% من حصة قطاعات الأعمال من الاقتصاد. (أورا كوهين، "١٩ أسرة إسرائيلية تسيطر على ثلث الاقتصاد"، **هآرتس**، ٢٠٠٧/٧/١٩)

الدليل السنوي لبنك "كريدي سويس" السويسري، المعنون "بيانات عن الثروة الكونية للعام ٢٠١٣" Global Wealth Data ٢٠١٣، هو من التقارير القليلة التي تحتسب الثروات وأنماط توزيعها. يقدّر التقرير أن ٤٨% على الأقل من ثروة لبنان الخاصة مركّزة في أيدي ٨٩٠٠ شخص، أي ما لا يزيد عن ٠,٣% من السكان البالغين، وهي الفئة التي يزيد دخل أفرادها عن مليون دولار للفرد حسب البنك. وهذا يعني أن سائر أبناء البلد، أي ٩٩,٧% من السكان، يملكون أقل من ٥٢% من الثروة، التي قدّرها البنك السويسري بـ٩١ مليار دولار. ثم إن أغنى ستة لبنانيين، الذين ينتمون إلى أسرتين هما آل الحريري وميقاتي، والذين تقدّر مجلة **فوربز** ثرواتهم المجتمعة بـ١٤ مليار دولار، يستحوذون على ١٥% من تلك الثروة الخاصة، أي ما يعادل ٧٥% من الناتج الأهلي المحلي. وجدير بالذكر أن "كريدي سويس" تنشر أرقامها عن لبنان بكل تحفّظ وتصف البيانات اللبنانية بأنها "فقيرة" (انظر الخبر عن لبنان في مجلة *Executive*، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣)[1]. هي فعلاً أرقام حذرة، ذلك أن عدد الذين تزيد ثرواتهم عن المليون دولار هم في لبنان أكثر بكثير من ٩ آلاف شخص. يجدر الحديث عن بضع عشرات الألوف في هذه الحال.

ومن أبرز معالم التركّز في الثروة هو التركز في امتلاك الودائع المصرفية، إذ تدلّ أرقام المصرف المركزي اللبناني على أن ٠,٨% من الحسابات المصرفية تحتوي على ٥٠% من قيمة الودائع. هذا هو فحوى آخر تقرير أصدره المصرف المركزي عن توزيع ملكية الودائع في المصارف اللبنانية في العام ١٩٩٧. بعدها، قرر حاكم المصرف الامتناع عن التصريح عن توزيع الودائع المصرفية. فهل يعقل أن يكون سبب قرار وقف التصريح أنّ توزيع الودائع المصرفية بين اللبنانيين صار أقل تركّزاً وأكثر "عدالةً" في التوزيع، أم العكس؟

١ يبلغ عدد أصحاب المليارات في لبنان العشرة وهم: سعد الحريري، بهاء الحريري، أيمن الحريري، فهد الحريري، هند الحريري، نازك الحريري، نجيب ميقاتي، طه ميقاتي، سعيد خوري، حسيب الصباغ.

مهما يكن من أمر، فإن هذا الدليل على ضيق الفئة المسيطرة على الاقتصاد، وعلى تصرّفها بنصف الثروة الأهلية، يفتح المجال أمام فرص جديدة لتنظيم أبحاث جادة ومفصّلة عن تركيب الفئة الأعلى من البرجوازية اللبنانية لا بدّ لأي بحث لاحق عن الطبقات أن يضطلع بها إذا كنا نريد التقدّم في الدراسات في هذا المجال.

مهما يكن، يمكن الافتراض أن واحداً بالمئة من اللبنانيين يشكّلون المادة البشرية لهذه الأوليغارشية ويسيطرون على الاقتصاد وعلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ويستحوذون على قسم كبير من المداخيل والثروات والممتلكات.

الشبكة المصرفية

في دراسة لافتة بعنوان **النظام المصرفي اللبناني: البدائل المالية لنظام سياسي** ينبّه كليمانت هنري مور إلى دور المصارف بما هي بدائل لنظام سياسي مغيّب أو معلّق. يقول: "لعل المصارف لم تكن فقط التعبير عن نظام سياسي اختفى في سائر الأمكنة، تحت تأثير العنف، إنما كان بإمكانها أيضاً أن تسهم في إعادة التوازن للنظام القديم الذي يمكن أن يعود عندما يتوقف العنف". وقد حصل ذلك. صارت المصارف وسيلة لدخول أصحابها من مغتربين ورجال أعمال وارد الهجرة والخليج للاستحصال على الجاه وتكريس النجاح. وشكّلت المصارف مكان الالتقاء بين الأسر المالية والأسر السياسية، حيث إن ربع الأسماء الواردة في أي لائحة للأسر السياسية أو للنواب هم من المرتبطين بالقطاع المصرفي. وأخيراً توازن القطاع المصرفي خلال الحرب وصار أكثر تنوعاً من الناحية الطائفية والمذهبية كما يظهر من تركيبة أكبر ثمانية مصارف (مور، ١٩٨٣، ٣٨-٤١). ما لم يقله مور هو إن النظام المصرفي صار بعد الحرب محور الحياة الاقتصادية للبلد وقائد عملية الإعمار والمضارب الرئيسي على مديونية الدولة والموجّه الرئيسي لسياسة دولة هو دائنها.

يوجد في لبنان حوالي ٧١ مصرفاً، بينها ٥٤ مصرفاً تجارياً و١٧ مصرفاً للأعمال والتسليف المتوسط وطويل الأجل. تنقسم المصارف التجارية بين ٣٠ مصرفاً لبنانياً بأسهم غالبيتها للبنانيين و١٠ مصارف لبنانية ذات مساهمة أكثرية عربية ومصرفين لبنانيين بمساهمة أكثرية أجنبية غير عربية. وتوجد ٨ مصارف عربية لا يحوي عدد منها أي مساهمة لبنانية، إضافةً إلى أربعة مصارف أجنبية بمساهمات لبنانية. للمصارف ٧٨٠ فرعاً، تستخدم ١٦,٣٢١ موظفاً، أي ١% من إجمالي المستخدمين، في العام ٢٠٠٨.

يستحوذ ١٢ مصرفاً التي تشكّل "فئة ألفا" على أكثر من ٩٥ في المئة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في لبنان، وهي: عودة، بلوم-بنك لبنان والمهجر، بيبلوس، فرانسَبنك، سوسييتيه جنرال، الاعتماد اللبناني، البحر المتوسط، بيروت، بيروت والبلاد العربية، اللبناني الفرنسي، فِرْست ناشيونال بنك وانتركونتيناتال بنك. وتسيطر ثلاثة مصارف منها، وهي عودة وبلوم وبيبلوس، على نصف إجمالي الموجودات تقريباً. وتجني هذه المصارف الثلاث أرباحاً وصلت في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢ إلى ٦٨٣ مليون دولار: ٣٠٩ مليون دولار لعودة، ٢٥١ مليون دولار بلوم، ١٢٣ مليون دولار بيبلوس.

الطابع العائلي وتشابك المصالح

يغلب الطابع العائلي على المصارف اللبنانية، بحيث نجد إلى جانب عدد قليل من المساهمين العرب والأجانب، مساهمين ينتمون إلى عائلة واحدة: بنك لبنان والمهجر (بلوم): ورثة نعمان الأزهري؛ بنك عودة: ريمون عودة؛ بنك بيبلوس: فرانسوا باسيل؛ اللبناني الفرنسي: فريد روفائيل؛ فرنسَبنك واللبناني للتجارة: عدنان وعادل قصّار؛ الاعتماد اللبناني: جوزيف طربيه؛ بنك الموارد: مروان خير الدين؛ بنك بيروت والبلاد العربية: ورثة توفيق عساف؛ بنك المتوسط: ورثة رفيق الحريري؛ سوسييتيه جنرال: ورثة أنطون صحناوي؛ بنك بيمو: آل عبجي؛ بنك سوريا ولبنان: ورثة الرئيس بشارة خليل الخوري؛ فرعون وشيحا: ورثة هنري فرعون وميشال شيحا؛ الصناعة والعمل: ورثة إميل البستاني؛ فِرْست ناشيونال: ورثة رفعت النمر؛ جمّال ترست بنك: ورثة علي الجمّال؛ لبنان والخليج: عبد الحفيظ عيتاني؛ بنك بيروت: أنور الخليل؛ بنك الاعتماد الوطني: لطفي الزين؛ الخ.

من الناحية النظرية يمنع قانون النقد والتسليف على المصارف أن تملك شركات تأمين. ومع ذلك تملك المصارف، لا بصفتها مصارف وإنما من خلال أصحابها أو مساهمين كبار فيها، وخصوصاً مصارف الفئة ألفا، ١٢ شركة تأمين، تنتمي ثلاث منها إلى شركات التأمين الخمس الأُوَل التي تستحوذ على ٦٦,٢% من السوق

اللبناني من أصل ١١٤ شركة.[١]

وهكذا يستطيع المصرف أن يفرض على من يقترض منه شراء بوليصة تأمين على الحياة من شركة تأمين معينة غالباً ما تكون مملوكة للمصرف ذاته بالطريقة المذكورة أعلاه. ومن أشكال التحايل على تحريم قانون النقد والتسليف الجمع بين العمل المصرفي ومماسرة التأمين، أن يتولى صاحب المصرف أو مساهم فيه شراء عقار مكتب أو بناية باسمه الشخصي ثم يبيعه للمصرف، ليستخدمه فرعاً أو مركزاً له مثلاً، فيربح على حساب مصرفه.

وتتشابك المصالح بين أسر الأوليغارشية خلال توظيفاتها ومساهماتها المصرفية على نحوٍ لافت. ورثة بطرس الخوري، بنك الصناعة والعمل، مساهمون في لبنان والمهجر؛ مارسيل بطرس الخوري، مساهم في المصرف التجاري السوري اللبناني؛ يوسف تقلا، عضو مجلس إدارة بلوم ومساهم في البنك الأهلي الدولي؛ أنطوان واكيم، رئيس مجلس إدارة شركة "سنا" للتأمين وعضو مجلس إدارة بنك بيمو؛ فرنسَبنك شريك في بنك بيروت والبلاد العربية؛ رباح إدريس، انتركونتيناتال بنك، مساهم في الاعتماد اللبناني؛ جو عيسى الخوري، بنك التمويل وبنك الاعتماد اللبناني والبنك التجاري للشرق الأدنى، مساهم في بنك عودة؛ علي غندور، بنك بيروت والبلاد العربية، مساهم في بنك عودة سَرادار للأعمال؛ فريد روفايل رئيس مجلس إدارة اللبناني - الفرنسي هو أيضا رئيس مجلس إدارة بنك الشرق؛ عدنان وعادل قصار، فرنسَبنك والبنك اللبناني للتجارة؛ نديم قصار، فرنسَبنك والبنك اللبناني للتجارة وبنك بيروت والبلاد العربية؛ محمد عبد الحسن شعيب، مساهم

١ وهذه الشركات هي: Alico، وهي شركة التأمين اللبنانية الأميركية، التابعة لشركة American Life Insurance Company التي تستحوذ بمفردها على ٢١,٥% من سوق التأمين؛ Allianz SNA التابعة لبنك بيروت والبلاد العربية؛ Bancassurance SAL التابعة لفرنسَبنك؛ Arope SAL التابعة لبنك بلوم - لبنان والمهجر؛ LIA. (انظر مجلة *Executive*، العدد ١٣٠، أيار/مايو ٢٠١٠، ص٤٢)

أما الشركات الباقية فهي: ميد بنك للتأمين، تابعة لبنك المتوسط؛ Beirut Life SAL، تابعة لبنك بيروت؛ أدونيس للتأمين وآدير للتأمين، تابعة لبنك بيبلوس؛ SNA - للتأمين، تابعة لبنك بيروت والبلاد العربية؛ كابيتال للتأمين وإعادة التأمين (أسعد ميرزا هو رئيس جمعية شركات التأمين في لبنان ورئيس مجلس إدارة ذي كابيتل)؛ وكالة سارادار للتأمين؛ الاعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين، بنك الاعتماد اللبناني؛ سوجيكاب للتأمين، تابعة لسوسييتيه جنرال؛ ترست للتأمين، تابعة لجمّال ترست بنك؛ كريدكس للتأمين، تابعة لبنك الاعتماد المصرفي.

في فينيسيا بنك وانترا للاستثمار والكويت والعالم العربي وجمّال ترست بنك وبنك التمويل؛ محمد الحريري، بنك ميد والبنك اللبناني السعودي والبنك التجاري السعودي؛ إلخ.

لخّص حاكم مصرف لبنان كل الأولوية المستهترة المعطاة للمصارف (ولصحة الليرة اللبنانية) على حساب لبنان واللبنانيين في تصريح إلى تلفزيون **العربية** (١٧/١٠/٢٠١٣) طمأن فيه إلى أن أرباح القطاع المصرفي للعام ٢٠١٣ سوف تنمو بنسبة ٣-٤٪ تدليلاً على صحة الاقتصاد. وذلك بعد أن أبلغ أن لبنان خسر ٧ مليارات دولار بسبب النزوح السوري. وهي أرقام مشكوك في صحتها ودقّتها خصوصاً أنه يستحيل أن تكون قد أخذت في الاعتبار ودائع السوريين في المصارف اللبنانية أو احتسبت الأموال التي أنفقها اللاجئون، فقراءهم ومتوسطوهم والأغنياء، طوال ما يقارب الثلاث سنوات. مهما يكن، أدّى التصريح غرضه في تبيان مدى الاستهتار بخسائر اللبنانيين في مقابل أرباح شلّة من المصرفيين!

الهولدنغ: الشكل الجديد للملكية الرأسمالية

تكوّن بعد الحرب كونسورسيوم جديد من عدد من العائلات لا يختلف كثيراً عن كونسورسيوم الاستقلال من حيث القلّة التي تكوّنه وطابعه العائلي. حتى إنه يمكن أن يقال أيضاً أن القسم الأكبر من شركات الهولدنغ الكبرى يعود قسم كبير منها إلى الكونسورسيوم الأول. ولكن الجديد أن شكل الهولدنغ هو تطور نوعي لشكل الشركات المساهمة، وذلك على مستويين. ففي حين كانت الشركات المساهمة مضطرة لتمويه طابعها العائلي بتنويع أعضاء مجالس الإدارة، ليس الهولدنغ مضطراً لهذا التحايل بل هو سافر في معظم الحالات في تسمية نفسه باسم الأسرة التي تملكه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كسر الهولدنغ تقليد حصر الشركة بقطاع اقتصادي محدد (مال، تجارة، صناعة، سياحة، إلخ) الذي كان متّبعاً في الشركات المساهمة ليغطي التنوّع في المجالات الاقتصادية في مروحة لامتناهية من تلك القطاعات تضاف إليها قطاعات اقتصادية مستحدثة من مثل شركات المقاولة والاتصالات والمال وسواها (انظر الملحق).

سيطرة الاحتكارات

تركّز رأس المال المالي

أول وجه للتركّز الاقتصادي، وهو ما يجري إغفاله أكثر مما يجب، هو تركّز رأس المال المالي حيث تسيطر ٧ مصارف على السوق المالي برمّته.

تدلّ أرقام المصرف المركزي على أن ٠,٨٪ من الحسابات المصرفية تحتوي على ٥٠٪ من قيمة الودائع. كان هذا هو آخر تقرير أصدره المصرف المركزي عن ملكية الودائع في العام ١٩٩٧ ثم قرر الامتناع عن التصريح عن ذلك. فهل يعقل أن يكون سبب هذا الامتناع أن توزيع الودائع المصرفية بين اللبنانيين صار أقلّ تركّزاً وأكثر "عدالةً" في التوزيع؟

التركّز التجاري: أجرى الدكتور توفيق غسبار لصالح وزارة الاقتصاد، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، دراسة غطّت ٧٤٠٢ مؤسسة في ٢٨٨ سوق محلية، منها ١٢٣ سوق ذات نشاط اقتصادي غير محدد. وخلص إلى أن نصف مبيعات تلك الأسواق تشكو "احتكار القلّة" (**غسبار**، ٢٠٠٣). ويفيد إحصاء للاقتصادي إيلي يشوعي أن ألفاً من أصل ٢٥ ألف مستورد يستوردون ٩٠٪ من مجموع المستوردات اللبنانية (إيلي يشوعي، **السفير**، ١٩/٧/٢٠٠٤).

الاحتكار القانوني: الوكالات الحصرية

يبلغ عدد الوكالات الحصرية المسجّلة في لبنان ٢٠٠ شركة تملك فيما بينها ثلاثة آلاف وكالة بينها عشرون شركة مسجلة تملك كل واحدة منها لا أقل من عشر وكالات تستورد لا أقل من ثلاثة آلاف صنف تحت اسمها. وفي ٨٣ من أصل ٢٨٨ من أسواق المنتجات المستوردة تسيطر ٣ شركات على ٨٠٪ من السوق، وتسيطر ٣ شركات على ٢٠٪ من السوق في ٦٠ سوقاً إضافية. وتشمل الوكالات المستوردات الآتية: السيارات وقطع الغيار، الهواتف، الأسمدة والأدوية الزراعية، مواد البناء، تجهيزات المستشفيات، أدوات التزيين، القرطاسيات، الألبسة والأحذية، المواد الرياضية،

الأدوات الكهربائية، الساعات والمجوهرات، مستحضرات التجميل، أثاث البيوت والمكاتب، إلخ. (مراد: ٢٠٠٦، ٣٦)

أما الإطار القانوني للوكالات الحصرية فهو المرسوم الاشتراعي رقم ٣٤ الصادر في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٤ مطلع عهد الرئيس شارل حلو وفي ظل وزارة الرئيس رشيد كرامي. وكان المرجع قبل ذلك المادتان ٢٧٢ و٢٧٩ من قانون التجارة اللبناني.[1] العام ٢٠٠٢ نشرت الصحف أسماء ١٤٥ من تلك الوكالات الحصرية، كانت الحصة الأكبر منها للولايات المتحدة ٢٦ وكالة تليها فرنسا ٢١ وكالة وإيطاليا ١٧ وكالة، إلخ. ففي ذلك العام بدأ رفيق الحريري تنفيذ سياسة إصلاح اقتصادي أعلن أن الغرض منها تسريع انضمام لبنان إلى منظمة التجارة الدولية. بناءً عليه تقرّر تحرير الاستيراد وإلغاء الوكالات الحصرية وحدّد التعويض على أصحاب الوكالات بـ٥% من قيمة البضاعة المستوردة لمدة خمس سنوات بعد صدور القانون. وافقت الحكومة على مشروع القانون. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ أُرسل إلى البرلمان حيث استغرق نقاشه في اللجان النيابية سبعة أشهر، قررت على أثرها لجنة الإدارة والعدل إلغاء التعويض وتأجيل التنفيذ إلى مطلع العام ٢٠٠٤، حلاً وسطاً بين أصحاب الوكالات الذي طالبوا بالإمهال حتى ٢٠٠٨ ونواب حزب الله وحركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وممثلين عن منظمات غير حكومية الذين طالبوا بالتنفيذ الفوري. في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أقرّ البرلمان تمديد المهلة حتى العام ٢٠٠٨. ولمّا رفض الرئيس إميل لحود التصديق على القانون توقف مصير الوكالات الحصرية عند ذاك الحد.

اتّخذ السجال حول الوكالات الحصرية طابعاً طائفياً على اعتبار أن أكثرية أصحاب الوكالات الحصرية هم من المسيحيين (**مراد،** ٢٠٠٦). ورأى الاقتصادي إيلي يشوعي إلى مشروع القانون على أنه محاولة من رجال الأعمال المسلمين للاستيلاء على الوكالات الحصرية للتجار المسيحيين (**الكفاح العربي**، ١٢/٢/٢٠٠٢؛ مراد، ٢٠٠٦، ٥٨). فيما رأى بطريك الكنيسة المارونية، مار نصر الله صفير، والجنرال

١ كان قانون الحصرية يحرّم على غير اللبنانيين حيازة وكالات حصرية إلى أن حصل تعديله بقانون صدر عام ١٩٧٥.

ميشال عون إلى القانون على أنه مشروع سوري لتقويض الاستقلال الاقتصادي للدولة اللبنانية. ولا يزال القانون في الأدراج إلى حين كتابة هذه السطور.

احتكارات الأمر الواقع

تسيطر على الاستيراد مجموعة قليلة من المستوردين، ما يرفع منسوب التركّز في معظم الأسواق بمعدلات كبيرة تصل إلى احتكار أحادي في بعضها. في أحد التقديرات، أن ألفاً من أصل ٢٥ ألفاً من التجار المستوردين يستوردون ٩٠% من إجمالي الاستيراد اللبناني (ايلي يشوعي، "حال الاقتصاد اللبناني"، **السفير**، ١٩/٧/٢٠٠٤). وسوف نقتصر على المواد الستراتيجية، الأكثر مساساً بحياة المواطن.

– **مستوردو الدواء**. يبلغ عدد شركات استيراد الأدوية ١٢٠ شركة استيراد، بينها خمس شركات تسيطر على ٥٠% من السوق هي: فتال، ابو عضل، أبيلا، كتانة، كافتاغو، ترانسمد (**النهار**، ٢٧/١/٢٠٠٩). أما الدكتور اسماعيل سكّرية – عضو مجلس النواب والرجل الذي يقوم من سنوات بحملة ضد الاستهتار بالمواطنين في نظام صحي واقع تحت رحمة المحتكرين والفاسدين – فيقول إن دزينة من المستوردين تحتكر ٩٠% من السوق (**سكرية**، ٢٠١٠، ١٨).

ويبلغ عدد أصناف الأدوية المستهلَكة في لبنان ٢٥٠٠ صنف من أصل ٣٠٠٠ صنف متواجدة في السوق، ولا يزال ٤٠٠ صنف منها خاضعاً للاحتكار وهي الأغلى ثمناً. بل أكثر من ذلك، إن ٢٠% من أدوية السوق تشكّل ٨٠% من الاستهلاك، والنسبة هي الأغلى سعراً في العالم (**سكرية**، ٢٠١٠، ١٨). ومن أبرز النتائج طبعاً الارتفاع الشاهق لأسعار الأدوية قياساً إلى الجوار. في العام ٢٠٠٥، أجرى وزير الصحة محمد جواد خليفة بحثاً عن أسعار ١٢٠٠ صنف دواء تباع في السعودية والأردن فتبيّن أن الأدوية في لبنان تفوق مثيلاتها في البلدين بنسب تتراوح بين ١٠% و١٧٠% (**سكّرية**، ٢٠١٠، ١٣٣). وتبلغ فاتورة الدواء الإجمالية في لبنان ٦٨٠ مليون دولار سنوياً. تبلغ أسعار الاستيراد المفترضة منها ٥٤٠ مليون، ما يجعل تقدير أرباح الشركات والصيادلة في حدود ١٨٠ مليون (**الأخبار**، ١٥/٤/٢٠١٠).

ويفصّل سكرية في المخالفات التي لا حصر لها: الأدوية المقلّدة تبلغ نسبتها ٣٥%

من الأدوية المتوافرة في الأسواق؛ تهريب الأدوية؛ استيراد أدوية ممنوعة التداول عالمياً وبيعها في الأسواق اللبنانية؛ اختفاء أدوية رخيصة والاستعاضة عنها بأدوية باهظة الثمن (**سكرية**، ٢٠١٠، ٨٥–٨٦)، وإلى هذا الغياب شبه الكامل للرقابة على نوعية الأدوية، إلخ. وهنا أيضاً نجح تحكّم الاحتكار بسوق الأدوية في لجم تطور صناعة أدوية محلية. فلا يزيد عدد مصانع الأدوية عن ستة مصانع هي: "مافيكو"، "فارماديكس"، "ألغوريتم"، "ميدفار"، "فارمالاين"، "بنتا". تضاف إليها ثلاثة مصانع للمصل هي: "سيروم"، "ألفا"، و"بيوليس". وتتراوح حصتها مجتمعةً بين ٦ و٨٪ فقط، علماً أن تصنيع الأدوية المحلي ظل راكداً خلال السنوات الأخيرة فيما تضاعفت قيمة المستوردات ثلاثة أضعاف في أربع سنوات.

– **مستوردو المشتقات النفطية (كارتيل النفط):** وهي ١٣ شركة استيراد، بينها سبع شركات تسيطر على ٥٠ في المئة من السوق. وتضم "المجموعة ألف" خمس شركات تسيطر على ٦٠٪ من سوق البنزين. وتضم الشركات الآتية:

– **هيكو**، التي يملكها آل البستاني، التي تستأجر شركة **كوجيكو** التي أسّسها وليد جنبلاط، رئيس مجلس إدارتها بهيج أبو حمزة، وقد أجّرها جنبلاط للنائب نعمة طعمة مقابل مليون دولار سنوياً بعد تعسّرها مالياً، ثم تركها طعمة لتستأجرها شركة هيكو لمدة عشر سنوات. وآل البستاني وكلاء شركة البترول السويسرية "فيتول".

– **ميدكو، عيسى بيتروليوم وشركة يمين**. في حين تتوزع أربع شركات هي **موبيل، توتال، كورال، وميدكو** استيراد بنزين الطائرات. وبين هذه الشركات خمس شركات تسيطر على ٦٠٪ من سوق البنزين، وتضم الشركات الآتية:

– **يوني تُرمينالز**، شركة لبنانية مساهمة يملكها آل عبجي، أصحاب مصرف بيمو BEMO وورثة بيار خوري بنسبة ٥٠٪، وتملك شركة IPG الكويتية ٥٠٪ الباقية.

– **كورال أويل**، يملكها رجل الأعمال السعودي محمد العامودي، وهو صاحب مصافي نفط في المغرب والسويد. وكانت تعمل قبل الحرب بصفتها شركة "شل" SHELL وكان يملكها العامودي شراكةً مع إدوار سعد واشترى منه حصته.

– **يونايتد**، لجوزيف طايع وكانت مندمجة مع شركة عيسى بتروليوم IPT قبل أن ينشب الخلاف بين الطرفين على أثر حلّ "القوات اللبنانية" فانفضّت الشراكة.

وتضم المجموعة "ب" شركتي موبيل وتوتال، اللتين تسيطران معاً على ١٥٪ من السوق. **توتال** تملكها الحكومة الفرنسية التي اشترتها من مالكها رجل الأعمال اللبناني خليل غطاس بعيد الحرب الأهلية، المعروف بصلاته الوثيقة برئيس الجمهورية إلياس الهرواي. أما موبيل فشركة سعودية ١٠٠٪، اشترتها شركة **وردية** التي ملكها آل الأحدب، ومن ثم وليد جنبلاط، وعلي غندور، وجميل سعيد المقرّب من نبيه برّي. وبعد أن مُنيتْ الشركة بخسائر، سيطر عليها "بنك بيروت والرياض" وباعها بدوره إلى مستثمرين سعوديين من آل بخش.

المجموعة الثالثة مجموعة ناشئة تضم شركتي **ميدكو وITP** اللتين انفصلتا عن المجموعة الأولى مطلع العام ٢٠١١. وميدكو من أقدم شركات استيراد وتوزيع النفط في لبنان أسّسها جرجي نقولا شماس. أما شركة IPT **(عيسى بترولويوم كومباني)** فيملكها ميشال عيسى.

إضافةً للمجموعات الثلاث توجد شركتان منفردتان هما ليكويغاز التي يملكها أوسكار يمّين والشركة العربية ويملكها وليد عبد الرزاق العجة.

يستهلك لبنان مليون و٧٠٠ ألف طن من البنزين سنوياً، أي ما يوازي ١١٠–١١٥ طن شهرياً، تتطلب خمس بواخر لنقلها تتوزّع على شركات الكارتيل كل شهر. ولا توجد تقديرات دقيقة لأرباح الكارتيل[1].

احتكار الغاز. شركة واحدة (**غاز الشرق**) تحتكر ٩٥٪ من سوق الغاز المنزلي. مالكها طلال الزين رجل أعمال سوري يملك **نفطو غاز**، مركزها اليونان حيث تملك الشركة أكبر أسطول بحري لناقلات الغاز في البحر الأبيض المتوسط يتكوّن من ٤٠ ناقلة تورّد الغاز لسورية والأردن والعراق ومصر ولبنان. ولشركة **نفطو غاز** في اللاذقية معمل لإنتاج أسطوانات الغاز. يعمل فرع الشركة في لبنان باسم **غاز الشرق** ويحتكر الغاز في لبنان منذ ١٩٩١ وتقدّر أرباحه بـ ٣٠ مليون دولار سنوياً (موقع **أخبار النفط والغاز السوري**، www.syria-oil.com/?p=4498، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٧). ويستورد لبنان

١ بالإضافة لكل هذا توجد أربع شركات استيراد الغاز المخصص للطائرات هي موبيل، توتال، كورال وميدكو. استوردت ٢٢٢ ألفاً و١٣١ طناً من غاز الطيران في عام ٢٠١٠. (رشا أبو زكي، **الأخبار**، ٢٠١١/٢/٢٢)

سنوياً ما يزيد عن ١٦١ ألف طن غاز منزلي يباع للمستهلك بسعر ١٣ ل ل للقارورة زنة ١٠ كلغ.

وقد استطاعت شركة الزين امتلاك الموقع الاحتكاري بأن اشترت كل خزانات الغاز في منطقة الدورة لتخزين ٤٠ ألف طن واستأجرت إضافةً إليها خزانات شركات الغاز الأخرى ولا سيما شركة **صيداكو** في الزهراني التي يملكها بهيج أبو حمزة، منسّق أعمال كارتيل البنزين، وشريك وليد جنبلاط، وعقدت اتفاقاً مع وزارة الطاقة والمياه لاستغلال خزانات الغاز في منشآت النفط في الشمال والجنوب بدل إيجار قدره ٣٠٠ ألف دولار سنوياً، علماً أن الشركة لا تستخدم خزانات الدولة. وقد اكتشف الوزير محمد فنيش أنّ بدل الإيجار الذي تدفعه الشركة للدولة لقاء استغلال خراناتها يتم احتسابه في جدول تركيب الأسعار وتحميله للمستهلكين باسم "بدل تخزين" ما يعطي الشركة أرباحاً إضافية بمقدار ٣٥ دولاراً للطن الواحد، فألغى هذا البند من جدول تركيب الأسعار وعمد إلى استرداد الخزانات دون أن يتمكّن من كسر الاحتكار. ويقدّر محمد زبيب أن معدل أرباح الطن المستورد ٢٠٠ دولار، علماً أن حصة شركات التوزيع الداخلية هي ١٠ دولارات للطن الواحد (محمد زبيب، **الأخبار**، ٢٠٠٧/٧/١٦).

الزفت. تسورده أربع شركات: الشركة العربية (ناصر الشمّاع/سوليدر)، يوني ترمينال (كويتيون يملكون غالبية الأسهم)، كوجيكو (وليد جنبلاط)، ميدو (مارون شماس).

الترابة: تحتكرها ثلاث شركات: الترابة الوطنية، **هولسيم** Holcim (أقدم شركة تأسست باسم "شركة الترابة الوطنية" في العام ١٩٢٩ على يد درويش حداد وأبنائه، أكبر شركة استيراد لمواد البناء في تلك الفترة، وأدارها صهره فؤاد الخوري، شقيق بشارة الخوري، على أن الشركة باعت معظم أسهمها في العام ١٩٥٤ لشركة سويسرية وهي الآن شركة سويسرية خالصة، لا يوجد لبنانيون في مجلس إدارتها، وتملك ستة معامل لإنتاج الترابة إضافةً إلى أفران إنتاج الترابة. أما شركة الترابة الوطنية فملك آل

ضومط وقد تأسّست في العام ١٩٥٣ بما هي شركة ضومط وعسيلي ثم انفرد بها آل ضومط. رأسمالها ١٠٠ مليون دولار وتشغّل ٥٥٠ عاملاً متفرغاً وأكثر من ألف متعاقد ومياوم. رئيس مجلس إدارتها ومديرها العام بيار ضومط. والشركة الثالثة هي شركة **سبلين**، التي حاز كمال جنبلاط على امتيازها في العام ١٩٧٤ وبدأت العمل بالشراكة مع شركة رومانية، وقد شارك في رأسمالها عدنان القصّار وتوفيق عساف، ومجموعة البنك المتوسط (الحريري)، وفي آخر تعديل لرأسمالها نالت الحصة المقررة فيها شركة Secil s.a الإسبانية بأغلبية ٥٠,٥% مقابل ٢٠% للبنك المتوسط و٢٠% لوليد جنبلاط وباقي الـ ٩,٥% لمساهمين متفرّقين.

ولا يقتصر الاحتكار على التجارة والمال، ففي بلد التجارة الحرّة، الذي ألغى الرسوم الجمركية لخاطر عين "منظمة التجارة الدولية"، لا تزال شركات الإسمنت الثلاث محميّة قانوناً بمرسوم يمنع استيراد الترابة من الخارج منذ العام ١٩٩٣، أي خلال مرحلة إعادة الإعمار وهي مرحلة الطلب الأقصى على تلك المادة. وتتوزع حصص الإنتاج بين الشركات الثلاث بناءً على تقرير لـ"بلوم إنفست بنك" كالآتي: مصنع سبلين (١٦-١٨%) "هولسيم" (٤٣- ٤٥%) "شركة الترابة الوطنية - ترابة السبع" (٣٩-٤١%).

وفي خلاصة موضوع الاحتكار يجدر التذكير بأن قانون إلغاء الوكالات الحصرية لم يُنفّذ، وأنه قد سُنّ مشروع قانون للحدّ من الاحتكار في عهد الرئيس أمين الجميل غير أنه لا يزال نائماً في أدراج مجلس النواب.

المكوّن السوري والفلسطيني

ولا بدّ من أن نذكّر هنا برافدين للبرجوازية من رجال الأعمال السوريين والفلسطينيين. من سوريا توافدت أسر من رجال الأعمال في موجات متعددة يمكن إيجازها بأربع رئيسة: الموجة الأولى أعقبت القطيعة الاقتصادية والجمركية والمالية بين لبنان وسوريا ١٩٤٨. الثانية أعقبت موجة التأميمات زمن الوحدة السورية المصرية، زمن الجمهورية العربية المتحدة. الثالثة أعقبت تأميمات العهد البعثي خصوصاً فترته الأولى ١٩٦٣-١٩٧٠. الرابعة بدأت بمن لجأ إلى لبنان في الفترات اللاحقة خصوصاً

إبان فترة الانتداب السوري على لبنان وعملت في قطاعات مختلفة في المصارف والصناعة والاستيراد والعقارات.

معروف أن معظم رجال الأعمال الفلسطينيين لجأوا إلى لبنان، وإليه نقلوا رؤوس أموالهم، ابتداءً بالعام ١٩٤٧، وبينهم نسبة كبيرة من المسيحيين، الذي ما لبثوا أن نالوا الجنسية اللبنانية خلال عهد كميل شمعون. وقد قُدّرت توظيفات أموال اللاجئين من رجال الأعمال الفلسطينيين بنحو ٩٠ مليون ل ل، حسب أرقام الهيئة العربية العليا في العام ١٩٥٩ (*Grase*، ٢٠١١، ٤) وشملت تلك التوظيفات المصارف، المالية، السياحة، التأمين، الهندسة، البناء، والصناعة. ولما كان رجال الأعمال الوافدون من المتكلمين باللغة الانكليزية، فقد سهّل انخراطهم المبكر في اقتصاديات الريع النفطي. ومن أبرز الأسر الفلسطينية التي صارت جزءاً من تركيبة الرأسمالية اللبنانية: يوسف بيدس، على رأس إمبراطورية انترا، وأنيس بيبي، مؤسس بنك الاتحاد الوطني Union National Bank، وكمال عبد الرحمن، ورفعت النمر، مؤسس بنك بيروت للتجارة الذي ما لبث أن اندمج ببنك بيبلوس، وأيضاً البنك العربي لمؤسسه عبد الحميد شومان. ولعل أبرز المساهمات الفلسطينية في الرأسمالية اللبنانية تجري في ميدان الهندسة والمقاولات مع خطيب وعلمي، وحسيب الصباغ وقريبه سعيد خوري (تقدر ثروة كل منهما بما يزيد عن مليار دولار حسب مجلة **فوربز**) أصحاب مؤسسة CCC الدولية للمقاولات؛ إلى هؤلاء برز آل ابيلا في قطاع الغذاء، وآل غرغور في وكالات السيارات (مرسيدس) ونعواس في السياحة وبوتاجي في الشقق المفروشة وغيرهم.

"الهيئات الاقتصادية": حزب البرجوازية

البحث عن حزب أو أكثر يمثل البرجوازية اللبنانية محاولة عبثية. لم يكن لها مرة حزب في تاريخ لبنان الحديث. الأسباب عديدة: ١) الطابع المعادي للتشريع وغير التدخلي في السياسة أصلاً؛ ٢) تسلّل المصالح البرجوازية تاريخياً عبر الحزبيات التقليدية – دستوري/كتلوي؛ شمعوني/شهابي – واتكالها على الارتباط عموماً بالزعامات والحزبيات الطوائفية التي احتكرت الحياة الحزبية والتمثيل السياسي؛

٣) ارتباط البرجوازية المبكر بمركز رئاسة الجمهورية وتمسّكها بهذه العلاقة (انظر الفصل السادس)؛ ٤) الوجود المبكر لهيئات وجمعيات تمثيلية للتجار والصناعيين وأصحاب المصارف شكّلت أطراً مشتركة للمطالبة الاقتصادية والضغط السياسي والتشريعي.

على أن نظرة أكثر تفحّصاً في الأمر قد تكشف المزيد من التدقيقات وأساليب التمثيل غير المباشرة. فما من شك مثلاً في أن جريدة **النهار** لعبت من الخمسينيات إلى التسعينيات دور لسان حال البرجوازية بل حزبها الطامح إلى التعبير عنها بجناحيها المسيحي والمسلم، والترويج لأبرز عناصر إيديولوجيتها ورموزها وأفكارها، وتشكيل صلة الوصل بينها وبين جمهور قراء الجريدة من الطبقات الوسطى المهنية والمتعلمة، وأخيراً، وليس آخراً، تحوّل مكتب رئيس تحريرها إلى "مطبخ" تُعدّ فيه الحملات الدعاوية (ضد الناصرية في المنطقة والشهابية في لبنان) وتنظّم الحملات الانتخابية وإعداد التشكيلات الوزارية.

وتشير دلائل عديدة إلى أن "الهيئات الاقتصادية" لعبت وتلعب على نحو متزايد الدور الذي تلعبه الأحزاب عادةً إن من حيث التمثيل المتجاوز للانقسامات الطائفية والمذهبية وإن من حيث كونها إطاراً للتمثيل والضغط تجاه الخارج ولضبط الخلافات والتناقضات داخل الأوليغارشية نفسها.

تأسست "الهيئات الاقتصادية" في الستينيات من القرن الماضي. وهي من بنات أفكار بطرس الخوري، رجل الأعمال الشمالي ورئيس جمعية الصناعيين (١٩٦٥–١٩٧٥) لجمع التجار والصناعيين والمصرفيين في هيئة واحدة.[١]

أبرز مكوناتها "غرفة التجارة والصناعة في بيروت" (التي تأسست عام ١٨٨٧) التي تضم مختلف فروع البزنس من تجارة وصناعة ومال وبناء وتأمين ولكن مع أكثرية للتجار والصناعيين. كانت تضم عشرة آلاف عضو على الأقل في العقد

١ الشيخ بطرس الخوري أحد أقطاب الرأسمالية العابرة للقطاعات: صناعية، زراعية، تجارية، مصرفية. صاحب شركة كهرباء في الشمال (قاديشا)، صاحب مصنع للسكّر في البقاع (من الشمندر السكّري) بالشراكة مع رأس مال أميركي، وشريك في مصنع لتبييض السكر المستورد في شكا (الشمال)، إضافةً إلى كونه أحد ثلاثة يحتكرون استيراد السكّر، وكان أخيراً، ليس آخراً، رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي.

الأخير من القرن العشرين، وقد أُضيف إليها أعضاء يمثلون الفروع الاقتصادية في جبل لبنان.

في مواجهة العمال وذوي الدخل المحدود، تقف "الهيئات" موقفاً موحّداً فتعارض علناً رفع الحدّ الأدنى للأجور، ودفع اشتراكات الضمان، وتدعو لإلغاء التقديمات الاجتماعية من نقل وتأمين، كما يتبيّن بوضوح من سلوكها والمواقف في تصدّيها للحركات الاجتماعية في فترة ٢٠١١-٢٠١٣.

على أن هذه الوحدة في وجه المطالب الشعبية ليست تخفي التناقضات داخل الأوليغارشية، وأبرزها تلك بين الصناعيين والتجار. يطالب الأولون بمطالب مزمنة: الحماية الجمركية، خفض فائدة التسليف للقطاع الصناعي، قروض طويلة المدى (تتعارض مع سياسات المصارف القائمة على القروض القصيرة والمتوسطة)، خفض أسعار الكهرباء للمصانع، خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة.

والنزاع مزمن لأنه يعود إلى فترة العهد الاستقلالي الأول، الذي أحكم سيطرة المستوردين على السوق المحلي وأجبر الصناعيين على البحث عن منافسة في الأسواق الخارجية. وقد تأسّس النظام الاقتصادي الاجتماعي في تلك الفترة على العداء للإنتاج والصناعة خصوصاً، حتى إنّ التجارة الحرة في لبنان تقيّد حرّية الصناعة. وكان للتجار دوماً الحجة إياها ضد مطالب حماية الإنتاج الوطني وهي أن ضيق السوق المحلي لا يسمح بقيام صناعات بديلة للاستيراد Import Substitution Industries وأن على الصناعيين التركيز على التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية. علماً أن ضيق السوق الداخلي ناجم عن أن المستوردين استولوا عليه باكراً. ويردّ الصناعيون بأنهم يُشغّلون مئة ألف عائلة لبنانية في أقل تقدير، ويعارضون الانحياز الرسمي الفاضح لصالح التجارة الاستيرادية.

بناءً على اقتراح من وزير المالية إلياس سابا، أقرّت الحكومة المسمّاة "حكومة الشباب" التي ترأسها صائب سلام العام ١٩٧٣ "المرسوم ١٩٤٣" الذي رفع الرسوم الجمركية على كافة المستوردات وخصوصاً على السلع الاستهلاكية. رحّبت جمعية الصناعيين بالمرسوم فيما شنّت جمعية تجار بيروت الحرب عليه فأعلنت الإضراب

عن العمل وطالبت أعضاءها بسحب بضائعهم من الجمارك والامتناع عن دفع أية رسوم للحكومة، فُشلّت الحركة الاقتصادية في بيروت خلال ثمانية أيام. قاد الحملة السياسية إلى جانب التجار الرئيس الأسبق كميل شمعون الذي أعلن أن المرسوم ١٩٤٣ يشكّل انحرافاً عن المبادئ الأساسية للاقتصاد اللبناني. وانضمّ إليه رئيس الوزراء الأسبق رشيد كرامي، مغلّباً التضامن الطبقي على خصومة سياسية بين الرجلين تعود إلى حوادث العام ١٩٥٨، فطالب بإلغاء المرسوم لا مجرّد تعديله. أخيراً تنازلت الحكومة وألغت المرسوم عشية موعد نقاشه في المجلس النيابي يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ حيث كان من شبه المؤكد أن أكثرية النواب سوف ترفضه.

في تلك الحكومة ذاتها، تجرّأ صائب سلام على تشكيل وزارة صناعة في محاولة لتلبية مطلب قديم للصناعيين يعود إلى عهد الاستقلال. وقد عارض التجار وجودها منذذاك الحين. فأوكلها سلام إلى الصناعي بيار حلو. لكن حلو ما لبث أن عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن البلد تحكمه الاحتكارات وأن الجميع يعرقل إنشاء وزارة مستقلة للصناعة (**بارودي**، ٢٠٠١، ٨٣-٨٤؛ **طرابلسي**، ٢٠١١، ٣٠٥-٣٠٨).

بعد الحرب، ذكّر الصناعيون بالخراب الذي أصاب المؤسسات الصناعية وهجرة اليد العاملة الماهرة وإغلاق السوق الداخلي في وجه الصناعة وسيطرة الوكالات التجارية الحصرية وانحياز الدولة التقليدي إلى صف التجار، مع أن القطاع الصناعي يؤمّن لقمة العيش لـ ١٤٠ ألف أسرة، حسب الأرقام التي قدّموها، وذلك لتجديد الضغط من أجل تلبية مطالبهم. وخلال حلقة بحثية عقدتها جمعية الصناعيين في جامعة سيدة اللويزة جرى احتساب أن الصناعة اللبنانية تدفع ٦٦٨ مليون دولاراً أكلافاً إضافية غير مبررة جراء الاحتكارات التجارية وارتفاع أكلاف الطاقة (ثلث الخسارة) والاتصالات والفوائد المصرفية (مذكّرين بمطلبهم المعروف بقروض طويلة المدى)، والحصيلة أن هذه الأكلاف تزيد كلفة الإنتاج بنسبة ١٥% قياساً لنظير السلع اللبنانية من السلع في الأسواق الخارجية، خصوصاً أن الدول المنافسة تدعم المحروقات. وشدّد الصناعيون على أن حاجتهم الأساسية ليست إلى دعم الصادرات بل هي إلى حماية الإنتاج الوطني ومواجهة الإغراق. وتداولت الحلقة البحثية المعلومات عن موجة نقل الصناعات اللبنانية إلى الخليج ومصر

(**الأخبار**، ٢٠٠٨/٣/٢٢).

ودارت آخر النزاعات بين الصناعيين والتجار حول "الدولار الجمركي" عندما قررت الحكومة، في العام ١٩٨٥، تخفيض قيمة المستوردات للتجار بتخفيض احتساب الدولار عند فرض الرسوم الجمركية. شنّ الصناعيون حملة ضد الإجراء. وبعد مؤتمر صحفي دعا فيه جاك صرّاف، رئيس جمعية الصناعيين، إلى إلغاء "الدولار الجمركي"، صعّد نائبه حسن علم الدين في الحملة على التجار واتّهمهم بالسعي إلى أرباح تصل إلى ٤٠٠٪. ردّ التجار بأن إلغاء الدولار الجمركي سوف يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار. دامت السجالات عقداً من الزمن إلى أن قررت حكومة الرئيس الحريري الثانية، في ٦ تموز/يوليو ١٩٩٥، إلغاء "الدولار الجمركي" ووازنته بخفض الرسوم على المستوردات. وكان على المستهلكين أن يدفعوا الثمن، كما العادة، إذ فرضت زيادة قدرها ٣٠٠٠ ل ل على تنكة البنزين بحجة تغطية الزيادة التي أقرّتها الحكومة على رواتب أساتذة التعليم الرسمي بنسبة ٢٠٪ (**بارودي**، ٢٠٠١، ٨٩).

من جهة أخرى، حملت حكومة الرئيس سليم الحص (١٩٩٨–٢٠٠٠) بعض عزاء للصناعيين عندما خفّضت الرسوم الجمركية على استيراد المواد الأولية والسلع الاستثمارية لكنها امتنعت عن تلبية مطالبتهم المزمنة بوزارة مستقلة للصناعة عندما قررت دمج وزارة الصناعة بوزارة الاقتصاد والتجارة بعد أن كانت شبه مستقلة بما هي وزارة الصناعة والنفط (**بارودي**، ٢٠٠١، ٩١).

وتأكيداً على متانة التضامن الطبقي بين مكونات البرجوازية اللبنانية، تجدر ملاحظة السهولة التي بها تمّ الاتفاق على تطبيق التعديل في نسب التمثيل الطائفي بين المسلمين والمسيحيين في الهيئات الاقتصادية التزاماً بالصيغة الجديدة للتمثيل الطوائفي في المؤسسات السياسية والإدارية التي أقرّها اتفاق الطائف، والتي استبدلت نسبة ٦/٥ لصالح المسيحيين بالمناصفة بين الطائفتين. علماً أن هذا لم يكن ليتمّ لولا أن تعديلا للتوازن الطائفي داخل البرجوازية حصل فعلاً قياساً إلى فترة ما قبل الحرب. ذلك أن القدرات الاقتصادية لرجال الأعمال المسيحيين تقلّصت من ٢٥/٧٥ في الستينيات إلى نحو ٣٥/٦٥ عشية الحرب، فإذا بها أقرب إلى

المناصفة مع بداية فترة ما بعد الحرب (**نصر**، ٢٠٠٣، ١٥١)[1].

بقي أن وحدة البرجوازية وتماسكها وشراسة معاركها، عندما تُمسّ مقدّسات نظامها الاقتصادي الحر، سوف تتجلى بقوة أكبر في الصراعات الاجتماعية خلال الأعوام ٢٠١١–٢٠١٥ وتعبّر عن تصاعد دورها وتزايد وزنها في القرار السياسي كما سوف نرى عمّا قريب.

١ هذه هي الأرقام التي جمعها يوسف صايغ في فترة مبكرة عن التوزع الطائفي لملكية المؤسسات الاقتصادية : شركات صناعية: ١٠٥ مسيحي/٢١ مسلم/٤ آخرون؛ شركات مالية: ١١ مسيحي/٢ مسلم/٢ آخرون؛ شركات خدمات ٤٠ مسيحي/٦ مسلمون. الإجمالي ١٦٦ مسيحي/٣٤ مسلم/٧ آخرون. علماً أن هذا التوزيع العددي لا يعطي فكرة عن رأس مال الشركة ولا موقعها من الاقتصاد أو حجم عملياتها والأرباح. (**صايغ**، ١٩٦٢)

الفصل الرابع

الطبقات المتوسطة

يسعى هذا الفصل إلى مقاربة الطبقات المتوسطة في الحالة اللبنانية؛ وموقعها من الاقتصاد والسياسة والتركيبة الطبقية؛ ومحاولة رسم تخومها وتمييز شرائحها؛ وتطورها؛ والإجابة عن السؤال: هل هي في حالة انكماش أم توسّع؟ انهيار أم ازدهار؟ إلى أن نثير أخيراً مسألة تمثيلها النقابي والسياسي.

"سَلَطَة مِهنية"

الطبقات الوسطى أقرب إلى "سَلَطَة مِهَنية" كما يسمّيها عالم الاجتماع الأميركي سي. رايت ملز. تتروح المهن التي تتكوّن منها بحسب طبيعة المهنة (رب عمل/ عامل حرّ/ موظف/ أجير) ونوعها (ثقافية، إدارية، يدوية) والموقع من القرار (التراتب الإداري) ومستوى الدخل، إضافةً إلى الملكية المحدودة لوسائل الإنتاج وأدواته، ونسب محدودة هي أيضاً من رأس المال الاقتصادي والثقافي التي تتمتع بها.

ويمكن إدارج هذه الفئات كلها في "السَلَطَة": الموظفون المتوسطون، المستثمرون الصغار والمتوسطون، الوزراء والنواب والمدراء العامون للوزارات، وضباط الجيش والأمن، ومزاولو المهن الحرة، والملاك العقاريون والمقاولون الصغار والمتوسطون

في المدن، والمزارعون المتوسطون، والتجار المتوسطون، وأصحاب الدكاكين، والأساتذة الجامعيون، وأساتذة التعليم الثانوي، والحرفيون المهرة. (**شرف الدين ونعمة**، ١٩٩٧، ٣٩-٤٠)

وتتميز الطبقات إلى هذا بغلبة الخبرة والمهارة ورأس المال الثقافي والتعليمي على نشاط أفرادها، مع ملكية محدودة لرأس المال ووسائل الإنتاج وأدواته، وصغر حجم المؤسسات، وغلبة العمل الحر، واللجوء المحدود إلى تشغيل الأيدي العاملة.

شرائح الطبقات المتوسطة

يقترح أنطوان حداد تقسيم الطبقات المتوسطة إلى شريحتين، دنيا (٤-٧ آلاف دولار شهرياً) وعليا (٧-١٠ آلاف دولار) (أنطوان حداد، "الفوارق الطبقية"، **النهار**، ١٢/٦/١٩٩٦)، فيما يقترح جورج قرم تقسيمها إلى ثلاث شرائح: وسطى متواضعة (١٥٠٠-٢٥٠٠ دولار) ووسطى متوسطة (٢٥٠٠-٥٠٠٠ دولار) ووسطى عليا (١٠ آلاف دولار وما فوق). (Paula Jahn, "Lebanese middle class diminishing in size", *The Daily Star*, 01/02/2012)

بناءً على مثل هذا التحديد يجب التأكيد على التمايز الكبير في أوساط الطبقات المتوسطة بين شرائح متعددة ومتفاوتة من حيث الدخل ومصادره وحجم رأس المال وأنواعه ونوع ملكية وسائل الإنتاج وأدواته. سوف نعمد في ما يلي إلى محاولة تصنيف الطبقات المتوسطة إلى ثلاث شرائح.

الطبقة الوسطى الدنيا (البرجوازية الصغيرة)

الطبقة الوسطى الدنيا هي الشريحة الأكثر تطلّباً للتمييز بين شرائح الطبقات المتوسطة. فالمصدر الرئيسي للدخل فيها هو الأجر والراتب والعمل المستقل. وتضمّ في مجالات الإنتاج مالكين صغاراً لأدوات الإنتاج ووسائله، لكنهم يستغلونها فردياً أو عائلياً أو يعتمدون على عمالة موسمية في الأرياف والحرف الصغيرة (معظمها من الوافدين).

ويتميز أعضاء الطبقة الوسطى الدنيا عن العمال المأجورين بامتلاكهم رأس المال التعليمي والثقافي وقطع الأرض في الزراعة وبيوت السكن وأدوات الإنتاج ووسائله الخاصة بهم، وعدم اضطرارهم للعمل اليدوي بأنفسهم بالضرورة. كما يتميز أبناء هذه الشريحة عن أصحاب رأس المال بتواضع ممتلكاتهم وتواضع مدّخراتهم وفي أنهم لا يستغلّون في الغالب عمالاً مأجورين، أو أنهم لا يعتمدون في القسم الأوفر من عملهم ومدخلوهم على عمل سواهم.

وتنقسم البرجوازية الصغيرة إلى فئتين.

برجوازية صغيرة تقليدية. وتضمّ العاملين في الإنتاج السوقي الصغير العائلي في الأرياف، أو الذين يلجأون إلى استخدام محدود أو موسمي للعمالة الوافدة، والحرفيين، وصغار الباعة وأصحاب الحوانيت، وسائقي السيارات العمومية، وأصحاب ورشات تصليح السيارات، إلخ.

ويمكن التمثيل على هذه الشريحة بواسطة **سائقي السيارات العمومية**. يبلغ عددهم ٧٦ ألفاً حسب عبد الأمير نجدي، رئيس نقابة السائقين العموميين، بينهم ٣٤,٥٠٠ سائق تاكسي، و٤ آلاف سائق فان، و١٥ ألف سائق سيارة شحن، و٢,٢٣٦ سائق أوتوبيس (**الأخبار**، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩) ٩٥% منهم يملكون السيارات وخمسة بالمئة يستأجرونها. يتراوح الدخل الصافي اليومي للسيارة بين ٣٠ إلى ٣٥ ألف ليرة. أي ٩٠٠ ألف إلى مليون و٥٠٠ ألف ليرة شهرياً. عدد سائقي الفانات ٤٠٠٠ سائق تقريباً، ٩٠ في المئة منهم يملكون سياراتهم ويعملون عليها. الدخل اليومي (غير الصافي) لسائق الفان ١٥٠ ألف ليرة، ما يوازي ٤,٥٠٠,٠٠ ليرة شهرياً. وعدد سائقي الأوتوبيسات ٢,٢٣٦ سائقاً، حوالي ١٨٠٠ منهم يملكون سياراتهم ويعملون عليها ويبلغ دخلهم اليومي حوالي ٢٥٠ ألف ليرة، أي ما يوازي ٧ ملايين و٥٠٠ ألف ليرة شهرياً. يضاف إلى هؤلاء ٤٣٦ سائقاً يعملون لدى شركات براتب شهري يتراوح بين ٧٥٠ ومليون ليرة شهرياً. هنا لا يكتفي تقرير الانتساب إلى الطبقة الوسطى الدنيا بناءً على الدخل وحده بل يُدخِل الملكية في الحسبان، ملكية السيارة وملكية "النمرة". (مقابلة رشا أبو زكي مع **عبد الأمير نجدي**، بيروت، أيار/مايو ٢٠١٢)

برجوازية صغيرة حديثة. وهي تعتمد على رأس المال الثقافي خصوصاً وتضم كوادر وفنيين وتقنيين، وموظفين في القطاعين الخاص والعام دون مرتبة رئيس دائرة وأساتذة التعليم إلى الثانوي وربما تضم الجامعي في التعليم الرسمي والجامعات الخاصة الجديدة. وعادةً ما يعمل هؤلاء في أكثر من مهنة واحدة. ومعروف أن ٨٠% من موظفي ومعلّمي القطاع العام مثلاً يلجأون إلى العمل الإضافي للقيام بالأود: زراعة، ضمان بساتين، فرن، ملحمة، محل تصوير، تربية نحل، محال تجارية، مقاولات، عقارات، أوتوبيس لنقل الطلاب، العمل في مؤسسة خاصة بعد الظهر، التفرّغ في حزب سياسي، إعطاء الدروس الخصوصية، إلخ. (سلمان قعفراني، **السفير**، ٤ تموز/يوليو ١٩٩٧)

الطبقة الوسطى

أما الشريحة الوسطى من الطبقات المتوسطة فتضمّ مالكي وسائل الإنتاج والمنشآت المتوسطين في المرافق الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ومعظم أصحاب المهن الحرة، وأساتذة الجامعات الخاصة، ومديري القطاع الخاص والعام وكوادره. وهذه الشريحة تملك مقادير من رأس المال مثلما تملك وسائل وأدوات إنتاج وتشغّل اليد العاملة، أي تستغلّ عمل الآخرين، ولها قدرة على الادّخار.

يجمع بين هذه الشريحتين ممارسة أعمال تتطلّب التمكن من مستوى ما من الخبرة والمهارة وغالباً المعرفة المتخصصة. قد يملكون أدوات إنتاج خاصة بهم وقدرتهم على الادّخار محدودة، وتتكون مصادر دخلهم بالدرجة الأولى من تقديمهم خدمات متخصصة لقاء أجور أو أتعاب. (**آلان بيهر**، ٢٠١٢)

المهنة لا تعيّن الطبقة في الطبقات الوسطى خصوصاً. والتمايز في الدخل والملكية ورأس المال الاقتصادي والثقافي هو القاعدة فيها. نستعرض هنا بعض المعطيات الدالة على التمايز الكبير في قطاعات المهندسين والأطباء والمحامين.

المهندسون. يتراوح عدد المهندسين في لبنان بين ٣٠ و ٥٤ ألف مهندس، لا يتجاوز المسجلون في النقابة منهم ١٢ ألفاً، ويقدّر أن هناك أربعة آلاف مهندس

عاطل من العمل، ما يوازي ١٤% من المجموع (**النهار**، ١٩/٣/٢٠٠٩). أما رئيس نقابة المهندسين إيلي بصيبص (رشا أبو زكي، "مقابلة مع إيلي بصيبص"، بيروت، أيار/مايو ٢٠١٣) فيقدّر عدد المهندسين المسجلين في نقابتي بيروت وطرابلس بـ ٣٨ ألف مهندس، يعمل أكثر من نصفهم خارج لبنان، وسبب الإبقاء على انتسابهم للنقابة هو إفادتهم من النظام الاستشفائي الخاص الذي تقدمه. ولا يتجاوز عدد المهندسين الذين يعملون في أشغال البناء الـ٧ آلاف مهندس، يبدأ دخلهم الشهري بحوالي ٣ آلاف دولار. أما من تبقى فيعمل في التجارة أو العقارات أو في المصارف أو في قطاعات أخرى. ويقدّر عدد المهندسين الذين يعملون في القطاع العام بألفَي مهندس.

في العام ٢٠١٣ أصبح راتب المهندس الذي دخل حديثاً سوق العمل يتراوح بين ٩٠٠ ألف ليرة ومليون و٢٠٠ ألف ليرة، والتقدير أن معدل الرواتب التقديري للمهندسين العاملين في القطاع العام (ألفا مهندس) أقل من مليوني ليرة.

وتخرّج ١٨ كلية للهندسة في لبنان ٣٥٠٠ مهندس سنوياً. في حين أن عدد المهندسين الذين يتخرجون من جامعات خارجية يبلغ حوالي ٣٠٠٠ مهندس سنوياً. وراتب المتخرج حديثاً حتى ٣ سنوات من ممارسته المهنة يراوح بين ألف وألفي دولار شهرياً.

إن أردنا تعيين سقف لمداخيل المهندسين، يمكن البدء بالقلة القليلة ممن يبلغ دخلهم السنوي المليون دولار. وهو مدخول أصحاب مكاتب أو شركات الهندسة (رشا أبو زكي، "مقابلة مع إيلي بصيبص"، بيروت، أيار/مايو ٢٠١٢) أو مدخول مهندسين يقاولون في الخارج، وخصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الفئة الغالبة فهي التي تتراوح مداخيلها بين ٥٠ و ١٠٠ ألف دولار سنوياً.

الأطباء. نجد هنا أيضاً أن التفاوت في الدخل والملكية ورأس المال والريع والربح يوزّع أبناء المهنة بين الطبقات الوسطى والعليا.

قُدّر عدد الأطباء في نهاية ٢٠٠٧ بـ١٠,٤٧٠ طبيباً مسجّلاً ويصل عددهم إلى ١٧ ألف طبيب؛ إذا ما أضيف إليهم أطباء الأسنان (كانوا ٣٤٠٠ في العام ١٩٩٦). نسبة

النساء بينهم تداني الربع. وثلاثة أرباع الأطباء متمركزون جغرافياً في بيروت (٣١%) وجبل لبنان (٤٦%) مقابل ٩٢٢ في الجنوب، ٨٥٤ في البقاع و٢٠٧ في الشمال (**زعتري، ٢٠٠٩**)[1]. وبحسب دراسة زعتري، يتساوى متخرّجو الطب بين الخارج والداخل تقريباً. في العام ٢٠٠٧ كان هناك ٥,٨٩٥ طبيباً متخرّجاً من جامعات خارج لبنان (٣٠٨٥ من أوروبا الشرقية، ١٤٠٥ من أوروبا الغربية، ١١٠٤ من البلدان العربية، و٥٩ من أميركا الشمالية و٢٤٣ من بلدان أخرى)، في مقابل ٣٩٤٥ متخرجاً من الجامعات اللبنانية.

قدّرت دراسة عن أتعاب الأطباء في العام ٢٠٠٤ أن معدل دخل الطبيب ١٤٠٠ دولار شهرياً. وتشدد الدراسة على تركّز المداخيل في المهنة حيث ٥% من الأطباء يتقاضون نحو ٤٠% من إجمالي الأتعاب الطبية، و٥% أخرى يتقاضون ١٧% من الإجمالي، أي أن ١٠% من الأطباء يتقاضون ٥٧% من إجمالي الأتعاب، وحوالي ٤٠% منهم يتقاضون ٩١% من الدخل الإجمالي السنوي، بينما يتقاسم ٦٠% منهم ٩% من الدخل. وتلاحظ بلعة أن هذه الفوارق إلى اتّساع. في العام ١٩٩٥ كانت حصة الـ٢٠% من الأطباء الأعلى دخلاً تساوي ٧٣,٦٠% من إجمالي الأتعاب، وقد ارتفعت إلى ٧٦,١% في العام ٢٠٠٤ وتراجعت حصة الـ٨٠% من الأطباء الباقين من ٢٦,٤% إلى ٢٣,٩%. ومن حيث قيمة المداخيل يصل مدخول الخمسة بالمئة الأعلى دخلاً ٥٠٠ ألف دولار سنوياً، و٢٠% من الأطباء إلى ٢١٥ ألف دولار، فيما ٨٠% من الأطباء لا يتجاوز دخلهم ١٧ ألف دولار سنوياً. أي أن دخل الأطباء من فئة الـ٢٠% يساوي ١٣ ضعفاً مقارنةً بدخل فئة الـ٨٠%. (فيوليت بلعة، **النهار**، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

من عوامل التمايز بين فئات الأطباء حقل الاختصاص (علماً أن نحو ثلثين منهم باتوا من أهل الاختصاص) والجامعة التي تخرّج منها الطبيب والبلد الذي درس فيه والمزاوجة لديه بين ممارسة المهنة والتعليم الجامعي. ويتمايزون أيضاً بناءً على مستوى المستشفى الذي يتعاقد معه الطبيب وامتلاكه أو عدم امتلاكه

١ للمقارنة، في مطلع السبعينيات كان ٦٥% من الأطباء يسكنون ويعملون في بيروت التي تضم لا أكثر من ٢٧% من السكان. في المقابل ٥,٥% من الأطباء في الجنوب حيث ١٨% من السكان، وفقط ٣% من الأطباء في البقاع لـ ١٣% من السكان.

عيادة خاصة، ونوع رأس المال الذي يبدأ به بعد التخرّج المحكوم بالمستوى الاجتماعي للأسرة التي يصدر عنها أو مساعدة هيئة دينية أو حزبية، وأخيراً، وليس آخراً، مزاولته المهنة في العاصمة أو المدن الثانوية أو الأرياف والأطراف[1]، إلخ.

من حيث الدخل، تذهب أعلى المداخيل إلى الأطباء العاملين في العاصمة والمتخصصين بالولادة والطب النسائي أو إلى أطباء الجراحة المتخصصة، بما فيها الجراحة التجميلية التي تحوّلت إلى مهنة عالية العوائد. ويقدّر أن دخل الطبيب العامل في مستشفى جامعي يفوق دخل الطبيب في مستشفى غير جامعي بثلاثة أضعاف. وتضاف إلى مدخوله المداخيل المتأتية لنخبة الأطباء من التدريس في الكليات الطبية. ففي كلية الطب في الجامعة الأميركية مثلاً يبلغ دخل الأستاذ المحاضر السنوي ٤٠ ألف دولار سنوياً، و٥٠ ألفاً للأستاذ المساعد، و٦٠ ألفاً للأستاذ المشارك، و٧٠ ألف دولار للأستاذ برتبة بروفسور. وإلى ذلك، يتقاضى كثير من الأطباء أتعاباً إضافية عن طريق التعاقد مع صندوق الضمان الاجتماعي والاستشارة لدى شركات التأمين الخاصة، والسفر للتطبيب أو لإجراء العمليات الجراحية في الخارج (بلدان مجلس التعاون الخليجي خصوصاً).

توظّف الفئة العليا من الأطباء الفائض من مداخيلها في العقارات المبنية، وفي بناء وامتلاك المستشفيات الخاصة أو المشاركة في ملكيتها، أو تستثمر في سندات الخزينة أو أسهم الشركات. ولا يستبعد أن يستثمر البعض من تلك الفئة في الصناعة والبناء وشركات الأدوية وحتى في المطاعم، إلخ.[2] وهنا الفيصل بين انتماء الأطباء

١ لا يبدأ جميع المتخرجين من موقع اجتماعي واحد. الكثير يتوقف على المستوى الاجتماعي لعائلاتهم أو على القوى السياسية التي ينتسبون أليها، أي ملكيتهم لرأس المال الاجتماعي. إذ المعروف أن بعض الأحزاب، حزب الله خصوصاً، تمنح متخرجيها قروضاً أو هبات للمساعدة على فتح عمل خاص به أو بها: عيادة، صيدلية، مكتب هندسي، مكتب محاماة، إلخ.

٢ يبلغ التحصيل الضريبي على مداخيل الأطباء: ٤% على دخل يبلغ ٩ ملايين ل ل (٦ آلاف دولار) و٧% على ٩-٢٤ مليون ليرة (٦ آلاف إلى ١٦ ألف دولار)، و١٢% على دخل ٢٤-٥٤ مليوناً (١٦ ألفاً إلى ٣٦ ألف دولار)، و١٦% على ٥٤-١٠٤ ملايين (١٦ ألفاً إلى ٦٨ ألف دولار)، و٢١% على مدخول ١٠٤ ملايين وما فوق (٦٩ ألف دولار+). (**زعتري، ٢٠٠٩**) . يلاحَظ هنا أيضاً أن الحد الأقصى للدخل المحتسب يطاول الطبقات الوسطى دون أن يصل إلى مداخيل الأطباء الذين يجب تصنيفهم ضمن البرجوازية.

(وأبناء الطبقات الوسطى عموماً) إلى الطبقات الوسطى وانتمائهم إلى الطبقة العليا. أي أنه بناءً على هذا النوع من التوظيفات يتقرر ما إذا كان الطبيب المعني لا يزال ينتمي إلى الطبقة الوسطى أو هو قد انتقل إلى صف الطبقة البرجوازية. والمقياس في الانتقال إلى الطبقة الأعلى هو انخفاض نسبة مدخوله من الأتعاب، أي من ممارسته مهنة الطب، لمصلحة مدخوله من الاستثمارات المالية والعقارية والفوائد والأرباح والريوع.

المحامون. هناك حوالي عشرة آلاف محام في مدينة بيروت بينهم ١٥٠٠ متدرّج، إضافةً إلى ١٢١٣ محامياً مسجلاً في نقابة الشّمال. أما المهاجرون فعددهم لا يتجاوز الـ ٥٠٠ ولكنهم يحتفظون بمكاتب في لبنان. يتقدّم إلى امتحانات النقابة حولي ٦٥٠ متخرجاً كل عام يدخل منهم حوالي ٢٠٠ محام.

لا يتجاوز مدخول ٧٠ في المئة من المحامين ٣ آلاف إلى ٥ آلاف دولار شهرياً. ويتقاضى ٢٠ في المئة منهم بين ألف وألفي دولار، وخصوصاً العاملون في مكاتب المحاماة. ولكنّ هناك تركّزاً قوياً في القطاع من حيث امتلاك وكالات الشركات. أما المكاتب الكبرى، وهي لا تتجاوز خمسة أو ستة مكاتب، فقد يصل الدخل السنوي للواحد منها إلى المليون دولار. ولكننا هنا صرنا في عداد الطبقة البرجوازية ولم نعد في الطبقات المتوسطة. (مقابلة رشا أبو زكي مع أمين سر النقابة المحامين، بيار حنا، بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٣)

الطبقة الوسطى العليا

بناءً على ما ورد أعلاه يمكن القول إن الشريحة العليا من الطبقات المتوسطة تضم الصناعيين والتجار والمقاولين ومقدمي الخدمات المتوسطين، والمزارعين أصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة الحجم، وكبار الاختصاصيين في الطب وأصحاب مكاتب المحاماة والهندسة والمستشفيات الخاصة. ويبدو لنا أن الرقم الذي يضعه جورج قرم لسقف مدخول هذه الفئة منخفض. وكما سنرى من متابعة أوضاع الشرائح الثلاث من الطبقات المتوسطة، فإن الحدود بينها وبين البرجوازية غامضة، يتوقف على أي نسبة من دخلها تتأتّى من الأتعاب التي توظّف

المهارة ورأس المال الثقافي، وأي نسبة تتأتّى من عائدات التوظيفات العقارية أو الرأسمالية الربحية أو الريعية.

نمو أم انكماش؟

عرف العامان ١٩٩٦ و١٩٩٧ مندبة شاملة حول مصير الطبقات الوسطى تعالت خلالها صيحات في الإعلام تنعى "اغتالت الحربُ الطبقة الوسطى"؛ "إعلان وفاة الطبقة الوسطى"؛ "الطبقات الوسطى لم تعد موجودة. توجد طبقتان فقط: الأغنياء والفقراء"، إلخ. (**لوريان إكسبرس**، شباط/فبراير ١٩٩٦). وحجة دعاة التدهور أن الطبقات الوسطى انكمشت عددياً إلى ٣٥% من السكان في العام ١٩٩٤ قياساً إلى ٦٨% قبل الحرب الأهلية. وفي زمن لاحق، يجري التأكيد على أن انكماش الطبقات الوسطى على اعتبار أنها فقدت ٤٠% من أبنائها للهجرة والعمل في الخارج بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٣. ويقيس تقرير فهمية شرف الدين وأديب نعمة تدهور أوضاع الطبقات الوسطى بناءً على تدنّي الريوع والإيجارات على الملكيات الصغيرة، وتقلّص دور التعليم في تجديد الطبقات الوسطى، وخصوصاً تدهور التعليم الرسمي، وتقلّص دور الرعاية الاجتماعية والصحية، خصوصاً مع نمو شركات التأمين الخاصة على حساب الضمان الاجتماعي (**شرف الدين – نعمة**، ١٩٩٧).

لسنا نملك مقاييس دقيقة لاحتساب هذه النسب. لكنّ الاهتمام بتدهور الطبقات الوسطى خفّ كثيراً بعد العام ١٩٩٧، إلى أن جاء من يبشّر بقيامتها (ربى أبو عمّو، **الأخبار**، ٨ ايلول/سبتمبر ٢٠١١)، بل إن الباحث غسان الشلوق يقول إن الطبقات الوسطى انتعشت بعد ١٩٩٧ بحيث باتت تمثّل ٥٤,٤% من السكان. ويقسّم الشالوق الطبقة الوسطى إلى ثلاث شرائح: عليا وتمثّل ٢٢,٨% من أفراد الطبقة الوسطى، ومتوسطة ٢٠,٥٠% ودنيا ٥٦,٦%. ويقدّر متوسط دخل الطبقات الوسطى بـ ١٠٧٥ دولاراً شهرياً (**الشلوق**:٢٠٠٧، ١٣١).

الأمر المؤكّد أنه يصعب التحدث عن انهيار طبقة وسطى يضمّ قطاع المهن

الحرّة وحده فيها ٤٠ ألف مهندس و١٧ ألف طبيب و١١ ألف محامٍ و١١٥ معلّماً وأستاذاً جامعياً.

الحراك الاجتماعي

فيما يتجاوز نقاش النمو والانكماش، الطبقات الوسطى في حالة حراك دائمة وهي طبقة غير مستقرّة من كافة النواحي. والحراك الاجتماعي الذي يشهده المجتمع برمّته يمرّ في معظمه عبرها.

أبرز الآليات الخارجية للارتقاء الاجتماعي هي، طبعاً، عائدات الاغتراب والعمل في الخارج. أما أبرز الآليات الداخلية فريوع الحرب والملكية العقارية.هذا طبعاً عدا النمو التلقائي التراكمي للأعمال الناجحة في كافة الميادين. ونادرة هي الأسر اللبنانية التي لا تملك قطعة أرض في القرية أو المدينة أو سكناً بحيث تشكّل مؤونةً لأوقات الشدّة أو ضمانة للاستدانة أو يجري تسييلها لأغراض الاستثمار والإفادة من الارتفاعات الشاهقة في أسعار الأراضي عموماً مع التوسّع المدهش لرقعة البناء والمشاريع العقارية.

إلى هذا، ينضمّ إلى الطبقات الوسطى على نحو تلقائي سنوياً متخرّجو المهن الحرة وهم بالألوف. ولكن يغادرها الألوف أيضاً. يقدّر جاد شعبان أن ثلثي متخرّجي الجامعات من الذكور و٤٥% من الإناث يغادرون سنوياً للعمل في الخارج. ويقدّر تقرير التنمية البشرية للبنان العام ٢٠٠٢ المغادرين من شباب لبنان للهجرة بعشرين ألفاً سنوياً (UNDP, 2002) بشهادات جامعية أو دون شهادات جامعية. يودّع لبنان من لم يعودوا يتحملون غلاء المعيشة، أو العاطلين عن العمل أو الباحثين عن تحسين شروطهم معيشتهم في الخارج، خصوصاً لدى الأزواج الشباب المصدومين بغلاء الإيجارات والعقارات وأكلاف تأسيس المنازل الزوجية. المفارقة أن كثيراً من الشباب يرى إلى العمل في الخليج على أنه بذاته ارتقاء اجتماعي، استهلاكي خصوصاً، غير متاح في البلد، وقد تخلّى هؤلاء عن حلم جني الثروات، خلافاً لما حلم به وحققه أجدادهم والآباء.

أما عن الحراك الاجتماعي التنازلي فهو يتمّ بالتأكيد داخل شرائح الطبقات الوسطى المختلفة بناءً على عوامل مثل البطالة والإفلاس وتراجع المداخيل والضغوط على مستوى المعيشة. وأما حالات الانهيار الجمعية من مختلف شرائح الطبقات المتوسطة إلى مصاف العمل اليدوي فيصعب تقديرها. لكن يمكن التقدير أنها محدودة، ويعود ذلك لعدة عوامل. العامل **الأول** هو السياسات المتعمّدة التي يمارسها البنك المركزي في إقناع المصارف بتأجيل الديون المستحقة على العاجزين عن التسديد، وكثير منهم من التجار والصناعيين الصغار والمتوسطين والحرفيين وأصحاب المهن الحرّة وسواهم، وذلك تحاشياً للخضّات المالية أو الأزمات المتسلسلة. والعامل **الثاني** هو الضمانات التي توفّرها الملكية العقارية المذكورة أعلاه التي يمكن تسييلها لتتحول دعماً مالياً أو رهنها لأغراض الاستدانة. **أما العامل الثالث** فهو أن السلوك التقليدي في حالات تعسّر الأوضاع المعاشية أو الإفلاس هو الهجرة والعمل في الخارج بديلاً من السقوط إلى مصاف العمل اليدوي داخل البلد، أو ارتضاء الانتقال من العمل الحر أو من موقع رب عمل إلى الوظيفة، وقد يستدعي ذلك تفضيل العمل اليدوي أو أية منوعات من المأجور في الخارج عليهما في الداخل لاعتبارات تتعلّق بالعَيب الاجتماعي.

الاتحادات المهنية

تتولى الاتحادات المهنية الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى معيشة الطبقات الوسطى وامتيازاتها حتى لا نقول تميّزها، وذلك بحماية المهنة من غير اللبنانيين؛ وتحديد عدد المتخرّجين والمتدرّبين الذين ينضمون إليها سنوياً؛ وتنمية الضمانات الاجتماعية والصحية التي تتمتّع بها، بما فيها أنظمة التقاعد؛ وتوسعة التسليفات الميسّرة التي تحظى بها النقابة المهنية لدى المصارف؛ إلخ.

وبانتظار مواد أكثر تفصيلاً عن الاتحادات المهنية، يمكن الاكتفاء بالقول إن الانتخابات الدورية فيها تعطي فكرة عن الأحزاب الأكثر حضوراً في أوساط المهن الحرّة وهي التيار الوطني الحر وحزب الله وتيار المستقبل والقوات اللبنانية وحركة

أمل والحزب الشيوعي اللبناني، بهذا الترتيب التنازلي التقريبي. وجدير بالذكر أن معظم تلك الانتخابات تُخاض بما هي منازلات سياسية، لتبيان قوة الأحزاب المعنية أو تفوّق الواحدة من كتلتي ٨ و١٤ آذار على الأخرى أكثر منها التنافس على برامج نقابية أو وطنية.

التمايز السياسي

الطبقات الوسطى قاعدة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللبنانية. والحد الأدنى الذي يمكن قوله عن سلوكها بعد الحرب هو أنها شكّلت وتشكّل القاعدة الاقتصادية للنظام وهي الفئة الأكثر انغماساً في الممارسات والعادات الاستهلاكية، والمؤكّد أنها اتّسعت عدداً على نحو ملحوظ ونمت مشاركتها في الحياة العامة والمؤسسات السياسية.

ولكن يصعب، في المقابل، اختصار وجهة الفعل السياسي للطبقات الوسطى بالديمقراطية حسب ترسيمة تربط الديمقراطية بالطبقات الوسطى وبالحرية الاقتصادية. وهذا هو حدب أنطوان حداد الذي يضفي على الطبقات الوسطى خصائص متعددة ومتأملة تواكب توسّعها العددي. فهي عنده تعبّر عن نزعة ديمقراطية حداثية ومدنية لديها غالبة حتى لا نقول أصيلة. فهي، أولاً، حاجز بين الطبقات "تحول دون تفاقم الصراع الطبقي وخروجه من دائرة التحكّم والسيطرة. لذلك نرى أن الديمقراطية مفصّلة على قياس الطبقة الوسطى"، وهي مصنع أفكار وبيئة حداثة تنافح عن حياة سياسية مدنية وتقدّس الحريات العامة وتتماهى مع الوطن في توسعها (**حداد**، ٦/١٢/١٩٩٦). والغريب في أحادية أنطوان حداد أنها تتناسى التجربة التاريخية، حيث شكّلت الطبقات المتوسطة، في لحظات معينة، الحاضنة الاجتماعية للفاشية والنازية، كما تتناسى التجربة العربية، حيث لعبت الطبقات الوسطى دور الطبقة الرائدة في الحركات القومية.

ما يمكن قوله بثقة في هذا المجال أن الطبقات الوسطى لا سلوك منسجماً لها على الدوام. وتعبّر فترة ما بعد الحرب بوضوح عن ثنائية في السلوك السياسي للطبقات

المتوسطة. شكّلت قطاعات منها حاضنة "المجتمع المدني" ونشطت في كل مجالات العمل التنموي والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والتحرك من أجل الدولة المدنية وإلغاء الطائفية والزواج المدني والعلمانية وسواها. ومع ندرة الدراسات عن منظمات المجتمع المدني واختلاط هذه أحياناً كثيرة بهيئات المجتمع الأهلي، إلا أن النزر القليل الذي نعرفه منها يشدّد على دور أبناء الطبقات الوسطى الرئيس في تكوين المنظمات غير الحكومية وتنظيمها ونشاطها.

يمكن المغامرة بالقول إن هذا المناخ الطاغي أعلاه حملته فئات من الطبقات الوسطى المستقرّة أو التي أعلنت "استراحة المحارب"، أو بلغت درجة من الارتقاء الاجتماعي. ولكن لا بدّ من الإشارة العكسية إلى ظاهرتين. الأولى هي أن تجربة الحرب أورثت فئات من الطبقات الوسطى، وغيرها من الطبقات، ميولاً نحو العنف لم تبرأ منها. أما الظاهرة الثانية فهي تلك الشرائح من الطبقات الوسطى، والشباب، الآتية من الهجرة أو من التعليم، والمحجوزة في فرص العمل، أو المهمشة أو المحرومة من فرص الارتقاء الاجتماعي، أو المحرومة من "الاعتراف" الاجتماعي والسياسي، والتي انخرطت في التنظيمات الشعبوية.

شعبوية الشرائح الصاعدة

لا شك في أن الحراك الاقتصادي - الاجتماعي في لبنان يعبّر عن نفسه في التمثيل الطائفي ومن خلال أطره وفي توازنات القوى داخل تلك الأطر. وقد تجسّد ذلك في حركتين شعبويتين بالدرجة الأولى هما التيار الوطني الحر وحزب الله، أبرز القوى الصاعدة فترة ما بعد الحرب وتشتركان في تعبيرات اجتماعية متشابهة، على رغم التباين الطائفي: موجة جديدة من أثرياء الحرب والاغتراب والهجرة، وشرائح صاعدة من الطبقات الوسطى من خلال الهجرة أيضاً والنظام التعليمي، وطبقات وسطى دنيا لم تلقَ نصيبها من المنافع والتوظيف كالتي لقيته شرائح تولّاها زعماء الحرب توظيفاً في الإدارات الرسمية المختلفة وتنفيعاً في مجالات عديدة.

ليس أدلّ على ذلك من الحضور اللافت لحزب الله في المهن الحرّة. وفي دراسة لطلاب العلوم الاجتماعية بالجامعة الأميركية في بيروت عن الفروقات الاجتماعية في لبنان (في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤)، أبلغهم مسؤول النقابات المهنية في الحزب (الذي امتنع عن الإدلاء باسمه) أن ربع أعضاء النقابات المهنية (مهندسون، أطباء، أطباء اسنان، صيادلة) تقريباً ينتمون إلى حزب الله.[1]

يمكن وصف الحركتين **بالشعبوية** لا لمجرد تمتّعهما بقاعدة شعبية عريضة نسبياً، علماً أن كل واحدة محصورة في طائفتها حتى لا نقول مذهبها. بل على اعتبار أن مقياس الانتماء إلى الحركات الشعبوية هو أيضاً وخصوصاً **تعدّد وتباين الفئات الاجتماعية التي تسعى كل حركة إلى النطق باسمها، ونمط الاستدعاءات التي تضطر إليها لتعبئة وحشد التنوع الاجتماعي الذي تمثله**، وهو يتراوح بين سكان الضواحي الشرقية والجنوبية والوافدين الجدد من أثرياء وميسوري المغتربات والخليج وما بينهما من طبقات متوسطة في مختلف شرائحها تبحث عن موقع لها في الحياة الاقتصادية والسياسية. وكما هو مألوف في مثل تلك الحالات، غالباً ما تؤدي محاولات التوفيق بين تلك الفئات المتباينة إلى توليف الخطاب السياسي والرمزي باتجاه الدعوات التعبوية الوطنية – القومية. وكما هي الحال أيضاً في مثل تلك الحالات يتعزز الطابع الشعبوي لتلك الحركات بالدور المميّز للقائد الفرد المهيوب (الكارزمي) الذي تغلب عليه الصفة العسكرية، والطابع العسكري الأوامري للعلاقة بين القائد والجمهور وبين القيادة والقواعد. فـ"الجنرال"، قائد الجيش السابق، يحكم التيار بالأوامر العسكرية، و"سيّد المقاومة" يأمر بالتكليف الشرعي.

يقدّم كل من "التيار" و"الحزب" نفسه باسم غرضية وطنية – سيادية: مقاومة إسرائيل في حال الثاني ومقاومة الوجود السوري في لبنان في حال الأول. وبعد التحرير، في العام ٢٠٠٠، أخذت رمزية المقاومة تخدم بما هي شيفرة للتعبئة

[1] وتفيد الأرقام التي أعطاها المسؤول أن لحزب الله أعضاء ومناصرين يتوزعون على النحو الآتي بين المهن الحرة: ٨ آلاف مهندس من أصل ٣٩ ألفاً (٢٢%) وثلاثة آلاف طبيب من أصل ١١ ألفاً (٢٧,٣%) وألف و ٧٠٠ صيدلي من أصل ٧ آلاف (٢٤,٣%) وألف و ١٠٠ طبيب أسنان من أصل ألفين و ٥٠٠ (٢٤%). فيصل إجمالي ما يمثّله الحزب من أفراد المهن الحرّة إلى الربع.

من أجل تثقيل دور الطائفة الشيعية في الحياة السياسية في ما يتجاوز الموقع في رئاسة مجلس النواب إلى الجهاز التنفيذي. وقد جاراها في ذلك "التيار" الباحث عن موقع ونفوذ مسيحيَين يعوّضان عن خسارة أهمّ صلاحيات رئاسة الجمهورية علاجاً لما سُمّي "الإحباط المسيحي". فكان التحالف بينهما. فقدّم الجنرال ميشال عون نفسه بصفته الزعيم القوي الذي يريد أن يستعيد الصلاحيات المسلوبة من الرئيس الماروني بناءً على اتفاق الطائف ودستور الجمهورية الثانية. فالتقى التيار الوطني الحر وحزب الله على معارضة ما يعتبرانه الاستئثار السنّي برئاسة الحكومة، المتمثل بالرئيس الحريري أول الأمر ثم ابنه سعد، ومعاونه الرئيس فؤاد السنيورة، محاججين أن اتفاق الطائف منح السلطة التنفيذية للحكومة وليس لرئيسها، ومشيرين إلى أن الرئيس رفيق الحريري وخلفاءه في الحكم تصرّفوا بعكس ذلك. من هنا أهمية اختراق مركز السلطة التنفيذي الذي نتج من العمليات العسكرية التي قام بها "الحزب" في بيروت والجبل ضد مسلّحي تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي في أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد أقرّ مؤتمر الدوحة منح حق النقض للأقلية (تكتل ٨ آذار، في هذه الحالة)، أي ثلث الحقائب في مجلس الوزراء.

تبدو أهمية هذا الإلحاح في المطالبة بموقع في السلطة التنفيذية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحزبين نشآ وتطورا خارج الدولة والوظيفة العامة. فقد حُرم "التيار" من الحضور في الدولة لكونه ظل ملاحَقاً ومطارداً ومعرّضاً للقمع طوال فترة الانتداب السوري ونُفي زعيمه. أما حزب الله فمارس الانكفاء الطوعي عن الوجود في الدولة تنفيذاً لتوزيع العمل الذي فرضه الرئيس حافظ الأسد في أعقاب اتفاق الطائف: حزب الله للمقاومة؛ الحريري للاقتصاد؛ والأمن والسياسة لغازي كنعان، كما أسلفنا.

كانت الأزمة الدموية السورية مناسبة لتصعيد شعبوي نموذجي في اتجاهين مختلفين دون أن يكونا بالضرورة متناقضين. أعلن حزب الله التدخل العسكري في الحرب الأهلية السورية إلى جانب بشار الأسد والنظام البعثي، باسم دعم "الممانعة" وحماية "المقاومة"، ولكن التعبئة للقتال وشعارات وتبرير التدخل العسكري أول الأمر تمّت باسم نجدة قرى لبنانية داخل الحدود السورية، ثم بحجة حماية مزار

السيدة زينب في ضواحي دمشق، وتحت شعارات مذهبية صرفة – "لبيكِ يا زينب"! "زينب لن تُسبى مرّتين".

وكان تدفق عشرات الألوف من اللاجئين السوريين إلى لبنان مناسبة لكي يطلق التيار الوطني الحرّ حملة عالية النبرة ذات طابع فاشي وعنصري اعتبر فيها وجود هذا العدد من السوريين "خطراً على وجود لبنان"، في استعادة للحملة المستمرة التي يشنّها "التيار" ويستعيدها بين حين وآخر ضد الوجود الفلسطيني في لبنان بصفته، هو أيضاً، "خطراً على وجود لبنان"، داعياً إلى تهجير الفلسطينيين تحت شعار "رفض التوطين". لم يجد قياديو التيار الوطني الحرّ أي تعارض بين ولههم بالقيادة والسلطة في سورية وبين كرههم المعلن للشعب السوري. دعا الوزير جبران باسيل إلى إقفال الحدود دون الفارين من جحيم الحرب وإلى إعادة مئات اللاجئين السوريين إلى بيوتهم وأحيائهم وقراهم المدمّرة أو المتحولة إلى ساحات قتال وقصف بالطيران والمدفعية والدبابات، بديلاً من تحسين أحوالهم في لبنان. ولم يتغيّر سلوك الرجل ولا لهجته عندما صار رئيساً للحزب ووزيراً لخارجية لبنان، فأعلن أمام جالية لبنانية في أميركا، بمناسبة انعقاد دورة للجمعية العمومية للأمم المتحدة: "ما يجري في لبنان هو عملية استبدال لشعب بشعوب سورية وفلسطينية" (**الصحافة**، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ينتمي التنظيمان إلى لون من **الشعبوية اليمينية**. قاد أداءهما في الحكم ميلٌ نيوليبرالي وانصياع متزايد للأمر الواقع الاقتصادي ولمصالح الهيئات الاقتصادية وضغوطها والاستهتار بمصالح الناس في حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، ناهيكم عن عدم رفع أي اعتراض على أكبر جولة من الفساد والإفساد طغت على فترة مشاركتهما في الحكم. علماً أن كلا الحزب والتيار لخّص "برنامجه" في الحكم بمحاربة الفساد! والأفدح أن دورهما في الحكم لم يسلم من أن تمسّهما بعض شظايا.

ولعل أبرز مظاهر تضامن الحزب والتيار مع شركائهما في الطبقة الحاكمة – بشقّيها السياسي والاقتصادي – هو سلوكهما في أزمة سلسلة الرتب والرواتب. فمع أن قسماً كبيراً من المعلمين والموظفين المشاركين في الحراكات على امتداد ثلاث سنوات

ينتمون إلى التيار والحزب، لم يبدر من قيادات الحزب والتيار ونوابها أي تعاطف فعلي مع قواعدهما في التعليم الرسمي والإدارة. وقد برز ذلك بوضوح كامل حين اصطدم التحرّك بالنظام الضريبي والإعفاءات التي يتمتع بها الأغنياء فيه، وبالأملاك البحرية والاستيلاء على الأملاك العامة وبمعدلات أرباح المصارف.

الفصل الخامس

العاملون بالأجر

نعني بالعاملين بالأجر جميع من يشكّل الأجر المصدر الرئيس لدخلهم أكانوا يمارسون العمل اليدوي أو المكتبي. تفيد إحصائيات العام ٢٠٠٤ أنّ في لبنان ٧٠٠-٨٠٠ ألف أجير، ٢٥% منهم في القطاع العام و٤٥% في الخاص النظامي والبقية ٣٠% في القطاع غير النظامي. وهم يتوزعون على القطاعات الاقتصادية على النحو الآتي: ٦٨% في التجارة والخدمات، ٨% في الزراعة، ١٥% في الصناعة و٩% في البناء، بحسب تقدير الاقتصادي كمال حمدان.

يعود تضخّم أعداد العاملين في القطاع العام إلى تقليد قديم في السياسة اللبنانية يوكل إلى الإدارة العامة مهمّة استيعاب قسم من فائض العمالة بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية وشحّة ما توفّره من فرص عمل واسعة. إلى هذه المهمة يجب أن نضيف حشر الإدارة بالموظفين، الاسميين والفعليين، الذي مارسته كافة أجنحة الطبقة الحاكمة بعد الحرب تلبيةً لعدة اعتبارات أبرزها: ١) زيادة عديد القوات المسلّحة والأمنية، بناءً على أولوية تعزيز الجيش والتركيز على ضبط الوضع الأمني، فتضخّمت القوى الأمنية حتى بلغ عديدها ١٤٠ ألف موظف، أي ١٤% من القوى العاملة؛ ٢) استيعاب الأعداد الغفيرة من المسرّحين من أفراد ميليشيات الحرب والمتفرّغين الحزبيين؛ ٣) تلبيةً لطلبات العمل المتراكمة عبر سنوات الحرب الطويلة التي توقفت فيها عملية التوظيف.

اصطدمت حملة التوظيف هذه بعجز الميزانية وضغوط البنك الدولي والمصارف

المحلية، من أجل معالجة التضخم في القطاع العام وتقليص عجز الخزينة. فتحايلت الطبقة الحاكمة على هذه الضغوط بواسطة حيلتين: الإكثار في أعداد المياومين، وتوظيف متعاقدين أو تحويل موظفين ثابتين إلى متعاقدين.

يتربّع على قمة العاملين بالأجر الأجراء والموظفون المكتبيون – "ذوو الياقات البيضاء" – وهي شريحة عليا تضم موظفي المصارف وقطاع التأمين والعاملين في القطاع الإعلامي الذين يتميزون بارتفاع أجورهم، والثبات النسبي في العمل، وتوافر المكافآت والتقديمات والتسهيلات (سهولة الاستدانة، قبض أجر الشهر الثالث عشر أو أكثر، إلخ) والضمانات الاجتماعية والصحية، ويفيد عدد كبير منهم من تقديمات شركات التأمين الخاصة. وهذه الشريحة شديدة اللجوء إلى الاستهلاك والاستدانة، تعيش فوق مستواها، وكثير من أفرادها يملك سيارة وشقة. وفي هذه الشريحة نلقى عدداً كبيراً من النساء العاملات.

أما الشريحة الدنيا من العاملين بالأجر فتضم فئات العمل اليدوي وأبرزهم العمال الصناعيون، بمن فيهم عمال البناء، ولا يزيد عددهم عن ١٢٠ ألف عامل، يتوزعون على وحدات إنتاج يعمل في معظمها أقل من عشرة عمال. أما قطاع العمال الزراعيين فيشهد تقلّصاً شديداً في حجمه بحيث يمكن القول إنهم باتوا فئة شبه منقرضة، بعد حلول اليد العاملة السورية محلّهم على امتداد عقود تعود إلى ما قبل الحرب الأهلية. وهي الشريحة التي تتساقط إلى صفوف الفقراء وتلجأ إلى الهجرة مع تدهور مستوى معيشتها.

قضايا مزمنة ومتجددة

البطالة والهجرة. وقد عرضنا لها في الفصل الثاني.

هشاشة العمل المأجور. تزايدت معدلاتها بشكل ملحوظ بعد الحرب، خصوصاً مع الغلبة المتزايدة للعمالة الموسمية والمياومة والعمالة الجزئية والعمالة غير النظامية. وتتكوّن من هؤلاء فئة الفقراء العاملين في المدن والأرياف (للتمييز عن الفقراء العاطلين عن العمل). فلم يعد يتجاوز عدد الأجراء النظاميين ٢٥٪ من القوى العاملة، يعمل

نصفهم تقريباً في إدارات الدولة ومؤسساتها. وقد نمت بعد الحرب ظاهرة متعهدي المياومين، تلجأ إليها الشركات الكبرى وتلقي على المتعهدين المرتبطين بمتنفذين وسياسيين أعباء تحديد أجور العمال وتأمين ضبطهم وانضباطهم. ما يعني إلغاء أي ثبات في العمل وأي تقيّد بقانون العمل أو بالضمانات الاجتماعية والصحّية.

وفي آخر المحاولات للاعتداء على الحقوق والمكاسب العمالية طالب "تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين" وزير العمل سجعان قزّي، في العام **٢٠١٥**، بالمساعدة على استصدار قانون ينظّم العمل بدوام جزئي؛ وهو شبيه باعتماد المياومة، ما يعني تحرير أرباب العمل من أحكام قانون العمل وعدم اعتماد الحدّ الأدنى للأجور وعدم دفع تعويضات النقل والتعليم ويعفيهم من تسجيل عمالهم في الضمان ويسهّل عليهم الصرف من الخدمة وعدم الالتزام بتعويض نهاية الخدمة. (**الأخبار**، ٢٠١٤/١٢/١٨)

عمل النساء. تشكّل النساء **١٧–٢٤**٪ من القوة العاملة، ويعملن بالدرجة الأولى في قطاعات الصحة والتعليم والمصارف والسياحة والأعمال المكتبية المتفرّقة. ومعدلات البطالة عند النساء أعلى منها عند الرجال، وكذلك التسرّب من العمل بعد الزواج، أو من عمر **٢٥** سنة بانتظار الزواج. يضاف إلى ذلك **التفاوت في الأجر للعمل المماثل** والأشكال المختلفة من **التمييز ضد النساء** في العمل والأجور والضمانات والمعاملة.

جدل الأجور والأسعار. وهو حلقة مفرغة قديمة في الحياة العمالية، حيث تتحمّل الدولة والصناعيون العبء الأكبر من زيادات الأجور، ويحصدها قطاع التجارة والخدمات والاستهلاك ارتفاعاً للأسعار من خلال السوق. ولا يقتصر الأمر على "عفوية" قوانين السوق هنا، بل صارت العادة أن يلجأ التجار إلى رفع الأسعار بطريقة استباقية كلما باشرت الهيئات المعنية التفاوض على زيادات الأجور. وهذه الحلقة المفرغة التي يدور فيها جدل الأجور والأسعار هي ما دفع إلى طرح الوزير شربل نحاس موضوع "الأجر الاجتماعي" الذي سوف نتطرّق إليه عما قليل.

الحرمان المتزايد من الضمانات، حيث أكثر من نصف اللبنانيين لا تغطية اجتماعية لهم، و٧٥% من العاملين لا تشملهم أنظمة التقاعد. ولا تمثّل المؤسسات المصرّح عنها لدى صندوق الضمان الاجتماعي سوى ٣٥% من المؤسسات الخاصة في لبنان. ويزيد عدد الأجراء غير المصرّح عنهم لدى صندوق الضمان أكثر عن نصف مجموع الأجراء (٢٣٣ ألف من أصل ٤٠٠ ألف أجير) حسب تقديرات مدير صندوق الضمان الاجتماعي. (محمد كركي، **الأخبار**، ١٢/١٠/٢٠١٢)

إلى عدم الاستقرار في العمل، تتبدى هشاشة وضع العاملين بالأجر في أن ٤٠% منهم لا يدّخرون، وأن ٦٤% منهم يعربون عن القلق على وضعهم المالي، و٥٩% يطالبون بزيادة أجور العام ٢٠١٥ بناءً على دراسة أجراها موقع تشغيل Bayt ومؤسسة الأبحاث YouGov على عيّنة من ٨٩٦٣ شاباً في ١٣ بلداً عربياً. ومن نتائجها أن معدلات ضُعف الادّخار والقلق عند اللبنانيين هي الأعلى عربياً. (*Le Commerce du Levant*، آذار/مارس ٢٠١٥)

وطأة العمالة الوافدة

ولا بدّ من التوقف عند التغيّر البنيوي الذي طرأ على اليد العاملة اللبنانية، وقد تضخمت ظاهرة تصدير اليد العاملة الماهرة والأدمغة والكوادر واستيراد اليد العاملة غير الماهرة.

ينقسم الأجراء الوافدون إلى ١) خدم المنازل وعمال التنظيف ومصدرهم سريلانكا والفيليبين والهند ودول أفريقيا؛ ٢) عمال تنظيفات وبوابين، من مصر والسودان وسورية؛ ٣) عمال بناء، وزراعة، وطرق، وخدمات عموماً، ومحطات البنزين، وتنظيف وعمال تنظيفات، وحرفيين في محترفات الميكانيك، وباعة، معظمهم من السوريين.

لا شك في أن وجود جيش العمل الاحتياطي الواسع من العمالة الوافدة الرخيصة يضغط على مستوى الأجور في عموم البلد باتجاه الانخفاض، ويسهم في تقليص فرض ديمومة العمل للعمال المحليين لسهولة استبدالهم باليد العاملة الوافدة الرخيصة.

هذا هو الحال بالنسبة لوجود لا أقل من نصف مليون عامل سوري في عداد العمال الوافدين.

وقد أفادت الطبقة الحاكمة من وجود العمالة الوافدة لتجميد الأجور، ولجأ أرباب العمل بطريقة متزايدة لاستبدال العمال اللبنانيين بعمال وافدين لانخفاض أجورهم وعدم الاضطرار إلى دفع بدلات الضمان الاجتماعي عنهم وعدم انتظامهم في العمل النقابي. حتى أن قطاعات بأكملها من الاقتصاد، الصناعي والحرفي والسياحي والخدمي، باتت تقوم على عمالة الوافدين.

ومع أن الأصوات تتعالى عن عدم قدرة الاقتصاد اللبناني على احتمال مليون ومئتي نازح سوري، ابتداءً من العام ٢٠١١، لم يعرف عن السلطات المعنية أية مبادرة لتطبيق قوانين العمل التي توجب كوتا معينة للعمال غير اللبنانيين. فالحرص على خفض أكلاف إنتاج السلع والخدمات لأرباب الأعمال وتعظيم أرباحهم هو الشغل الشاغل للطبقة الحاكمة ولا شيء سواه.

مآسي العمالة المنزلية

يتراوح عدد العمال المنزليين في لبنان بين ٨٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف سيرلنكي و٢٠ ألف فيليبيني وخمسة آلاف إثيوبي. تعود هذه الأرقام إلى مطلع الألفية الجديدة (**جريديني ومكربل**، ٢٠٠١، ١٦–٢٨) ولا شك أنها قد ارتفعت.

"**عقد عبودية**" هو التعبير الأكثر ملاءمةً لشروط عمل العمالة المنزلية في لبنان، وأكثرهم من النساء، في ظل "نظام الكفالة" المستورد من دول مجلس التعاون الخليجي، الذي يسترهن العاملة لرب/ربة العمل ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة في اليوم. ويبدأ الاسترهان بتقليد مصادرة جوازات سفر العاملة، ويمرّ حكماً بالاستغلال ذي الطابع السلعي لاقتصاد الخدمة المنزلية الذي تمارسه وكالات استيراد العمالة الوافدة. فثمة أكثر من ١٥٠ وكالة من هذا النوع تدفع ٣٥ ألف دولار للدولة لضمان السماح لها باستيراد ما يصل إلى ١٥٠ عامل/ة للواحدة بالسنة. ويتقاضى المكتب ألف دولار لقاء استيراد خادمة سيرلنكية وألفي دولار لقاء الخادمة الفيليبينية. والخادمة "مكفولة"

لثلاثة أشهر من قبل وكالة الاستخدام ويستطيع المستخدم استبدال "البضاعة" خلالها.

من حيث الأجور، يتراوح الأجر الشهري للعاملة السريلانكية بين ١٠٠ و ١٢٥ دولاراً، والفيليبينية بين ١٥٠ و ٢٠٠.

شروط العمل أكثر من بائسة وقمعية. ساعات العمل غير محددة، قد تبلغ أكثر من مئة ساعة بالأسبوع. لا ساعات راحة محددة ومتعارف عليها. والعادة أنه لا يحق لهن الاتصال بالأهل في بلادهن إلا مرتين في الشهر. حركة العاملات مقيدة، فهن حبيسات المنازل فعلاً، لا يخرجن إلا بإذن، وثمة كثرة من المستخدِمين يقفلون أبواب البيوت عليهن عند مغادرتهم منازلهم. داخل البيت، نادراً ما تتمتع العاملات بمساحة خاصة بهن للنوم، خصوصاً عند الأسر المتواضعة الدخل.

إلى هذا كله، يجب أن يضاف تعرّض خدم المنازل لأنواع مختلفة من العنف اللفظي والبدني والجنسي والضغوط النفسانية والعاطفية. اعترف ٣٧٪ منهن بالتعرض للإساءة البدنية. والإساءة البدنية، من الضرب حتى الاغتصاب، باتت تودي بحياة عاملة منزلية بمعدل أسبوع في لبنان، حسب تقرير لـ"هيومان رايتس واتش" (٢٠٠٨). فخلال فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ توفيت ٩٥ عاملة منزلية في لبنان، ٤٠ منهن انتحاراً والبقية وقعن من على الشرفات في محاولة للهرب من مخدوميهم (**شامارتين**، ٢٠١١، ١-٩). ومن ينجح في الهرب يعمل عملاً حراً في البيوت وهو عمل ذو مردود أعلى (يصل إلى ٥٠٠ دولار) لكنه يستدعي كفيلاً، حسب القانون المتّبع، وهذا يتقاضى ١٥٠٠ دولار سنوياً في أقل تقدير (**جريديني**، ٢٠٠١، ٥) ومن لا يملك التصرّف بمثل هذا المبلغ ينضم إلى فئة الهاربين المقيمين إقامة غير شرعية في البلاد.

جدير بالذكر أن العمالة المنزلية لا تخضع لقانون العمل اللبناني الذي يستثنيها من أحكامه في مادته السابعة. فلا تشريع ملزماً بحد أدنى للأجر، ولا حق في التنظيم النقابي، ولا مرجعية قضائية لنزاعات العمل ولا بالطبع حقوق في الضمان الاجتماعي والصحي. ثم إن لبنان، مثله مثل سائر الدول العربية، لم ينضم إلى "العهد الدولي لحماية حقوق العمال المهاجرين" للعام ١٩٩٠.

مع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة حملات شنّتها جمعيات المجتمع المدني لكشف هذه الأوجه من حياة العمالة المنزلية ومن مظاهر التمييز العنصري في المجتمع

اللبناني، ومنها منع العاملات المنزليات من دخول المسابح. وقد أمكن فرض بعض الإجراءات لتنظيم الوجود والعمل ووقف التجاوزات الفادحة. فقد بات الأمن العام يملك سجلاً إلكترونياً للعمال الأجانب وأسماء مخدوميهم. وقد أصدر عفواً عن الهاربين في عهد مديره العام جميل السيّد. وأنشأت وزارةُ العمل من جهتها مكتباً لتلقي الشكاوى من العمال والعاملات. وثمة محامون متطوعون للدفاع عن العاملات في المحاكم. وبادرت جمعيات خيرية إلى فتح أبوابها لإيواء العاملات اللواتي تعرضن للإساءة البدنية أو اللواتي فررن من سوء معاملة أرباب العمل. وتتواصل الحملات من أجل شمول العمالة المنزلية بقانون العمل والضمان الاجتماعي. (**هازاريان**، ٢٠٠٩)

تقسيم الحركة النقابية وتطييفها

شهدت فترة الإعمار صراعات اجتماعية غير مسبوقة في التاريخ الحديث للبنان. وقد تضمّنت مشاريع الإعمار الالتفاف على كل المكاسب التي حققها الأجراء، على ندرتها. ومنها، مثلاً، تخريب وإلغاء معظم عقود العمل الجماعية التي شكّلت أحد أبرز المكاسب العمالية من الحقبة الشهابية. فلم يبقَ منها إلا عقد العمل بين المصارف وموظفيها، وتعرّض هذا لمحاولة إلغائه من قبل جمعية المصارف. استغرق النزاع بين النقابة وجمعية المصارف طيلة العام ٢٠١٢ ومنتصف العام ٢٠١٣ عندما نجحت النقابة في منع إلغاء العقد الجماعي، إلا أنها اضطرت لذلك إلى تقديم تنازلات مكلفة.

آذن مجيء رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة ببدء حملة سلطوية لتفتيت الحركة النقابية والسيطرة عليها. في المقابل، أسهم مجيء إلياس أبو رزق إلى رئاسة الاتحاد في تنشيط الاتحاد ورفع مستوى تعبئة قواعده وفي اللجوء إلى الوسائل النضالية للمطالبة بالحقوق العمالية. في عهده، نظّمت النقابات عدة إضرابات جرى قمعها بالقوة، بما فيها القمع الذي مارسته قوى الأمن خلال انتخابات اتحاد عمال الجنوب في صيدا. حينها كان وزير العمل هو أسعد حردان، القيادي في الحزب السوري القومي والمعروف بعلاقاته الوثيقة بدمشق، وقد صمّم على تطويع الحركة وشقّها إذا اقتضى الأمر، فشجّع النقابي أنطون بشارة على تعليق عضوية اتحاد النقابات المستقلة في

الاتحاد العمالي العام وقرر إدخال خمسة اتحادات جديدة موالية لنبيه بري ورفيق الحريري إلى عضوية الاتحاد.

هدّد الاتحاد العمالي بالإضراب ودعا إلى تظاهرات في كل المدن اللبنانية، فصدرت الأوامر للجيش بمنع التظاهرات، بالقوة إذا لزم الأمر، فتراجع الاتحاد خشية الاصطدام بالجيش، وانعقدت هدنة مع الحكومة، حتى أن أبو رزق زار الرئيس الحريري وسمع منه استعداد الحكومة البحث في زيادات الأجور وتفعيل لجنة مؤشر الأسعار. إلا أن هذه الأخيرة علّقت اجتماعاتها بعد أن رفض رجال الأعمال دفع أكثر من ١٠-١٢٪ زيادة على الاجور، فيما الاتحاد يطالب بـ ٧٦٪ (بناءً على مؤشر الأسعار خلال سنوات تجميد الأجور). رفض الرئيس الحريري من جهته التنازل وهدّد بإنزال الجيش مجدداً. ردّ الاتحاد بإعلان الاعتصام خلال زيارة إلى بيروت قام بها جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية والصديق المقرّب من رفيق الحريري. تأكيداً على وحدة الطبقة الحاكمة، أدلى رئيس مجلس النواب نبيه بري بتصريح لم يخلُ من نفحة "وطنية" خاصة برئيس "كتلة التنمية والتحرير"، إذ شبّه التدخل العمالي في زيارة الرئيس شيراك بالتعاون مع إسرائيل! (**بارودي، ١٩٩٨، ٥٤٠**).

في تلك الفترة بدأت ازمة سلسلة الرتب والرواتب لمعلمي وموظفي القطاع العام، حين رفضت الحكومة البحث في تعديلها فقرر هؤلاء وقف تصحيح الامتحانات مهددين مصير العام الدراسي لنحو ٦٠ ألف تلميذ. ولما كان البلد على أبواب انتخابات نيابية، دعا الاتحاد العمالي العام أعضاءه للتصويت ضد جميع مرشحي الطبقة الحاكمة في الانتخابات. عندها تنازلت الحكومة جزئياً فلبّت معظم طلبات الأساتذة وأجّلت مطالب باقي موظفي الدولة إلى آب - أيلول ١٩٩٥.

عاد الاتحاد للتحرّك بعد أسبوعين من انتهاء الانتخابات النيابية يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في اعتصام أمام مجلس الوزراء فرّقته قوى الأمن بمؤازرة وحدات من الجيش. كذلك جرى تفريق اعتصام آخر بالقوة في التاسع من الشهر ذاته وتظاهرة يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر التالي. (**بارودي، ١٩٩٨، ٥٤٢-٥٤٣**)

بلغت المواجهة بين الحكومة والاتحاد العمالي ذروتها يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧. فلأول مرة في تاريخ الحركة النقابية جرت عمليتان متضاربتان لانتخاب

اللجنة التنفيذية للاتحاد (١١ عضواً). يوم الانتخابات طوّقت قوى الأمن مركز الاتحاد واعتقلت رئيس الاتحاد إلياس أبو رزق بعد فوزه بالانتخابات من جديد. ثم فرضت وزارة العمل غريمَه المهزوم غانم زغبي رئيساً للاتحاد واعترفت فوراً به. أعلن إلياس أبو رزق انشقاقه عن الاتحاد العمالي العام مدعوماً باليسار النقابي - ممثلاً بالاتحاد الوطني للنقابات - واعترفت به منظمة العمل الدولية. ردّت السلطات بتجديد اعتقال أبو رزق ومعه الأمين العام للاتحاد ياسر نعمة، بتهمة "توزيع معلومات مغلوطة"، مرة في أيار/مايو وأخرى في تموز/يوليو ١٩٩٧. من جهته، طالب الزغبي بزيادات على الأجور وبوقف الصرف الكيفي للعمال، فلم تستجب له الحكومة ذاتها التي فرضته رئيساً على الحركة العمالية (**راينود ليندرس**، ص٢٩-٣١). وما لبث أبو رزق أن عاد إلى رئاسة الاتحاد في تموز/يوليو ١٩٩٨ بعد قرار الزغبي المفاجئ بالاستقالة.

أقرّت حكومات رفيق الحريري ثلاث زيادات على الأجور. كانت كلها ما دون مؤشر ارتفاع الأسعار ونسب التضخم التي قدّرت بـ١٢٠٪ في ١٩٩٢. ووقعت كلها فريسة الآلة الجهنمية التي يفرضها التجار الذين يبدأون برفع الأسعار استباقاً عند كل بحث في زيادة الأجور. وقد تنبّهت قيادات الاتحاد العمالي العام أخيراً لهذه الحالة فأخذت تطالب برقابة على أسعار الأغذية والمحروقات والكهرباء (تخفيض فاتورة الكهرباء إلى النصف) وأكلاف التعليم والصحة. وقد تدهورت قيمة التعويضات في هذه المجالات كلها. وارتفع مطلب ضمان الشيخوخة. كذلك تكررت المطالبات بإيجاد تشريع ضد الاحتكارات والكارتيلات. دون طائل. خسرت الحركة النقابية معركة زيادة القيمة الفعلية للتقديمات الاجتماعية المعرّضة أصلاً لهجوم من الهيئات الاقتصادية التي تعتبرها عالية الكلفة وهادرة وتطالب بإلغائها. (**بارودي، ١٩٨٩، ٥٤٥-٥٤٦**)

لم تقتصر محاولات السيطرة على الاتحاد العام بمحاولة شقّه وتغيير قيادته بالتزوير. جرت محاولات للسيطرة عليه بالواسطة القانونية. تقدم وزير العمل عبد الله الأمين بمشروع لتنظيم الحركة النقابية تضمّن ٩٦ مادة، ٣١ منها تسمح لوزارة العمل بالتدخل السافر في الشؤون الداخلية للاتحاد. رفض الاتحاد المشروع وطرح مشروعاً بديلاً للتنظيم النقابي على قاعدة ١٩ قطاع بما فيها موظفي القطاع العام

استناداً إلى اتفاقية العمل الدولية رقم ٨٧. ردّ الوزير على رفض مشروعه بالترخيص لاتحادات ونقابات لمن يشاء من أحزاب وطوائف ومذاهب.

في النظر إلى ما انتهت إليه حال الاتحاد العمالي العام، باتت الحركة النقابية المنظمة مكوّنة من نحو ٥٢٥ نقابة منضوية في ٥٣ اتحاداً نقابياً، وقد كان الاتحاد العمالي العام يتكوّن من تسعة اتحادات نقابية عندما أعيد تأسيسه وتوحيده في العام ١٩٧٠. تأسّس نصف النقابات والاتحادات الجديدة خلال الحرب وبعيدها ومعظمها نقابات وهمية واتحادات صورية قائمة على أساس طائفي ومذهبي، بما فيها تلك التي أسسها حزب الله، آخر الوافدين إلى الساحة النقابية.

بإيجاز، الجسم النقابي الحالي، بعد كل محاولات التقسيم والتطييف والتطويع، أقرب إلى قوقعة فارغة لا تضم أكثر من ٧% من العمال، لا تخفي قيادته، برئاسة غسان غصن، أنها تأتمر بأوامر رئيس حركة أمل، نبيه بري. وقد تراجعت هذه القيادة في آخر لحظة عن تنفيذ إضراب عام من أجل تصحيح الأجور فانسحبت "هيئة التنسيق النقابية" التي تمثّل ٢٥٠ ألف معلم وموظف في القطاع العام من التنسيق المشترك مع الاتحاد العمالي العام، وعلّقت عدة اتحادات عضويتها فيه ومنها الاتحادات الأكثر تمثيلاً وعدداً، كاتحاد موظفي المصارف واتحاد عمال الطباعة والإعلام والاتحاد الوطني لنقابات العمال واتحاد عمال الكيماويات واتحاد عمال البناء والأخشاب واتحاد النقابات المستقلة. وقد التقت هذه الاتحادات المعارضة في إطار جديد للفعل والضغط خارج أطر الاتحاد العمالي العام، فأعلنت في أيار/مايو ٢٠١٢ تشكيل "اللقاء النقابي التشاوري من أجل حركة نقابية ديمقراطية ومستقلّة" (مرصد، ٢٠١٣-أ، ١٥).

الحركات الاجتماعية

إزاء هذا الوضع للاتحاد العمالي العام، لا يستغرب أن تتوسل المطالب العمالية الحركات الاجتماعية في صراعها من أجل تخفيض وطأة غلاء المعيشة عليها. على أن الحركات الاجتماعية خرجت عن حدود النزاعات النقابية المعهودة لتمسّ مقدّسات

نظام الاقتصاد الحر في صميم ريعه وأرباحه ونظامه الضريبي، ما استدعى تدخلاً مباشراً لحزب البرجوازية - "الهيئات الاقتصادية" لأرباب الأعمال - واتّخاذ النزاع طابع الصراع الاجتماعي القاسي والمكشوف.

معركة الأجر الاجتماعي

في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١١ تشكّلت حكومة برئاسة النائب نجيب ميقاتي، وتمّ تعيين الخبير الاقتصادي والتنموي شربل نحاس وزيراً للعمل فيها، من ضمن حصة "تكتل الإصلاح والتغيير" الذي يرأسه الجنرال ميشال عون.

بادر نحاس إلى إطلاق جملة من المشاريع المترابطة تحت عنوان "الأجر الاجتماعي" تضمّنت سلة متكاملة لتصحيح أجور عمال وموظفي القطاع الخاص وتعزيز قيمة الأجور وتوسيع مروحة التقديمات الاجتماعية، على أن تُموَّل هذه العملية من الضرائب على الريوع. وقضى مشروع الأجر الاجتماعي ضمّ بدلات النقل إلى الأجر بحيث يصبح مشمولاً كما الراتب الأساسي بأحكام سداد الاشتراكات للضمان الاجتماعي ويضاف إلى قيمة تعويض نهاية الخدمة. واقترح نحّاس تصحيح الأجور بنسبة غلاء المعيشة وفق مؤشّر مديرية الإحصاء المركزي منذ آخر زيادة أقرّت في أيار/مايو عام ٢٠٠٨، وذلك بنسبة ١٦,٣%. وتناول الوزير نحّاس أيضاً مسألة خلق فرص عمل، فدعا إلى أن تتعاقد الدولة مع المؤسسات لتوظيف الشباب الباحثين عن أول عمل، في مقابل سداد الدولة اشتراكات الضمان بالنيابة عنهم. على أن أبرز ما حواه مشروع الوزير نحاس هو تطبيق التغطية الصحية الشاملة، كون أكثر من نصف اللبنانيين ليسوا مشمولين بالضمان الصحي، فاقترح أن تُموَّل التغطية من الموازنة العامة عن طريق إصلاح النظام الضريبي وزيادة الضرائب على الفعاليات الريعية، بما فيها على الفوائد والربح العقاري. وطلب الوزير تأليف لجنة وزارية لصوغ مشروع لتعديل قانون الضمان الاجتماعي ليتناسب مع تعميم تقديماته على الجميع وإلغاء نظام الاشتراكات وإقرار التمويل من الموازنة العامّة.

للفور انتظمت ضد نحّاس جبهةٌ ضمّت رئيسي مجلس الوزراء والنواب وأكثرية من النواب والهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام لإسقاط هذا المشروع. لمّا

تقدّم نحّاس من مجلس الوزراء بطلب الموافقة المبدئية على مشروعه لم يُوزَّع كتابُه على الوزراء، ولم يُدرَج على جدول أعمال الجلسات. جاء الرفض من وزير الصحة العامة علي حسن خليل (نائب رئيس حركة أمل) على اعتبار أن مشروع وزير العمل يشكّل "تعدياً على صلاحيات وزارة الصحة"، مع أن وزارة العمل هي وزارة الوصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لا وزارة الصحة، ما يعني أن هذا الملف يقع ضمن صلاحيات نحّاس. مهما يكن، أفصح خليل عن معنى "صلاحيات" فقال صراحةً إن الضمان الاجتماعي "من حصتنا" (رشا أبو زكي، **الأخبار**، ٩/١/٢٠١٢) أي من حصة حركة أمل في محاصصة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وبالتالي يمنع تقديم أي اقتراح يتعلق بهذا الصندوق دون موافقتها.

نزولاً عند طلب الوزير خليل اتّفق وزراء التيار الوطني الحر وحركة أمل وحزب الله على فصل اقتراح نحاس لتصحيح الأجور عن مشروع الضمان الصحي الشامل (**الأخبار**، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١). في ذلك الحين كان الاتحاد العمالي العام يعلن اتفاقه مع الهيئات الاقتصادية على رفض مشروع التغطية الصحية بالمطلق. ومع أن لجنة مؤشر الأسعار أقرّت عدة توصيات تتعلّق بالمشروع، إلا أن الحكومة اعلنت في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١ رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦٧٥ ألف ليرة بموافقة كل من الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، دون العودة إلى مباحثات وتوصيات لجنة المؤشر. (**الدولية للمعلومات**، ١٣/٩/٢٠١١)

رفع نحاس ملف الأجور إلى مجلس شورى الدولة الذي ردّ المشروع لأنه يخالف التفويض المعطى من المشترع (لمجلس الوزراء) بموجب المادة ٦ من قانون ١٩٦٧ لأسباب عدة، منها أنه يعطي زيادة على الأجور محددة بمبلغ معيّن من المال، في حين أن المقصود بالمادة ٦ هو تحديد نسبة غلاء المعيشة وتحديد كيفية تطبيقها. وهكذا سقط مشروع تصحيح الأجور بالنسبة التي اقترحها الوزير. (محمد زبيب، **الأخبار**، ٢٨/١٠/٢٠١١)

استمر النزاع بين وزير العمل، من جهة، وتحالف الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، من جهة أخرى، وقد عارض الأخيران ضمّ بدلات النقل إلى صلب الأجر، لأنه سيزيد من قيمة اشتراكات أرباب العمل في صندوق للضمان الاجتماعي.

واستمرت عملية الأخذ والردّ حتى كانون الأول/ديسمبر، حين وقّعت قيادة الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية "الاتفاق الرضائي" حول تصحيح الأجور، الذي أقرّ زيادة للأجور قدرها ٩٪ وحدّد الحد الأدنى للأجور بـ٦٧٥ ألف ليرة. سقط الاتفاق في الحكومة حين صوّتت غالبية الوزراء لمصلحة مشروع الوزير نحّاس اعتماد الحد الأدنى للأجور بـ٨٩٠ ألف ل ل. للفور أعلنت الهيئات الاقتصادية رفضها تطبيق قرار الحكومة وهددت بـ"العصيان المدني".[1]

مطلع العام ٢٠١٢ تقدّم شربل نحّاس باقتراح لتصحيح الأجور حدّد فيه الحد الأدنى للأجور بـ٨٦٨ ألف ليرة لبنانية، على أن يكون بدل النقل من صلب الأجر. في اليوم التالي صوّت كل الوزراء، بمن فيهم وزراء تياره السياسي وحلفاؤهم، ضد مشروعه وأيّدوا مشروع "الاتفاق الرضائي" بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، القاضي بحد أدنى للأجور قيمته ٦٧٥ ألف ليرة، وبحسم من الزيادات المقررة على الأجور التي مُنحت منذ تاريخ ١/١/٢٠١٠. وقّع نحاس مرسوم الأجور لكنه رفض توقيع مرسوم بدل النقل لأنه اعتبره غير قانوني.

تصاعدت الضغوط والتهديدات على الوزير. هدّده رئيس الجمهورية بإجراءات تُتّخذ بحقه في حال إصراره على رفض توقيع مرسوم زيادة الأجور وبدل النقل. واحتجّ رئيس مجلس النواب نبيه بري على "سلوكيات نحاس". أما رئيس الحكومة فدعا نحّاس للاستقالة إن لم يردْ تنفيذ قرارات الحكومة. وفي ٢١ شباط/فبراير تمّ تسجيل سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ "منظمة العمل الدولية"، حيث تقدّم الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية بشكوى مشتركة ضد وزير العمل يطالبان فيها المنظمة بالضغط على نحاس لتطبيق زيادة أجور وحد أدنى للأجور أدنى من الذي يقترحه! في ردّ فعل على الحملة ضد نحّاس أعلن ميشال عون، رئيس تكتل التغيير والإصلاح الذي ينتمي إليه الوزير نحاس، أن الحملة موجّهة ضده لأسباب سياسية، فقال: "هناك حلف جهنمي بين رئيسي الجمهورية والحكومة ضدّي"، وهدّد بأن "الحكومة ستطير كلها إذا تمّ المسّ بشربل نحاس". ولكن ما هي إلا أيام حتى تخلّى

١ في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ردّ مجلس شورى الدولة مشروع المرسوم المتعلق بالأجور الذي أصدره نحاس لعدم جواز تعديل المراسيم المتعلقة ببدل النقل أو تصحيحها إلا بتدخل السلطة التشريعية.

عون عن نحاس فقدّم الأخير استقالته من الحكومة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

النزاع على سلسلة الرتب والرواتب

في شهر شباط/فبراير ٢٠١٢ أقرّت الحكومة مرسوم تصحيح الأجور في القطاع الخاص، وبقي المعلّمون وموظفو القطاع العام بانتظار مشروع قانون لتصحيح سلسلة الرتب والرواتب المتعلقة بهم. في نهاية آذار/مارس٢٠١٢ أعلن وزير المال محمد الصفدي أن مشروع السلسلة سيوضع على طاولة مجلس الوزراء قبل نهاية نيسان/أبريل، فتبيّن أن المشروع يتضمن بنوداً مجحفة بحق المعلمين والموظفين، ويظهر سوء توزيع الدرجات التي نالها أساتذة الثانوي على رواتبهم جراء ساعات العمل الإضافية إلى كونه يُقسّط الزيادات على الرواتب إلى مهل زمنية. تحت ضغط تحركات عديدة قامت بها "هيئة التنسيق" صيغ مشروع قانون جديد وافقت عليه التنسيق على اعتباره يحوي بنوداً يمكن أن ترتّب "أقل خسائر ممكنة".[1]

في مطلع حزيران ٢٠١٢ تراجعت وزارتا المال والتربية عن المشروع، قبل أسبوع من بدء الامتحانات الرسمية، وتقدمتا بمشروع قانون ثالث لتعديل السلسلة يلغي كل البنود المذكورة سابقاً وينسف عملياً تعديل سلسلة الرتب والرواتب ويتراجع عن موعد تطبيق السلسلة الذي كان مقرراً الأول من شباط/فبراير ٢٠١٢. ردّت هيئة التنسيق النقابية بقرار الامتناع عن المراقبة والتصحيح في الامتحانات الرسمية وبتنفيذ إضراب في جميع الإدارات العامة للدولة خلال فترة الامتحانات. اضطر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى التعهد بإقرار مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب في شهر حزيران/يونيو ذاته، وذلك وفق الاتفاق السابق المبرم مع هيئة التنسيق مع الوزارات المختصة دون تعديل. وتعهد ميقاتي أيضاً إقرار مشروع سلسلة الرتب

١ جاءت الصيغة لتردم الفارق بين راتب الأستاذ الثانوي والأستاذ الجامعي المعيد إلى ٦ درجات، وإعادة الدرجات الإضافية للأستاذ الثانوي لقاء عمله ساعات إضافية وفق قانون عام ١٩٦٦. وكذلك تم تحديد فترة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب بتاريخ الأول من شباط/فبراير ٢٠١٢، أسوةً بتاريخ تطبيق الزيادة في القطاع الخاص، على أن تتوزّع الزيادات بنسب توازي الزيادة الطارئة على القطاع الخاص في جميع الفئات.

والرواتب بمعزل عن إقرار موازنة العام ٢٠١٢ إذا تبيّن أن إقرارها سوف يستغرق فترة طويلة. وتقرر تشكيل لجنة وزارية للاتفاق على آليات تمويل السلسلة ليتم عرضها على مجلس الوزراء.

لم تتقدم اللجنة المصغرة بأي حلول، فقررت هيئة التنسيق النقابية مقاطعة تصحيح الامتحانات الرسمية إلى حين إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، لتبدأ بعد ذلك سلسلة من التحركات تضمنت إضرابات عامة واعتصامات وتظاهرات شارك فيها آلاف المواطنين من أساتذة وموظفين في القطاع العام من جميع المناطق اللبنانية، وقد كانت التحركات شبه يومية، واستمرت حتى الأول من آب/أغسطس حين عاد المعلمون إلى تصحيح الامتحانات بعد وعود تلقوها من رئيس الحكومة واللجنة الوزارية بإقرار السلسلة وفق ما تم الاتفاق عليه مع هيئة التنسيق النقابية.

لم يتحقق أي تقدم خلال شهر حزيران/يونيو، بل صدرت تصريحات عن عدد من الوزراء تعلن أن سلسلة الرتب والرواتب ستؤدي إلى زيادة المشكلات الاقتصادية في البلاد. وعادت هيئة التنسيق إلى التحركات مجدداً، وبعد تنفيذ إضراب شامل وتظاهرات في المناطق وجميع الإدارات العامة والوزارات في ٥ أيلول/سبتمبر أقرّت الحكومة في ٦ أيلول/سبتمبر سلسلة الرتب والرواتب والمفعول الرجعي للسلسلة مستحقاً من الأول من تموز/يوليو ٢٠١٢، على أن تدفع الفروقات مقسّطة على خمس سنوات. كما أقرّت جملة من الإجراءات والتدابير المالية لتمويل الإنفاق على السلسلة بقيمة ١٢٩٥ مليار ليرة، منها فرض غرامات على الأملاك البحرية وضريبة على الفوائد المصرفية ورسماً إضافياً على رخص البناء وغرامة على الأجهزة الخلوية غير المسدِّدة لرسوم الجمارك، إلخ.

في ٦ أيلول/سبتمبر دخلت "الهيئات الاقتصادية" إلى المعركة بطريقة رسمية، وأعلنت رفضها "أي قرار يصدر عن مجلس الوزراء حول سلسلة الرتب والرواتب، وخصوصاً أن الأرقام المتداولة لكلفتها غير واقعية على الإطلاق وستكبّد القطاعين العام والخاص خسائر فادحة ستكون لها عواقب وتداعيات كارثية على خزينة الدولة، التي تعاني في الأساس عجزاً مالياً فادحاً وعلى الاقتصاد وعلى المواطن اللبناني". واعتبرت أن ما يحدث "عبث بالأمن الاقتصادي"، وأن "فرض الحكومة المزيد من

الضرائب المباشرة على المؤسسات الاقتصادية والمواطنين سيولّد انفجاراً".

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر عقدت هيئة التنسيق مؤتمراً نقابياً في قصر الأونيسكو وطالبت بتحويل سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب خلال عشرة أيام، من دون تقسيط، ومع تعديل للدرجات وإنصاف المتقاعدين والمتعاقدين والأجراء جميعاً والإبقاء على الضرائب التي تطاول "حيتان المال" وإلغاء تلك التي تطاول ذوي الدخل المحدود، "وإلّا فسيتمّ شلّ الدولة مؤقتاً في مواجهة من يدفعها إلى الاحتضار".

أعلن عدد من الوزراء في الحكومة تماهيهم مع مواقف الهيئات الأقتصادية، وانضمت "القمة الروحية المسيحية – الإسلامية" إلى لائحة داعمي الذين يُطاعون ولا يطيعون فأعلنت في مؤتمر صحافي عقدته يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ تأييدها نداءات الهيئات الاقتصادية والصناعية وحذّرت من "الأخطار المحدقة"، ودعت الهيئات الاقتصادية إلى المشاركة في القمة الروحية المقبلة. صعّدت الهيئات في اليوم نفسه فأعلنت رفض مشروع سلسلة الرتب والرواتب من أساسها، وهددت "إن لم يقتنع الرؤساء الثلاثة بسحبه من التداول، فسيكون للهيئات موقفها التصعيدي في الأيام المقبلة".

واصلت هيئة التنسيق النقابية تحركاتها ونفذت إضراباً في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفيما كانت الحكومة تعقد جلساتها من دون تحويل السلسلة إلى مجلس النواب، نفّذت هيئة التنسيق إضراباً شاملاً في لبنان في ١٨ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ومن ثم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وحمّلت هيئة التنسيق "الهيئات الإقتصادية مسؤولية تعطيل الإصلاح الإداري في القطاع العام الذي يبدأ بإقرار السلسلة، ومسؤولية تغطية الكثير من الفساد والهدر الذي يحرم الدولة من مداخيل بآلاف المليارات"، واضعةً "تصرف الهيئات الاقتصادية في خانة التهرّب من دفع الضرائب المتوجّبة عليها من الريوع والأرباح العقارية". هكذا بقيت السلسلة عالقة في مجلس الوزراء، فنفّذت هيئة التنسيق الإضراب العام في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، واستمرت التحركات حتى نهاية العام، بحيث نفّذت هيئة التنسيق، خلال العام ٢٠١٢، ١٤ إضراباً و٦٠ اعتصاماً وأربع تظاهرات شعبية عارمة.

بدأ العام ٢٠١٣ مع سلسلة جديدة من تحركات هيئة التنسيق النقابية، إلى أن أعلنت الإضراب المفتوح. فعمد عدد من الوزراء إلى منع موظفي الإدارات العامة من المشاركة في الاعتصامات مهدِّدين بتطبيق المادة ١٥ من قانون الموظفين الذي يمنع موظفي القطاع العام من حق الإضراب والتنظيم النقابي. ودعا رئيس غرفة التجارة محمد شقير رئيسَ الحكومة نجيب ميقاتي إلى أن يصارح هيئة التنسيق النقابية بأنه لا يمكن للاقتصاد اللبناني أن يتحمّل مطالبهم "ومن الأجدى تأجيل إقرارها لثلاث أو أربع سنوات".

كان مقرراً أن يعلن مجلس الوزراء إحالة سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب، في ١٨ شباط/فبراير، استباقاً لقرار هيئة التنسيق إعلان إضراب مفتوح، إلا أن الهيئات الاقتصادية عقدت اجتماعاً أعلن على أثره محمد شقير أن "الرئيس ميقاتي خذل الهيئات الاقتصادية" وقد اتفقت معه على أنه "لن يُقْدِم على أي خطوة من دون موافقة الهيئات الاقتصادية". ودخلت جمعية المصارف على الخط مهددةً أنْ لا تمويل إضافياً على العجوزات السابقة للموازنة، إنما المطلوب هو إصلاحات. ولم يكن مرة واضحاً ما هي الاصلاحات والمقصود منها خفض الموازنة وترشيق الجهاز الإداري والمزيد من الشراكات بين القطاع العام والخاص. وفي المعمعة، اتّهم فرانسوا باسيل، رئيس جمعية المصارف، السياسيين بأنهم "حرامية". فتقدّم النائب هاني قبيسي، من حركة أمل، بدعوى على باسيل بتهمة القدح والذمّ. أما الصوت الأعلى فكان لرئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الذي ذكّر رئيس الحكومة ومعلّمي وموظفي القطاع العام، باستعلاء طبقي وقح، أن "الهيئات الاقتصادية تُطاع ولا تطيع". فما كان من الحكومة إلا أن رضخت لمن يُطاع وأجّلت إحالة السلسلة إلى مجلس النواب.

عادت هيئة التنسيق النقابية للتحرّك بعد أن اتّهمت الحكومة بالرضوخ للهيئات الاقتصادية، وتواصلت الاعتصامات أمام مباني الوزارات والإدارات العامة، إضافةً إلى مراكز الهيئات الاقتصادية وغرفة التجارة والصناعة وسوليدير، وأقفلت معظم المدارس الرسمية والخاصة أبوابها. في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، أي بعد ستة أشهر من إقرار السلسلة في مجلس الوزراء، أعلنت الحكومة تحويل السلسلة مع مصادر

تمويلها إلى مجلس النواب. وتبيّن أن الوزراء فخّخوا مشروع القانون ببنود رفضتها هيئة التنسيق في السابق، ومنها فرض الضرائب على ذوي الدخل المحدود، ووقف التوظيف في الدولة وتوسيع دائرة التعاقد الوظيفي، وتعديل نظام التقاعد للمعلمين عبر خفض التقديمات، والمسّ بالحقوق المكتسبة للمعلمين عبر زيادة ساعات التدريس وزيادة ساعات العمل من دون مقابل، بالإضافة إلى خفض أرقام السلسلة وتقسيطها. وقد أزال مشروع القانون الجديد كل البنود الضريبية التي اعترضت عليها الهيئات الاقتصادية وأغدق الوعود بتحقيق "الإصلاحات" التي يطالب بها رجال الأعمال.

وفي اليوم التالي على إحالة الحكومة السلسلة إلى مجلس النواب قدّم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي استقالته. وفي ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣ وقّع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مرسومي إحالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب ومشروع تعديل واستحداث بعض المواد القانونية الضريبية إلى المجلس النيابي وفق الصيغة التي ترفضها هيئة التنسيق النقابية.

في نهاية ٢٠١٤ كان مشروع سلسلة الرتب والرواتب لا يزال في مجلس النواب وقد جُمّد بسبب اعتراضات قيادة الجيش عليه تتعلّق برتب ورواتب القوات المسلّحة. أما ما تبقّى لمعلّمي وموظفي القطاع العام من مكاسب بعد كل تلك الأشهر الطويلة من النضال والصمود فهو: تصحيح الرواتب بنسبة التضخم المتراكمة منذ العام ١٩٨٦، وزيادة التقديمات الاجتماعية والصحية، وتعزيز الإدارة العامة بعيداً عن التعاقد الوظيفي، وتحسين التعليم المهني والتقني والمدرسة الابتدائية وتنمية الكفاءات في سائر فروع التعليم. ولم يؤخذ بأي مطلب يتعلّق بتمويل السلسلة بواسطة الضرائب على الريوع العقارية وأرباح المصارف.

في مطلع ٢٠١٥ كانت انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي مناسبة لتسديد ضربة قوية للحراك الذي أطلقته سلسلة الرتب والرواتب. تحالفت الأحزاب المكوّنة لمعسكري ٨ آذار و١٤ آذار من أجل إسقاط لائحة اليسار والمستقلّين التي قادت الحراك في رابطة أساتذة التعليم الثانوي برئاسة النقابي حنّا غريب. فازت "لائحة التوافق الوطني" بـ١٦ مقعداً من أصل ١٨ واحتفظ حنا غريب بعضويته في الهيئة الإدارية الرابطة مع عضو آخر من القيادة السابقة.

حمّلت القيادة الجديدة القيادةَ القديمة مسؤولية عدم تحقيق المطالب، ولسان حالها يقول إنها سوف تحقق المطالب التي ترضي ربع مليون من موظفي ومعلمي القطاع العام بسبب علاقاتها المتنوعة بكافة أطراف الطبقة الحاكمة.

في خريف ٢٠١٥ لم تكن السلسلة قد عُرضت على مجلس النواب. أما النائب هاني قبيسي فأعلن سحب دعواه ضد رئيس جمعية المصارف في تموز/يوليو ٢٠١٤ بناءً على اتفاق قيل إنه قضى بأن يعتذر فرانسوا باسيل عن اتّهامه السياسيين بأنهم حرامية. لكن باسيل لم يعتذر.

تمويلها إلى مجلس النواب. وتبيّن أن الوزراء فخّخوا مشروع القانون ببنود رفضتها هيئة التنسيق في السابق، ومنها فرض الضرائب على ذوي الدخل المحدود، ووقف التوظيف في الدولة وتوسيع دائرة التعاقد الوظيفي، وتعديل نظام التقاعد للمعلمين عبر خفض التقديمات، والمسّ بالحقوق المكتسبة للمعلمين عبر زيادة ساعات التدريس وزيادة ساعات العمل من دون مقابل، بالإضافة إلى خفض أرقام السلسلة وتقسيطها. وقد أزال مشروع القانون الجديد كل البنود الضريبية التي اعترضت عليها الهيئات الاقتصادية وأغدق الوعود بتحقيق "الإصلاحات" التي يطالب بها رجال الأعمال.

وفي اليوم التالي على إحالة الحكومة السلسلة إلى مجلس النواب قدّم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي استقالته. وفي ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣ وقّع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مرسومي إحالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب ومشروع تعديل واستحداث بعض المواد القانونية الضريبية إلى المجلس النيابي وفق الصيغة التي ترفضها هيئة التنسيق النقابية.

في نهاية ٢٠١٤ كان مشروع سلسلة الرتب والرواتب لا يزال في مجلس النواب وقد جُمّد بسبب اعتراضات قيادة الجيش عليه تتعلّق برتب ورواتب القوات المسلّحة. أما ما تبقّى لمعلّمي وموظفي القطاع العام من مكاسب بعد كل تلك الأشهر الطويلة من النضال والصمود فهو: تصحيح الرواتب بنسبة التضخم المتراكمة منذ العام ١٩٨٦، وزيادة التقديمات الاجتماعية والصحية، وتعزيز الإدارة العامة بعيداً عن التعاقد الوظيفي، وتحسين التعليم المهني والتقني والمدرسة الابتدائية وتنمية الكفاءات في سائر فروع التعليم. ولم يؤخذ بأي مطلب يتعلّق بتمويل السلسلة بواسطة الضرائب على الريوع العقارية وأرباح المصارف.

في مطلع ٢٠١٥ كانت انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي مناسبة لتسديد ضربة قوية للحراك الذي أطلقته سلسلة الرتب والرواتب. تحالفت الأحزاب المكوّنة لمعسكري ٨ آذار و ١٤ آذار من أجل إسقاط لائحة اليسار والمستقلّين التي قادت الحراك في رابطة أساتذة التعليم الثانوي برئاسة النقابي حنّا غريب. فازت "لائحة التوافق الوطني" بـ١٦ مقعداً من أصل ١٨ واحتفظ حنا غريب بعضويته في الهيئة الإدارية الرابطة مع عضو آخر من القيادة السابقة.

حمّلت القيادة الجديدة القيادةَ القديمة مسؤولية عدم تحقيق المطالب، ولسان حالها يقول إنها سوف تحقق المطالب التي ترضي ربع مليون من موظفي ومعلمي القطاع العام بسبب علاقاتها المتنوعة بكافة أطراف الطبقة الحاكمة.

في خريف ٢٠١٥ لم تكن السلسلة قد عُرضت على مجلس النواب. أما النائب هاني قبيسي فأعلن سحب دعواه ضد رئيس جمعية المصارف في تموز/يوليو ٢٠١٤ بناءً على اتفاق قيل إنه قضى بأن يعتذر فرانسوا باسيل عن اتّهامه السياسيين بأنهم حرامية. لكن باسيل لم يعتذر.

الفصل السادس

معالجة الفقر من خارج المجتمع

"عندما أساعد الفقراء يقال عني إني قدّيس، وعندما اسأل لماذا هم فقراء أُتَّهم بالشيوعية"

(**أوسكار روميرو، أسقف سان سلفادور**)

كانت المناسبة الجديدة لكي يعيد لبنان اكتشاف الفقر والفقراء بين أبنائه هي إطلاق دراسة موازنة الأسرة في العام ١٩٩٦، بعد مرور ٣٠ سنة على الدراسة الأولى[١]. حينها أعلن مدير الإحصاء المركزي روبير كسباريان، في مؤتمر صحافي، إطلاق البحث على مرحلتين، الأولى على عيّنة من ٣٦٠٠ مسكن في بيروت وضواحيها، ثم مرحلة ثانية على ١٢٠٠ أسرة في المناطق.

اختلف منهج الدراسة عن ذاك المعتمد في دراسة "إرفِد" التي اعتمدت احتساب

١ كانت آخر دراسة أجرتها المديرية قبل الحرب في العام ١٩٦٦ حين كانت تابعة لوزارة التصميم العام بناءً على تحقيق لدى نحو ٢,٥٠٠ أسرة في مدينة بيروت. وأبرز نتائج تلك الدراسة: أن متوسط الإنفاق العائلي السنوي ١٣,٦٢٨ ل ل منها ٢٦,٦% على المواد الغذائية، و١٩,٢% على السكن، و١٢,٠٨% على ملابس وبياضات، و٤١,٥% نفقات أخرى. أما نفقات الأسرة ذات المصروف السنوي الأقل من ٦٠٠٠ ل ل فهي ٤٣,٨% على الغذاء، و٢٣,٤% على السكن، و٨,٦% على ملابس وبياضات، و٢٥,٣% على الحاجات الأخرى. وقد أثير موضوع الفقر وعلاقته بالغرباء في خريف ١٩٦٥ واتّسع البحث والحوار في الفروقات الاجتماعية والفقر بعد أزمة بنك انترا في خريف العام الذي يليه. (راجع: **طرابلسي**، ٢٠١١، ٢٥٤-٢٦٢)

حصة فئات السكان من الدخل الوطني لعام. التزمت الدراسة الجديدة المنهج الذي فرضته الوكالات المالية الدولية وهو توزيع الفئات على مبلغ الإنفاق بالدولار الأميركي في اليوم. على أن مدير الإحصاء المركزي أعلن في مؤتمره الصحافي أن الفقر مفهوم شخصي أكثر منه مفهوم موضوعي وأن كل بلد يعيّن خط الفقر "حسب عاداته والمستوى المعيشي فيه"، على اعتبار أن دور الإحصاء يقتصر على توفير "كل عناصر المعلومات" للسياسيين ليقرروا بدورهم "ماذا يعني الفقر في لبنان وأين هو حد الفقر: ٦٠٠ دولار في الشهر أم ٢٠٠ دولار؟" (**الصحافة**، ١٩٩٦/١٢/٥)

قد يستغرب المرء أن يطلق أعلى مرجع إحصائي في الجمهورية مثل هذه الأفكار عن تعيين خطوط الفقر وأن ينتهي إلى تسليم الأمر للسياسيين كي يقرروا أين يضعون خط الفقر. ولكن حسناً فعل هذا الموظف برتبة مدير عام في الدولة إذ أحال الأمر على السياسيين، ذلك أن رئيس الجمهورية إلياس الهراوي كان قد تساءل باستهجان: "أين الفقر والمطاعم ملآنة بالناس؟!" وقرّر في لقاء متلفز مع صحافيين وطلاب جامعيين قبل ذلك بأيام (في ١٩٩٦/١١/٢٤) أن نسبة الفقر في لبنان تتراوح بين ٤ و٥%. جاءت إحصائيات الرئيس – التي لم يفد عن مصدرها – مساهمةً منه في نقاش دائر حول الفقر في ضوء تقرير لمنظمة "الإسكوا" خلص إلى أن عدد الفقراء يقارب ٢٨% من السكان، وأن ٢٥% من هؤلاء يعيشون تحت خط "الفقر المدقع" حيث يقلّ دخل الأسرة المكوّنة من خمسة أشخاص عن ٣٠٦ دولارات شهرياً، فيما يعيش الـ٧٥% الباقون تحت خط "الفقر المطلق"، إذ يقلّ دخل الأسرة ذاتها عن ٦٨١ دولاراً. (**السفير**، ٢٠١٣/١١/٢٧)

مليون فقير

اعتمدت دراسة "الإسكوا" التي أعدّها الاقتصادي أنطوان حداد (**حدّاد**، ١٩٩٦) على مقياسين لقياس الفقر: ١) الدخل، الذي حدّده بـ٣١٢ دولاراً و٦٠٠ دولار شهرياً و٢) الحرمان من الحد الأدنى من الحاجات الأساسية – "الميمات الخمس" كما أسماها حداد وهي: مأكل، ملبس، مسكن، مستشفى، مدرسة. واحتسبت الدراسة بناءً عليه أن

مليون لبناني يعيشون تحت خط الفقر وأن ٢٥٠ ألفاً من هؤلاء يعيشون في فقر مدقع. والأهم أن دراسة أنطوان حداد بحثت في أسباب الفقر، والأحرى الإفقار، ولم تغفل الأسباب العائدة إلى خسائر الحرب، إلا أنها أضافت عدة عوامل إضافية: التضخّم وغلاء المعيشة وتآكل المداخيل، وعدم خلق فرص عمل والتوزيع غير العادل للثروة وللأصول الإنتاجية، والاختلالات في حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي، وما ينجم عنه من تفاوت كبير في توزيع الثروة بين القطاعات، مع الإشارة إلى انخفاض المداخيل الزراعية والتفاوت في التطور بين المركز والأطراف، ولم تغفل الدراسة دور السياسات الاقتصادية، خصوصاً خفض الضرائب المباشرة على الشركات والأرباح إلى ١٠% وزيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة.

بناءً عليه أوصى حداد بسياسات متكاملة للحدّ من الفقر: سياسة لتشغيل سوق العمل، والتدريب المهني للقوى العاملة، وتحسين الأجور، ورفع الإنتاجية، بذلك يتوافر للفقراء إمكانات الخروج ذاتياً من حالة الفقر من خلال العمل المنتج، ونهى حداد عن اعتماد "المقاربات الرعائية التي تقدّم المساعدات النقدية أو العينية إلى الأبد"، ناهيك بتطوير أنظمة التأمين الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعية، إلخ. (**حداد**، ١٩٩٦)

ردّاً على إنكار الرئيس الهراوي، أجرت شركة "ماء داتا" استقصاءً حول أحوال اللبنانيين الاجتماعية، صرّح فيه ٤٨% من العيّنة أنهم يعتبرون أنفسهم فقراء و١١% أنهم جائعون و٤١% أنهم متوسطو الحال، و٠,٣% أنهم أغنياء. واعترف ٥٢% من العيّنة أنهم لجأوا للاستدانة، و٣٤% أنهم باعوا حليّ نسائهم، و١٠% أنهم باعوا الأراضي لسدّ الديون أو الاحتياجات المادية، و١٠% منهم فقط يدّخرون (**النهار**، ١٩٩٦/١٢/١٤). وتكاثرت التحقيقات الميدانية والإحصائيات في الإعلام عن الأحوال المعيشية للمواطنين. فكشفت جريدة **النهار** في تحقيق لاحق أن أكثر من ٩٠% من العيّنة التي استفتتها لا تكفيهم أجورهم ورواتبهم الشهرية، والأهم من ذلك أن ٦٥% تقريباً من العيّنة لم تعد مقتنعة بأن الحل الناجع للأزمة المعيشية هو زيادة الأجور "ربما لأنهم خبِروا تجارب سابقة علّمتهم أن زيادة الراتب النسبية سترافقها زيادات خيالية في أسعار السلع أياً كان نوعها"، على ما جاء في التعليق. فطالبوا

بمراقبة الأسعار، وضمان الشيخوخة، وتثبيت قانون الإيجارات، وبناء مساكن شعبية، ومكافحة الفساد (**النهار**، ١/٤/١٩٩٦).

عاد الحديث عن الفقر في العام ٢٠٠٥ بمناسبة الذكرى الخامسة للألفية وللتذكير بأهدافها الثمانية، بما فيها "مكافحة الفقر". وقد تعهّد لبنان الرسمي بتقليص عدد الفقراء المدقعين إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥ وفاءً لالتزاماته تجاه الألفية. وانعقدت لهذا الغرض ندوة لمكافحة الفقر حضرها ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمات المجتمع المدني ووزارة الشؤون الاجتماعية، أعلنت خلالها السيدة منى همام، ممثلة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن "تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف الإنتاجية الزراعية والتفاوت المتزايد بين المدن والأرياف تخفّف من القدرة على تقليص الفقر في لبنان" (**المستقبل**، ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥).

نظرة ثانية

في العام ٢٠٠٨ صدر تقرير وكالة الأمم المتحدة للتنمية بعنوان "الفقر، النمو، وتوزيع الدخل في لبنان، آب/أغسطس ٢٠٠٨). وبناءً على "خطة العمل الاجتماعي" التي أطلقتها الحكومة اللبنانية لأول مرة في مؤتمر الدول المانحة – "باريس ٣" – في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تقرر وضع أهداف تخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف في قلب العملية الإصلاحية التي دعت "باريس ٣" الحكومة اللبنانية إلى اعتمادها. فقد تبيّن من التقرير أن ٢٨% من اللبنانيين يمكن اعتبارهم فقراء (ينفقون أقل من ٤ دولارات في اليوم) و٨% فقراء يعيشون في فقر مدقع (ينفقون أقل من ١,٤ دولار باليوم). وأولى التقرير أهمية خاصة للتفاوت في النمو المناطقي في تعيين أسباب الفقر، فشدّد على أن "التباينات المناطقية فاقعة" حيث لاحظ أن محافظة الشمال متأخرة كثيراً قياساً إلى سائر محافظات البلد وأن معدلات الفقر فيها مرتفعة.

جديرٌ التوقف هنا عند أمرين. الأول هو الفقر في ضواحي بيروت الجنوبية والشرقية وفي الأحياء الفقيرة داخل بيروت نفسها. وهذا لم يعد يرد كثيراً لأنه لا ينطبق عليه التفاوت المناطقي لأن ضواحي بيروت منضمّة إدارياً إلى أغنى المناطق اللبنانية التي

هي جبل لبنان فيختلط الحابل بالنابل. والأمر الثاني هو وطأة الفقر الإضافية على المرأة الفقيرة. فمعدّل أميّة النساء الفقيرات ١٧,٨٣% فيما هو ٩,٢٦% عند الرجال؛ وتتلازم أمية الأم مع ارتفاع نسبة وفيات الأطفال في الأسرة (٥,٤٥%، في حين أن المتوسط الوطني هو ٢,٧٨%) وجدير بالتذكير دوماً أن النساء الفقيرات العاملات يتلقين أجوراً أخفض من أجور الرجال.

أما على الصعيد المهني والقطاعي فيلاحظ التقرير أن الفقر مركّز بشدة بين العاطلين عن العمل والعمال غير المهرة، خصوصاً في قطاعات الزراعة والبناء. ويضيف أن واحداً من كل أربعة عاملين في الزراعة وواحداً من كل خمسة عاملين في قطاع البناء هم من الفقراء (**الأمم المتحدة**، ٢٠٠٨، ٢٢). وقد شدّد التقرير على وجوب اعتماد سياسة نمو اقتصادي تحفّز خلق الوظائف في تلك القطاعات (**الأمم المتحدة**، ٢٠٠٨، ١٤).

اعتمد التقرير قياسات للفقر ترتكز بالدرجة الأولى على السوق، أي على الإنفاق الأسري. وخلص إلى أن ٣٠٠ ألف لبناني عاجزون عن توفير متطلباتهم الأكثر أساسية من الطعام وغيره من الحاجات الأساسية (**الأمم المتحدة**، ٢٠٠٨، ١٥). ولكن يتبيّن أن الفقر الإجمالي قد تقلّص من ١٠% في العام ١٩٩٧ إلى ٨% في العام ٢٠٠٥ بسبب نمو الاستهلاك الفردي الحقيقي بنسبة ٢,٧٥% سنوياً بعد العام ١٩٩٧، مع أن "توزيع ذلك النمو بين المناطق كان شديد التفاوت". وطريف أن يقتصر قياس توزيع النمو على الجغرافيا لا على التفاوت في توزيعه بين الطبقات. والجغرافيا هي "العالم غير الماركسي" لقياس الفقر، حسب وصية ميلانوفتش، الاقتصادي في البنك الدولي. وفي المقابل، تنامى الفقر المدقع بمعدل ٥% منذ العام ٢٠٠٤، ويعزو التقرير ذلك إلى الآثار السلبية لحرب تموز ٢٠٠٦ على الاستهلاك المنزلي الذي يفترض أنه تقلّص في إطار تباطؤ النمو الاقتصادي الإجمالي في البلد (**الأمم المتحدة**، ٢٠٠٨، ١٧).

بديلاً من البحث في أسباب الفقر، يلجأ التقرير إلى منهجية تقيم "روابط متبادلة" مع الفقر: الرابط بين بطالة الشباب والفقر (ولكن على اعتبار أن بطالة الشباب تتفاقم مع الفقر، لا العكس!] (ص٢١)؛ والرابط بين العمالة المأجورة والفقر؛ والرابط بين التسرّب المدرسي والفقر، والرابط بين الفقر والأسر اليتيمة الأب والأم، إلخ. (**الأمم**

المتحدة، ٢٠٠٨، ٢٢-٢٣). بناءً عليه يوصي التقرير بما يأتي: ١) النمو المستدام في الوظائف والمداخيل وتقديم المزيد من الفوائد المباشرة للأسر الفقيرة؛ ٢) توسيع فرص التعليم؛ ٣) نمو مناطقي أكثر توازناً؛ ٤) تركيز الموارد على الأسر الفقيرة باستهداف مناطق الفقر؛ ٥) تحسين نوعية ووتيرة تجميع الداتا ورصد النتائج (**الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ٢٥**).

على أن هذه الوصفات التي لا يراقب أي مرجع تنفيذها أو تطورها، والتي لا تفيدنا عن قطاعات الاقتصاد مطلوب تنميتها لكي يتأمن "النمو المستدام في الوظائف" وهي التي تتحدث عن النمو المناطقي الأكثر توازناً مغفلةً النمو الاجتماعي الأكثر توازناً، يجري التخلي عنها جميعاً والهرولة لأجل تنفيذ تعهدات الألفية باتجاه تقليص عدد الفقراء المدقعين إلى النصف. فجلّ همّ موظفي الأمم المتحدة، المتخمين برواتبهم المرتفعة وامتيازاتهم، هو تنفيذ التوصيات بأي ثمن، وهذا يعني تقليص نسب الفقر بالعطاءات المالية.

قدّر التقرير أن تنفيذ تعهد لبنان بتقليص الفقر المدقع إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥ يستوجب ميزانية قدرها ١,٥ مليار دولار. ولمّا لم يكن مثل هذا المبلغ متوافراً، اقترح استهداف الفقراء المدقعين مباشرةً (ما يسمّيه التقرير "الاستهداف الضيّق") بناءً على إحصاء دقيق لهم في المناطق التي تحوي ثلاثة أرباع الفقراء المدقعين ونصف الفقراء الإجماليين، علماً أنها لا تضمّ أكثر من ثلث سكان لبنان. وهذه المناطق هي مدينة طرابلس وأقضية عكار والمنية والضنّية وجزّين والهرمل (**الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ٢٠**). وإلى المساعدة المالية النقدية المباشرة، اقترح التقرير تقديم الغذاء أو العناية الطبية للمعاقين والعُجّز في المنازل التي تشير إلى أعراض واضحة من سوء التغذية أو لذوي الحاجات الخاصة (**الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ٢٦**).

"البرنامج الوطني لمعالجة الفقر"

بعد أربع سنوات، ولم يكن قد نفّذ أي جزء من هذا البرنامج، فكرّر وزير الشؤون الاجتماعية سليم صايغ التعهّد، وأفاد بأن نسبة الفقر المدقع قد بلغت ٩% من السكان

أي ٣٢٠ ألف مواطن من ضمن معدّل الفقر العام الذي يصل إلى ٢٨,٥%. وأكّد أن شمال لبنان، الذي يضمّ ٣٨% من مجموع فقراء لبنان، يسجّل أعلى نسبة من الذين يعيشون في الفقر المدقع (٤٦%) وأن نسبة الفقراء في عكار - المنية - الضنّية هي الأعلى في لبنان وتبلغ ٦٣% تليها طرابلس بنسبة ٥٦%.

بناءً عليه، أعلن الوزير الكتائبي أنه سيضع خطة بالتعاون مع خصومه في حزب الله لتنفيذ التعهد تحت شعار "نعم. نستطيع" جرياً على الشعار الذي أطلقه الرئيس الأميركي باراك أوباما إبان حملته الانتخابية (**الأخبار، ١٤/١٢/٢٠٠٩**). تحتاج هذه الأرقام إلى التوضيح الآتي: يعود انخفاض نسبة الفقر في بيروت إلى أن بيروت الإدارية ليست تتضمن ضواحيها؛ ويفسّر ارتفاع نسبة الفقر في جبل لبنان، وهو عموماً من أغنى المناطق اللبنانية، أن جبل لبنان الإداري يضم ضواحي بيروت الجنوبية والشرقية. إلى ذلك تنبغي الإشارة إلى أن دراسة أخيرة عن الفقر الحضري تخلص إلى أن "طرابلس مدينة فقيرة مع جيوب رفاه... بحيث لا يصحّ وصف الوضع بأن هناك جيوباً للفقر والحرمان يمكن عزلها عن باقي..." ويخلص الدراسة إلى أن نسبة الفقر في المدينة تصل عملياً إلى ٨٠% "وما يمكن اعتباره طبقة وسطى وما فوق لا تزيد عن ٢٠% من إجمالي سكانها". واكتشفت الدراسة، التي تمّت بإدارة الاقتصادي أديب نعمة، أنّ معدّلات الفقر في المدينة ارتفعت بين ٢٠٠١ و٢٠١١ (**الفقر في مدينة طرابلس: الملخص والتوصيات**، "مشروع دراسة الفقر الحضري في البلدان العربية"، منظمة الإسكوا والمعهد العربي لإنماء المدن، ٢٠١٤، ص١٤).

في احتفال رسمي حاشد في قاعة الاونيسكو، برعاية رئيس الجمهورية ميشال سليمان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أعلن الوزير الجديد للشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور انطلاقة "البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً" وشعاره "حَلا" أي آن أوانها، وجرى الترويج له بواسطة حملة إعلانات تحت شعار "واين الدولة؟" والجواب عليه "الدولة حدّك. انت واين؟". يموّل المشروع الحكومة ووزارة الخارجية الإيطالية (٦٥٠ ألف دولار) والسفارة الكندية (برنامج سيدا، مليون ونصف مليون دولار) إضافةً إلى منحة قدرها ٦ ملايين دولار من البنك الدولي سوف تُنفق بالدرجة الأولى على تجميع قاعدة بيانات لـ ١٥٠ ألف أسرة لبنانية الأشد فقراً على أن

تُستكمل بحلول شباط/فبراير ٢٠١٢. أما حصة الدولة من الإنفاق على المساعدات فكناية عن سلفة مالية يقدّمها مجلس الوزراء إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بقيمة ٢٨ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار لأجل إعداد سلّة المساعدات المنوي تقديمها للفقراء وهي: الاستشفاء المجاني والرعاية الصحية الأولية وتأمين الأدوية اللازمة وإعفاء أبناء العائلات من رسوم التسجيل في المدارس الرسمية بكافة المراحل، والتعليم المهني، وتأمين الكتب المدرسية، والإعفاء من رسوم الاشتراك في الكهرباء. وقد استبعد البرنامج المساعدات المالية العينية، ثم عاد فاعتمدها. وأعلن الوزير أبو فاعور أن البرنامج يستهدف نحو ٨٠ ألف عائلة تعيش تحت خط الفقر، أي نحو ٤٠٠ ألف لبناني. وتقرّر أن يتولى ٦٩ مركزاً تابعاً لوزارة الشؤون الاجتماعية استقبال الطلبات التي سوف تخضع للتدقيق من قبل ٤٠٠ محقق اجتماعي.

استهداف الفقر قيد التنفيذ

في صيف ٢٠١٥ كانت ١٦٠,٩٨٥ أسرة قد تقدمت بطلباتها إلى "البرنامج الوطني لاستهداف الفقر"، أي ٦٣٤,٦٠٨ أفراد، وبلغ مجموع الطلبات المقدمة ٢٥,٦٩٨ طلباً. وفي دورة أولى جرى اعتماد ٨٦,٢٣٩ طلباً أهلاً للمساعدة، أما المؤهّلون لتلقّي المساعدة الصحية فهم ٣٧٧ ألف فرد، تلقّوا جميعاً مساعدات دوائية، وأفاد ٧١ ألف تلميذ من المساعدة الدراسية وبلغ المستفيدون من التعويض الصحي خلال العامين ٢٠١٣-٢٠١٤، نحو ٢٠ ألف مريض، وجرى توزيع سلّات غذاء على ٨ آلاف و٦٠٠ أسرة من العجزة من فئة ما فوق ٦٠ سنة (وزارة الشؤون الاجتماعية، National Poverty Targeting Program، ٢٠١٥/٦/٣).

بانتظار التقييم الإجمالي لأداء المشروع، عندما يمضي على تنفيذه ما يكفي من الوقت ليمكن الحكم عليه، هذه بعض الملاحظات على هذه التجربة الأولى لمعالجة الفقر في لبنان.

أولاً، يتعاطى البرنامج مع الفقر بغضّ النظر عن أسبابه. وإذا ما جرى التطرّق للأسباب فيجري تحميل النظام الطوائفي والنزاعات الإقليمية المسؤولية عنه، كما

في دراسة البنك الدولي حول هذا الموضوع، المشار إليها سابقاً.

ثانياً، يجري دراسة الفقر ومعالجته من خارج أي علاقة بين الفقراء وسائر فئات المجتمع. فلا نسبية للفقر تجاه الغنى مثلاً. ولقطع دابر أي ربط بين الفقر وسائر الفئات الاجتماعية، يجري قياسه بمقياسين: الإنفاق في السوق، قطعاً للطريق على أي قياس يتعلّق بالمداخيل والثروة والملكية ومصادرها؛ ومقياس التوزيع الجغرافي للفقر.

ثالثاً، يسود تشوّش كبير في الأهداف المتوخاة من "معالجة الفقر" أو "استهدافه" (كما في الترجمة الإنكليزية) خصوصاً أن الهدف المعلن للألفية كان "وأد" الفقر المدقع مع حلول نهاية العام ٢٠١٥. انتهى العام ٢٠١٥ والعالم بعيد عن تحقيق هذا الهدف، فجرى ترحيل المهمة إلى العام ٢٠٣٠. وإذا نحن ننتقل فجأةً من "الوأد" إلى "تقليص الفقر المدقع إلى النصف" مروراً بـ"الاستهداف" وصولاً إلى توفير "الحماية".

رابعاً، إذا كان الهدف المستجدّ هو "الحماية" فهو يعني، في أفضل الأحوال، مساعدة الفقراء بحيث يحافظون على مستوى الفقر/الفقر المدقع الذين هم عليه. فهل يعني ذلك تخلّي البنك الدولي عن هدف انتشال أعداد متزايدة من الفقراء من تحت خط الفقر المدقع ومن تحت خط الفقر؟

خامساً، تكفي نظرة إلى طريقة تعريف الفقر ونوع المساعدات المقدمة للفقراء للكشف عن التحويل العظيم الذي أجرته النيوليبرالية على مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ نقلتها من حقوق هي في صميم حقوق الإنسان والمواطنة إلى عالم الإحسان الأبوي العادم لكل فكرة الحقوق. والمفارقة هنا أن الدولة اللبنانية، الممنوعة من ممارسة أي دور في إعادة التوزيع العادل للفرص والموارد وخدمات الدولة والتوزيع الاجتماعي، باتت مولجة بمهمة توزيع الإحسان (بما فيه الأعطيات المالية) على غرار الجمعيات الخيرية والدينية والأهلية ومنظمات المجتمع الأهلي.

سادساً، لا يحدّد البرنامج لنفسه أي مهلة زمنية يحقق خلالها أهدافه. علماً أن لا أهداف معلنة له. والمؤكد أن المهلة مرهونة زمنياً باستمرار الدعم الدولي. وقد اضطرت الدولة إلى تحميل اللجوء السوري مسؤولية تنامي الفقر في لبنان ليمكنها تجديد تمويل البرنامج. فعدّلت عنوانه ليصير "برنامج **الطوارئ** لاستهداف الفقر".

في الخلاصة، هذه عيّنة عن معالجة الفقر من منظار النيوليبرالية ورضوخاً لإملاءات المؤسسات المالية والتنموية الدولية: قياس الفوارق في المداخيل والممتلكات عند الدراسات العينية عن الفقر والإصرار، مع ذلك، على أن المعتمَد هو قياس أوحد للفقر وهو قياس الاستهلاك الفردي بالدولار/اليوم؛ نقل الفقر من كونه مظهراً من مظاهر اللامساواة الاجتماعية إلى اعتباره ظاهرة جغرافية – مناطقية، دون تقديم توصيات مجدية تتعلّق بتمويل التنمية المناطقية؛ الاعتراف بصلة ما بين الفقر والبطالة، وإن تكن معكوسة، وما من مقترحات لخلق فرص عمل؛ واقتصار معالجة الفقر على محافظة الفقراء على مستويات الفقر التي هم فيها؛ وتحول تلك معالجة على أنها فعل إحسان بديلاً من النظر إلى توافر الحد الأدنى من مستلزمات الحياة على أنه حق أساسي من حقوق الإنسان.

لا حاجة للاسترسال، فهذه هي خلاصة آخر تقرير لمنظمة "اوكسفام" عن توزيع الثروة عالمياً للعام ٢٠١٤ تقول كل شيء: "لا أمل بكسب المعركة ضد الفقر دون معالجة اللامساواة. إن تفاقم اللامساواة يخلق حلقة مفرغة حيث يزداد تركّز الثروة والسلطة بين أيدي القلة، تاركين للبقية من الناس، التي هي نحن، أن تتقاتل على الفُتات المتساقطة من على الطاولة".

الفصل السابع

السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية

"كل ثروة سلطة، إذ لا بد للسلطة من أن تجذب الثروة إليها بطريقة أو بأخرى."

(إدموند بُرك)

حتى أشدّ أنواع السيطرة استبداداً التي نعرف، وهي تحكّم الأسياد بالعبيد، وقد كانوا دوماً يفوقونهم عدداً، لم يكن يرتكز على تفوقهم في وسائل القسر بذاتها، بل كان يرتكز إلى تنظيم متفوق، أي إلى التضامن المنظَّم بين الأسياد."

(حنّه أرندت)

ليس من حاجة لتقديم أدلة كثيرة على سيطرة رأس المال على السلطة في لبنان، في فترة ما بعد الحرب، عندما يكون رأس المال مسيطراً أصلاً على الدولة وليس على السلطة فحسب. فالمصارف هي دائن دولة مفلسة يجري إنعاشها بالوسائل الاصطناعية بدعم خليجي ودولي معلَنَين، وعلاقة رجال الأعمال بالدولة تتنامى في السنوات الأخيرة من خلال الاستقواء بسلطة الدائن على مداخيل المدين ومصاريفه.

على أن هذا لا يلغي الحاجة إلى المزيد من التبحّر في العلاقة بين السلطة الاقتصادية

والسلطة السياسية في فترة ما بعد الحرب، وسوف نتتبع التحولات الأساسية التي طرأت عليها: التماهي المتزايد بين رأس المال والسياسة؛ وتكوّن طبقة حاكمة تندمج فيها الأوليغارشية مع الطاقم السياسي الحاكم؛ ومتابعة انزياح مركز استقطاب مصالح الأوليغارشية من مركز إلى آخر، في فترة نا بعد الحرب، ورصد التحوّلات التي طرأت على سوسيولوجيا الطبقة الحاكمة، إلى أن نثير السؤال عن الجدوى من الاستمرار في الحديث عن نظام محسوبية (زبائنية) في لبنان ما بعد الحرب.

يلاحظ أنطونيو غرامشي أن "الوحدة التاريخية للطبقات الحاكمة تتحقق في الدولة وأن تاريخها هو في الجوهر تاريخ الدول وتاريخ مجموعات من الدول" (**غرامشي**، ١٩٧١، ٥٢). تنطبق هذه القاعدة أيّما انطباق على تاريخ الطبقة الحاكمة في لبنان. فقد نشأت البرجوازية اللبنانية في كنف السلطة السياسية للانتداب الفرنسي وأسّست جمهوريتها مع الاستقلال بالاستيلاء على الدولة وتسخير سياساتها وقوانينها وفقاً لمصالحها المالية – التجارية، وتنقّل ولائها حسب العهود بين مراكز السلطة. لقد انتقدنا في هذه الدراسة إيديولوجيا الفصل بين السياسي والاقتصادي، والقطيعة بين الطائفي والطبقي، وما يستتبعه في الأدبيات السائدة من حصر الحيّز السياسي بالطائفي. وانتقدنا أيضاً حصر الطبقات بالحيز الاقتصادي، عن طريق إخراجها من الفعل في حيّز العلاقات الاجتماعية، وما في ذلك من تجاهل لدور الحيّز السياسي، أي سلطة الدولة وتشريعاتها ومؤسساتها، في إعادة إنتاج البنية الطبقية مثل دوره في إعادة إنتاج البنية الطوائفية، مع ما يستتبع ذلك من تعديلات على هذه وتلك، وفقاً لتوازنات القوى السائدة في تلك اللحظة.

لا شك في أن للسياسي والاقتصادي مصدرين تاريخيين وجغرافيين مختلفين في البنية المجتمعية اللبنانية، كما في معظم البنيات المجتمعية في العالم، لسبب بسيط هو أن مصادر السلطة السياسية وبيئاتها سابقة على الرأسمالية. ويمكن إجمال المصدرين بالمصدر الجبل – لبناني – الريفي والطرفي للسياسة والمصدر المديني للبرجوازية. من هنا التفارق الأصلي بين مصادر السلطة السياسية ومصادر السلطة الاقتصادية. لكن الطرفين التقيا ويلتقيان في الدولة حيث تجري إعادة إنتاج البنية الطبقية والبنية الطوائفية – المذهبية في آن معاً. وهي عملية إعادة إنتاج لا تخلو طبعاً من النزاعات

داخل البرجوازية نفسها، كما داخل الفريق السياسي الحاكم، على توازع الريوع، وللاستعانة بالخارج دور رئيس فيها، ونلقى، أخيراً وليس آخراً، النزاعات بين القوى الاجتماعية المختلفة – الممثلة للجماعات والطبقات – على الاستحواذ على الفائض الاجتماعي، كما أبنّا في الفصول السابقة. وسوف نرى كيف أن تطور الرأسمالية اللبنانية، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، قد قلّص إلى حدٍّ بعيد التفارق بين مصادر السلطة السياسية ومصادر السلطة الاقتصادية.

رئاسة الجمهورية بما هي قطب اقتصادي

نشأت العلاقة الأصلية بين الأوليغارشية التجارية – المالية والسلطة السياسية على قاعدة استمرت عملياً من الاستقلال إلى الحرب. وهذه القاعدة هي التفاف الأوليغارشية حول رئيس الجمهورية وتوسّل مصالحَها ومنافعها عن طريقه بصفته رأس السلطة التنفيذية. ولذلك سببان بيّنان. **الأول**، والأهم، هو أن دستور العام ١٩٤٣ منح رئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية، تشريعية وتنفيذية، وامتيازات إدارية وإعفاءات من أية مساءلة أو محاسبة على سلوكه طوال فترة ولايته. ورأس المال ينجذب بالضرورة إلى حيث يكون مصدر القوة والسلطة. **والثاني** هو توزيع العمل الذي نشأ عليه النظام السياسي مع الاستقلال، الذي عرّف مجلس النواب بما هو "مجمع وجهاء الطوائف والمناطق" أكثر منه سلطة تشريعية، يكاد يتلخّص دوره في تأمين التوازن والسلم بين الطوائف. فيما اعتبر الجهاز التنفيذي أنه حقل الاقتصاد حيث الإدارة في خدمة رجال الأعمال ووظيفتها الرئيسة تلبية مصالحهم وتسريع معاملاتهم. وقد نشأ نتيجةً لذلك تقليد يقضي بغلبة الملاّك العقاريين – "الإقطاع السياسي" – على التمثيل السياسي وتوسُّل أوساط الأعمال هؤلاء الزعماء لتمرير مصالحهم ولجوئهم المتزايد إلى المحامين للغرض ذاته.

بفضل توزيع العمل هذا ينأى البرلمان عن دوره التشريعي، وهو التدبير الأكثر ملاءمةً لمصالح برجوازية مالية – تجارية ولنظام "الاقتصاد الحرّ" الذي كان في طور بنائه، وهو الذي يحتاج إلى موازنات "خفيفة" وإلى الحدود الدنيا من التشريع. ولسنا

نقول إنه يحتاج عدم تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي لأن السلطة السياسية/الدولة تتدخل دوماً في الاقتصاد، وتمثّل مصالح معينة في الاقتصاد، والمسألة هي مسألة **الكيفية** التي بها تتدخل، **وأهداف** التدخل **والمصالح** التي يخدمها.

ميشال شيحا هو صاحب هذه النظرية المتكاملة. لذا تراه يحذّر من الانسياق وراء "الأذواق الديمقراطية المغالية"، فمجلس النواب عنده هو "مجمع وجهاء" يتعيّن عليه السهر على تطبيق "قواعد التوازن بين الطوائف والمناطق اللبنانية" (**طرابلسي**، ١٩٩٩، ٥٧-٥٨) ولم يكن صدفة أن شيحا، وهو الليبرالي الكلاسيكي المعادي للتشريع أصلاً، قد أكّد على حصرية المحاصصة الطائفية في التمثيل السياسي وفي مراكز الدولة الأساسية، وآثر في الوقت ذاته عدم تطبيق المحاصصة الطوائفية في الوظيفة الإدارية. والدافع لذلك أنه أراد إدارة كفوءة من إداريين هم في أكثريتهم من المسيحيين الذين تخرجوا من مدارس التعليم الديني الخاص وخصوصاً من جامعة القديس يوسف التي وفّرت القسط الأكبر من كوادر الإدارة في عهد الانتداب ولفترة طويلة في العهود الاستقلالية الأولى. لم يكن لشيحا ما أراد في صيغته النموذجية تلك بسبب الاستحواذ المتزايد من طرف الإقطاع السياسي على التوظيف وحشو الإدارة بالأتباع والمحاسيب.

في العهد الاستقلالي الأول كان الاندماج شبه كامل بين الرئاسة وحلقة الأعمال التي أعدّت بشارة الخوري للوصول إلى رئاسة جمهورية الاستقلال، وموّلت حملته. وكانت النواة الصلبة من تلك الحلقة تتكوّن من أسرة الرئيس ومصاهريه: خوري، فرعون، شيحا، دُ فريج، حلو، حداد، شقير، ضومط، عريضة، فتّال. وكانت هذه نواة لحلقة ضيقة من رجال الأعمال لم تتعدَّ حينها الثلاثين أسرة، أطلق عليها الصحافي إسكندر الرياشي تسمية "الكونسورسيوم". ولم يكتفِ هذا الكونسورسيوم بالسيطرة على قمم الاقتصاد، وخصوصاً على قطاعه المالي والتجاري، بل عمل، من خلال السلطة السياسية، على إعادة صوغ الاقتصاد اللبناني برمّته وفق قواعد "الاقتصاد الحر" بنقله من اقتصاد إنتاجي زراعي تنمو فيه الصناعة بوتيرة متسرّعة إلى اقتصاد مال وتجارة وخدمات وسياحة، يلعب الدور الاقتصادي الوسيط في المجال الإقليمي والدولي.

رئاسة الجمهورية والمصارف

مع عهد بشارة الخوري تبدأ العلاقة المميزة بين رئاسة الجمهورية والمصارف. فلكل رئيس جمهورية مصرفه ومصرفيوه لتمويل حملاته الانتخابية، لا سيما أن سلطة رئيس الدولة كانت تقتضي سيطرته على أغلبية برلمانية تدين له بالولاء وتؤمّن له تمرير قوانينه وسياساته والتجديد له في معظم الأحوال. هكذا عُرِف **بنك فرعون – شيحا** بما هو بنك عهد بشارة الخوري، يموّل الحملات الانتخابية للحزب الدستوري – وأبرزها انتخابات أيار/مايو ١٩٤٧ التي عُرفت بانتخابات "أيار الأسود" بسبب شراء الأصوات الواسع النطاق والتدخل السلطوي الفظّ خلالها، ويرسي تقليد تسليف الصحافيين لقاء خدماتهم الإعلامية لمصلحة العهد. ويتّهم الصحافي شكري البخاش مصرف فرعون شيحا بأنه عيّن ثلاثة أرباع النواب ويدفع مرتّبات شهرية لأربعة وعشرين منهم (**الصحافي التائه**، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧).

ويمكن القول إن كل رئيس خَلَف الرئيس الخوري عمل على إدخال محسوبيه أو شركائه من رجال الأعمال إلى هذا الكونسورسيوم دون أن يعني ذلك غياب المنافسة بين أطرافه. لكن اللافت هو مدى مرونة عائلات الكونسورسيوم الأصلية في التكيّف مع العهود الجديدة. وليس أدلّ على ذلك من الاستدارة الكاملة لتلك العائلات، بمن فيها أسرتا فرعون وشيحا، للالتفاف حول كميل شمعون، خصم الرئيس الخوري اللدود والذي كانت له اليد الطولى في إسقاطه في العام ١٩٥٢.

كان عهد كميل شمعون العهد الذهبي للاقتصاد اللبناني وللبرجوازية اللبنانية، وشهد إقفال مرفأ حيفا وانتقال نشاطاته إلى مرفأ بيروت، وتدفق الرساميل الفلسطينية ومعها اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة إلى لبنان، وتالياً تدفق رؤوس أموال سورية على إثر القطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان، أعوام ١٩٤٨-١٩٥٠، وبدء لجوء رؤوس أموال مصرية على إثر انقلاب الضباط الأحرار عام ١٩٥٢.

ومع أننا لا نعرف لعهد كميل شمعون مصرفاً بعينه – وقد يكون ذلك لمجرد نقص في معارفنا – فقد كان بالدرجة الأولى عهد المصارف. فقد توسّع القطاع المصرفي في عهده توسّعاً مدهشاً لاستقبال الأموال العربية والنفطية الوافدة أو اللاجئة. وقفز عدد المصارف من ٧ في العام ١٩٤٥ إلى ٤٣ في العام ١٩٦٠، وتضاعفت الودائع

في خمس سنوات من ١٨٠,٦ مليون ليرة في العام ١٩٤٩ إلى ٣٩٢,٢ مليون ليرة في العام ١٩٥٤. وفي عهد شمعون كان لا يزال بنك سوريا ولبنان هو بنك الدولة وبنك الإصدار وقد موّل بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري الذي تأسّس عام ١٩٥٥. على أن أهم العلامات الفارقة للعهد الشمعوني أيضاً هو إقرار قانون سرية المصارف عام ١٩٥٦ الذي سيغطّي كل النشاطات الاقتصادية غير الشرعية ويجذب "الأموال الملوّثة" إلى خزنات المصارف اللبنانية ويسوّغ التهرّب الضريبي.

التفّ حول كميل شمعون صف جديد من رجال أعمال ومتمولين كبار – معظمهم قادم من عالم الهجرة والاغتراب – الشيخ بطرس الخوري، والإخوة صحناوي (من سورية) وإميل بستاني (فلسطين والعراق) وحسين العويني ونجيب صالحة (العربية السعودية) وتوفيق عسّاف، وتحوّل معظمهم إلى مصرفيين في "بنك لبنان والمهجر" و"سوسيتيه جنرال" و"بنك انترا" و"بيروت والبلاد العربية". ولعل الرئيس شمعون أول من شارك رجال الأعمال في مشاريعهم الاقتصادية. ففي عهده ظهرت الشركات المساهمة، وقد اتُّهم الرئيس من قبل خصومه بأنه كان يتلقى، بواسطة عملائه، أسهماً على سبيل الهدية عن كل شركة مساهمة يجري الترخيص لها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك معمل تكرير السكّر في البقاع لصاحبه حسين العويني، ومصنع الإسمنت الثاني في شكّا الذي منح شمعون رخصته إلى أسرة ضومط، المصاهِرة لميشال شيحا والشريكة مع رأس المال الألماني. واتّهم كمال جنبلاط شمعون بأنه تلقّى ١٦٤٠ سهماً في الشركة قيمتها مليون ليرة لبنانية ثمناً لمنح المصنع الثاني رخصته. وكان جنبلاط نفسه قد تقدم بطلب للحصول على رخصة لتأسيس مصنع إسمنت في أراضٍ يملكها في سبلين (إقليم الخرّوب) في عهد بشارة الخوري، فرفض الأخير الطلب دعماً لاحتكار "شركة الإسمنت اللبنانية" وهي ملك شقيقه فؤاد وأسرة زوجته من آل حداد. وقد حُرم جنبلاط في عهد كميل شمعون، بعد عهد بشارة الخوري، من الحصول على الرخصة،. ومن المفارقات الساخرة أن كميل شمعون ذاته كان محامي جنبلاط في قضية رخصة مصنع سبلين في عهد بشارة الخوري! (راجع: المؤتمر الصحافي لكمال جنبلاط، **المحرّر**، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣)

وبرز **بنك انترا**، الذي أدار ٦٠% من الاقتصاد اللبناني في حينه، بما هو بنك

عهد فؤاد شهاب، تسيّره الأجهزة الأمنية ("المكتب الثاني" في الجيش) وتموّل بواسطته الانتخابات و"تسلّف" أصدقاءها السياسيين والإعلاميين من أمواله. وانهار بنك "انترا"، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، في أعقاب حرب شنّتها عليه أسر الكونسورسيوم، الملتفة حول الرئيس شارل حلو، الذي اتّهمه رئيس مجلس إدارة البنك، يوسف بيدس، بتعمّد إغراق البنك ورفض تعويمه مع أن موجوداته كانت تفوق ديونه بكثير وذلك لمصلحة المصارف الأجنبية ووكلائها المحليين. وطاول الاتهام أيضاً رئيس الوزراء عبد الله اليافي وصائب سلام وبيار إده، رئيس جمعية المصارف، وجوزيف أوغورليان، نائب حاكم البنك المركزي، وسامي شقير، رئيس جمعية التجار.

في عهد شارل حلو انتقل دور مصرف العهد إلى "البنك الأهلي" (رأسماله ١٠ ملايين ليرة لبنانية) ورئيس مجلس إدارته أدريان جديّ، المساهم في "بنك الاعتماد المالي اللبناني" (رأسماله مليونا دولار) و"الكونتوار الوطني للتوفير والتوظيف المالي" (رأسماله مليون دولار). وكان جديّ وكيلاً لشركات أميركية، بينها شركة تملك الحصة الأكبر في كازينو لبنان. وعُرِف "البنك الأهلي" على أنه مصرف "المكتب الثاني" البديل من مصرف انترا. ولا بد من أن نذكر نجيب صالحة، المترسمل في العربية السعودية، في عداد رجال الأعمال العابري عهدي شهاب وحلو، وهو المساهم في "البنك الأهلي" ورئيس مجلس إدارة فندق فينيسيا، ذي الرساميل الأميركية، أفخم فنادق لبنان قبل الحرب الأهلية، والمساهم في شركة "تلفزيون لبنان والمشرق"، بالشراكة مع رؤوس أموال بريطانية (Thomson و Independent TV).

عُرف عن الرئيس سليمان فرنجية أنه عضو مؤسس في "بنك الشرق الأدنى" (رأسماله ١٠ ملايين دولار) دون أن يعني ذلك بالضرورة أنه قد وظّف أموالاً في ذلك المصرف بقدر ما كانت عادة ضمّ السياسيين إلى مجالس إدارة المصارف أو كبريات الشركات المساهمة وسيلة من وسائل توظيفهم في خدمة تلك المؤسسات والتوسّط لديها تجاه الدولة والسلطات. وكان فرنجية أيضاً وكيلاً لمجموعة من الشركات البريطانية زار ممثلوها لبنان في عهد الرئيس شارل حلو عارضين مساهمة شركاتهم في التنمية الاقتصادية، ولفرنجية صلات وثيقة برجال الأعمال الشماليين، وأبرزهم

الشيخ بطرس الخوري وآل أبو عضل، أصحاب وكالات حصرية في الأدوية خصوصاً وشركة مطبوعات.

أما الرئيس إلياس سركيس، حاكم مصرف لبنان، فكان رجل المصارف الأول الذي تولّى إصلاح النظام المصرفي بعد الهزة الكبرى التي تعرّض لها إثر إفلاس بنك انترا عام ١٩٦٦، ولم يتورّع المصرف المركزي، في ظل حاكمية سركيس، عن وضع اليد على المصارف العاجزة وقد صفّى منها لا أقل من عشرين مصرفاً، وأنجز تأمين الودائع المصرفية وأوقف منح التراخيص لمصارف جديدة. وبعد فشله في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠ بفارق صوت واحد ضد سليمان فرنجية، خدم سركيس كمندوب للبنان في صندوق النقد الدولي قبل أن يعود ليخلف فرنجية في الرئاسة (١٩٧٥–١٩٨٢). وتأكيداً على صلة الرجل التي لا تنفكّ بالمصارف، عُيّن رئيساً لمجلس إدارة بنك "ويدج" لصاحبه عصام فارس بعد نهاية ولايته في رئاسة الجمهورية.

الرئيس "البزنس مان"

عُرف الرئيس أمين الجميّل بقربه الشديد من أوساط رجال الأعمال، ومن أبرز المقرّبين منه من رجال الأعمال سامي مارون، مدير بنك ليتكس LITEX وممثل شركات نفط رومانية وشركة فرنسية تكرّر النفط العراقي في تركيا، ومالك الحصة الكبرى في شركة مرفأ بيروت. وقد ارتبط اسم مارون بفضيحة شراء مروحيات Puma للجيش اللبناني[1]. وإلى مارون يوجد أنطوان شادر، المصرفي وابن القيادي في حزب الكتائب يوسف شادر، وروجيه تمرز وغيرهم. لكن أهم المقرّبين من الرئيس كان رجل الأعمال روجيه تمرز الذي ولاّه الجميّل على "شركة انترا للاستثمار" Intra Invest Company (١٩٨٣–١٩٨٨) وريثة "بنك انترا" وهي أكبر مؤسسة مالية لبنانية حينها تملك الحكومة اللبنانية ٢٩% من أسهمها مع مساهمين من الكويت وقطر

١ اشترت الحكومة مروحيات عسكرية من طراز PUMA بأسعار مرتفعة على اعتبار أنها جديدة ومن صنع فرنسي ليتبيّن أنها تسلّمت مروحيات من صنع روماني ومستعملة. ومعروف أن العمولات على طائرات مستعملة أعلى منها على الجديدة لصعوبة الترويج لها وبيعها.

والولايات المتحدة الأميركية. وكانت "شركة إنترا للاستثمار" تسيطر على ثاني أكبر مرفأ فرنسي في مارسيليا، وتملك عقارات في باريس ونيويورك والحصة الأكبر من كازينو لبنان و"راديو أوريان" وشركة مرفأ بيروت وطيران الشرق الأوسط وبنك الإسكان وبنك المشرق وفندق فينيسيا في بيروت وبناء العازرية في وسط المدينة، غيرها.

وروجيه تمرز مغامر مالي عربي ودولي ولد في مصر من أب لبناني وأم سورية، وبدأ حياته العملية بعد تخرجه من كمبردج كادراً في شركة "كيدر آند بيبودي" المالية الأميركية. في العام ١٩٧٠ عمل وسيطاً لحكومة مصر من أجل شراء ست طائرات بوينغ ٧٠٧ بقيمة ٦٠ مليون دولار. بعدها عمل لدى رجال الأعمال السعوديين، غيث فرعون وغسان شاكر وكمال أدهم وسالم بن لادن، حيث تسلّم الإدارة العامة لـ"مصرف الكومونولث" في ديترويت بالولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩٨٢، (٧٠% من أسهمه لسعوديين). واشترى لمصلحة شركائه فندق "برنس دُ غال" أحد أفخم فنادق باريس. وأسس شركة First Arabian Corporation مع الأمير مساعد بن عبد العزيز وسالم بن لادن. وفي العام ١٩٨١ بدأ تمرز يستثمر في النفط والصلب والطيران والصناعات الحربية (**ديب**، ٢٠٠٤، ٢٢٧). وشاع أن لديه علاقات بالسي آي إي (لم ينكرها عندما سأله نجيب حوراني عنها، بل قال له: كانت لجميعنا صلات بالاستخبارات الأميركية بشكل أو بآخر – **حوراني**، ١٩). وكان تمرز ممثلاً في لبنان لـ"كيدر آند بيدوبي" التي كلّفتها الحكومة اللبنانية بمساعدة مجلس الإدارة الجديد لبنك إنترا بعد إعلان إفلاسه على تقدير أصول الشركة واقتراح مسار التصرّف، فصار تمرز مستشاراً للحكومة اللبنانية في قضية إنترا. وقد اقترح تحويل أصول البنك إلى أسهم والتعويض على المودعين بتحويلهم إلى مساهمين في الشركة الجديدة. وتلقّت "كيدر آند بيدوبي" مليون دولار ثمناً لاستشاراتها (**ديب**، ٢٠٠٤، ١٢٠–١٢١).

وكان "**بنك المشرق**"، بنك العهد الكتائبي، قد سيطر عليه تمرز من خلال ملكية إنترا لـ٤٢,١٧% من أسهمه وارتقى به إلى مصاف ثاني أكبر مصرف في البلاد. من خلاله بدأ الخلط بين مصالحه الخاصة ومصالح "إنترا للاستثمار". في العام ١٩٨٨ كان تمرز يمتلك عدة شركات ومصارف يسيطر عليها من خلال هولدنغ سُمّي

Milcher Group. فكانت له أسهم في "طيران الشرق الأوسط" وشركة مرفأ بيروت، وبنك المشرق، والشركة العقارية اللبنانية، وبنك الكويت والعالم العربي، وشركة إنترا للتأمين، وشركة عقارات "سان لوي"، وبات مساهماً رئيساً في بنك فيرست فينيشيان First Phoenician وبنك الاعتماد اللبناني، الذي أسّسه وجدي معوّض وألحقه ببنك المشرق بعد إفلاس معوض، لكثرة ما فرض عليه زعماء الميليشيات، من خوّات وألزموه توزيع قروض وتسليفات على محاسيب لم يسدّدوها، ما أدّى إلى إفلاس البنك وهرب معوّض إلى البرازيل، على ذمة روبير حاتم في كتابه (**حوراني**، ١٩٩٩، ٣١؛ **حاتم**، ٢٠٠٣، ٧٧). وبالإضافة إلى "فيرست فينيشيان" استملك تمرز أكثرية أسهم "كابيتال ترست" Capital Trust وبنك الاعتماد اللبناني. وعن طريق هولدنغ آخر سُمّي Jet Holding اشترى شركة TMA للنقل الجوي بعد أن دفع ديونها البالغة ٤٠ مليون دولار وأعطى أسهماً فيها لعدد من زعماء الميليشيات في الشطر الغربي من العاصمة. وفي المقابل، ساعد بشير الجميّل على فتح مطار حالات في المنطقة الشرقية من لبنان، ودفع من جيبه ثلاثة ملايين للمشروع، إضافة إلى قرض للمشروع من بنك المشرق. وأخذ تمرز يتباهى بأن لديه خمسين ألف موظف عبر العالم وأنه يملك ٤٢% من أسهم "بنك المشرق" من خلال "هولدنغ ميلشر" (**ديب**، ٢٠٠٦، ٢٥٨-٢٥٩).

وأبرز نشاطات تمرز الاقتصادية في تلك الفترة تأسيسه شركة النفط First Arabian Oil التي دخلت في شراكة مع الحكومة الليبية لتأسيس "تامويل" Tamoil التي أخذت تشتري الأملاك في إيطاليا بالشراكة مع شركات نفط أميركية منها شيفرون Chevron بحيث سيطرت "تامويل"، بعد أن باع تمرز الحصة الأكبر فيها للحكومة الليبية، على ٧٠% من سوق النفط الإيطالي (*The Financial Times*, 9/5/1983). وقد لقيت مصالح "تامويل" ووزن تمرز في ليبيا الدعم الكبير بعد زيارة رسمية قام بها الرئيس أمين الجميّل إلى ليبيا في العام ١٩٨٤ (*The Guardian*, 24/10/1984).

وتعززت الكتلة الاقتصادية للرئيس الجميّل عندما اشترى أنطوان شادر وجوزيف خوري مصرف "كيميكال بانك" Chemical Bank في العام ١٩٨٦، وتملّك تمرز نفسه مصرفين جديدين هما Societe Nationale de Banque و Credit Libanais. وبلغ

تمرز من الأهمية في الحياة اللبنانية درجة أن الإدارة الأميركية رشّحته كخليفة محتمل للرئيس الجميّل عند انتهاء ولاية هذا الأخير. وأخذت مجلة **الاقتصاد والأعمال** تتحدث عن "تمرزة" المصارف اللبنانية وأطلقت صرخة التحذير من أن تمرز "يشتري كل لبنان" (**حوراني**، ١٩٩٩، ٤١-٤٢؛ قرم، ٢٠٠٣، ٢٠٨-٢٠٩).

انهارت مصارف تمرز بعد انتهاء ولاية أمين الجميّل. وكانت مغامرات تمرز قد دفعت أمين الجميّل إلى كف يده عن رئاسة مجلس إدارة إنترا للاستثمار. وفي عهد انقسام الشرعية بين رئيسي الوزراء ميشال عون وسليم الحص، فرضت "القوات اللبنانية"، بقيادة سمير جعجع، الإقامة الجبرية على تمرز، بتهمة إخراج ١٤٠ مليون دولار من خزائن "بنك المشرق" للتوظيف في الخارج. وكانت مضاربات تمرز وتوزيعه المال السياسي والخوّات يميناً وشمالاً إرضاءً لزعماء الميليشيات قد أوقعت "بنك المشرق" في ديون بلغت ١٧٥ مليون دولار. وتبيّن أيضاً أنه سحب من المصرف ٧٠ مليون دولار لحسابه الخاص وأنه أنفق ٦ ملايين دولار إضافية على رحلات أمين الجميّل الرئاسية إلى الخارج، حسبما أفاد لوسيان دحداح، الذي خلف تمرز في رئاسة مجلس إدارة شركة إنترا للاستثمار (**الحياة**، ١٩/١/١٩٩٠). رفض حاكم المصرف المركزي إدمون نعيم تغطية ديون "بنك المشرق"، ودعمه في ذلك رئيس الوزراء سليم الحص، ووقف الجنرال ميشال عون على الحياد، فانهار المصرف (**ديب**، ٢٠٠٤، ٢٢٦-٢٣٢).

تمكّن تمرز من الهرب من بيروت الشرقية إلى الغربية حيث وضع نفسه تحت حماية وليد جنبلاط. وفي بيروت الغربية خطف إيلي حبيقة تمرز، وقد تخصّص في خطف الأغنياء لقاء فديات كبيرة، وحبسه في زحلة، وطالبه بفدية لإطلاق سراحه قدرها ١٢ مليون دولار دفع منها تمرز خمسة ملايين، تقاسمها حبيقة مع شركاء وأعوان. (**حاتم**، ٢٠٠٣، ١٤٢-١٤٣).

أما باقي قصص تمرز فبات مسرحها عالم النفط ومراكزه السياسية من موسكو إلى واشنطن. فقد عرف بعلاقاته الوثيقة بالرئيس بيل كلنتون والفضائح الناجمة عن مساهماته المالية في تمويل حملاته الانتخابية، كان يطمح في مقابلها لمساعدة الرئيس الأميركي له على صفقة من كبريات الصفقات الدولية: مشروع أنابيب الغاز من بحر

قزوين التي لم ينجح في نيلها.

لعل الرئيس إلياس الهراوي قد شكّل الشواذ الذي يثبت القاعدة في العلاقة بين الرؤساء والمصارف والمصرفيين. فلسنا نعرف له مصرفاً أثيراً. وإن تكن اهتمامات نائب زحلة السابق وشريك خليل غطاس، وكيل شركة موبيل الأميركية، قد تركّزت على قطاع النفط والمحروقات. فيما تركّز اهتمام ابنه رولان على شركة كهرباء لبنان بالشراكة مع إيلي حبيقة.

أما الرئيس إميل لحود فقد شهد عهده فضيحة **بنك المدينة** المدوّية وتنامى فيه دور الشبكة الأمنية السورية – اللبنانية بالشراكة مع حاكمية البنك المركزي في إدارة شؤون الاقتصاد.

من قطب رئاسة الجمهورية إلى قطب رئاسة الوزراء

أبرز تطوّر في العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بعد الحرب هو انتقال مركز السلطة إلى رئاسة مجلس الوزراء والوزارة وتسرّبه تدريجياً إلى مجلس النواب ونشوء ما يسمّى "الترويكا" من الرئيس ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء.

نقل اتفاق الطائف، وقد تكرّس في الدستور الجديد، مركز الثقل في السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الوزراء والوزارة ومجلس النواب، وفقد رئيس الدولة، في ما فقد، حقه المطلق في تعيين الحكومة ورئيسها وعزل الوزراء فردياً أو جماعياً، مثلما فقد حقه الفردي في حلّ مجلس النواب. وباتت كل هذه الصلاحيات تتطلّب إقرارها في مجلس الوزراء. وبات على رئيس الجمهورية أن يعيّن رئيس وزراء بناءً على استشارات إلزامية للكتل النيابية يسمّي على إثرها المرشح الذي نال أكبر عدد من أصوات النواب. لم يقتصر أمر انتقال مركز الثقل في السلطة على التعديلات في آليات المحاصصة الطائفية. ضاعف من أهميتها تولّي رفيق الحريري المنصب لنحو عقد من الزمن (١٩٩٢–٢٠٠٠، ٢٠٠٤–٢٠٠٥) وانعقاد الاتفاق عليه بين رعاة اتفاق الطائف الثلاثة، الولايات المتحدة وسوريا والعربية السعودية. حتى أن

الآية انقلبت رأساً على عقب في توازن القوى بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، إذا صدقت الروايات التي تزعم أن رئيس مجلس الوزراء كان يموّل رئيس الجمهورية. فقد زعم حسن صبرا، صاحب **الشراع** الأسبوعية، أن الرئيس الحريري أسرّ له بأنه كان يقدّم لإلياس الهراوي مساعدة شهرية قدرها ٣٥٠ ألف دولار (**الشراع** الإلكتروني، ٢٠٠٩/٢/١٦).

وكان طبيعياً أن تلحق المصالح الاقتصادية المهيمنة بمركز الثقل الجديد في السلطة السياسية وتلتفّ حوله، وإن كان بعض أوساطها، من رجال الأعمال المسيحيين خصوصاً، قد تخوّف بادئ الأمر من منافسة الحريري له نظراً لقدراته المالية الجبارة وعلاقاته العربية والدولية الاستثنائية. مع ذلك، آذن رفيق الحريري بدور مباشر وحاسم لرجال الأعمال في السلطة التنفيذية وهو يدشّن عهداً غير مسبوق من التماهي بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية. حتى يمكن القول إنه خلال عقد من الزمن وأكثر بات يجسّد المصالح الاقتصادية والطبقية الرأسمالية في شخصه، كما بيّنّا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

وإنه لمعبّر جداً أن لا تتنازل البرجوازية المالية عن سدّة رئاسة مجلس الوزراء بعد اغتيال الرئيس الحريري. خلفه على المنصب أحد أبرز معاونيه ووزير ماليته المصرفي فؤاد السنيورة (٢٠٠٥–٢٠٠٩) قبل أن يترأس ابنه سعد الحكومة (٢٠٠٩–٢٠١١) ومتى باتت المسألة مسألة الاستغناء عن الحريري، خلفه نجيب ميقاتي (٢٠٠٩–٢٠١٣) وهو صاحب المليارات القادم من عالم الاتصالات والعقارات الذي تبيّن أنه أوسع ثروة من الحريري.

رئاسة مجلس النواب كقطب اقتصادي

بعدما تثبتت مدة ولاية رئيس مجلس النواب بأربع سنوات (لا يمكن إقالته دستورياً إلا بعد مضي سنتين منها) انقلب دور رئيس المجلس رأساً على عقب. لعقود طويلة كانت المهمة الرئيسية لرئيس الجمعية الوطنية ضبط الأكثرية النيابية الموالية لرئيس الجمهورية، أو، في أحسن الأحوال، مقايضة نفوذه بين النواب مقابل امتيازات

وتنفيعات شتى من الرئاسة أو الحكومة أو الإدارة.

في الجمهورية الثانية صار رئيس المجلس النيابي أحد أفراد الترويكا الرئاسية الحاكمة على كثرة النزاعات بين أركانها، التي كانت تستدعي التدخل الدائم لرئاسة الدولة السورية، بشخص حافظ الأسد ثم بشار الأسد. على أن تثبيت ولاية رئاسة المجلس، لتوازي ولاية المجلس ذاته، لم تكن لتكسِب المنصب وزنه الكبير لولا أن نبيه بري جاء إلى رئاسة المجلس النيابي بما هو قائد حركة مسلّحة وزعيم منطقة الجنوب وممثل الشيعة في الرئاسات الثلاث وصاحب النفوذ الأقوى في الاتحاد العمالي العام، وفي الجامعة اللبنانية، والممسك بمفاتيح التوظيف في الإدارة والقوات المسلحة وأجهزة الأمن، أدخل عن طريقه الألوف من أبناء الطائفة الشيعية، والمئات سواهم، إلى الوظيفة العامة، أو عمل على ترقيتهم فيها. وإلى هذا كله للرئيس نبيه برّي حصته من وظائف الدرجة الأولى، وهو رئيس كتلة نيابية كبيرة وله وزراء دائمو الحضور في الحكومات يتمتعون بحصة من الوزارات السيادية والخدمية على حدٍّ سواء (منها وزارتا الخارجية والصحة). وقد ترأس نبيه بري البرلمان اللبناني خلال العشرين سنة الماضية، وهو يمسك بناصية قرارات خطيرة، أولها التمديد للرؤساء وتشكيل الوزارات والتمديد للمجلس النيابي ذاته. إليها ينضاف دوره الحاسم في التشريعات، وقد تجلّى ذلك في مناسبات عديدة أكان ما يتعلق بقانون الانتخاب أم بالتعديلات على قانون الشركات العقارية الذي سمح بتأسيس شركة سوليدير.

ولم يحتج الأمر نبيه بري لأن يكون رئيساً لمجلس النواب لكي يتحول إلى قطب تلتفّ حوله المصالح الاقتصادية وبالأخص منها مغتربو أفريقيا والخليج من الشيعة ومصالحهم العقارية والمصرفية والتجارية وسواها. فقد كوّن منهم خلال الحرب ما سُمّي "الهولدنغ الشيعي". ولما أقفل مركز بيروت التجاري بسبب القتال، وانتقلت النشاطات إلى جونيه والكسليك "شرقاً" وشارعي الحمرا وفردان "غرباً"، صار الرئيس برّي راعي منطقة عقارية شكّلت الميدان الجديد (بعد كورنيش المزرعة) لتوظيفات جيل جديد من المغتربين الأفارقة في عين التينة وفردان. وهو، بعد الحرب، راعي شركة استثمار إنترا، و"بنك التمويل" من خلال رئيس مجلس إدارته حسن فران،

ومشاريع البنية التحتية في الجنوب، وقد جرى تلزيم معظمها لشركة قاسيون السورية لقاء ٤ ملايين دولار كلفة الكيلومتر الواحد، وهي أغلى من كلفة تعبيد الطرق في ولاية كاليفورنيا، مثلاً، التي لا تزيد عن ٩٣٥ ألف دولار. ومع أن حزب الله قد نجح في منافسة بري على النفوذ في أوساط البرجوازية الشيعية – خصوصاً بعد العام ٢٠٠٦ – إلا أن رئيس المجلس يعوّض عن ذلك بدور مركزي متزايد في تمثيل مصالح البرجوازية اللبنانية بعامة، كما تجلّى في معارك الأجور والرتب والرواتب خلال الأعوام الأخيرة. ويمكن الافتراض أن هذا الدور قد تنامى، وهو مرشّح لأن يتنامى أكثر، لملء الفراغ الذي تركه اغتيال رفيق الحريري في تمثيل المصالح الرأسمالية المشتركة في السلطة.

تغيّر التركيب الاجتماعي لمجلس النواب

عرفت مجالس النواب فترة بعد الحرب تحولات هامة من حيث التركيب الاجتماعي تقلّصت بموجبها نسبة ممثلي الزعامات ذوات القاعدة الزراعية فيه. ومَن أمكنه إنقاذ نفسه من تلك الزعامات فعل بعد أن تحوّل إلى زعيم ميليشيا زمن الحرب وواحد من أغنياء الحرب – سليمان فرنجية ووليد جنبلاط مثلاً – فيما انتهى عملياً التمثيل السياسي لأسر الزعماء الجنوبيين والبقاعيين التقليديين (آل أسعد والخليل وحماده). ولم يرث نفوذ الأسرتين الأسعدية والحمادية هذه المرة وجهاءٌ من الصف الثاني، كما كانت الحال زمن العهد الشهابي، بل حلّ محلّهم أبناء مناطق وأسر طرفية ومتواضعة يرتقون إلى التمثيل النيابي والنفوذ السياسي بالدرجة الأولى من خلال المشاركة في الحرب الأهلية والعمل الحزبي.

نظرة سريعة إلى تاريخ المجالس النيابية تبيّن التدهور المتواصل لنسبة الزعامات من ملاك الأراضي لمصلحة رجال الأعمال الرأسماليين. ضمّ مجلس الاستقلال، في العام ١٩٤٣، ٢٤ من الملاك العقاريين من أصل ٥٥ نائباً. وانحسر عددهم في مجلس العام ١٩٦٨ إلى ١٣ نائباً مقابل ٢٤ رجل أعمال و٣٦ محامياً. ويؤشّر دليل الشركات المساهمة اللبنانية للعام ١٩٧٠ على الوزن الجديد للمصالح الرأسمالية في مجلس ١٩٦٨ حيث كان ٣٥ نائباً أعضاء في مجالس إدارة ٦١ شركة مساهمة (٢٠ تجارية،

١٥ مصرفاً، ١٧ شركة صناعية و٧ شركات عقارية) (**ثابت**، ١٩٧٢، ١٢-٢٢). مع ذلك، عاد الملاك العقاريون ليشكّلوا الكتلة الأكبر من النواب، ٣٩ من أصل ٩٩، في مجلس ١٩٧٢ الطويل الذي استمرّ إلى العام ١٩٩٢ (**مسرّة**، ١٩٧٥).

ومع رفيق الحريري تعزّز التمثيل السياسي المباشر لرجال الأعمال بديلاً من التمثيل بالواسطة، خصوصاً التمثيل التقليدي عن طريق المحامين، وهو التقليد الذي أرسته العهود الاستقلالية، حين كان رؤساء الجمهورية الأوائل والعديد من الحكام ينتمون إلى تلك المهنة. فكان مكتب إميل إدّه للمحاماة وكيلاً للمفوضية السامية الفرنسية وشركات النقل البحري والتأمين الفرنسية وشركة مياه بيروت التي يملكها آل صبّاغ، حتى أن إميل إدّه نفسه كان عضواً في مجلس إدارة تلك الشركة. وبشارة الخوري، الذي تدرّب في مكتب إميل إدّه، كان وكيل بنك فرعون - شيحا والمصالح المصرية والسعودية، وأبرزها "البنك المصري لسوريا ولبنان" الذي تأسس عام ١٩٢٩ برؤوس أموال عربية وبريطانية. ولما تولّى الخوري الرئاسة صار مكتب المحاماة تبعه، وقد تولاه ابنه خليل، ممثلاً للشركات الفرنسية ذات الامتياز. أما رئيس مجلس النواب، حبيب أبو شهلا، فكان ممثلاً لشركة التابلاين الأميركية، وعبد الله اليافي، أحد رؤساء الوزراء في تلك الفترة، وكيلاً لبنك سوريا ولبنان، والنائب والوزير حميد فرنجية وكيلاً لمجموعة "سيرياك" المذكورة أعلاه، وهلم جرّا (**طرابلسي**، ٢٠٠٢، ١٨٦-١٨٧).

السياسيون والمصارف بعد الحرب

رؤساء: رفيق الحريري، سعد الحريري (بنك ميد)، رشيد الصلح (جمّال ترست بنك)، فؤاد السنيورة (بنك ميد)، نجيب ميقاتي (عودة)، عصام فارس، نائب رئيس مجلس وزراء (ويدج).

وزراء: يوسف تقلا (بلوم/لبنان والمهجر، وزير دولة ٢٠٠٨)، ريا حفار (بنك ميد، وزيرة مالية سابقة)، أنور الخليل (بنك بيروت)، آرثور نزاريان (وزير سياحة سابق)، ريمون عودة (بنك عودة، وزير المهجرين ٢٠٠٨)، عدنان قصار (فرنسَبنك، وزير

دولة ٢٠٠٩-٢٠١١)، مروان حماده، سمير مقدسي (الاعتماد اللبناني للاستثمار)، موريس صحناوي، ناظم الخوري (البنك اللبناني للتجارة BLC، وزير الطاقة والمياه ٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وليد الداعوق (فرنسَبنك واللبناني للتجارة)، محمد عبد الحسن شعيب (فينيسيا بنك + انترا للاستثمار + فينيسيا + بنك الكويت والعالم العربي + جمّال ترست بنك + بنك التمويل)، غالب محمصاني (جمّال ترست)، سليم جريصاتي (بنك الإمارات - لبنان)، أنطوان صحناوي (سوسيتيه جنرال)، مروان خير الدين وابراهيم الضاهر (بنك الموارد)، جوزيف شاوول، فريد روفايل، موريس صحناوي (صاحب بنك "ستاندرد تشارترد بانك")، ميشال الخوري، دميانوس قطّار (بنك الاعتماد المصرفي)، محمد شطح (البنك التجاري للشرق الأدنى)، إبراهيم حلاوي (بنك مصر ولبنان)، محمد عبد الحميد بيضون (انتركونتينانتال بنك).

نواب: توفيق عساف، غازي يوسف (بنك المتوسط)، سليم حبيب، إيلي الفرزلي، محمد عبد الحميد بيضون (انتركونتينانتال بنك)، سامي حداد (بيبلوس للأعمال)، أنور الخليل (بنك بيروت)، هنري حلو (فرعون وشيحا)، نواف الساحلي (التجاري السوري اللبناني)، أنطوان شادر (لبنان والخليج)، ميرنا البستاني (بنك الصناعة والعمل).

شخصيات سياسية مساهمة في المصارف: عباس الحلبي نائب الرئيس (قاضٍ سابق)، فواز النابلسي (خاله عمر كرامي)، يوسف نعمة طعمة (ابن نعمة طعمة)، رولان الهراوي (ابن إلياس الهراوي)، محمد الحريري (شقيق رفيق الحريري)، نازك الحريري (أرملة رفيق الحريري)، لورا أ. بستاني (أرملة النائب والوزير السابق الراحل إميل مرشد البستاني)، فؤاد ج. الخازن (زوج سابق للنائبة السابقة ميرنا البستاني، رئيس مجلس إدارة بنك الصناعة والعمل)، الأمير كريم سمير أبي اللمع (ابن سمير أبي اللمع صهر رياض سلامة)، مجيد جنبلاط (صهر طلال أرسلان)، هنري شاوول (ابن جوزف شاوول وزير العدل الأسبق ورئيس مجلس شورى الدولة الأسبق)، بشارة خليل الخوري (حفيد بشارة الخوري رئيس الجمهورية)، عارف اليافي (ابن رئيس الحكومة السابق عبد الله اليافي)، عائد جلول (أخ النائبة السابقة غنوة جلول)، باسل صلوخ (ابن الوزير فوزي صلوخ).

تمثيل المصالح في مجلس النواب

في فترة بعد الحرب، سجّل مجلس العام ٢٠٠٠ وجود لا أقل من ٣٦ رجل أعمال في مقابل أربعة من ملاك الأراضي، وشهد ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة ممثلي المهن الحرة (٤٠ نائباً موزعين بين ١٤ طبيباً و١٦ محامياً وسبعة مهندسين وثلاثة صحافيين، إلخ) (ريتا شرارة، **النهار**، ٢٠/١٠/٢٠٠٠). والملاحظ في تمثيل رجال الأعمال الانحسار النسبي لممثلي أسر الكونسورسيوم الاستقلالي (حلو، فرعون، دُ فريج، فاضل) لمصلحة رجال أعمال جدد معظمهم من الوافدين من الاغتراب والهجرة الخليجية والحرب بمن فيهم أصحاب المليارات.

ولما كان قسمٌ من "حديثي النعمة" ممن جنوا الأموال أحياناً كثيرة من مغامرات عند حدود النشاطات الاقتصادية الشرعية أو في ما يتجاوزها، بات للمقعد النيابي وللمنصب الوزاري أدوار تتعدى التمثيل الشعبي بل تعاكسها. ويمكن تلخيصها بثلاثة.

أولاً، لعب المقعد النيابي دور "تبييض" أشخاص وأموال رجال الأعمال من النواب وحمايتهم بواسطة الحصانة النيابية من الملاحقات القانونية. المثال الصارخ على ذلك، دون أن يكون المثال الوحيد، هو حال أربعة من كبار مهرّبي المخدرات جاء بهم غازي كنعان، رئيس استخبارات القوات السورية العاملة في لبنان، إلى مجلس العام ١٩٩٠، حتى أن كنعان اختلف في ما بعد مع أحدهم فاستصدر عليه من المجلس قراراً بنزع الحصانة النيابية عنه وزجّه في السجن. ودون هذه الحالة حالات تشمل عدداً ممن جنوا الثروات من خلال عمليات غير قانونية ممن هو ملاحق في بلدان عمل فيها، أو تعاطى تجارة الأسلحة وتهريبها، أو مشارك في عمليات تبييض الأموال لمصلحة المافيات الدولية، إلخ. يضم المجلس الحالي الممدَّد له على الأقل ثمانية نواب بينهم وزير تحوم حولهم شبهة تبييض أموال، ومنهم مرشح دائم للنيابة هو سركيس سركيس، كبير مستوردي الدخان والسجائر في لبنان (غسان سعود، **الأخبار**، ٢٠ و٢١ آذار/مارس ٢٠١٥).

ثانياً، يخدم المقعد النيابي في تثبيت ثروة "حديث النعمة"، وهو غالباً من أصول ريفية متواضعة، واكتسابه الجاه الذي لم يكن ليتوافر لعائلته أو منطقته لولا أن الثروة لم تكرّس بالنفوذ السياسي، وهو نفوذ غالباً ما اشتراه صاحبه بواسطة المال أيضاً.

نقصد شراءه المقعد النيابي بدفع المال السخي لزعيم اللائحة. وليس أدلّ عن الابتعاد المتزايد للمقعد النيابي عن تقاليد التمثيل الشعبي من أن التهنئة التقليدية للنائب تتعلّق بالتمنّي له المزيد من الارتقاء في مراتب الجاه – "عقبال الوزارة" – ولا تتمنّى له ما يمكّنه من حُسن تمثيل مصالح الناس، بل إن تمنّي الوزارة يتضمن قدرة أكبر من المقعد النيابي على الانتفاع والتنفيع. ومع أن حكمة ابن خلدون تقول "المال لا يأتي بالجاه. بل الجاه يأتي بالمال"، فإن شيخنا الكبير كان يتحدث في ظل الدولة الخراجية وحكم الخاصة ومحدودية دور المال في الحياة العامة، حيث الجاه (السلطان، صاحب بيت المال) يهب المال، لا العكس. أما نحن فمضطرون للتعاطي مع علاقة الجاه بالمال في مجتمع رأسمالي متأخر حيث نجح المال في تسليع كل شيء بما فيه... الجاه.

ثالثاً، الدور التقليدي، إذا جاز التعبير، للنيابة والمنصب الوزاري، هو طبعاً أن يمنح صاحبه السلطة والحصانة اللازمتين لحماية مصالح اقتصادية أو تنميتها أو تأسيس مصالح اقتصادية جديدة، وتوظيف النفوذ السياسي لأغراض الاستثمار الاقتصادي في الحقلين العام والخاص. وإذا علمنا أن بعض المرشحين من أصحاب الأموال يصل ما يدفعه إلى ثلاثة ملايين دولار ثمناً لضمّه إلى لائحة انتخابية مضمونة، ندرك الوجهة التي سيستخدم فيها نيابته بعد الفوز.

إلى هذا يجب أن يُضاف التلاقي بين المناصب الوزارية وبين المهنة والمصلحة كأن يكون وزيرا التربية مثلاً من أصحاب الجامعات الخاصة، ووزير الدفاع مقاولاً معروفاً عنه التعاطي بمقاولات عسكرية، إلخ.

ابتداءً من مجلسي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ برزت فئتان جديدتان من النواب لم تألفهما المجالس السابقة، على الأقل ليس بالنسبة التي باتت تتمثل بها. الأولى هي فئة السياسيين المحترفين، والثانية هي فئة النواب المنتمين إلى القطاع التعليمي. ينتمي إلى الفئة الأخيرة معظم الحزبيين الذين وصلوا إلى الندوة البرلمانية لا من خلال نفوذ أسرهم ولا من خلال المال بل من خلال ترشيح أحزابهم لهم. والأحزاب المعنية هنا هي التقدمي الاشتراكي (٥ نواب) والكتائب (٤) والقوات اللبنانية (٥) والسوري القومي الاجتماعي (٢) والبعث (٢) والأحزاب الأرمنية (٦) والتيار الوطني الحر (١٣) وحركة أمل (٥) وحزب الله (٩) والجماعة الإسلامية (نائب واحد) أي ما

مجموعه ٥١ نائباً، يقابلهم انخفاض كبير في عدد النواب المسجلين بما هم مستقلون (٨ نواب).[1]

ويعبّر مجلس ٢٠٠٩ خير تمثيل عن هذه النقلة النوعية في التمثيل الاجتماعي للنواب. حيث بقي عدد ملاك الأرض ورجال الأعمال على حاله (٣٦/٤) وارتفع عدد ممثلي المهن الحرة إلى ٤٩ نائباً – ٢١ محامياً، و١٧ طبيباً، و٧ مهندسين، وأربعة إعلاميين – يمكن أن يضاف إليهم، لاستكمال تمثيل الطبقات الوسطى، ثمانية نواب من موظفي الدولة والقطاع الخاص. أما كتلة السياسيين فتتوزع بين ١٥ من العاملين سابقاً في القطاع التعليمي، الرسمي والخاص، و١١ نائباً لا يعرف عنهم إلا الامتهان المبكر للسياسة والعمل الحزبي، بما فيه المشاركة القتالية والأمنية في الحرب الأهلية. وبالجملة، قارب عدد الحزبيين نصف أعضاء المجلس النيابي، وهو رقم غير مسبوق (**النهار**، ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٩؛ والمركز العربي للمعلومات، **المجلس النيابي ٢٠٠٩**، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٩). وفي موازاة ذلك لعلّ انتخابات ٢٠٠٩ عرفت أعلى معدلات الإنفاق الانتخابي. فمع أنه يتعذّر الإحصاء ولو التقريبي لإجمالي النفقات الانتخابية، إلا أنه يمكن الاستدلال على ضخامة المبالغ التي أنفقت من خلال تقدير "الدولية للمعلومات" أن عدد الناخبين الذين استُقدِموا من خارج البلاد للتصويت بلغ ٤٨ ألف ناخب (**المركز العربي**، ٢٠٠٩، ١٣–١٧).

ولكي نقيس حجم الثروات الممثّلة في البرلمان اللبناني، يمكن إلقاء نظرة على ثروات المشرّعين الأميركيين في الكونغرس ومجلس الشيوخ معاً. تفيد "لائحة 'هيل' Hill السنوية لوثائق التصريحات المالية"، وهي اللائحة التي تسجّل ثروات ومداخيل المشرّعين ونِسَب نموّها سنوياً بناءً على تصريحاتهم الإلزامية السنوية عن حال ثرواتهم، يتبيّن من تلك اللائحة عن العام ٢٠٠٩ أن خمسين مشرّعاً (من الكونغرس، أي في مجلسي النواب والشيوخ معاً، ينتمون إلى الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مع أكثرية طفيفة من الديمقراطيين) تساوي ثرواتهم المشتركة ١,٤ مليار دولار. أي

١ يقتصر عدد النواب هنا على الحزبيين لا على أعضاء الكتلة النيابية. ولم نحتسب تيار المستقبل لعدم تبيّن الفارق بين نواب الكتلة وأعضاء حزب التيار. يجدر القول إن ستة على الأقل من النواب (وبعضهم وزراء) كانوا ليس فقط من قادة الميليشيات الأمنيين والميدانيين أو مشاركين في مجازر موصوفة خلال الحرب الأهلية.

أن ثروات ٥٠ مشرّعاً في أغنى بلد في العالم تساوي الثروة المقدّرة لمشرّع لبناني واحد، هو السيد سعد الحريري، وهي أقل من الثروة المقدّرة لمشرّع آخر هو السيّد نجيب ميقاتي. وجدير بالذكر أن ثروات أول ثلاثة من هؤلاء المشرّعين الأميركيين موزعة كالآتي: السناتور جون كيري ١٨٨,٥ مليوناً، داريل عيسى ١٦٠,١ مليوناً، ودجين هارمان ١٥٢,٣ مليوناً. (Rachel Rose Hartman, "Richest Lawmakers grew wealthier as economy faltered", *Yahoo*, 1 September 2010)

ويجدر بدراسة عن السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية في لبنان أن تقيم المقارنة بين ثروة الخمسين مشرّعاً أميركياً ونظرائهم اللبنانيين، والإجابة عن السؤال: مقابل المليار و٤٠٠ مليون دولار التي يملكها ٥٠ مشرعاً أميركياً، كم تبلغ ثروات ١٥ فقط من النواب اللبنانيين الآتية أسماؤهم: نجيب ميقاتي، سعد الحريري، بهية الحريري، محمد صفدي، فؤاد سنيورة، نبيه بري، روبير فاضل، وليد جنبلاط، ميشال فرعون، ياسين جابر، نبيل بستاني، أنور خليل، نبيل دُ فريج، ميشال المرّ، هنري حلو؟

تجديد الطبقة الحاكمة

شهدت فترة ما بعد الحرب إعادة إنتاج موسعة وتعديلات في موازين القوى للطبقة الحاكمة بشقّيها الاقتصادي والسياسي. وليس مستغرباً أن تملي التعبيرات الاقتصادية – الاجتماعية تحولات سياسية مقابلة في الحلقة السياسية – الطائفية وأن تفرز قوى سياسية جديدة للتعبير عنها.

لم يعد يكفي القول بأن التمثيل الاقتصادي منشقّ أو مفصول عن الدائرة السياسية. ما نحن شهود عليه، بالضد من تفسير التطورات السياسية بالتطورات السياسية، هو دور الحراك الاجتماعي في تعديل لا حجم الطبقات وعلاقاتها المتبادلة وموازين القوى في ما بينها فقط، وإنما أيضاً والأهم تغيّر موازين القوى السياسية ونشوء أجهزة سياسية لاستقبال قوى وشرائح اجتماعية جديدة قذفت بها الحرب والهجرة إلى التعبير عن مصالحها في الحلقة السياسية، بما يترتب على ذلك من تعديلات في موازين القوى بين الطوائف وبروز الحاجة لنشوء أحزاب جديدة كل الجدّة، وإن تكن ليست تخرج عن إطار تمثيلها لأجزاء من طوائفها.

يترافق تجديد النخبة الاقتصادية والسياسية مع تركز كبير في السلطة السياسية ذاتها على نحو يُضاف إلى حكم الترويكا. فبعد اتفاق الدوحة ٢٠٠٨ الذي فرض منطق "الثلث الضامن" و"المثالثة" في التمثيل الوزاري، انصرمت عملياً الصلة بين نتائج الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات. لا أكثرية نيابية تشكّل حكومتها وتحكم وأقلية تنتقل إلى المعارضة وتعارض استعداداً لانتخابات جديدة تعطيها تفويضاً بالحكم. أطبقت "التوافقية الطائفية الثقيلة"، على حد تعبير أحد قادة حزب الله، على السلطة وترجمتها الفعلية حكم البلاد من رئيس جمهورية وعدد من زعماء لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين، يعود أكثرهم إلى الزعامة الحربية، هم نبيه بري وحسن نصر الله عن الجماعة السياسية الشيعية، وميشال عون وسمير جعجع عن الجماعة السياسية المارونية، وسعد الحريري عن الجماعة السياسية السنّية، ووليد جنبلاط عن الجماعة السياسية الدرزية. والحريري هو الاستثناء الوحيد عن هؤلاء لأنه لم يكن مشاركاً في الحرب.

امتيازات الحكام المالية

ثمة تقليد متّبع في المجالس النيابية أنها حين كانت تقرّ زيادات في الأجور والرتب والرواتب أو ترفع الحد الأدنى للأجور لا تفوّت على نفسها فرصة زيادة مرتبات الحكام ومخصصاتهم. في العام ١٩٩٢ مثلاً صوّت النواب على زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٢٠% ومنحوا أنفسهم زيادة بلغت ٤٢٠% مع مفعول رجعي.

والرواتب الشهرية للحكام هي الآن كالآتي: رئيس الجمهورية ١٢,٥ مليوناً (حوالي ٨٣٠٠ دولار)؛ رئيس المجلس ١١,٨٢٥ مليوناً (حوالي ٧٨٣٠ دولاراً)؛ رئيس مجلس الوزراء ١١,٨٢٥ مليوناً (أي ٧٨٣٠ دولاراً)؛ الوزير ٨,٢٦٥,٠٠٠ (٥٥٠٤ دولارات)؛ النائب ٨,٥ ملايين (٥٦٦٦ دولاراً).[١]

---

١ للمقارنة، بعض رواتب زعماء العالم (بالدولارات): ميركل ٢٣٤,٠٠٠، أوباما ٤٠٠,٠٠٠، رئيس وزراء بريطانيا ٧٨٢,١١٤، هولاند ٢٥١,١٩٤ يورو بعد تخفيض بنسبة ٣٠%، الرئيس الروسي ١٣٦ ألف دولار، رئيس وزراء الهند ٣٠ ألف، الرئيس الصيني ٢٢ ألف بعد أن حظي بزيادة قدرها ٦٠% مطلع العام ٢٠١٥.

بالإضافة للرواتب، يتقاضى كل نائب ١٥ مليون ل ل (١٠ آلاف دولار) سنوياً تحت بند "نفقات إسفلت" تُصرف من موازنة وزارة الأشغال العامة. بلغت هذه الميزانية في الآونة الأخيرة ٢٠ مليار ليرة سنوياً، والسرّ المكشوف أنها تُخصّص بالدرجة الأولى للنفقات الانتخابية. إلى هذا، يتمتع النائب وأسرته (الزوجة والابن ما دون ٢٥ سنة والبنت العزباء أو الأرملة أو المطلّقة) بضمان طبي مجاني بموجب عقد استشفاء مع إحدى شركات التأمين الخاصة تُسدَّد قيمته من موازنة مجلس النواب. ويحق لكل نائب أن يشتري سيارة كل ٤ سنوات معفاة من الرسوم الجمركية، وبأربع بطاقات سفر من الدرجة السياحية بحسم يتراوح بين ٥٥ و٧٥%. كما يحق له بمرافقين للحماية مفروزَين من جهاز أمن الدولة. إلى هذا كله، معظم النواب لا يدفعون رسوم الكهرباء أو البلدية أو الضريبة على الدخل.

وجدير بالذكر أن رواتب النواب اللبنانيين هي الأعلى في العالم قياساً إلى الحد الأدنى للأجور، إذ بلغت ١/٣٧ في العام ١٩٩٩ و١/٢٢ في العام ٢٠٠٨ قبل أن تنحدر إلى ١/١٦,٤ في العام ٢٠١٢ بحيث لا تزال أعلى النسب في مقابل ١/١٥ في تونس والعراق (حيث قامت انتفاضات شعبية ضد رواتب النواب وامتيازات السياسيين) و١/١٦ في مصر والبحرين، و١/١٣ في الأردن، و١/١٠ في الولايات المتحدة وفرنسا، و١/٦ في بريطانيا (**كوميرس دُلوفان**، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ص ٧٠).

وإلى هذا، يستمر النائب السابق في تلقّي ٥٥% من معاشه الأصلي (٤,٤ ملايين ل ل) إذا كان قد خدم دورة واحدة، و٦٥% (٥,٢ ملايين ل ل) إذا خدم دورتين، و٧٥% (٦ ملايين ل ل) إذا ثلاث دورات أو أكثر. وتسري هذه التعويضات على أرملة النائب وبناته غير المتزوجات مدى حياتهن.

قفزت موازنة مجلس النواب بعد الحرب من مليار و٥٨٠ مليون ل ل في العام ١٩٧٣ (على أساس ٩٩ نائباً) إلى ٣٩ مليار ل ل في العام ١٩٩٣ (على أساس مجلس من ١٢٨ نائباً)، وصولاً إلى ٥٧,٧ ملياراً في العام ٢٠٠٨ أي بزيادة ٥٠ ضعفاً تقريباً وبأكثر من ضعفي موازنة وزارة الزراعة مثلاً. ("دراسة 'الدولية للمعلومات' تظهِر أن كل نائب يتقاضى أكثر من ١١ مليون ليرة شهرياً: موازنة المجلس وكلفة النواب

السابقين أكبر من موازنة ٧ وزارات مجتمعة"، **السفير**، ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩).

ويُقدَّر ما تتكلّفه الخزينة العامة سنوياً على النواب بـ٥,١٦ ملايين دولار للرواتب و١,٩ مليون للضمان الصحي (الذي ينتفع منه ١٣٤٦ شخصاً) و٢٠ مليون دولار رواتب للنواب السابقين. أي ما مجموعه ٣٨,٤ مليون دولار سنوياً. في باب الإعفاء من الرسوم الجمركية على السيارات، إعلمْ أن ٨٧ نائباً من أصل ١٢٨ اشترى سيارة خلال فترة المجلس النيابي الممدَّد له ٢٠٠٩-٢٠١٣. حتى إن أحدهم اشترى سيارة بلغ سعرها رقماً قياسياً ٨٠٠ ألف دولار معفاة من الرسوم الجمركية (**كوميرس دُ لوفان**، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٣، ص٦٨).

بالجملة يمكن القول إن ما يدفعه اللبنانيون لمجلس النواب الحالي، خلال ولايته الأصلية والممددة، هو ٤٠٠ مليار ل ل ما يوازي ٢٦٦ مليون دولار، حسب "الدولية للمعلومات".

ويزداد الأمر عبثيةً عندما نعلم مدى المفارقة بين هذه الرواتب والامتيازات الضخمة والأداء التشريعي للنواب وبين مساهمتهم في الحياة النيابية. فنسبة التغيّب عن الجلسات العامة هي ١٠%، هذا عندما لا تقرر كتل معينة مقاطعة الجلسات فيبطل الاجتماع أصلاً، ونسبة التغيّب عن حضور اللجان النيابية تزيد عن النصف، وثمة لجان لم تنعقد أصلاً منذ تشكيلها. ويبدو أن ربع النواب لم يطأ بعد عتبات مكاتبهم في المبنى الخاص بهم بساحة النجمة. وقد تقدّم النائب سامي الجميّل بمشروع قرار يقضي بتغريم النائب ٢٠٠ دولار عن كل حالة تغيّب، والمشروع لا يزال ينتظر في إدراج رئاسة المجلس.

بل إن النائبة بهية الحريري اندفعت إلى حل جذري فأعادت مبلغ ٣٥٠ ألف دولار هو مجموع ما جنته خلال ولايتها النيابية ٢٠٠٩-٢٠١٣ إلى "الشعب اللبناني" عن طريق صندوق استحدثه رئيس الجمهورية بعنوان "أحبك يا لبنان، ٢٠١٢" لأنها "لم تقم بواجبها في البرلمان"، على حد تعبيرها. (**الصحافة**، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) بقي أن يعرف اللبنانيون ما إذا كانت السيدة حريري - التي تقدّر ثروتها بمليارين ونصف المليار دولار، حسب تصنيف مجلة فوربز للعام ٢٠١٢ - وقد اعترفت بفشلها في أن تقوم بواجباتها النيابية - سوف تترشح للانتخابات النيابية المقبلة أم لا؟

إلى هذا يجب الحديث عن رواتب كبار موظفي الخدمة العامة والفوارق الشاسعة

بينها وبين سائر معلمي وموظفي القطاع العام. يتقاضى حاكم مصرف لبنان ٤٠ مليون ليرة شهرياً على ١٦ شهراً، أي ٦٤٠ مليون ليرة سنوياً، إضافةً إلى عدة مخصصات أخرى ويتقاضى نوابه ٣٥ مليون بالشهر. وأفراد لجنة الرقابة على المصارف ٢٥ مليون إضافةً إلى تعويضات سفر. وجميعهم يتقاضون ١٦ شهراً. ويتقاضى أعضاء هيئة النفط تعويضاً شهرياً من ٢٢ مليون ليرة، إضافةً إلى ثلاثة مليون ليرة تعويض سكن و٣,٦ مليون ليرة تعويض امتناع عن عمل آخر، بالإضافة إلى بوليصة استشفاء له وللعائلة من فئة الدرجة الأولى ومنحة دراسية بقيمة ٦ ملايين ليرة لأولاده وجامعية بقيمة عشرة ملايين ليرة، ويتقاضى عضو هيئة النفط عند انتهاء خدمته تعويضاً إجماليا قدره ٢٦٠ مليون ليرة. للمقارنة، يتقاضى مدير عام في الدولة ٢,٠٧٥,٠٠٠ ليرة في فئة الدرجة الأولى و٥,٠٥٧,٠٠٠ ليرة في الدرجة ٢٢. أي أن الفارق بين مرتّب حاكم مصرف لبنان ومرتّب مدير عام هو ٢٠/١ و٨/١. وأعلى رتبة من أساتذة التعليم الرسمي الجامعيين يتقاضى ٨,٥ مليون ليرة، والمعدّل نفسه تقريباً ينطبق على أعلى رتبة في التعليم الجامعي (موقع قناة MTV، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الفساد والانتفاع من المال العام

تفيد "لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية" أن الدولة اللبنانية تهدر ملياراً ونصف المليار دولار سنوياً بسبب الفساد (MEIBC، شباط/فبراير ٢٠٠١). والمؤكد أن هذا ليس هدراً من الدولة بقدر ما هو استيلاءٌ من قلّة من الأفراد، متسلّطين في الاقتصاد أو السياسة، أو في كليهما، على المال العام.

ما قل ودلّ بشأن حال الفساد في لبنان تقوله حقيقة أن البلد يحتل أسفل لائحة مؤشر "مؤسسة الشفافية الدولية" للعام ٢٠١٤ إذ نال الدرجة ١٣٦ من أصل مجموع البلدان البالغ ١٧٢ بلداً. وبناءً على أرقام سابقة للمؤسسة ذاتها، فقد تراجع ترتيب لبنان ١٩ نقطة في العام ٢٠٠٤ قياساً إلى العام ٢٠٠٣، أي أنه تراجع في عام واحد أكثر مما تراجعته الأرجنتين مثلاً في ١٥ سنة (لويس حبيقة، **النهار**، ٣٠/٤/٢٠٠٥).

في ما يلي عدد من الحالات تُحسب عادةً في عداد الفساد وهي أقرب إلى حالات

سرقة موصوفة للمال العام أو ما يمكن تسميته حصاد الريوع من خلال السيطرة السياسية.

التنفيع العقاري. إن شق طرق على حساب الدولة، أي المواطنين، لتحسين أسعار أراضٍ يملكها نواب ووزراء تقليد قديم من تقاليد الانتفاع من المال العام في لبنان وله تاريخ عريق. يتّهم الصحافي الزحلي اسكندر الرياشي رئيس الجمهورية بشارة الخوري بأنه أمر بتخطيط طريق بيروت دمشق بحيث تمرّ في أراضي تلّة اليرزة التي اشتراها الثنائي فرعون – شيحا وهي لا تزال إلى الآن من أفخم المناطق السكنية (**الرياشي**، ١٩٥٣). وفي ١٠/١٠/٢٠١٢ وافق مجلس الوزراء مجتمعاً على قبول هبة عينية هي عبارة عن تنفيذ دراسات لإنشاء طريق جديدة تربط قضاءَي المتن وزحلة وتفرعات هذه الأخيرة حتى الكرك وبدنايل ونيحا والفرزل مقدّمة من بيار فتوش، شقيق نقولا فتوش، على أن تتولى الدولة في مقابل هذه "الهبة" شقّ طرق عبر أملاك آل فتوش تكلّف ملايين الدولارات وتسمح بارتفاع صاروخي لأسعار العقارات التي ستخترقها الطرق، قدّرت صحافياً بنحو المليار دولار (غسان سعود، **الأخبار**، ١٧/٧/٢٠١٣).

حتى لا تتحول هذه الدراسة إلى نشرة عن الفضائح في الدولة اللبنانية، سنقتصر على ذكر قطاعات الانتفاع الكبرى في الدولة والمرافق العامة.

شركة الكهرباء. وتقدير خسائرها بثلاثين مليار دولار منذ نهاية الحرب. وقد أُنفق بعد الحرب قرابة ملياري دولار لإعادة بنائها وتطوير شبكة الكهرباء. ويُقدّر أن لا أقل من ٥٠٠ مليون منها ذهبت إلى جيوب وزراء ومقاولين ومتعهدين. وقد كسر وليد جنبلاط الصمت في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ محمّلاً مسؤولية أزمة الكهرباء إلى رودي بارودي، مستشار رئيس الشركة، وعهد بارودي، متعهد شراء تجهيزات توليد الكهرباء وصيانتها (**دايلي ستار**، ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣). فردّ عهد بارودي على جنبلاط معلناً أنه دفع ملايين الدولارات على شكل عمولات وخوّات لسياسيين نافذين للمحافظة على عقد الصيانة بينه وبين شركة الكهرباء. علماً أن بارودي عمل وسيطاً لعقد شراء مولدات كهرباء لمصلحة الدولة مطلع التسعينيات بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار تبيّن أنها لم تأتِ متطابقة مع دفتر الشروط (**الديار**، ١٧ آب/أغسطس، ٢٠٠٣). ومع أنه تواترت معلومات

عن أن مدّعي عام التمييز القاضي عدنان عضّوم سيستدعي بارودي ونائب رئيس شركة الكهرباء فادي صاروفيم إلى التحقيق في دعوى فساد، لم يأتِ الاستدعاء. وفي العام ذاته أعلنت الحكومة أنها ستشنّ حملة بواسطة الشرطة والدرك لدعم محصّلي فواتير الكهرباء (٥٥% منها غير محصَّلة، و٨٠% من مستخدمي الكهرباء في البقاع والضاحية الجنوبية لا يدفعون فواتير)، ولم يصدر الأمر لقوى الأمن أن تتحرّك بعد.

زاد التقنين بعد العام ٢٠١٣ بدل أن ينقص. وارتفعت كلفة إنتاج الكهرباء بعد تناوب ١٢ وزيراً على شركة الكهرباء. وقدّر وزير الطاقة جبران باسيل خسائر العام ٢٠١١ على أنها سوف تكون ستة مليارات دولار يُضاف إليها ٤ مليارات ثمن محروقات إضافةً إلى كلفة استئجار بواخر كهرباء من تركيا بكلفة ٣٩٢ مليون. وفي نهاية المطاف، يضطر المواطنون إلى دفع فاتورتي كهرباء تذهب الثانية وتُقدَّر بـ١,٧ مليار دولار سنوياً إلى جيوب المئات من كبار أصحاب المولدات، معظمهم يحظى بغطاء سياسي.

"كازينو لبنان". وهو تابع للقطاع العام لامتلاك شركة إنترا ٥٢% من أسهمه. يجني أرباحاً سنوية بقيمة ٢٠٥ مليون دولار (٢٠١٤) غير خاضعة للضريبة يوضع معظمها في صندوق أسود يكون عادةً بتصرّف رؤساء الجمهورية ويتوزّع لأغراض التنفيع السياسي. خلال فترة الوصاية السورية كانت الأجهزة الأمنية السورية تستولي على قسط وفير من عائدات "الكازينو" بالشراكة مع الأجهزة الأمنية اللبنانية. أما موظفو "الكازينو" فيبلغ عددهم ١٣٠٠ موظف، وعدد كبير منهم غير منتج، فيتوزعون على كافة أطياف الأحزاب والزعامات السياسية في البلد.[١] تبلغ معظم معاشاتهم ٨٠ مليون

١ من خلال أزمة تتعلق بصرف عدد من الموظفين غير المنتجين، يمكن التعرّف إلى الزعامات والأحزاب المشاركة في محاصصة الوظائف: ٣٨ موظفاً لحركة أمل، ٢٦ للرئيس ميشال سليمان، ١٩ للتيار الوطني الحر، ١٧ للقوات اللبنانية، ١٣ للكتائب اللبنانية، ١٣ للنائب السابق منصور البون، ١٠ للنائب السابق فريد هيكل الخازن، ٨ للمردة، ٥ للحزب التقديم الاشتراكي، ٦ لتيار المستقبل، ٣ للعميد وديع الغفري، ٣ للوزير السابق فارس بويز، واحد لكل من حركة الاستقلال، البطريرك بشارة الراعي، الوزير ميشال فرعون، الوزير بطرس حرب، فؤاد أبو ناضر، القاضي جوزيف فريحة، العميد صلاح جبران. وورد بين الأسماء ابن شقيق البطريرك بشارة الراعي، وابن شقيقة الرئيس نبيه بري وشقيق مرافقه، وزوجة النائب زياد أسود، وشقيق النائب إيلي كيروز، وابن شقيقة الوزير وائل أبو فاعور، وشقيق العميد وديع الغفري وابنه وابن شقيقته.

ليرة بالسنة وتصل معاشات البعض إلى ١٤ مليون ليرة شهريا. ومعروف أن مجلس إدارة الصندوق المعيّن سنة ٢٠٠٩ لثلاث سنوات قد انتهت مدته دون تعيين مجلس إدارة جديد.

"الصناديق" – صندوق المهجرين ومجلس الجنوب – ابتلعت مليارات من الدولارات باسم تأمين عودة المهجّرين وإعادة إعمار الجنوب. مثلاً، أنفق صندوق المهجرين ملياراً و٦٠٠ مليون دولار تعويضاً على المهجّرين (في منطقة سوليدير أو على مهجّري الجبل) مقابل عودة ١٧٪ فقط من المسيحيين إلى الجبل، في حين أن التقديرات الأصلية لإجمالي التعويضات لدى حكومة رفيق الحريري عام ١٩٩١ كانت ٤٥٠ مليون دولار فقط (طلال أرسلان خلال مهرجان للتيار الوطني الحرّ، **الصحافة**، ١/١٠/٢٠٠٦).

وإلى هذه تضاف فضائح الجمارك، والمرامل، والزفاتات، والمقالع، والكسارات، والمستشفيات الحكومية، وسواها بما هي مجالات أثيرة للانتفاع والمحاصصة بين السياسين ورجال الأعمال.

إذا كان التسابق على الوزارات المسمّاة "سيادية" يتعلق بموازين القوى السياسية بين الزعامات والأحزاب الطائفية، فإن التسابق على الوزارات المسماة "خدمية" له وجهان: واحدهما تنفيع المحاسيب بالنزر القليل، والثانية انتفاع الزعماء بالكثير الكثير. فلا عجب إذا كان العديد من النواب لا يصرّح عن مهنة معينة غير السياسة. وذلك أن السياسة في لبنان بزنس بذاتها وهي مدرّة للريوع والأرباح والامتيازات حتى لا نقول مراكمة للثروات.

الاستيلاء والتعدي على الأملاك العامة والمشاعات

كشف تقرير رسمي لوزارة الأشغال العامة والنقل قُدِّم إلى مجلس الوزراء في ٢٦/١١/٢٠١٢، تنفيذاً لمشروع يعود للعام ٢٠٠٦، وجود أكثر من ١١٤١ تعدياً

على الأملاك العامة البحرية من بينها ٧٣ تعدّياً "مرخّصاً" فقط. والمقصود بهذه الحالات الأخيرة التي صدرت في شأنها مراسيم عن مجلس الوزراء، خلافاً لأحكام الدستور والقوانين الأساسية، تمنح بعض الأشخاص والجهات حق الانتفاع من الملك العام على حساب باقي المجتمع. أما التعدّيات المقصودة فتتعلق بردم البحر وتجاوز المساحات المرخّص بها ودفع الرسوم الزهيدة بل العبثية أحياناً.

يحتلّ هؤلاء المعتدون اليوم نحو ٤ ملايين و٩٠٠ ألف متر مربّع من الشاطئ تقدّر قيمتها بعشرات مليارات الدولارات وتدرّ أرباحاً وريوعاً تقدّر بمئات ملايين الدولارات سنوياً. وأبرز المشرّعين لهؤلاء سياسيون في الحكم، وأبرز المستفيدين من تلك التعديات رؤساء ووزراء ونواب حاليون وسابقون وأحزاب وقيادات حزبية وزعامات محلية ومحاسيب يحملون صفة "مستثمرين" و"متمولين" ومؤسسات سياحية ومنشآت صناعية وخزانات وقود وحقول زراعية ومرافق عامة وعسكرية وملاعب رياضية وأماكن للعبادة وشاليهات وقصور ومساكن خاصة (Lebanese Center for Active Citizenship، "هل هناك مافيا للتعدي عل الأملاك العامة البحرية في لبنان؟"، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤).

يضاف إلى هذا الانتهاك الفاضح للقوانين التي تفرض المحافظة على وحدة الشاطئ وتواصله، كما تفرض حفظ حقوق المواطنين في الدخول الحرّ والمجاني إلى البحر بما هو ملك عام.

وكان الدافع لتكليف وزارة النقل تقديم الدراسة هو البحث عن سبل لتمويل العجز الإضافي في موازنة العام ٢٠١٣ الذي يُقدَّر بخمسة آلاف مليار ليرة لطرح الأمر على مجلس الوزراء ومعه مشروع زيادة طبقة بناء على الأبنية القائمة والجديدة، وهو تعدٍّ آخر على الأملاك العامة والمزيد من التشويه العمراني لبيروت وسائر المدن، لتوفير مصادر لتمويل كلفة تنفيذ مشروع تعديل الرتب وسلسلة الرواتب لموظفي الإدارات العامة والأسلاك التعليمية والعسكرية والأمنية.

على أن تقرير الوزارة لم يلحظ انتهاكات فاضحة أثارت الانتقادات وصرخات الاحتجاج العالية. أبرزها الإجازات الممنوحة لشركة "سوليدير" بردم البحر قبالة وسط بيروت في منطقة ميناء الحصن وصولاً إلى المرفأ وتقدّر مساحتها بـ٢٩١ ألفاً

و٨٠٠ متر مربع، إضافةً إلى منح الشركة المذكورة حق استثمار "المرفأ السياحي" بمبلغ لا يزيد عن ٢٠٠٠ ليرة سنوياً للمتر المربع. ونقل ملكية الأملاك العمومية المحاذية للمرفأ السياحي إلى شركة "تنمية واجهة بيروت البحرية" Beirut Waterfront Development التي شيّدت ما يسمّى "خليج الزيتونة" Zaitunah Bay وهو مشروع تتشارك فيه "سوليدير" مع شركة تابعة للوزير ونائب طرابلس محمد الصفدي. والأنكى أن لائحة حجرية مثبتة عند مدخل "زيتونة باي" يعلن أن المكان "ملك خاص"! ويُضاف إلى تلك التعديات نحو مليون متر مربع من ردم البحر في منطقة الضبيه حيث تُشيَّد "مارينا" سياحية ومنشآت مختلفة ومشروعاً سكنياً تابعة لجوزيف خوري بالشراكة مع مجموعة الفطيم الإماراتية. ويقدّر محمد زبيب، الذي نشر تحقيقاً متسلسلاً عن التعديات على الأملاك البحرية، أن مساحة هذه التعديات، إذا أضيفت إليها تعديات على ممتلكات عامة لا تدخل في نطاق الأملاك البحرية، التي لم يلحظها تقرير وزارة النقل، تصل إلى نحو ٧ ملايين و٥٠٠ ألف متر مربع من الأملاك العامة. يمكن أن يضاف إليها مليون إضافي من ردم البحر قبالة الكورنيش الجديد في طرابلس حيث للنائب روبير فاضل ومجموعة من المتمولين الشماليين مشروع استحداث عقارات للبناء والمضاربة. وعملية الاستيلاء على الشاطئ مستمرة على قدمٍ وساق. جدير بالذكر أن تقرير وزارة النقل قُدّم إلى مجلس الوزراء ليناقَش في جلسته يوم العاشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بغرض توفير موارد مالية لتغطية مشروع زيادة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام، إلا أنه لم يناقَش ولم يُلحظ عند تقرير نسب الزيادات ولم يُبتّ بأمره إلى حين كتابة هذه السطور (محمد زبيب، "المعتدون على البحر بالأسماء والتفاصيل"، **الأخبار**، من ٢٠١٢/١٢/٥ إلى ٢٠١٢/١٢/١٤).

ولا يقتصر أمر الاستيلاء على الأملاك العامة على الأملاك البحرية. الحيلة المميزة التي أدخلت في عهد الرئيس الحريري هي **تحويل الأملاك العامة إلى أملاك دولة ثم بيعها أو تأجيرها أو تحويلها إلى أملاك خاصة**. تأكيداً على عملية التمليك هذه، لفتت نقابة أصحاب المؤسسات السياحية البحرية إلى أن أربعة ملايين متر مربع أُسقطت من تصنيف الأملاك العامة لمصلحة أفراد.

منذ العام ١٩٩٢، تَعِدُ كافة البيانات الوزارية بإعادة النظر في موضوع استثمار

الأملاك العامة ولا سيما البحرية وتسوية المخالفات. وقضى قانون موازنة العام ١٩٩٣ بفرض غرامة تعادل خمسة أضعاف الرسوم المتوجَّب على المعتدين على الأملاك البحرية. فرضت إضرابات وتظاهرات واعتصامات معلّمي وموظفي القطاع العام وضع هذه المسألة على جدول أعمال البحث على اعتبارها مورداً من الموارد القابلة لتمويل سلسلة الرتب والرواتب. فصدر اقتراح تقدّم به النائب جورج عدوان بصفة "المعجّل المكرّر" للعرض على الهيئة العامة من أجل المساهمة في "تمويل السلسلة". قضى المشروع بتخفيض الرسوم من خمسة أضعاف إلى ثلاثة، واحتساب الغرامات ابتداءً من ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٢ وإعفاء المحتلين من كل الغرامات السابقة المتوجّبة عليهم قبل ذلك ومعظمها يعود إلى فترة الحرب وما قبلها. احتجّت "نقابة أصحاب المؤسسات البحرية في لبنان" بشدة على الاقتراح واعتبرت أنّ من شأن تطبيقه أن "يدمّر القطاع السياحي"، وطالبت ببساطة بالعفو عن المخالفات قائلةً: "جرى إعفاء المجرمين والآن يريدون مساءلتنا على مخالفات مدنية بسيطة؟" (**الأخبار**، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤). وكانت هذه آخر مرة جرى فيها البحث الجاد بموضوع التعدّيات على الأملاك البحرية.

على أن أفدح أنواع التعدي على الأملاك البحرية هو تشريع الاستحواذ عليها باسم الملكية الخاصة وحرمان الأهالي المساحات العامة التي ارتادوها وتآلفوا معها وأحيوا فيها أعيادهم على مدى عقود حتى لا نقول قرون. هذه هي حال الواجهة البحرية الغربية لمدينة بيروت الممتدة من المرفأ عبر صخرة الروشة إلى ما يتعدى "الرملة البيضاء". والمفترض أنها منطقة يُحظر البناء فيها وفقاً لمخطط توجيهي عائد للعام ١٩٥٤.

كانت الواجهة البحرية من منطقة الروشة مصنّفة منطقة يحظر فيها البناء منذ العام ١٩٥٤. وقد بدأت التجاوزات عندما جرى تعديل المخطط في العام ١٩٦٦ بما يجيز البناء في تلك المنطقة باستثناء المنطقة ١٠ المسماة "دالية الروشة". بناءً على ذلك التعديل، شُيّد على تلك المساحة مجمّع فندق "موفمبيك" ومسبحه وخليجه، لصاحبه الأمير الوليد بن طلال. ثم تبيّن أن الدالية ذاتها باتت ملكاً لورثة رفيق الحريري، من خلال ثلاث شركات عقارية، اشتراها مورثهم من عدد من عائلات بيروت كانت

تملكت تلك البقعة قبيل الانتداب الفرنسي وشرّع لها الانتداب ملكيتها مع أنه أعلن الواجهة البحرية ملكاً عاماً.

والدالية منتزه تقليدي لأهالي بيروت، وموقع الاحتفال بأعيادهم، ومنها عيد "النوروز"، وهي مسبح مجاني وميناء صيد وسكن لعدد من أسر الصيادين وتشرف على شاطئ طبيعي ذي قيمة بيئية عالية في بحرها وكهوفها. لمّا بدأ أصحاب الأملاك يطالبون بأملاكهم، تبرّعت وزارة الأشغال بتقديم مشروع لبناء ميناء بديل للصيادين نقلت لتشييده ٥٠٠ كتلة إسمنتية قدّرت أكلافها بملايين الدولارات على حساب المال العام. لم يُنفَّذ المشروع بسبب اعتراض أصحاب الأملاك عليه، وقد اعترضت عليه أصلاً الحملة التي قامت للدفاع عن هذه المساحة الأهلية العامة باسم "الحملة الأهلية للحفاظ على دالية الروشة".

ثم تبيّن أن ورثة رفيق الحريري يعدّون دالية الروشة لتشييد مشروع سياحي فخم هو كناية عن منتجع فندقي وبناية شقق فخمة ومركز تسوّق ومرسى يخوت على مساحة ١٤٠ ألف متر مربع. تتالت المراسيم التي كسرت الحظر السابق على البناء في الدالية، وحكمت المحكمة المختصّة بحق أصحاب الأملاك التصرّف بأملاكهم، باسم الملكية الخاصة، طبعاً. وعلى الرغم من سنوات من المعاندة الشعبية والتحركات المتعددة والمتنوعة للحفاظ على الدالية مساحةً مفتوحة، نجح أصحاب الأملاك في السيطرة على منطقة الدالية بعد دفع تعويضات للصيادين، فجرفوا المساكن وأسقطوا الردميات في البحر وسوّروا المنطقة بسياج من الشباك المعدنية والأسلاك الشائكة، وهو بذاته إجراء غير شرعي لأنه يحجب الواجهة البحرية. لم تهدأ حملة حماية الروشة وقد نجحت في استصدار مذكرة من وزارة البيئة، في صيف ٢٠١٤، تطالب وزارة الأشغال بإزالة الشباك والأسلاك الشائكة لإيذائها المنظر الطبيعي لصخرة الروشة، وتدعو بلدية بيروت إلى الامتناع عن منح رخص بناء على هذا الموقع قبل التأكد من احترام حساسيتها البيئية. وفي امتداد الحراك الشعبي العارم الذي أطلقته أزمة النفايات، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أقدم عدد من الناشطين على اقتلاع السياج، يوم الرابع من تشرين الأول/أكتوبر، وأعادوا هذه المساحة العامة لأهلها، ولو ليوم واحد، وسط الفرح والغناء والرقص.

وإلى الجنوب، يتعرّض ما تبقى من واجهة بيروت البحرية الجنوبية للمصير ذاته الذي تعرّضت له دالية الروشة. شاطئ "الرملة البيضاء" مسبح شعبي مجاني لأهالي بيروت يرتاده بالدرجة الأولى فقراؤه وذوو الدخل المحدود. وهو مهدد أيضاً بالإقفال لإقامة مشروع سياحي يشمل الشاطئ كله وصولاً إلى الهضبة الصخرية المعروفة باسم "إيدن روك". ظهر المشروع لأول مرة عام ٢٠٠٣، لكن حملة شعبية ناشطة معارضة لإقفال هذا المتنفّس الأخير لأهل بيروت فرضت على مالك العقارات، رفيق الحريري أيضاً وأيضاً، أن يتراجع عن تنفيذ المشروع. بعد اغتيال الحريري، باع ورثته العقارات المعنية بقيمة ١٢٠ مليون دولار إلى وسام عاشور، وهو صاحب شركات عقارية، أعلن أنه صاحب مشروع استثماري يضم فندقاً من خمسة نجوم وبرجاً سكنياً من ٢٢ طبقة (حيث يقدّر سعر المتر المربع بـ ١٦ ألف دولار ما يجعله ثالث أغلى المشاريع السكنية) وشاليهات سياحية. طلب وسام عاشور تسييج عقاراته وادّعى أن بناء المشروع السياحي سوف يقتصر على الهضبة الصخرية وأنه يريد تطوير المسبح على الشاطئ الرملي وفتحه للعموم ولكن لقاء رسم دخول.[1]

لا تشجّع ضخامة كلفة للمشروع – المقدّرة بـ ٥٠٠ مليون دولار – على تصديق ما تقوله شركة عاشور عن فتح الشاطئ الرملي ولو بفرض رسم دخول. في كل الأحوال، هو مسبح شعبي أُنشئ بقرار حكومي في العام ١٩٨٣، وبلدية بيروت مسؤولة عن إدارته، مثلما هي الطرف المعني بمنح رخص البناء. ولم تُحسم بعد معركة الحفاظ على شاطئ الرملة البيضاء مسبحاً عاماً لأهل بيروت.

الاستيلاء على المشاعات. إلى الاعتداء والاستيلاء على الأملاك العامة يجب أن تُضاف ممارسة مستجدّة على نطاق واسع هي الاستيلاء الخاص، من قبل متنفذين، على مشاعات القرى والبلدات. وقد بلغت الضجّة على تلك الانتهاكات والتنفيعات للمحاسيب حداً دفع وزير المالية علي حسن خليل إلى إيداع المدعي العام المالي

[1] لوليد جنبلاط رواية مختلفة تقول إن شاطئ الرملة البيضاء بيع بأربعين مليون دولار وأعلن أن بلدية بيروت سوف تشتري الشاطئ بـ١٣٠ مليون دولار مستغرباً أن "حيتان المال" باتوا أقوى من الدولة ما يضطرها إلى شراء الأملاك العامة (**الحياة**، ٢٠١٥/٦/٢٥). تبيّن لاحقاً أن لا نيّة لبلدية بيروت المحافظة على شاطئ الرملة البيضاء مسبحاً عاماً مجانياً.

القاضي علي إبراهيم ملفّات لملاحقة لصوص الأراضي في سبع قرى جنوبية بلغت مساحة السرقات فيها ٩٣ مليون متر مربع. وأكّد خليل، الذي هو نائب رئيس حركة أمل، نبيه برّي، أنه يمثّل في تلك الدعوى طرفاً سياسيا "أساسياً" يصرّ على عدم استثناء أحد من الملاحقة (**الأخبار**، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

إلى هذا كله تجب إضافة التعديات على الأملاك العامة التابعة لـ"شركة السكة الحديد والنقل العام" التي تبلغ قرابة العشرة ملايين متر مربع من الناقورة جنوباً إلى الحدود السورية شمالاً، وقد بلغت ٥٥٠ تعدياً منذ نهاية الحرب الأهلية (رشا فحص، **موقع جدلية**، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤). ومعروف أن الرئيس الحريري قد تنازل للوزير ميشال فرعون عن أراض تابعة لتلك الشركة تبلغ حوالي عشرة آلاف متر مربع ليبني عليها ملاعب رياضية. وأبلغ الحريري الوزير فرعون أن هناك ١٧٠ ألف متر مربع تعود لشركة سكة الحديد والنقل المشترك، ينوي "وضعها بتصرّف الدولة" (**الأخبار**، ٢٠١٣/٩/٢٣). وتوجد قطع أرض مساحتها ١٥ ألف متر مربع عائدة للشركة ذاتها قرب قصر العدل، مؤجّرة بقيمة رمزية لـ"الشركة اللبنانية للنقل – LCC" التي يملكها عائلة صاوي زنتوت.

تبييض الأموال والإفلاس الاحتيالي

ولا بدّ من التطرّق لهذا البعد من الفساد في لبنان الذي هو دور جهازه المصرفي والمشرفين عليه والأجهزة السياسية والأمنية في التغطية على صفقات تبييض وتهريب أموال وإفلاسات احتيالية.

ليس سرّاً الدور الذي يمارسه لبنان في تبييض الأموال وإيواء مبيّضي الأموال من أبنائه وغير أبنائه تحت ستار قانون السرية المصرفية. وممارسة تبييض الأموال تسير في الاتجاهين، جيئةً وذهاباً. يقدّر "تقرير الشفافية الدولية" للعام ٢٠١٣ أن الأموال القذرة التي تخرج من لبنان سنوياً تبلغ ٢ مليار و٣٢٧ مليون دولار وأن ٢٣ مليار دولار هو مجموع الأموال القذرة التي خرجت من لبنان خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١.

ويمكن التمثيل على تبييض الأموال ودور السياسيين فيه من خلال فضيحة "بنك المدينة" و"بنك الاعتماد الموحّد" التابع له، وهو المصرف الذي أسسه عدنان أبو عياش، أحد المقاولين الجدد في المملكة العربية السعودية ومن التابعية المزدوجة اللبنانية السعودية. جنى عدنان ثروته التي تقدّر بنحو ٨٠٠ مليون دولار، في السعودية من خلال علاقته بناصر آل رشيد، المستشار النافذ لدى الملك فهد بن عبد العزيز. واشترى أبو عياش بنك المدينة في العام ١٩٨٤ من مُلاّكه السعوديين وعيّن أخاه إبراهيم نائباً للمدير العام للمصرف. ابتداءً من العام ١٩٩٨ فاحت روائح تبييض الأموال من البنك، خصوصاً من العمليات المشبوهة التي كانت تديرها رنا قليلات مندوبة الأخوين أبو عياش في لبنان وصاحبة حق التوقيع باسميهما والتي شكّلت واجهة لعملياتهما غير الشرعية.

ويروي مروان اسكندر في كتابه عن رفيق الحريري (**اسكندر**، ٢٠٠٦، ١٢٨) أن الحريري ورياض سلامة حذّرا أبو عيّاش من أن شقيقه ورنا ينفقان أموالاً طائلة من المصرف، فوعد أبو عياش بتأمين ضمان لسيولة البنك ولم يفعل (اسكندر، ٢٠٠٦، ١٣٠). وما لبث عياش أن تبرّأ من رنا قليلات مدّعياً أنها قد خانت ثقته (علماً أن هذه الأخيرة ادّعت أنها كانت زوجته). وقد انهار البنك في أواسط العام ٢٠٠٣ عندما رفض البنك المركزي تغطيته، حيث اختفى نحو مليار من الودائع وكانت شبهات كبيرة تحوم حول ممارسة البنك تبييض الأموال بمليارات الدولارات لصالح عدّة أطراف محلية وعربية ودولية.

وتولّت رنا تقديم "الهدايا" إلى المسؤولين السوريين واللبنانيين لشراء سكوتهم، من عقارات وسيارات باذخة ويخوت وأموال. وقد تلقّت رنا هي نفسها لقاء عملها أموالاً طائلة حوّلت قسماً منها إلى شقيقيها طه وباسل اللذين راكما محفظة من الممتلكات عُرف منها في لبنان ملكية فندق كورال بيتش – شيراتون في بيروت، وعدة فنادق في الجبل، وشركة تأجير للسيارات الفخمة تضم أسطولاً من ١٨٠ سيارة بالإضافة إلى سبعة يخوت.

أدّت شائعات عن الإفلاس الداهم للبنك وسحب عدد من المودعين مبالغ من المال إلى تدخل المصرف المركزي وتجميد أرصدة الأخوين أبو عياش ورنا قليلات

وشقيقها وسبعة من شركائها. لكن حاكم المصرف المركزي أخذ يتراجع عن إجراءاته ضد البنك الذي اتّهمه بالإفلاس الاحتيالي وعاد فسمح للمودعين الكبار بسحب أموالهم. وانتهى الأمر بإطلاق سراح إبراهيم أبو عياش، فيما رفض أخوه المقيم في العربية السعودية المثول أمام القضاء، دون أن تطالب أية سلطة قضائية باسترداده، وأُطلق أخيراً سراح رنا قليلات وجرت تغطية تهريبها إلى البرازيل.

وجدير بالذكر أن رياض سلامة، حسب تقرير البنك الدولي المذكور أعلاه، أوحى لأحد الصحافيين الاستقصائيين في مجلة **فورتشون** المالية الأميركية بأنه تعرّض للتهديد من أجل أن يوقف التحقيق في قضية بنك المدينة (*Fortune*, 15 May 2006. pp. 112-118)

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ – أي بعد ١٣ سنة على اكتشاف فضيحة المصرفين – نشرت جريدة الأخبار لائحة أحالها النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي حاتم ماضي على هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى مصرف لبنان، تضمّنت أسماء ٤٣٧ شخصاً استفادوا بطريقة أو بأخرى من الأموال المشكوك باختلاسها في بنك المدينة وبنك الاعتماد المتّحد التابع له والبالغة ٥ مليارات و٦٤٤ مليون دولار. وتضمنت اللائحة أسماء سياسيين وضباطاً وإداريين ورجال أعمال وموظفين عامين، إلخ. ولم يصدر – إلى حين كتابة هذه السطور، أي بعد ١٥ سنة على الفضيحة – أي ادّعاء أو إدانة بحق أي شخص من هؤلاء الأشخاص! ذلك أن التدابير الوحيدة المتّخذة كانت مصادرة أموال وممتلكات وعقارات تعود إلى أصحاب المصرفَين وإلى رنا قليلات وأخويها طه وباسل قليلات وآخرين لم تكشف أسماءهم، بالرغم من وجود عشرات الدعاوى المقامة من متضررين ضد المسؤولين عن الاختلاس والهدر.

وللتغطية على الفضيحة مارست السلطات اللبنانية ضغوطاً على صحافيين وإعلاميين اعترضوا على التغطية عليها وعلى عدم تحرّك القضاء لمحاكمة متهمين بسرقة مليار دولار من أموال المودعين، والاكتفاء بالادّعاء الشخصي. فقُدِّم الصحافي عامر مشموشي، في صحيفة **الديار**، إلى القضاء في تموز/يوليو من ذلك العام، لاعتراضه على الطريقة التي عالجت بها الحكومة الفضيحة. واعتقلت مخابرات الجيش رئيس مجلس إدارة **تلفزيون الجديد** تحسين خيّاط بعدما تبيّن أنه يملك وثائق تُدين رستم

غزالي، ما اضطر خيّاط إلى أن يسلّم الوثائق لقاء الإفراج عنه بعد ٢٦ ساعة من اعتقاله (Gary C. Gambill and Ziad K. Abdelnour, "The Al-Madina Bank Scandal", *MEIB*, vol. 6. no. 1. January 2006)

ولم يقتصر أمر التكتم الرسمي على الفضائح عند هذا الحد. فمع تنامي دور النواب في المضاربات والمبادلات العقارية، درج تقليد (لسنا متأكدين من أنه ارتقى إلى مستوى القانون أو المرسوم) لحماية أملاك الحكّام العقارية. وفيما كان يحق لأي مواطن أن يطلب كشفاً بعقارات أي مواطن آخر في الدوائر العقارية، صارت الدوائر العقارية تتحفّظ مؤخراً عن إعطاء إفادات عقارية عن ممتلكات نحو أربعة آلاف شخصية مصنّفة كشخصية سياسية. (غسان سعود، **الأخبار**، ٢٠١٣/٧/١٧)

السيطرة على الإعلام

تحتل السيطرة على الإعلام المرئي أحد أهم أوجه الشراكة بين أصحاب المال والسلطة حيث يتعدّى الاستثمار في محطات التلفزة الاعتبار الاقتصادي إلى السعي للتحكّم المشترك بالرأي العام والمجال العام. في مجالس إدارة الشركات تبرز أسماء سليمان فرنجية، نبيل بستاني، ميشال فرعون، ريمون عودة، هولدنغ فتّال، موريس صحناوي، بيار فرعون وعصام فارس من ضمن المساهمين في تلفزيون **"ال بي سي"** مع بيار الضاهر (**نبعه**، ١٩٩٩، ٧٤-٧٨). وفي تلفزيون **"المستقبل"** تلقى رفيق الحريري وزوجته وشقيقته بهية والنائب خالد صعب وعصام فارس من خلال أولاده الثلاثة وشقيق النائب والوزير فريد مكاري ومستشار الحريري الإعلامي نهاد المشنوق ومحاميه يوسف تقلا وشريكه فريد روفائيل ومكارم مكارم، شقيق أحد كبار موظفيه فريد مكارم. ويتقاسم غبريال المر، شقيق ميشال وغريمه السياسي، وأولاده الأربعة ٤٧٪ من أسهم شركة **"ام تي في"**، والباقي موزع بين يوسف طعمة، ابن النائب نعمة طعمة، وآل صحناوي وفارس بويز، وزير خارجية سابق، وإيلي حبيقة وغازي العريضي (**نبعه**، ١٩٩٩، ٧٦-٧٧). وفي قناة **"او تي في"** تلقى رجال الأعمال المعروفين بدعم التيار الوطني الحر ومنهم الشاغوري ووديع عبس. أما في قناة **"إن بي إن"** فتملك زوجة

الرئيس نبيه بري وشقيقته أمينة حصة كبيرة بالشراكة مع أشقاء وأبناء الشيخ بهجت غيث، شيخ عقل الطائفة الدرزية (الذي يدير وأشقاؤه أحد أكبر شركات المقاولات في الكويت والإمارات)، والوزير ياسين جابر وشقيقه رباح، ونعمة طعمة مجدداً. ويُضاف إلى رجال الأعمال المساهمين في شركات التلفزة: آل أبو عضل وآل ميقاتي وجميل إبراهيم وجورج أفرام. تبدّلت مساهمات وتغيّرت حصص هؤلاء إلا أنهم مرّوا جميعاً في تلك الشركات، خصوصاً في المرحلة التأسيسية. حين الإعلان عن مجالس الإدارة تلك، أطلق النائب وليد جنبلاط على تلك الشراكة بين السياسيين ورجال المال اسم "أخطبوط المال والسلطة" (**السفير**، ١٧/٩/١٩٩٦).

قوانين الشفافية ليست شفّافة

يفيد في هذا المجال التوقف عند عدد من القوانين الموجودة المفترض أنها شُرِّعت من أجل التأكيد على الشفافية والمساءلة ومنع الفساد والإفساد، والبحث عن نصيبها من التطبيق والمساءلة.

قانون سرّية المصارف كان ولا يزال أبرز قانون يغطّي على كل أنواع العمليات غير الشرعية وتبييض الأموال والتهرّب من الضرائب.

قانون القدح والذم (المادة ٣٨٧ من قانون المطبوعات) يتحوّل أكثر فأكثر إلى سيف مسلط على رأس الإعلاميين والمواطنين الذين يتجرؤون على التنبيه إلى مخالفات مالية أو حالات فساد أو إفساد في المرافق العامة، فيبادَر إلى قذفهم بدعاوى قدح وذمّ بحجة المسّ بالكرامة وتشويه السمعة وما إليهما. ومن حسن الحظ أن بعض القضاة بدأ بالتنبّه مؤخراً إلى أن كشف المواطنين، والإعلاميين خصوصاً، لمثل هذه المخالفات حقٌّ من حقوق المواطنة، فشرعوا في تطبيق القانون ٣٨٧ بطريقة مرنة توائم بين احترام دور الإعلام في ممارسة حقه في فضح الفساد وما يُسمّى "اعتبارات كرامة الناس" و"هيبة المؤسسات". على أن الكثرة لا تزال تتولّى التطبيق الحرفي للحكم بالاستناد

إلى ما قيل وكُتب بغضّ النظر عمّا استدعاه. (راجع: نزار صاغية، "محكمة التمييز تفسخ حكم المطبوعات: التشهير بالفساد حق لأنه واجب"، **الأخبار**، ٩/٤/٢٠١٠)

قانون الإثراء غير المشروع. وقد كان مشروع قانون باسم "من أين لك هذا؟"، طالب به الجمهور والإصلاحيون اللبنانيون منذ الخمسينيات من القرن الماضي. صدر القانون أخيراً في العام ١٩٩٩، وهو يوجب على جميع موظفي الدولة والقائمين بالخدمة العامة، بمن فيهم الرؤساء الثلاثة والوزراء والنواب والقضاة والموظفين الحكوميين، التصريح عن "الأموال المنقولة وغير المنقول التي يملكها هو وزوجه وأولاده القاصرون". يودع التصريح في مراجع مختلفة حسب درجته. وفي حال رئيس الدولة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والنواب فإنهم يقدّمون تصريحهم خلال ثلاثة أشهر بعد تولّيهم المسؤولية إلى رئاسة المجلس الدستوري. وهم ملزمون أيضاً بتقديم تصريح آخر بعد ثلاثة أشهر من انتهاء تولّيهم المنصب (المادة ٥). يحتوي القانون على عقبة كبيرة في وجه من يريد أن يقاضي مسؤولاً بتهمة الإثراء غير المشروع هي أنه يتوجّب على المتقاضي أن يودع ٢٥ مليون ليرة في البنك المركزي (١٦ ألف دولار) قبل دراسة ادّعائه، وإذا تبيّن أن دعواه باطلة يخسر المبلغ. وهذا ما يشكّل رادعاً أمام حق عموم المواطنين في مساءلة الحكام.

مهما يكن، ليس مؤكداً أبداً أن جميع المسؤولين يتقيّدون بالقانون لجهة التصريح، ولا هو معروف ما إذا كان المجلس الدستوري ملزماً بإعلان تقيّد السياسيين الذين في عهدته بالتصريح السابق واللاحق، أو أنه يجوز الاستفسار لديه عن ذلك. علماً أنه لم يتقدّم أحد بأي دعوى ضد مسؤول منذ صدور القانون وإلى حين كتابة هذه السطور على حد ما نعلم.

تضارب المصالح. وهو أحد معايير تطبيق الشفافية ومنع الفساد في الحياة العامة. هذا القانون لا محلّ له في إعراب كلمة "فساد" في لبنان.

وهذه بعض الأمثلة العشوائية عن تضارب المصالح من قبل سياسيين. فورثة رئيس وزراء أسبق يملكون أكبر شركة عقارية في الشرق الأوسط في وسط بيروت. ورئيس

وزراء يملك الحصة الأكبر في شركة البريد. ورئيس وزراء سابق شريك وزير مالية (٢٠١١-٢٠١٣) في مجمّع سياحي على واجهة بيروت البحرية. وإذا كان جدّك وكيلاً سياسياً لأكبر شركة لاستيراد الأدوية والأدوات الطبية، فحريّ بك أن تختار وزارة الصحة عندما يحين وقتك لكي تستوزر. أما عندما يتسلّم صحافي سابق، متحوّل إلى رجل أعمال، وزارة الصحة، فـ"طبيعي" أن يؤسّس ابنه شركة لاستيراد المعدات الطبية. وحين ينتقل الوزير ذاته لتسلّم وزارة المهجّرين، ينتقل الابن إلى المقاولات. وحين يصبح الأب وزيراً للاتصالات، يتولّى الابن استيراد أجهزة الانترنت. وليس المطلوب التخفّي أحياناً كثيرة. فحين كان الياس المرّ وزيراً للداخلية استأجر لوزارته مبنى يملكه والده ميشال، يضم مكاتب الوالد وشقته السكنية، وبلغ إيجار المبنى ستة مليارات ل ل سنوياً (أربعة ملايين دولار) (**الأخبار**، ١٧/٧/٢٠١٣).

من المحسوبية إلى المافياوية؟

شاهدنا أعلاه كيف أن التركّز الاقتصادي بعد الحرب قابله تركز في السلطة السياسية. فأعضاء الترويكا زائداً أربعة زعماء آخرين يشكّلون السبعة الكبار الذين يحكمون البلد: رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب الذي يتقاسم زعامة الطائفة الشيعية مع السيد حسن نصر الله، وسعد الحريري، وميشال عون وسمير جعجع، ووليد جنبلاط.

الأمر الواضح بعد الحرب هو الارتفاع الشاهق في كلفة إنتاج النائب (والوزير) وكلفة الاستتباع المالي للمناصرين والمحاسيب. وهكذا فُرض على نظام المحسوبية الانتقال إلى تقديم الخدمات الجمعية عوضاً عن الخدمات الشخصية أو العائلية. يدلّ على ذلك الارتفاع الكبير في أكلاف المحسوبية عن طريق المال السياسي الموظّف في هذه المهمّة.

نريد في هذه الخلاصة تقديم فرضية تتساءل ما إذا كان نظام المحسوبية (الزبائنية) في ظل هذه المركزية في الزعامة والسلطة قد تحوّل مع الحرب وما بعدها إلى نظام مافياوي يغلب فيه دور القوة والعنف، والتوازنات الناتجة من هذه وتلك، في إنتاج المصالح الاقتصادية أو الاستحواذ على الريوع، بديلاً من مجرد التبادل بين خدمات

ناجمة عن النفوذ السياسي من جهة، وتقديم الولاء السياسي من جهة أخرى.

يجدر لفت النظر إلى أمرين بصدد مفهوم المحسوبية. الأول، هو الكفاءة الخادعة التي يقوم عليها المفهوم. أعني المعادلة الآتية: يقدّم الزعيم خدمات مادية (توظيف، توسّط لدى الإدارة والقضاء في المخالفات، إلخ) إلى أفراد وعيل وقرى ومناطق من الجمهور الانتخابي، ويتلقّي مقابلها الولاء السياسي الذي يعبّر عن نفسه بالدرجة الأولى في التصويت الانتخابي. ليست المعادلة متكافئة لأنها لا تقتصر على ما يتلقّاه الزعيم من ولاء وأصوات انتخابية وإنما تثير السؤال حول الوجهة التي يستخدم بها الزعيم الولاء السياسي في السلطة، وهي وجهة استغلال السلطة لأغراض الانتفاع الاقتصادي والمالي وبناء، أو مراكمة، المصالح الاقتصادية من خلال السلطة أو تعزيز مصالح لهذا السياسي – رجل الأعمال موجودة أصلاً.

أما الأمر الثاني فهو أن "الزعيم" لم يعد زعيماً بمعنى الفرد ابن الأسرة ذات النفوذ والجاه المستمدين من ملكية الأرض في الأرياف أو المدن. "الزعيم" الحالي، أي السياسي، هو رجل أعمال في القسم الأكبر من الحالات. و"الزعيم" الحالي في العديد من الحالات هو زعيم حزب سياسي. إلى هذا كله، لم يعد عنصر اللحم والحشد والتعبئة في المحسوبية الطوائفية مقتصراً على التعبئة الطوائفية، بما هي تمايز عصبي **قبلي** بين جماعات، وقد أُضيف إليها عنصر جديد هو اللحم والحشد **والتعبئة الدينية بما هو عنصر تمايز بين مذاهب ومعتقدات**.

تحت عنوان "التوتر بين الجاه والثروة" يعيّن بينو أرلاكتشي ثلاثة مقاييس للتعرّف إلى المافياوي المثالي: ١) الأصل الشعبي، ٢) الارتقاء إلى الطبقة الوسطى أو أعلى، ٣) السيطرة على منطقة جغرافية محددة بوضوح (أي التعيّش على استجرار الريوع) (**أرلاكتشي**، ١٩٧٩، ٥٨). وتتميز المجتمعات التي تحمل الظاهرة المافياوية، حسب المؤلف، بثلاثة شروط اقتصادية اجتماعية: ١) دور حاسم للسوق، ٢) نزاعات أفقية حادة بين الأفراد والجماعات، ٣) ضعف أو غياب أي مبدأ للتحكّم المركزي في العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية أو ضعف/غياب سيطرة الدولة على استخدام العنف حيث يلعب الزعيم المافياوي دور الوسيط في تلك النزاعات الناتجة من منافسات وحراكات وتقلبات وتراتبات داخل السوق. تنطبق الشروط الثلاثة على لبنان شرط

أن يُضاف إليها النزاعات العمودية (طائفية – مذهبية – مناطقية).

ولمّا كان كل مجتمع تنافسي يعمل دوماً لمصلحة الطرف الأقوى، يتم اللجوء إلى المافياوي من قبل الذين يريدون مقاومة هذا القانون. وهذا هو دور الطوائف والمذاهب في تقاسم الحصص من الوظيفة العامة، وتنامي دورها في حصص القطاع الخاص. ويخلص آرلاكتشي هنا إلى أن هذا التقلقل والتذبذبات في التراتب الاجتماعي الفوضوي وفي طرائق تشغيله، يمنع قيام نظام مستقرّ من الطبقات الاجتماعية مثلما يمنع نمو علاقات تضامن مستدامة بين جماعة أو طبقة أو فئة معينة. وهذا ما يسمّيه "مجتمع في حالة انتقالية دائمة" حيث التقلّب بين جني الثروات السريعة وخسرانها بالسرعة ذاتها وتناوب الجماعات على احتلال مواقع الثراء والإفلاس يولّدان حساسية حادة تجاه التراتب المجتمعي واهتماماً استثنائياً بتطلّب الشرف/والجاه الاجتماعيين (**أرلاكتشي**، ١٩٧٩، ٦٠–٦١). ونودّ الملاحظة أن هذا الوصف ينطبق أيضاً على المجتمع اللبناني.

ويبدو آرلاكتشي كأنه يتحدث عن النظام اللبناني حين يقول إن النظام المافياوي يتميّز بتجيير الجاه والقرابة المصطنعة (القرابة الاختيارية لا الموروثة) إلى حوافز جديدة في التنافس والصراع في الميدان الاقتصادي كما في المجتمع المدني. فيجري توظيف القيم والبنى التقليدية بحيث تخدم علاقاتُ الصداقة والقرابة الأهدافَ التجارية والتنافسية. و"العرّاب" هو التعبير الأبلغ عن عملية "تسييس العائلية" هذه. ويستطرد آرلاكتشي قائلاً:

"تقوم السلطة المافيوية إذاً في حالة من التنافس الفوضوي على تحصيل الجاه، وتمثل أداة ممتازة للارتقاء الاجتماعي في مجتمع رأسمالي تجاري حيث المغامرة والاحتيال والتسيّب اللاأخلاقي هي الشروط التي لا مناص منها لتحقيق النجاح". إن السلطة المافياوية هي القوة المسيطرة على المسار التنافسي. "في هذا البعد الإصلاحي الذكي، تتوسّط السلطة المافياوية أيضاً بين قوى السوق والمجتمع، فتحمي الأخير من طاقة التدمير الكامنة في طموح السوق إلى أن يفرض نفسه بما هو الناظم الأعلى لكل العلاقات [بين البشر]" (**أرلاكتشي**، ١٩٧٩، ٦٥).

في لبنان، يمكن إضافة الطوائف والمذاهب – الانقسامات العمودية – إلى لائحة

النزاعات التي يتوسّط فيها الزعيم المافيوي لتكتمل الصورة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ضعف الدولة وضعف احتكارها لوسائل العنف هو ضعف مضاعف في لبنان جرّاء فترتي الحرب وما بعد الحرب، بحيث الاستحواذ على الريوع من خلال السيطرة على حقول اقتصادية مختلفة ينضاف إليه لجوء الفرقاء، الذين يتوازعون حصص النفوذ والانتفاع في الدولة، إلى العنف لتعديل موازين القوى السياسية وإنتاج مصالح اقتصادية جديدة أو تغيير المصالح القائمة.

هل مفهوم "الدولة الغنائمية" هو البديل؟

درجت لدى المؤسسات التنموية في الآونة الأخيرة، مقولة جديدة يجري تقديمها بديلاً من المحسوبية أو إلى جانبها. وهي مقولة الدولة الغنائمية أو الإرثية.

أول ما يجب أن يُقال عن هذه المقولة هو التصاقها بتجربة البلدان النفطية العربية واقتصارها حتى هناك على وجه واحد من اقتصادياتها والسلطة فيها وحياتها الاجتماعية. يجري تعريف الدولة الغنائمية بما هي دولة ريعية تسيطر السياسة فيها على الفاعلية الاقتصادية. وأبرز علائم تلك السيطرة السياسية هو أن النظام فيها مزيجٌ هجين من اقتصاد السوق الرأسمالي ومن خصائص اجتماعية وسياسية إرثية أو متوارثة. ولكن، على الرغم من ورود مفردة "رأسمالية" في الأبحاث عن الغنائمية، فإنها تتحاشى الشغل على أبرز مكونات الرأسمالية وهو الانقسام والتراتب الاجتماعيين إلى طبقات حتى لتبدو الخصائص الاجتماعية والسياسية المسماة إرثية أو متوارثة (السلالات والتراتب القبائلي خصوصاً) على أنها بديل من الطبقات، كما هي حال الطوائف، إذ تحلّ محل الطبقات (**نعمة**، ٢٠١١). والموحى هو أن هذه الخلائط كأنها دخيلة على الرأسمالية وليست جزءاً من آليات تشغيل الرأسمالية. وكأن الغرض في نهاية المطاف هو تطهير هذه الرأسمالية من أدرانها.

الأمر الآخر بالنسبة لنظرية الدولة الغنائمية هو أنها تكتفي بتوصيف اقتصاديات الدولة دون اقتصاديات المجتمع. فإذا صحّ أن القسم الأكبر من عائدات الدولة في الأقطار المنتجة للنفط هي ريوع النفط والغاز، فهل ينطبق هذا على اقتصاديات

المجتمع؟ فالحال أن المقولة لا تزال تتعاطى مع اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط (والغاز) انطلاقاً من نشأتها على قاعدة استخراج النفط والغاز والتراكم الأولي من خلالهما وبناءً على فرضية سيادة شكل أوحد لرأس المال هو رأس المال الريعي والصراعات على تقاسم عوائده. كأن الريوع لم توظَّف منذ أن كانت في الصناعة والتجارة والمضاربة العقارية والمالية والاستهلاك والاستثمار في الخارج؛ فأنتجت فضل القيمة والأرباح والفوائد والريوع على الملكيات العقارية والمزيد من الريوع المتأتية من عائدات غير عائدات النفط والغاز، وما ينتج من ذلك من تكوّن مصالح اقتصادية متباينة ومن فوارق وامتيازات اجتماعية تتبلور في تكوينات وشرائح طبقية، وتفاوتات مناطقية وإثنية وجمعية، تتولّى السلطة والدولة الحفاظ عليها وتأمين إعادة إنتاجها أو تعديلها بناءً على طبيعة السلطة الطبقية وعلى محصلة التوازنات بين القوى المتصارعة في المجتمع للاستحواذ على الفائض الاجتماعي برمّته، وليس فقط على الريوع. وتجري تلك الصراعات على مستويين متداخلين: بين قوى السوق الرأسمالي (الطبقية) وبين القوى الاجتماعية والسياسية الإرثية (المترسملة).

والخلاصة أن نظرية الغنائمية، مثلها مثل نظريات المحسوبية، تكتفي بوصف وتفسير العمليات السياسية بأدوات ومفاهيم سياسية، وتوفّرعلى نفسها عناء الانتقال من السياسي إلى الاقتصاد السياسي، أو أنها، شأنها شأن العديد من نظريات الاقتصاد السياسي، تكتفي بهذا الأخير دون الانشغال بالانتقال من الاقتصاد السياسي إلى **الاقتصاد الاجتماعي**.

خلاصات

افتتحنا بحثنا هذا بنقاش نقدي للمفاهيم المستجدة التي واكبت تحول النيوليبرالية مذهباً عالمياً ترعاه المؤسسات المالية الدولية. وتبيّن لنا حلول السوق والاستهلاك محل الإنتاج مفهوماً مركزياً في قياس التراتب الاجتماعي؛ ونقل مركز الثقل فيه من التفارق الاجتماعي إلى التفاوت الجغرافي. وتُوجّه المنهجية الأنظار إلى الفساد لا الاستغلال، وتحرّف مفهوم الفساد بما يخدم النهج النيوليبرالي في تقليص أدوار الدولة في الخدمة العامة والتوزيع الاجتماعي. وفي هذا السياق ذاته تتكشّف لنا ولادة مفهوم جديد للعدالة الاجتماعية يعنى بحق الجماعات - الجندرية والإثنية والجنسية والدينية والأقوامية والعرقية، إلخ - **بالاعتراف والاختلاف**، في مقابل ما يمكن تسميته العدالة الاجتماعية التوزيعية التي تعنى بالحق في **المساواة**. وقد حاججنا في إمكان التأسيس لمفهوم جديد للعدالة الاجتماعية لا يستخدم مفهوماً لطمس آخر، بل يستوعب هذين النوعين من الفروقات دون التخلّي عن مبدأ المساواة في التعاطي معهما بل بتعميم مبدأ المساواة على حالتي الاختلاف والمساواة في إطار حقوق المواطنة.

قدّمنا في القسم المتعلّق بالطبقات جملة من المفاهيم تخرجها من الدلالة الضيقة التي تحصرها بعلاقات الإنتاج أو بالسوق والمداخيل وتحدد وجود الطبقات أو عدم وجودها بعامل الوعي، أو إنكار الطبقات لعدم انطباقها مع التركيب الطبقي للمجتمعات الرأسمالية الصناعية المتقدمة، إلخ. في المقابل، اقترحنا اعتماد النظرة العلائقية المتحركة والصراعية إلى الطبقات بديلاً من النظرة التراتبية الهرمية الساكنة. في موضوع العلاقة المعقدة بين الطبقات والطوائف، طرحنا مقاربة جديدة تخرج عن التفسير الإيديولوجي والسياسوي السائد، واقترحنا، في المقابل، النظر إلى أن الطائفة

والطبقة بما هما بنيتان من بنى المجتمع وجزءاً من منظومة سيطرة واستغلال واحدة، وأن العلاقة بينهما علاقة تمفصل وتواز بقدر ما هي علاقات تقاطع وتفاعل وتأثير متبادل وتنافس، على اعتبارهما إطارين لخوض النزاع على السلطة وعلى الاستحواذ على الفائض الاجتماعي في آن معاً.

ركّزت الدراسة على رصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الإعمار بعد الحرب، وقد تبيّن لنا أن النجاح في إعادة بناء البنية التحتية للبلد وتحقيق معدلات عالية من النمو قد تمّت بثمن باهظ كان أبرز أوجهه المديونية التي تستنزف موارد الوطن والمواطن، وتعميق الفوارق المناطقية والاجتماعية بدلاً من تقليصها.

واكتشفنا في دراسة الطبقات مدى ندرة البيانات والإحصائيات حول مصادر الدخل والملكية والثروة عموماً. وقد ميّزنا أوليغارشية المال والتجارة والعقارات بما هي طبقة رجال الأعمال المسيطرة على قمم الاقتصاد والمتحكمة به. وحاولنا الجواب على السؤال الذي سوف يتكرّر بالنسبة لسائر الطبقات عن التمثيل السياسي.

اعتمدنا مفهوم التمايز في تصنيف الشرائح الفاعلة داخل الطبقات المتوسطة وممارساتها وسلوكها السياسي. وتبيّنت لنا الحاجة الماسّة لدراسة الأشكال المختلفة من التعبير عن التمايز الاجتماعي من خلال السوق، أي من طريق النزوع الاستهلاكي الجارف في المجتمع اللبناني بعد الحرب. وفي مجال التمايز السياسي والسلوكي، وجدنا أن الأثر الأكبر على تحولات ما بعد الحرب الأهلية هو توزّع قسم كبير من أفراد الطبقات المتوسطة بين نزعتين رئيستين. واحدة ليبرالية، ميدانها "المجتمع المدني" ومنظماته غير الحكومية، وأخرى شعبوية أشدّ انضباطاً في أطر حزبية في ظل قيادة فردية مهيوبة ووحدانية الهوية المذهبية.

في الفصل عن العاملين بالأجر، لاحظنا تقلّص القوى العاملة في الزراعة والصناعة وزيادة هشاشة العمل المأجور ونمو العمل غير النظامي والعمل المنزلي. وتوقفنا أمام الضغط الكبير الذي يشكّله وجود مئات الألوف من العمال الوافدين، السوريين خاصةً، على مستوى الأجور وعلى الثبات في العمل بالنسبة لجميع الأجراء. لكننا توقفنا أمام الاستغلال الفاضح لهذه الحال من قبل أرباب الأعمال من أجل تخفيض أكلاف إنتاجهم وخدماتهم والتملّص من مسؤولياتهم بخصوص ثبات العمل والضمانات

الاجتماعية. وتوقفنا أمام تنامي ظاهرة الخدمة المنزلية والعقود الناظمة لعلاقات أشبه بالعبودية والحرمان المفروضة على هذه الفئة من الأجراء، في غياب أي اعتراف بها في القوانين والمؤسسات.

ترافق فرض الإجراءات النيوليبرالية على الاقتصاد اللبناني مع سعي حثيث لكل أفرقاء الطبقة الحاكمة لتفتيت الاتحاد العمالي العام والسيطرة عليه. وقد لاقت تلك المحاولات نجاحات لا يجوز تجاهلها بحيث باتت قيادة الاتحاد تابعة لمراكز القوة في السلطة والأوليغارشية. على أن المقاومة لهذه المحاولات ولتدهور مستوى المعيشة وسلب المكاسب والضمانات عبّرت عن نفسها في حركات اجتماعية خلال الأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٥ خرجت عن إطار القيادة النقابية، وجوبهت بإجماع الطبقة الحاكمة وبسفور دور الهيئات الاقتصادية في التصدي لها وقطع الطريق أمام أي تنازل لها.

استعرض الفصل الأخير تطور العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بعد الحرب، فلاحظ زيادة التماهي بين السلطتين وانتقال مركز استقطاب المصالح البرجوازية من مركز رئاسة الجمهورية، الذي خدم بتلك الصفة منذ الاستقلال، إلى مركز رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة المجلس النيابي بعد الطائف. ولاحظنا التغيّر الكبير الذي طرأ على أعضاء المجلس النيابي بعد "الطائف" بحيث غلبت عليه أكثرية من رجال الأعمال وأبناء المهن الحرة على حساب الغلبة السابقة للزعامات الصادرة عن ملكية الأرض. وبرز جيل جديد نسبياً من النواب الحزبيين أو السياسيين المحترفين جاءت بهم الأحزاب إلى البرلمان ومعظمهم صادر عن قطاع التعليم أو الاحتراف السياسي.

وختمنا الفصل الأخير بإثارة السؤال عن جدوى الاستمرار في تعيين النظام السياسي اللبناني بأنه نظام محسوبية (زبائنية) بناءً على هذه التطورات، وتساءلنا أيضاً ما إذا كان البديل المقترح، الغنائمية، أو الإرثية، يشكّل بديلاً مقنعاً لتصنيف ذلك النظام في بلد مرّت عليه حرب أهلية خلال خمس عشرة سنة انتشر خلالها دور العنف الميليشياوي والسلطة السياسية في الاستحواذ على الريوع وإعادة تدويرها في الاقتصاد "الرسمي". وتساءلنا ما إذا كان النظام اللبناني بات أشبه بـ"مافيوقراطية" منه بأي نظام حكم آخر، بما يتجاوز المصطلح الصحافي المتداول للمافيا.

ملحق

شركات الهولدنغ

يتراوح عدد شركات الهولدنغ المسجّلة في لبنان بين ألفين وثلاثة آلاف شركة[1]. وهي معفاة من ضريبة الدخل. وفي ما يلي نبذات تعريفية بما أمكن الحصول عليه منها وهي تؤكّد ما أشرنا إليه في متن النص عن توسّع المنشآت الرأسمالية وتنوّع نشاطاتها في عدد واسع من فروع الاقتصاد: مال، صناعة، تجارة، خدمات، أغذية وصناعة زراعية، وكالات أجنبية، عقارات، بناء، إلكترونيات، صحافة، سياحة واصطياف، نقل، إلخ. وكما يلاحظ فإن المعلومات متفاوتة بين الهولدنغ والآخر ما يستدعي المزيد من الأبحاث للإحاطة بكامل المشهد.

١ – مجموعة فرعون

تأسست باسم روفائيل فرعون وأولاده سنة ١٨٦٨.

رئيس مجلس الإدارة الحالي ميشال فرعون، تتبع له شركات في المصارف، التأمين، الأدوات الكهربائية المنزلية، الأدوية الزراعية، المنتجات الصناعية، الأدوية والتجهيزات الصحية.

١ أُنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٥ للعام ١٩٨٣ الذي عُدّل بموجب القانون رقم ٧٢٢ بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وحصرت نشاطاتها بالاستحصال على أسهم في شركات موجودة أصلاً وإدارتها وشراء براءات الاختراع والامتيازات والماركات المسجلة لها وشراء الملكيات العقارية والشخصية. وهي معفاة من ضريبة الدخل.

تضم المجموعة الشركات الآتية:

– بنك فرعون – شيحا، يرأسه ناجي هنري فرعون.

– شركة "فرعون هوم لاين" PHARAON HOMELINE للأدوات المنزلية. تأسست ١٩٤٠ وهي "تسيطر على كل جوانب مهنة التجهيزات المنزلية": برادات، آلات غسيل، غسالات صحون، تلفزيونات، أجهزة تبريد AC أفران، إلخ. أبرز الأسماء التجارية: Frigidaire, Magic Chef, Thomson, Gaggeman, Fabir, Brandt, Sampo إضافةً لشركات المطابخ الجاهزة، التي تقول عنها المجموعة إنها تسيطر على أكبر حصة من ذلك السوق.

– شركة Agripest للأسمدة والأدوات الزراعية ومبيدات الحشرات ، تأسست عام ١٩٨٥. حصتها من الزراعة اللبنانية ١٠–١٢%، لها فرعان Middle East Agripest و Polyclean في الإمارات.

– شركة Pharaon Broadcast لتجهيزات التلفزيون وهي وكيلة شركة Thomson Grass Valley للتلفزة والإنتاج والهوائيات وكاميرات المراقبة، إلخ. تأسّست عام ١٩٩٦.

– Homeline Contracting للمقاولات والبناء، تأسّست عام ١٩٩٧.

– ٣ شركات لاستيراد الصيدليات والأدوية والأدوات والتجهيزات الطبية.

– شركة المخازن، للتخزين، تأسست ١٩٩٥.

– Tabrigas Middle East لاستيراد وتوزيع وتعليب غازات التبريد.

– شركة سفن، قيد التأسيس.

– Home Appliances and Audio Video

٢ – خليل فتّال وأولاده Société Fattal Holding SAL

وتضم الشركات الآتية:

– ROMANCE المتخصصة في استيراد مستحضرات التجميل والعطور والبيّاضات والساعات الفخمة والأدوات الجلدية.

– استيراد سجائر وأدوات للمدخّنين

– Tupperware عبوات بلاستيكية للمطابخ.

– فرع الغذاء والمشروبات: نحو ٣٥ صنفاً، منها عرق فقرا، ونبيذ كفريا، وأنواع من الأطعمة المستوردة، والمياه المعدنية، والشوكولاته.

– شركة KFF Health أبرز مستورد للصيدليات والمنتجات الصيدلية خلال الـ٢٥ سنة الأخيرة.

– استيراد وتوزيع أغذية للأطفال، وأدوية، وأفلام، وبطاريات، وأدوات البستنة، ومبيدات حشرات، وشفرات حلاقة، وأدوات كهربائية.

– وكالة Vega للالكترونيات<

– Magnet سلع استهلاكية: قرطاسية، تصوير، كهربائيات، أحذية، أدوات مطبخ، آلات منزلية، إنارة، بطاريات، تصوير، أقلام حبر، إلخ.

– وكالة شركة Sony.

– Alliance لاتصالات التليكوم.

– وكالات هواتف Sony Ericson, Sagem, Cellis, Naharnet

– Midexport شركة متخصصة في السجائر وأدوات التدخين منها سجائر غولواز وجيتان الفرنسية، وسيغار وسجاير دافيدوف.

– شركة التأمين Assurex SAL التي تأسست عام ١٩٧٨، مديرها العام إدوار فتال.

٣ – هولدنغ كتانة. فرنسيس وشارل كتانة

تأسست شركة كتانة عام ١٩٢٢. بدأت في العمل في النقليات بين بيروت – دمشق – بغداد – طهران.

لها فروع في مصر والأردن والعراق وفلسطين والعراق.

تتعاطى وكالات الشركات الأجنبية في السيارات والسجائر والأدوية والتجهيزات الطبية والأدوات الكهربائية والالكترونيات والسيارات والسياحة والاتصالات.

مصنّفة في مجلة **فوربز** الأميركية على أنها الرقم ٤٧ بين المئة شركة الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط والثالثة بين الشركات العربية من هذه الفئة (٢٠١٣/٧/١).

من ضمن وكالاتها والشركات والأصناف:

– سجاير: مارلبورو، ميريت، تشسترفيلد، فيليب موريس.
– سيارات: فولكسفاغن، أُودي، سكودا.
– اتصالات: سيمنس، آلكاتيل.
– طاقة: سيمنس.
– آلات صناعية: بوهلر Buhler
– صيدليات: Schering-Plough, Evenflo
– تجهيزات طبية: Steris, Radiometer Copenhagen
– أدوات وآلات كهربائية: G&E, Ariston, Balck and Decker, Vetrella, RCA General Electric

وهولدنغ كتانة شريك لهولدنغ فرعون في مشاريع عدة. وهي الحالة الوحيدة التي عثرنا عليها من الشراكة بين أسر الأوليغارشية.

٤ – Groupe Matelec هولدنغ

أبرز مساهميه أسرة ضومط.

عدد المستخدمين ١٨٠٠ – ٢٠٠٠ عبر العالم.

أسواقه في ٢٥ بلداً. والمصانع في لبنان، فرنسا، الأردن، مصر، الجزائر وقريباً في السعودية.

الشركاء: Doumet Electrical Holding (المالك أيضاً لـ Lebanon Chemicals) مع وسامي صُغيّر وأسرة Moretti المساهمة في شركة Caporal et Moretti وهي شركة لبنانية عاملة في حقل الكهرباء والاتصالات والأنظمة الأمنية.

Matelec التابع لآل ضومط تأسّست عام ١٩٧٤ وهي أبرز مساهم في شركة كابلات لبنان. مديرها العام سامي صُغيّر.

والهولدنغ متخصص بالنقل وإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية. له حضور وازن في السوق الدولية. مصنعه في عمشيت ينتج مولدات كهربائية كبيرة بحجم ١٢٠ ميغافولت. بلغت أرقام عملياته للعام ٢٠١٠، ٢٣١,٨ مليون دولار وحقق ١٢,١ مليون من الأرباح. تبيع شركاته مولّدات في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وتغطّي

حاجات السوق اللبناني. وله مصانع في الأردن ومصر وفرنسا والجزائر. بدأ مصنع عمشيت العمل على مساحة ١٢٠٠ متر مربع، وبدأ الإنتاج عام ١٩٧٧ والآن تبلغ مساحة المنشأة ٢١٠ ألف متر مربّع، وتستخدم ٦٥٠ عاملاً وموظفاً. تشارك الهولدنغ مع Alsthom Unelec و SNT Duriez وتشاركت مع Oger International تبع رفيق الحريري وحصل على عقود في سورية والعربية السعودية. توسّع نحو أفريقيا بدءاً بغانا، وتتولّى المجموعة تزويد ٢٥% من الطاقة الكهربائية في السنغال. أبرز أرقام أعمالها تحققها في العراق والسعودية والجزائر وسورية وفرنسا.

وقّع جبران باسيل باسم وزارة الطاقة عقداً مع هولدنغ ضومط لبناء ٦ محطات توليد الطاقة قيمتة ٣٧ مليون دولار.

٥ – مجموعة عبجي Obegi Group Holding

لها أنشطة متنوعة في الصناعة والوكالات والتوزيع للمواد الأولية الكيماوية، والأدوية والأسمدة الزراعية، والسجاد، والأثاث، والسلع الاستهلاكية، والأغذية في الشرق الأوسط وأوروبا (منتجات "الوادي الأخضر"). تعمل أيضاً في مجال المصارف والمؤسسات المالية. مالكة لمصرف Banque Bemo SAL في لبنان وقبرص، ولمصارف خاصة Banque Bemo Banque Privée في فرنسا واللكسمبرغ و Banque Bemo Saudi Fransi – Syria

وتتبع لها مؤسسة استثمار في الإمارات.

Obegi Better Home للمفروشات والأدوات المنزلية.

٦– هولدنغ الشمّاس

أسّس الشركة الأصلية لتوزيع النفط جرجي نقولا الشماس باسم Etablissements Georges N. Chammas في العام ١٩١٠. يرأس ابنه نقولا جورج شمّاس مجلس إدارة Phoenician Oil Co. SAL. وتتبع لها Chammas Trading Contracting and Transport Company SAL

ELF-MED SAL, Distribution SAL, Interdist SAL, RT21-France

ونقولا شمّاس هو نائب رئيس مجلس إدارة شركة MEDCO و Chammas Real Estate SAL Hiperdist SAL, Unidist Holding SAL وهي الشركات التي يرأس مجالس إداراتها أخوه، ريمون جورج شماس، يضاف إليها Computer Info Systems و Caretek SAL. وفي المقابل، يشغل ريمون مركز نائب رئيس مجلس إدارة الشركات التي يرأس أخوه نقولا مجلس إدارتها.

٧ - مجموعة صحناوي

تأسّست في لبنان عام ١٩٢٩ على يد متري وأنطون صحناوي. الحقل الأصلي للعمل كان المواد الأولية، ثم بدأ التنويع: مساهمة في تأسيس شركة طيران آر ليبان، والبنك البلجيكي اللبناني، والمساهمة الأبرز في شركة الترابة اللبنانية في شكّا. مزيد من تنويع النشاطات خلال الحرب الأهلية أبرزها تدعيم قطبها المصرفي، مجموعة سوسيتيه جنرال. مساهمة في ١٥ شركة تغطّي كل فروع الاقتصاد تقريباً في لبنان والشرق الأوسط.

تتبع للهولدنغ شركات في السياحة، العقارات، الإعلام، الفنادق، إلخ. وفي المصارف والمالية، بنك سوسيتيه جنرال في لبنان Societe Generale de Banque au Liban SGBL، ومؤسسة فيدوس لإدارة الثروات (فرنسية) Fidus Wealth Management رئيس مجلس الإدارة أنطون صحناوي، الذي هو في الوقت نفسه نائب رئيس SGBL في الأردن. ويتبع للهولدنغ أيضاً:

- شركة الإعلام News Media التي تصدر مجلة *Executive* الاقتصادية باللغة الإنكليزية.
- مطعما La Centrale و Tabkha ومنتجع سياحي Oceanea
- شركة Sehnaoui et Fils التجارية التي لا تزال تتعاطى تجارة المواد الأولية وتستخدم البواخر لتفريغ السلع في مرفأ بيروت.

٨- آل فاضل، موريس وابنه روبير

يملك ٨٠% من شركة ABC للمخازن الكبرى التي أسّسها موريس فاضل عام

١٩٣٦. وقد تولّى النيابة عن المقعد الأرثوذكسي في طرابلس لعدة مجالس وورثه ابنه روبير في الأعمال وفي النيابة.

٩ - آل الأزهري، نعمان الأزهري وأولاده AZA Holding

رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر BLOM Bank الذي تأسّس عام ١٩٥١. البنك يديره ابنه سامر ١٩٩٧-٢٠٠١ وهو مدير Bank of Syria and Overseas وقد كان سابقاً يعمل تحت اسم Banque Banorabe المتشارك مع BLOM في باريس. وسامر رئيس مجلس إدارة شركة Arope Insurance للتأمين المرتبطة بـ BLOM. أبرز المساهمين آل الأزهري ١٣,٢% بالشراكة مع Bank of New York ٣٤,٣٧% وآل شاكر ١٠,٣٩%.

وتتوزع الأسهم في المصرف كالآتي: تسيطر شركة آزا **هولدنغ** التي تملكها عائلة الأزهري على معظم الأسهم فيها، ٩,٣ في المئة من الأسهم. وتمتلك **شركة المساهمون المتحدون**، التي تسيطر عائلة الأزهري على معظم الأسهم فيها، على ١,٨% من أسهم بلوم، في حين أن الأسهم المسجّلة باسم عائلة الأزهري نسبتها ٢,٩%. أما غسان شاكر، السعودي - اللبناني الجنسية وابن أحد مؤسسي البنك، فيملك باسم **شاكر هولدنغ** ٥,٣% من الأسهم، وتملك زوجته ندى العويني (ابنة الرئيس حسين العويني، أحد مؤسسي البنك) ٥% من الأسهم. وتتمثل عائلة جارودي (نسبةً إلى شفيقة جارودي، زوجة الرئيس العويني)، عن طريق مروان جارودي، عضو مجلس الإدارة) بـ٣,٥% إضافةً إلى **بنك أوف نيويورك** الذي يملك ٣٤,٣% **وبانوراب هولدنغ** (التابع أيضاً لأل الأزهري) ١٣,٥% وآخرون.

تتبع لبنك بلوم شركات يملك البنك أكثر من ٥٠% من أسهمها وهي:

- **شركة آروب للتأمين Arope**. ٨٨,٩٣% من أسهمها للبنك والباقي للمساهمين في البنك.
- **بنك بلوم للتنمية**. يتألف مجلس إدارته من: عمر الأزهري رئيساً، سعد الأزهري، نيكولا سعادة، حبيب رحال ممثل بلوم، فادي عسيران ممثل بلوم للأعمال، جوزف خراط، مروان جارودي، أعضاء.

- **بنك بلوم للأعمال** ٩٩,٩% من أسهمه لبلوم. رئيس مجلس الإدارة سعد الأزهري، والأعضاء: بنك لبنان والمهجر، جوزف خراط، مروان جارودي، سامر الأزهري، حبيب رحال، نقولا سعادة.

٨- مجموعة أبو عضل، لبنان

مجموعة شركات أسسها جورج أبو عضل عام ١٩٤٧. وتأسّس الهولدنغ عام ١٩٩٢. تعمل شركاته العشرون في لبنان وسوريا والأردن، وتتعاطى سلّة من الأصناف منها: وكالة كولغيت - بالموليف في المشرق العربي، وأدوية ومستحضرات تجميل وعطور، ووكالات مختلف الماركات، وتمثّل المجموعة سبع شركات للأدوية وثماني شركات صيدلانية ووكالة شركات M3 ووكالات ساعات وحقائب فاخرة وأزياء وثياب من ماركات عالمية.

يعمل الهولدنغ في لبنان وسورية والأردن، وقد فتح فرعا في أربيل، كردستان العراق، عام ٢٠٠٤.

في حزيران/يونيو ٢٠١٨ صنّفت مجلة **فوربز** الأميركية مجموعة أبو عضل - هولدال رقم ٥٨ بين أكبر مئة شركة ذات التأثير في العالم العربي.

يملك هولدنغ أبو عضل وكالات حصرية للشركات الآتية:

- Smithkline-Beecham للأدوية
- Lacoste للرياضة والأزياء
- L'Oreal - Paris للعطور والأزياء
- Yves Rocher للعطور
- Colgate - Palmolive للصابون ومعجون الأسنان
- Ets. Georges Abou Adal et Co. Ltd
- General Brands sarl
- Mode et Accessoires sal
- NEPCO sal
- International Brands Inc. Sal

- Raymond Abou Adal LLC (Syria)
- Holdal Holding (Jordan)

١٠- وفيق إدريس WIDRISS Holding Lebanon SAL

WIDRISS International Holding SA

لاستيراد وتصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية، والتعليب، والمقاولات والإنشاءات. تتبع للهولدنغ ٢٣ شركة ٨ منها دولية تعمل في بريطانيا والدنمارك واليونان، و١٥ محلية.

TRIPAK Food Industries SAL متخصصة في التعليب وحفظ الأغذية.

١١- زاخم انترناشيونال. مجموعة شركات للمقاولات الدولية والهندسة والاستثمار. تأسست عام ١٩٦٣ في لبنان وتشمل عملياتها الشرق الأوسط وأفريقيا. لها مكاتب في بيروت ولندن وهيوستن (الولايات المتحدة الأميركية) ونايروبي. متخصصة في حقول الهندسة والبناء لأنابيب البترول، وخزانات الوقود، ومحطات الضخ والتجميع، والمصافي والمصانع. ومع الوقت وسّعت ونوّعت أعمالها وخدماتها لتشمل أنظمة توصيل المياه، والريّ، وتصريف المياه المبتذلة، ومدّ أنابيب المياه، وبناء الطرق والاوتسترادات والمباني والمجمّعات السكنية والمستشفيات وأحواض السفن والفنادق ومرابع الترفيه.

١٢- دبّانة غروب. أدوية ومواد وآلات زراعية، اتصالات، هندسة زراعية، مقاولات وبناء، خدمات اتصالات.

١٣- سارادار هولدنغ

يملكه الإخوة ماريو وجو وماريوس سارادار. وتتبع له ٣ مجموعات هولدنغ.

- Holding Mario Saradar SAL رئيس مجلس إدارته ماريو سارادار الذي يملك ٥٠% من أسهم Holding Joe Saradar

– Holding Joe Saradar، رئيس مجلس إدارته جو سارادار، يملك ٥٣% من Holding Marius Saradar

– Holding Marius saradar يرأس مجلس إدارته ماريوس سارادار. ويتبع لهولدنغ سارادار، بنك سارادار الذي تأسس عام ١٩٤٨ واندمج مع بنك عودة. وله مشاريع عقارية في الأشرفية، وشركات عقارية هي Gemmayzeh Village و Fonciere Saifi و ٤١٥ Saifi إضافةً إلى حصص في مصنع كرتون Soliab ووكالة سفريات Blue Way "بلو واي".

١٤ – هولدنغ عودة

يتبع له بنك عودة الذي تأسّس سنة ١٩٦٢ ورئيس مجلس إدارته ريمون عودة. وقد اشترى بنك عودة Cairo Far East Bank بفروعه الإسلامية واندمج مع بنك سارادار.

الحصص: آل عودة ٧,٠٢%، سارادار ٦,٧٤%، مع مساهمين من الكويت والإمارات: آل حومازي الكويتيون ٦,١٢%، آل الصبّاح ٤,٨٤%، الشيخ ذياب بن زايد آل نهيان، أبو ظبي، ٥,١١% والبنك الألماني Deusche Bank ٢٨,٢٩%.

١٥ – حدّاد غروب انترناشيونال، لبنان، HGI Corporation

عدة شركات في لبنان وليبيريا.

١٦ – SAYCO Holding SAL سايكو هولدنغ ش م ل. أسسها آرا ييريفانيان (نائب أسبق). وريثه شاهيه سيرج ييريفانيان حوّل الشركة إلى SAYFCO في العام ٢٠٠٤. متخصصة في السكن المتوسط الكلفة في منطقة المتن بالدرجة الأولى.

١٧ – مجموعة المرّ

أسّسها ميشال المر من خلال أعمال له في أفريقيا. يديرها ابنه الياس المر منذ العام ١٩٩٣. تضم أكثر من ٢٥ شركة ومؤسسة تتعاطى البناء، المقاولات، الترميم، تجارة العقارات، التوزيع، الهندسة، التصميم، والأمن.

تتبع لها شركتان عقاريتان هما Societe Immobiliere de Development, SAL Grands Travaux Intercontinents SAL العاملة منذ ١٩٥٧ ويتبع لها مجمع Halat sur Mer السياحي.

١٨ – هولدنغ جوزيف طربيه

رئيس مجلس إدارة مجموعة Credit Libanais، الاعتماد اللبناني، رئيس جمعية المصارف، رئيس الرابطة المارونية ٢٠٠٧.

١٩ – هولدنغ آل قصّار، عادل وعدنان

عدنان قصّار هو رئيس مجلس إدارة فرنسَبنك وأخوه عادل نائب الرئيس. وللبنك أكبر شبكة فروع مصرفية – في لبنان ١٠٧ فروع – وهو موجود في تسعة بلدان عربية. والبنك أقدم مصرف في لبنان تأسّس بما هو فرع لبنك فرنسي وتحول لاإلى ملكية لبنانية فرنسية مشتركة في العام ١٩٦٣ واشتراه الأخوان قصار في العام ١٩٨٠ من مالكي أكبر حصة من الأسهم فيه، آل صباغ. وفرنسَبنك، الذي يضم حصصاً لرأس مال فرنسي وكويتي، مساهم في بنك بيروت والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٥. قدّرت أرباحه بـ ١٤٦ مليون دولار للعام ٢٠١٠ والودائع بعشرة مليارات تقريباً.

بدأ عدنان قصار نشاطه الاقتصادي كشركة تجارية مع أخيه عادل وهو من أوائل رجال الأعمال اللبنانيين الذين فتحوا خطاً تجارياً مع الصين، ومن ثم مع فرنسا والمجر وكوبا وهونغ كونغ. وكيل شركات طيران برتغالية وكوبية وتونسية ومجرية.

وعدنان خريج حقوق من اليسوعية. ترأس غرفة تجارة وصناعة بيروت منذ العام ١٩٧٢ ولا يزال يرأسها بعد أربعين سنة. وقد أسهم في تأسيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، وترأس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربي.

وعدنان قصار هو بحق بطريرك رجال الأعمال بل قل قائد حزبهم. شغل منصب وزير الاقتصاد والتجارة ٢٠٠٣–٢٠٠٤ ووزير دولة ٢٠٠٩–٢٠١١.

٢٠ – هولدنغ فرانسوا باسيل

مؤسس ورئيس مجلس إدارة بنك بيبلوس. جاء إلى المالية من الحرير والدباغة. مجلس الإدارة برئاسة ابنه سمعان فرانسوا باسيل.

٢١ – مجموعة INDEVCO – آل أفرام، جورج وإخوته أنطوان وشفيق ونعمة.

وآل أفرام هم أصحاب أحد أبرز المجمعات الصناعية في لبنان. تملك مجموعة INDEVCO لا أقل من ٣٨ شركة لإنتاج الورق والبلاستيك والمشروبات والمحارم الورقية وورق الألمنيوم وأكياس النفايات، إلخ. وتعمل في البناء والصناعة وإنتاج المواد الصيدلانية والأدوية والأدوات واللوازم الصحية والطبية ومستحضرات التنظيف. وتشمل عملياتها منطقة الشرق الأوسط.

تحتلّ SANITA المرتبة الأولى في لبنان في قطاع المستحضرات الصحية.

توفي جورج أفرام في العام ٢٠٠٦ وخلفه أخواه شفيق ونعمة. نعمة هو رئيس "جمعية الصناعيين"، وأنطوان رئيس مجلس إدارة Interstate Resources وهي شركة تابعة لمجموعة INDEVCO.

تولى جورج منصباً وزارياً لكنه استقال منه لخلاف على سياسات الحكومة.

٢٢ – آل دلول: نزار وعلي

أولاد النائب والوزير محسن دلول. أسّس نزار International Technologies Integrated ITI وبعدها Libancell ثم Comium Group وهي من الشركات الرئيسة في الاتصالات في ليبيريا وسائر أفريقيا. أخوه علي رئيس مجلس إدارة Vego Group الذي تأسس العام ١٩٩٥ وكان يملك أكثرية أسهم شركة Libancell، الشركة المشغّلة للهاتف الخلوي خلال السنوات ١٩٩٤–٢٠٠٢ وقد قدّرت أرباح شركتي الخلوي للعام ١٩٩٨ بـ٤٤٠ مليون دولار. والمجموعة وكيلة شركتي إريكسون وموتورولا في لبنان. وعلي هو نائب رئيس مجلس إدارة Comium التي يرأسها أخوه نزار.

٢٣ – Tajco Holding آل تاج الدين، علي حسين، وقاسم حسين تاج الدين

مديره العام علي تاج الدين، قائد عسكري سابق في حزب الله ومن أبرز إداريي مؤسسة "جهاد البناء" التابعة للحزب. عمل علي في التجارة الدولية والعقارات في غامبيا والكونغو وآنغولا. ويدير مشاريع بناء في الجنوب والضاحية الجنوبية خصوصاً، شقق فخمة وأيضاً شقق لذوي الدخل المحدود ومراكز تجارية.

٢٤ – Chagoury Group مجموعة جِلبير ورونالد شاغوري

تأسّست عام ١٩٧١ في نيجيريا وبينين. وتتبع لها أكثر من عشرين شركة عاملة في البناء والعقارات، والسياحة والفنادق، والاتصالات والصناعة والتكنولوجيا العالية. ومجموعة شاغوري من أبرز الشركات المجمعة العاملة في أفريقيا، نيجيريا خصوصاً، حيث يعمل في مؤسساتها الألوف من العمال والموظفين، بحسب موقعها الالكتروني. تملك الشركة أربع مطاحن، شيّدتها عام ١٩٧٨، ومصانع للزجاج والبلاستيك والأثاث. أما قسم البناء فيشمل شركة هندسة مدنية وشركة نقل. ويتولى فرع المجموعة العقاري بناء مجمعات سكنية فخمة، إضافةً إلى مشروع لبناء مدينة جديدة على أرض مردومة من البحر. ويتبع لمجموعة شاغوري فندق وشركة كاتيرنغ ومستشفى ومجمعات سكنية.

٢٥ – M1 هولدنغ – آل ميقاتي

M1 GROUP LEBANON شركة مملوكة عائلياً، لها عدة نشاطات مع تركيز على الاتصالات، والعقارات، والبيع بالتجزئة، والطاقة.

m1group.com أسّسه طه ميقاتي، شقيق نجيب ميقاتي، المقدّرة ثروته بـ٢,٥ مليار دولار. ويحتل الرقم ٣٧ على لائحة أصحاب المليارات العالمية حسب مجلة فوربز. وبدأت الشركة في البناء بما هي Arabian Construction Company في أبو ظبي في العام ١٩٦٧. وفي العام ١٩٨٣ انتقل الأخوان ميقاتي إلى تأسيس شركة Investcom العاملة في حقل الاتصالات في السودان وليبيريا واليمن. وتبعت لها شركة اتصالات T1 التي بيعت للمجموعة الجنوب أفريقية MTN بمبلغ ٥,٥ مليارات دولار، ولكن هولدنغ

M1 لا يزال يساهم في الشركة. وقد ارتفعت قيمة هولدنغ آل ميقاتي خلال ٧ سنوات من ٣٠ مليوناً إلى مليار دولار. والشركة مسجّلة في بورصة لندن ودبي. وقد أدار آل ميقاتي شركة الخلوي اللبنانية Cellis خلال الأعوام ١٩٩٤–٢٠٠٢ حيث امتلك الأخَوان فيها ثلث الأسهم، والثلثان الباقيان لفرانس تيليكوم الفرنسية. وقدّرت أرباح شركتي الخلوي للعام ١٩٩٨ بـ ٤٤٠ مليون دولار، كما ورد أعلاه. وعندما حال الرئيس إميل لحود دون خصخصة شركتي الخلوي وفرض انتقالهما إلى ملكية الدولة في العام ٢٠٠٢، باع الأخَوان ميقاتي حصتهما في "سيليس" إلى فرانس تيليكوم.

وقد تولّت شركات الأخوين ميقاتي تشغيل شركة الهاتف الخلوي السورية Areeba "أريبا" وهي الشركة الأخرى ذات الامتياز الحصري إلى جانب شركة "سيرياتل" التي يملكها رامي مخلوف. والمعروف أن آل ميقاتي نالوا امتياز التشغيل هذا مجاناً، بسبب العلاقة الوثيقة بأسرة الأسد الحاكمة، فيما العادة أن تدفع الشركات عشرات ملايين الدولارات لقاء رخصة تشغيل الهواتف الخلوية. وقد استثمر آل ميقاتي الامتياز السوري بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ ثم باعوا شركة T1 إلى MTN الجنوب أفريقية مع إبقاء حصة لهم فيها.

ولمّا كان لا يستقيم أي بزنس دون أن يكون له فرع مالي، فقد اشترى هولدنغ ميقاتي رخصة British Bank of Lebanon "بنك لبنان البريطاني" من "البنك البريطاني للشرق الأوسط" (British Bank of the Middle East BBME)

– M1، التي يديرها عزمي ميقاتي ابن طه ميقاتي، تتبع له عدة شركات عاملة في العقارات والبناء والاتصالات والاستثمار المالي والطيران والنفط.

– M1 Limited العاملة في قطاع الاتصالات، كانت تملك أكبر حصة غالبة في شركة الاتصالات في جنوب أفريقيا، وهي من أكبر شركات الخلوي العاملة في البلدان النامية.

– M1 المالية، تملك محفظة كبيرة للمساهمات في الأسواق المالية وسندات الخزينة، وتملك منذ ٢٠١٢ أسهماً في شركة "ساينزبوري"، ثالث أكبر شبكة سوبر ماركت في بريطانيا، و ١٤٪ من أسهم بنك عودة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) و٤٦٪ من أسهم شركة Liban Post التي تستثمر البريد اللبناني.

– M1 Travel للنقل والسياحة

– M1 Real Estate. شركة عقارية مركزها إمارة موناكو تملك محفظة غنية من العقارات في أوروبا وأميركا والشرق الأوسط وخبرة ٤٠ سنة في حقل العقارات والبناء. وآخر مشتريات نجيب ميقاتي العقارية في العام ٢٠١٣ مجمّع Starco ومجمع Gefinor في مدينة بيروت.

– M1 Commercial Jets وهي شركة تشغيل وتأجير طائرات خاصة لرجال الأعمال تملك خمس طائرات وتفاوض على شراء عدد مماثل.

– M1 للأزياء. تملك عدة شركات أزياء دولية فخمة. وقد اشترت في العام ٢٠٠٧ Faconnable الأميركية من كبريات شركات الأزياء في العالم. وM1 أكبر مساهم في مجموعة MTN لتجارة الجملة والنقل والعقارات والنفط والطاقة.

٢٦ – هولدنغ صفدي Safadi Group Holding

نائب عن طرابلس منذ العام ٢٠٠٠ ووزير في الأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٧، و٢٠٠٧–٢٠٠٨، تولى حقائب المياه والكهرباء والاقتصاد والتجارة. تتبع للهولدنغ مصارف وشركات عقارات وبناء وطيران واتصالات وسياحة وصناعة.

وصفدي "وسيط سعودي رئيسي"، حسب تعبير جريدة **الغارديان** البريطانية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) عمل في العام ١٩٧٥ مع شركة BAE العقارية التي يملكها أمراء سعوديون وبنى مجمعات سكنية. وفي لندن أدار أعمال الأمير تركي بن ناصر، ابن الأمير سلطان، قائد سلاح الجو السعودي، وعمل بعدها في فرع UK Jones Consultants and Allied Maintenance في العربية السعودية. استقر في لبنان منذ العام ١٩٩٥.

مصالح الصفدي البريطانية موظفة في Stow Securities (رأسمالها ٢٠٠ مليون جنيه). ومع أن اسمه لا يظهر على الشركة الا أن معظم المساهمين في الشركة كيانات مغفلة مسجلة في جيرسي وجبل طارق، فيما المساهم الذي يظهر اسمه هو العقيد أحمد إبراهيم البحيري، القائد السابق لسلاح الجو السعودي. وتوظف شركته "ستو" في الشركة السعودية Saudi Tag. وقد استثمر الصفدي مع زميله السوري وفيق سعيد، والعامل في

المجالات ذاتها، في شركة British Mediterranean Airways التي تدير خطاً جوياً بين إنكلترا والشرق الأوسط. والمدير العام لشركتهما هو Charles Powell، مستشار سابق في الشؤون الخارجية لدى رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت ثاتشر، عُرف عنه أنه من المتورطين في فضيحة "اليمامة" مع الأمير بندر بن سلطان (**رحموني، ٢٠٠٦**).

٢٧ – سركيس غروب انترناشيونال

يملك مطعم قصر السفراء، ووكالة سيارات وشاحنات سامسونغ، ووكالة طيران بيلاروسيا "بيلافيا"، ووكالة ساعات وبيوتات ملبوسات.

٢٨ – هولدنغ ماليا MALIA

تتبع له عدة شركات في إنتاج وتوزيع وترويج مستحضرات التجميل والمواد الصيدلانية والسلع الاستهلاكية. يملكه جان وجاك صرّاف. من أبرز مشاريعه استثمارات في إقليم كردستان العراق.

٢٩ – Averda سابقاً، "مجموعة سكّر للهندسة"

تتبع لها عدة شركات في مجالات الهندسة والمقاولات والبناء والتنظيفات، لها وكالة حصرية للتنظيفات في بيروت وعدد من الضواحي والقرى المجاورة عن طريق شركة "سوكلين". وميسرة سكّر، رئيس المجموعة، من رجال الأعمال الذين عملوا مع الرئيس رفيق الحريري في السعودية.

٣٠ – مجموعة البحر الأبيض المتوسط القابضة – ورثة رفيق الحريري

– **بهاء الحريري**. تقدير ثروته ٣ مليارات. يدير Horizon Development العاملة في العقارات في لبنان والأردن، وهو مساهم رئيسي في Abdali Investment and Development Co التي تدير مشروع عقاري في وسط عمان على غرار سوليدير في بيروت.

– **سعد الحريري**. تقدير ثروته ١,٩ مليار. المساهم الأكبر في Saudi Oger للبناء والعقارات والاتصالات، تتبع لها Oger Telecom، شركة اتصالات في الشرق الأوسط

وأفريقيا. رئيس وزراء سابق.

– **فهد الحريري**. تقدير ثروته ١,٤ مليار دولار.

– **محمد الحريري**. الأخ الأكبر لرفيق الحريري. رئيس مجلس إدارة هولدنغ بنك ميد Holding Bank Med و Bank Med SAL و IRAD Investment Holding و AL-MAL Investment Holding.

يعتبر بنك ميد البنك الثالث في لبنان من حيث حجم الموجودات والخامس من حيث الأرباح. ويمتلك المصرف معظم الأسهم في شركتي: **ميد بنك للتأمين، وميد غلف للتأمين، وميد لإدارة العقارات**. وتتبع له المصارف الآتية:

– **المصرف اللبناني السعودي**. لا مركز له ولا معطيات عنه، مع أنه لا يزال مسجّلاً كمصرف عامل، رئيس مجلس إدارته محمد الحريري، ومديره نعمة صباغ.

– **بنك ميد للاستثمار**. رئيس مجلس إدارته محمد الحريري.

– شركة **سوليدير انترناشيونال** العقارية. مملوكة بنسبة ٣٩% من سوليدير بيروت، وبقية المساهمين من الخليج وصناديق دول ومصرفي (عودة وبنك ميد). تأسست عام ٢٠٠٧ لأن سوليدير بيروت لا يحق لها العمل خارج العاصمة اللبنانية. وتقدّر قيمة مشاريعها في السعودية ولبنان بملياري دولار.

– في السعودية، تنفذ سوليدير انترناشيونال مشروع وادي قرطبة وهو تجمعات تجارية واقتصادية وسكنية للأجانب على مساحة ٢٧٠ ألف متر مربع قرب مطار الملك خالد. وهذا المشروع الأخير مملوك لسوليدير ١٠٠%، وموزعة أبنيته على نحو ٦٠٠ عقار بين فيلات وشقق وتقدّر تكلفته بـ ٦٠٠ مليون دولار.

– مجمع سكني للأجانب على مساحة ٤٠ ألف متر مربع مملوك مناصفةً بين سوليدير وأحد الأمراء السعوديين.

– في جدة، مشروع "غولدن تاور"، وهو برج سكني من ٤٨ طابقاً مناصفةً بين سوليدير وشريك سعودي.

– صندوق استثماري عقاري برأسمال قدره ٦٠٠ مليون ريال.

– في عجمان (الإمارات العربية المتحدة)، مجمع سكني وسياحي وفندقي على ٤٠٠ ألف متر مربع كلفته ٥٥٠ مليون دولار.

– مشروع بناء منطقة سكنية مقفلة في الحازمية، لبنان، على موقع مستشفى العصفورية للأمراض العقلية سابقاً، على أراضٍ تبلغ مساحتها ٩٠ ألف متر مربع تضاف إليها أراضٍ محيطة مساحتها ٢٠ ألف متر مربع. وتملك سوليدير ٣٥٪ من أسهم المشروع والباقي لشركاء لبنانيين. وموعد الإنجاز ٢٠١٧. (**السفير**، ٩/٩/٢٠١٣)

٣١ – هولدنغ مجموعة شويري

يعمل في حقل الإعلان في لبنان والإمارات والمملكة العربية السعودية والكويت ومصر وفرنسا والمغرب وعُمان.

وأنطوان شويري بدأ محاسباً في شركة المنشورات الشرقية التي تُصدِر أسبوعيتي **الأسبوع العربي** و**ماغازين** لآل أبو عضل. خلال الحرب الأهلية، غادر شويري إلى فرنسا وأسّس La Régie générale de presse.

والهولدنغ يخدم ١٧ محطة فضائية و١١ مطبوعة دورية و٧ محطات إذاعة إضافةً إلى أكبر شبكة للإعلانات في دول مجلس التعاون الخليجي، ويشغّل ٤٢٥ موظفاً.

وكان أنطوان شويري عضواً في مجموعة رجال الأعمال المتحلّقة حول بشير الجميّل، قائد القوات اللبنانية، ثم انحاز إلى سمير جعجع عندما تولّى هذا القيادة، وشهد مع جعجع ضد بيار الضاهر في الدعوة التي أقامها جعجع لاسترداد تلفزيون **إل بي سي** من الضاهر. والشويري، الذي كان ناشطاً في المجال الرياضي، كان أيضاً من ممولي حزب القوات اللبنانية وتلفزيون **ال بي سي**.

وسائل الإعلام التي تخدمها مجموعة شويري: **إل بي سي آي**، **النهار**، **لوريان– لوجور**، **السفير**، **كوميرس دُ لوفان**، **نون**، **انتر راديو** (٤ محطات إذاعة)، وخارج لبنان: **إل بي سي سات**، **إم بي سي**، **العربية**، **تلفزيون الجزيرة**، **قناة الجزيرة الرياضية**، **سبيستون** *Spacetton*.

تقدير الإنفاق على الإعلان في لبنان (٢٠٠٤) حوالي ٩٥ مليون دولار وهو ٥٫٩٪ مما ينفق على الإعلان عربياً، تتولاه ١٢ وكالة إعلان، اثنتان منها تزيد قيمة أعمالها عن ٨ ملايين دولار (واحدة منها تابعة لمجموعة الشويري)، وأربع بين ٢–٨ ملايين، وست شركات بأقل من مليونين (**كوميرس دُ لوفان**، شباط/يناير ٢٠٠٦).

٣٢– دبّاس هولدنغ

رئيس مجلس الإدارة روبير دباس: مقاولات في الكهرباء والإنارة، وروبير دبّاس كان أحد شركاء رفيق الحريري في المقاولات في السعودية.

٣٣– هولدنغ جوزيف خوري وأولاده

Société Joseph G. Khoury et Fils, Holding SAL

المدير العام وليد خوري. دخل هولدنغ جوزيف خوري وأولاده في شراكة مع شركة الفطيم الإماراتية Majid al-Futaim Properties، وهي أكبر شركة بناء ومقاولات عقارية عربية، تملك دزينة من المولات في الإمارات والبحرين ومصر وعمان ولبنان. زارها ١٥٠ مليون زبون في العام ٢٠١٢. تملك تسعة فنادق في الإمارات واثنين في البحرين وتجمّعات سكنية ضخمة مختلطة للسكن والرفاه والسياحة والتجارة. في عمان "الموجة"، وفي الشارقة "زاهية".

تبني شركة جوزيف خوري مع هذا الشريك مدينة الواجهة البحرية في الضبّية Waterfront City على مساحة مليون متر مربع تضم مجمعات سكنية من ١٥٠٠ شقة وفنادق دولية ونادي صحة ومول وتتضمن مدينة أعمال على مساحة ٦٥ ألف متر مربع. ويقدَّر أنها سوف تكون ضعف مارينا مونتي كارلو.

٣٤ – Mak Holdings SAL

مثّل هذا الهولدنغ السلطة التنفيذية لآل الخليل العاملين في الاستثمار في عدد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء وبريطانيا وقطر ولبنان.

يشغّل ٧٠٠ عامل وموظف عبر العالم معظمهم في أفريقيا.

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام أنور الخليل، وهو محامٍ وخريج جامعة لندن، ويشغل منصب المدير العام لكل الشركات التابعة للهولدنغ: بنك بيروت والرياض بلبنان، نقليات الخليل المتحدة، شركة تعبئة سفن آب، والخليل وأبناؤه – عقارات، وكلها تعمل في نيجيريا.

مراجع الملحق

haddadgroup.com
www.fattal.com.lb
obegigroup.com
debbanegroup.com
holdal.com.lb
zakhem.com
widriss.com

القرار العربي: www.arabdecision.org/inst_brows_3_4_12_1_3_17.htm

زاوية: zawya.com
Lebweb.com/dir/lebanon-holding-companieshttp//www
Mélissa Rahmouni, "Rapport sur les élites économiques libanaise", IFPO, 2001
Hannes Baumann, "The 'New Contractor Bourgeoisie' in Lebanese Politics", in Are Knudsen and Michael Kerr (eds.) Lebanon After the Cedar Revolution, Hurst and Co., London, 2012. pp. 125-162.

المصادر والمراجع

العربية

كتب

- ماجدة بركة، **الطبقة العليا بين ثورتين، ١٩١٩-١٩٥٢**، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- محمود عبد الفضيل، **رأسمالية المحاسيب، دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١١.
- جميل هلال، **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت/رام الله، ٢٠١٣.
- إلياس البواري، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ١٩٠٨-١٩٤٦**، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٩.
- عدنان الحاج، **محطات اقتصادية، ٢٠٠٥-٢٠٠٨**، كتاب السفير، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٩.
- إيليا حريق، **من يحكم لبنان؟**، دار النهار، ١٩٧٢.
- كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- غسان الشلوق، **الطبقة الوسطى في التجربة اللبنانية**، مؤسسة نوفل، بيروت، ٢٠٠٧.

- الفضل شلق، **تجربتي مع الحريري**، دار العلوم، بيروت، ٢٠٠٦.
- علي الشامي، **تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة**، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨١.
- جورج عشي وغسان عيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، بنك عودة، بيروت، ٢٠٠١.
- نجاح واكيم، **الأيادي السود**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٣٣، بيروت، ٢٠٠٢.
- غبريل منسّى، **في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية يساهم فيها لبنان المغترب**، بيروت، ١٩٥٠.
- إيلي يشوعي، **اقتصاد لبنان**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥.
- إسماعيل سكّرية، **الدواء ... مافيا أم أزمة نظام؟**، الجزء الأول، الفارابي، بيروت، ٢٠١٠.
- وضاح شرارة، **في أصول لبنان الطائفي. خط اليمين الجماهيري**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.
- **حروب الاستتباع. لبنان الحرب الأهلية الدائمة**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.
- **السلم الأهلي البارد: لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤-١٩٦٧**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠.
- "خروج الأهل على الدولة. ربيع ١٩٧٣"، فصل من **تأريخ الحروب الملبننة**، المسار، بيروت، ١٩٩٩.
- غسان صليبي، **في الاتحاد كوة**، دار مختارات، بيروت، ١٩٩٩.
- عدنان الضناوي، **المافيات اللبنانية وتحديات القانون**، دار المعارف العمومية، طرابلس، ١٩٩١.
- فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل. ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٩.
- **عكس السير**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.
- **تاريخ لبنان الحديث. من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الريس للكتب والنشر،

بيروت، ط١، ٢٠٠٨؛ ط٣، ٢٠١١.
- مهدي عامل، **في الدولة الطائفية**، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٦.
- **مدخل إلى نقض الفكر الطائفي – القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية**، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨.
- **نقد الفكر اليومي**، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- جورج عشي وغسان العيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، بنك عودة، بيروت، ٢٠٠١.
- نجيب عيسى، **الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان**، الإسكوا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.
- عدنان فحص، **طبقات المجتمع اللبناني. قبل الحرب، أثناء الحرب، بعد الحرب**، لا دار نشر، لا تاريخ.

مقالات ودراسات

- محمود عبد الفضيل، "الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي: بعض الاعتبارات المنهجية"، **المستقبل العربي**، العدد ١٠٠، حزيران/يونيو ١٩٨٧.
- رشا أبو زكي، "سامي حداد يعترف بتغطية نهب المال العام"، **الأخبار**، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.
- "كارتيل استيراد الحديد يعزز احتكاره للسوق"، **الأخبار**، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- "٤ شركات تحتكر استيراد الزفت وتوزيعه"، **الأخبار**، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.
- "خارطة كارتيل النفط في لبنان"، **الأخبار**، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١.
- ربى أبو عمّو، "الطبقة الوسطى تتقمّص. نُعيتْ ودُفنت عشرات المرات"، **الأخبار**، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- "استطلاع لجريدة **النهار** عن آراء التلاميذ في الحرب والسلم: ٩٩٪ من الصف

الخامس ابتدائي أجمعوا على انتشار الفقر في لبنان، ٧٦٪ وصفوا الرؤساء بالأغنياء"، **النهار**، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

- "استقصاء "ماء - داتا" عن وجوه الفقر في لبنان، **النهار**، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.
- "اتساع الطبقة الوسطى وتدنّي القدرة الشرائية"، **النهار**، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.
- مروان اسكندر، "رياح الإيثار والاستئثار في لبنان. الطبقات المتوسطة مستعدة لمقايضة الحرية الكذوبة بأي نظام آخر يضرب الاحتكار ويزيل مواقعه"، **النهار**، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٧٤.
- "كلاسيكية التقهقر"، **النهار**، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.
- "الانفتاح العربي وأهميته للبنان في عصر العولمة"، **النهار**، ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.
- غسان الأمين، "رئيس نقابة الصيادلة يتحدث"، **النهار**، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- إسكندر الرياشي، "قبل وبعد، الجزء الأول ١٩١٨-١٩٤١"، مطابع دار الحياة، بيروت، ١٩٥٣.
- أحمد بعلبكي، "التقرير اللبناني للتنمية البشرية"، **النهار**، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.
- هشام البساط، "حركة الودائع المصرفية ١٩٦٤-١٩٧٠"، **الطريق**، العدد ٣، آذار/مارس ١٩٧١، السنة ٣٠، ص٦٥-٧١.
- حليم بركات، "الدين والطبقات الاجتماعية: أدوات التوزيع والتجاوز"، **السفير**، ١٦-١٨ أيار/مايو ١٩٨٩.
- فيوليت بلعة، "دراسة عن أتعاب الأطباء تقترح مخططاً استراتيجياً لتحديد حاجة سوق العمل: ٢٠٪ من الأعلى دخلاً يستأثرون بـ٧٦٪ من إجمالي الأجور الطبية/ اعتماد نظام المجموعة المتعاونة لتوفير بيئة عمل مناسبة"، **النهار**، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

- كمال ديب، "النهار تنشر أرقاماً عن تأثير الوجود السوري على الاقتصاد اللبناني"، **النهار**، ٢٥-٢٦/٣/٢٠٠٥.
- جاد ثابت، "الخلفيات الطبقية والطائفية لنظام الانتخابات في لبنان"، **الطريق**، العدد ٤، نيسان/أبريل ١٩٧٢، السنة ٣١، ص١٢-٢٢.
- أنطوان حداد، "الفقر في لبنان"، **الإسكوا**، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- "الفوارق الطبقية في لبنان: القياس والآثار الاجتماعية"، **النهار**، ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٦.
- "الفقر والفقراء في لبنان"، **النهار**، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.
- "حكم الميليشيات"، **الحياة**، ٣١ كانون الأول/ديسمبر - شباط/فبراير ١٩٩٠.
- كمال حمدان ومروان عقل، "الطغمة المالية في لبنان"، **الطريق**، العدد ٤، ١٩٧٠.
- "التطور الرأسمالي وموقع الجنوب في البنية الاجتماعية اللبنانية"، **الطريق**، العدد ٦/٥، تموز/يوليو - آب/أغسطس ١٩٧٧، السنة ٣٦، ص٢٥-٤٥.
- "الجنوب ومقوّمات الصمود الاقتصادي"، **السفير**، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.
- "الحرب الأهلية وتفاقم الخلل في توزيع الدخل"، **السفير**، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.
- "نحو وضع نظام لاستهداف الفقر"، **النهار**، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥.
- "محاولة لتقدير خط الفقر في لبنان"، **النهار**، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥.
- "رؤية للقضية الاجتماعية في لبنان"، **السفير**، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.
- "الصراع اللبناني: جماعات دينية، طبقات اجتماعية وهوية وطنية"، **السفير**، ٤ آذار/مارس ١٩٩٧.
- "الأزمة اللبنانية"، **السفير**، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.
- "الانفلاش الإنفاقي والفاتورة المرتفعة"، **السفير**، ١٣ تموز/يوليو ١٩٩٩.
- "أزمة المواطنية الاجتماعية ونظام الطوائف"، سلسلة من ٥ أجزاء، **الأخبار**، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

– خلدون الخالد، "المهندسون في لبنان"، **الحرية**، ١٩٦٨/٧/٢٩.
– ألبير داغر، "التجربة الاقتصادية الليبرالية في لبنان"، **الأخبار**، ١٨–١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
– "كيف أُفرغ ريف لبنان من أهله؟"، **الأخبار**، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
– الدولية للمعلومات، "دراسة عن السيارات في لبنان"، **النهار**، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٠.
– "رواتب موظفي الإدارة العامة"، **السفير**، ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٠.
– "مشروع وزير العمل شربل نحاس للتغطية الصحية الشاملة"، بيروت، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، http://www.information-international.com/info/index.php/the-monthly/articles/698
– عبدالله رزق، "المهندسون اللبنانيون بين تضخّم العدد وحاجات سوق العمل"، **الطريق**، العددان ٥ و٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.
– محمد زبيب، "المعتدون على البحر بالأسماء والتفصيل"، **الأخبار**، ٥–٢٠١٢/١٢/١٢.
– خالد صاغية، "رؤوس الأموال تقرع أبواب السلطة التشريعية"، **السفير**، ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠.
– هلا صغبيني، "انحسار الطبقة الوسطى في لبنان"، **الاتحاد**، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.
– مسعود ضاهر، "أضواء على تشكيل البنى الاجتماعية في لبنان وأواليات تجددها"، **الحياة**، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦.
– فواز طرابلسي، "التكوين الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب"، **أبعاد**، العدد ٦، أيار/مايو ١٩٩٧.
– سعد العنداري، " السياسة الضريبية"، **أبعاد**، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.
– نجيب عيسى، "المتغيرات الاقتصادية في الحرب اللبنانية"، **النهار**، ١١–١٩٩٢/٢/١٢.

– ايمانوئيل فالرستين، "قبيلة، مرتبة، عرق، طبقة: الهويات الملتبسة"، مجلة **بدايات**، العددان ٣–٤، خريف ٢٠١٢/ شتاء ٢٠١٣، ص٢١٢–٢٢٠.
– عبد الحليم فضل الله، "مكافحة الفقر: التمكين لا التوزيع"، **الأخبار**، ١٤ آذار/مارس، ٢٠٠٩.
– "كيف يتجاوز العالم أزمته... وبأي رأسمالية؟"، **الأخبار**، ٢٠١١/١٠/٨.
– جو فضّول، "نهب النظام السوري في لبنان"، **مداخلة أمام مجلس الشيوخ الفرنسي**، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.
– عبد الحليم فضل الله، "الفقر في لبنان"، **الأخبار**، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.
– سلمان قعفراني، "دراسة على فئات من الدخل المحدود والمهن الحرّة"، **السفير**، ٤ تموز/يوليو ١٩٩٧.
– بطرس لبكي، "الواقع السياسي للفقر الريفي"، **النهار**، ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧.
– ماء–داتا، "استقصاء عن الفقر"، **النهار**، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.
– "المجلس النيابي ٢٠٠٩"، سلسلة "معلومات"، **المركز العربي للمعلومات**، تموز/يوليو ٢٠٠٩.
– توفيق المديني، "القوى الطبقية الوسطى وعلاقتها بالمسألة الديمقراطية"، **الطريق**، العددان ٥ و٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.
– المرصد الللبناني لحقوق العمال والموظفين، "الاحتجاجات وقضايا العمال في لبنان عام ٢٠١٢"، التقرير السنوي الأول، بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.
– المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، "المياومون في الإدارات العام والمصالح المستقلة والبلديات: انتهاك لحقوق العمال وتجاوز للقوانين"، بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
– فريدريك معتوق، "الطبقات الوسطى في لبنان: قراءة باردة في أرقام حارقة"، **الحياة**، ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧.

– "دراما الطبقات الوسطى في لبنان (١ من ٢) الصدمة الأولى التي أحدثتها الميليشيات إذ ضربت الدولة"، **الحياة**، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

– "دراما الطبقات الوسطى في لبنان (٢ من ٢): من توطين الأزمة الى ضرب المجتمع المدني"، **الحياة**، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

– سمير المقدسي، "الدين العام اللبناني: تطوره وتداعياته على الاقتصاد الوطني"، **النهار**، ٢٠١٣/٣/١٦.

– "الاقتصاد اللبناني واتجاهاته: مناقشة أولية للورقة الإصلاحية"، ٢٠٠٦/٥/٢١.

– "مسح 'المعطيات المعيشية للأسر'، ١،٣٦٢،٢٣١ عدد الناشطين والبطالة ٨،٥٪. الدخول في العمل مبكر والمفارقات لمشاركة المرأة"، **السفير**، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

– "مشروع التغطية الصحية الشاملة"، تقرير، **الأخبار**، ٢٠١١/١٠/١٢.

– أديب نعمة، "أثر العوامل التاريخية والسوسيولوجية في عملية التفكك الاجتماعي في لبنان"، **الطريق**، العدد ١، السنة ٤٧، آذار/مارس ١٩٨٨، ص٢٣–٤٤.

– "من هم الفقراء"، **النهار**، ١٩٩٥/٥/٢٧.

– "الإحصاءات الأساسية للفقر في لبنان"، **النهار**، ١٩٩٧/١٠/١٧.

– "خطوط الفقر ونسبة الفقراء في لبنان التسعينات"، **الحياة**، ١٩٩٩/٣/١٨.

– "الإحصائيات الأساسية للفقر في لبنان"، **النهار**، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨.

– "الشعب يريد إسقاط النظام. ولكن أي نظام؟ التحوّل من الدولة الغنائمية إلى الدولة المدنية الديمقراطية"، ٢٠١١، مخطوطة.

– "نقابة المحامين كانت الأغنى في الشرق وأصبحت أفقر جمعية خيرية"، **الديار**، ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٩.

– "نقيب المهندسين عاصم سلام حوّل التراخيص وفائض المهنة: سوق العمل مكتظة بـ ٢٧ ألف مهندس والدولة مسؤولة. كثافة المهندسين في لبنان أكثر مما هي عليه في أميركا وفرنسا وإيطاليا"، **السفير**، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦.

صحافة

الاقتصاد والأعمال؛ الأنوار؛ النهار؛ السفير؛ الأخبار؛ الحياة؛ الديار؛ الوسط؛ الطريق؛ المدن؛ الحرية.

دراسات جامعية

– لوسي هازاريان، "الطبقة العاملة المنزلية في لبنان"، الجامعة الأميركية في بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٩.

أدلّة وتقارير

– أنطوان حداد، **الفقر في لبنان**، إسكوا، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦.

– إدارة الإحصاء المركزي، **التصنيف الموحّد للأنشطة الاقتصادية في لبنان**، بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٥.

– إدارة الإحصاء المركزي، **الأوضاع المعيشية للأسر. الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤**، الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ٢٠٠٦.

– إدارة الإحصاء المركزي، **الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر. تقرير الأوضاع المعيشية للأسر، ٢٠٠٧**، الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ٢٠٠٨.

– البنك الدولي، اللجنة الاقتصادية لجنوب شرق آسيا، **استعمال تحويلات الرساميل الكبيرة الواردة إلى لبنان لتحفيز النمو الشامل والمستدام على المدى الطويل – ملخص تنفيذي**، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

– فهمية شرف الدين وأديب نعمة، "إشكاليات الاندماج الاجتماعي بعد الحرب في لبنان"، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، **سلسلة دراسات مكافحة الفقر** (٥)، نيويورك ١٩٩٧.

– هيومان رايتس واتش، "لبنان: العاملات المنزليات الوافدات يمُتن كل أسبوع"، ٢٠٠٨.

المصادر الأجنبية

- ABI SAAB, Malek, "'Unruly' Factory Women in Lebanon: Contesting French Colonialism and the National State, 1940-1946", *Journal of Women›s History*, Vol. 16, No. 3, Fall 2004, pp. 55-82.
- "Liban: l'argent des milices", *Les Cahiers de l'Orient*, 2eme trimester, 1988, No.10, pp. 271-287.
- ALAMUDDINE, Najib, *The Flying Sheikh: Story of Middle East Airlines*, London, Quartet Books, 1987.
- BARAKAT, Halim, "Social Classes. Beyond the Mosaic Model", in *The Arab World. Society, Culture and State*, Berkeley, University of California Press, 1993.
- BARBERO, Nakeema, "Socio Political change in Syrian-Lebanese economic interaction: 1970-1994", Doctoral thesis, Harvard University, Cambridge, Mass., 1998.
- BAROUDI, Sami, "Economic Conflict in Postwar Lebanon: State-Labor Relations Between 1992-1997", *Middle East Journal*, Vol. 52, No. 4, Autumn 1998.
- "Sectarianism and Business Associations in Postwar Lebanon", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 22, No. 4, fall 2000, pp. 81-107.
- "Continuity in Economic Policy in Postwar Lebanon: The record of the Hariri and Hoss governments examined, 1992-2000", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 24, No.1, winter 2002, pp. 63-90.
- BAUMANN, Hannes, "Citizen Hariri and neoliberal politics in postwar Lebanon", Unpublished PhD thesis, *School of Oriental and African Studies*, London, 2012.
- "The 'New Contractor Bourgeoisie' in Lebanese Politics: Hariri, Mikati and Fares", in Knudesen, Anne and Kerr, Michael (eds.), *Lebanon after the Cedar Revolution*, London, Hurst and Co., 2012.
- BECHERER, Richard, "A Matter of Life and Debt: the Untold Costs of Rafiq Hariri's New Beirut", *The Journal of Architechture*, Vol. 10, No. 1, 2005.
- BLANFORD, Nicholas, *Killing Mr. Lebanon. The assassination of Rafik Hariri and its impact on the Middle East*, London and New York, I.B.Tauris, 2006.
- Bou Khater, Lea, "Public Sector Mobilisation Despite a Dormant Workers' Movement", *Confluences Méditerranénnes*, No. 92, 2015.
- CHIHA, Michel, *Le Liban Aujourd'hui*, Beyrouth, Editions du Trident, 1949.
- *Politique Intérieure*, Beyrouth, Editions du Trident, 1957.
- *Propos d'économie libanaise*, Beyrouth, Editions du Trident, 1965.
- *Visage et présence du Liban*, Beyrouth, Les Conférences du Cénacle Libanais, XVIIIe année, No. 9-12, 1964.

- "75 ans d'économie libanaise", *Le Commerce du Levant*, Special issue, 2004.
- CORM, Georges, *Le Liban contemporain. Histoire et Société*, Paris, La Découverte, 2003.
- "Les operations de la reconstruction et la privatization au Liban", *Centre de recherches urbaines de Beyrouth*, Colloque du 22-23 mai 1992.
- "Liban: hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", in *Maghreb- Machreq*, No. 131, janvier-mars 1991, pp. 13-25.
- COULAND, Jacques, *Le mouvement syndical au Liban, 1919-1946*. Paris, Editions Sociales, 1970.
- DAH, A., DIBEH, G. and CHAHIN, W., "The Distributional Impact of Taxes in Lebanon: Analysis and Policy Implications", *Lebanese Economic Tribune Series*, No. 6, Beirut, The Lebanese Center for Policy Studies, 1999.
- DENOUEUX, Guilain and ROBERT Springborg, "Hariri's Lebanon: Singapore of the Middle East or Sanaa of the Levant?", *Development Associates Occasional Papers in Democracy and Governance*, No. 4, January 2000.
- DIB, Kamal, *Warlords and Merchants. The Lebanon Business and Political Establishment*, Reading-U.K., Ithaca Press, 2004.
- DIBEH, Ghassan, "The political economy of postwat war reconstruction in Lebanon", Research Paper, Lebanese American University, UNU-WIDE72w3j12f cR, 2005.
- DUBAR, C. et Nasr, S.: *Les classes sociales au Liban*. Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976.
- DUBAR, Claude, "Structure confessionelle et classes sociales au Liban", *Revue Francaise de Sociologie*, XV, 1974, 301-328.
- ENDRES, Jurgen "Economic Ambitions in War - Lebanese militias as entrepreneurs", unpublished paper.
- EVANS-PRITCHARD, D. "Sri Lankan Community in Lebanon". Paper presented to Conference *Lebanese Presence in the World*, Lebanese American University, 29 June 2001.
- FARSOUN, Samih K., "*E Pluribus plura* or *e pluribus unum*? Cultural pluralism and social class in Lebanon," in *Toward a Viable Lebanon*, Halim Barakat (ed.) Washington: Croom Helm, 1988: 99-130.
- FARSOUN, Samih, K. "Class and patterns of association among kinsmen in contemporary Lebanon," *Anthropological Quarterly* no. 47, pp. 93-111, 1974.
- "Filthy Rich: Half a percent of Lebanese adults own half the country's wealth", *Executive*, October, 2013.
- GAMBIL, Gary and ABDELNOUR, Ziad, "The Al-Madina Bank Scandal", *MEIB*, vol. 6, no. 1, January 2006.
- GASPARD, Toufic, *A Political Economy of Lebanon, 1948-2002. The Limits of Laissez-Faire*, Brill, Leiden and Boston, 2004.

- GATES, Carolyn L., *The Merchant Republic in Lebanon. Rise of an Open Economy*, London, 1998.
- GEBARA, Khalil, *Reconstruction Survey. The Political Economy of Corruption in Post war Lebanon*, No Corruption: The Lebanese Transparency Association, Beirut, 2007.
- GEHCHAN, Roger (2000), *Hussein Aoueini. Un demi-siecle d'histoire du Liban et du Moyen Orient, 1920–1970*, Beyrouth, FMA.
- GENDZIER, Irene, *Notes from the Minefield. United Stated Intervention on Lebanon and the Middle East, 1945–1958*, New York, Columbia University Press, 1997.
- GHOSN, Rania W., "Syrian elites' Practices and Represntations of Beirut: The intimate nearness of difference", unpublished dissertation, 2003.
- GILSENAN, Michael, *Lords of the Lebanese Marches. Violence and Narrative in an Arab Society*, Berkeley, Los Angeles, University of California Press, 1996.
- GLASZE, G. and ALKHAYYAL, A., "Gated Housing Estates in the Arab World: Case Studies in Lebanon and Riyadh (Saudi Arabia)", *Environment and Planning*, B 29, (3), pp. 321–336.
- GLASZE, Georg, "Segmented Governance Patterns – Fragmented Urbanism: The Development of Guarded Housing Estates in Lebanon", *The Arab World Geographer*, Vol. 6, No. 2, summer 2003.
- GRASE, Sarah, "Les élites palestiniennes au Liban", IFPO paper, July 2011.
- GUBSER, Peter, "The Zu'ama of Zahlah: The Current Situation in a Lebanese Town", *Middle East Studies* , pp.173–189, Vol. 27, 1973.1–8, December-August 1976, pp. 69–79.
- HADDAD, Antoine, "The Poor in Lebanon", *The Lebanon Report*, No.2, Summer, 1996, pp. 36–42.
- HAGE, Ghassan, *The Fetishism of Identity: Class, Politics and Processes of Identification in Lebanon*, Doctor of Philosophy Thesis, University of Macquarie, Australia, 1989.
- HAMDAN, Kamal, *Le conflit libanais, communautés religieuses, classes sociales et identitté nationale*, UNRISD, Garnet Editions, 1997.
- "La classe moyenne dans la guerre du Liban", in *Le Liban Aujourdhui*, CERMOC-CNRS, Beyrouth, 1993.
- HARB, Mona, "Deconstructing Hizbullah and Its Suburb", *Middle East Report*, No. 242, spring 2007, pp. 12–17.
- HARIK, Iliya, "Political Elite of Lebanon", in George Lenczowski, ed., *Political Elites in the Middle East*, Washington, DC, the American Enterprise Institute, pp. 201–220.
- "The Economic and Social Factors in the Lebanese Crisis", *Journal of Arab

Affairs, April 1982, pp. 209–244, reprinted in Nicholas Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society*, American University in Cairo Press, 1985, pp. 412–431.
- HATEM, Roger, *Dans l'ombre d'Hobeika... en passant par Sabra et Chatilla*, Paris, Jean Picollec, 2003.
- HOTTINGER, Arnold: "Zu'ama in Historical Perspective", in Leonard Binder, ed., *Politics in Lebanon*, New York, John Wiley and sons, 1966, pp. 85–105.
- HOURANI, Najib, "Transnational Pathways and Politico-economic Power: Globalisation and the Lebanese War", *Geopolitics*, 15: 2, pp. 290–311, Online publication date, 13 May 2010.
- "From National Utopia to Elite Enclave: The Selling of the Beirut Souqs", in Gary McDonogh and Marina Peterson, eds., *Global Downtowns*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 2012.
- HUDSON, Michael, *The Precarious Republic- Political Modernization in Lebanon*, New York, Random House, 1968.
- IRFED, *Besoins et possibilités du Liban*, Beyrouth, Ministère du Plan, 1962.
- JABBRA, Joseph G. and JABBRA, Rima E, "Social class and political structure in Lebanon", *Indian Political Science Review*, Vol. 10, No. ii, 1976, pp. 107–134.
- JAHN, Paula, "Lebanese Middle class Diminishing in size", *The Daily Star*, 1 February, 2012.
- JOHNSON, Michael, *Class and Client in Beirut – The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840–1985*, London, 1986.
- "A State Without Relative Autonomy", *IPSA Conference*, Paris, 15–20 July, 1985, pp.1–24.
- *All Honourable Men. The Social origins of war in Lebanon*, I .B. Tauris, London and New York, 2001.
- JUREIDINI, Ray, "Migrant Women Domestic Workers in Lebanon", *ILO*, Beirut, Lebanon, 2001.
- "Women Domestic Workers I Lebanon", *International Migration Papers*, No. 48, Geneva, 2002.
- JUREIDINI, Ray. & MOUKARBEL, N., "Female Sri Lankan domestic workers in Lebanon: A case of 'contract slavery'", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 2004.
- JUREIDINI, R., "Migrant women domestic workers in Lebanon", *Mission Reports and Studies*, 2001.
- KHATER, Akram F., *Inventing Home – Emigration, Gender and the Middle Class in Lebanon 1820–1920*, Berkeley, University of California Press, 2001.
- KHURI, Fuad, *From Village to Suburb: Order and Change in Greater Beirut*, Chicago, 1975.
- LABAKI, Boutros, "L'Economie politique du Liban indépendent", 1943–1975,

pp.166-179.
- "Rapport de force intercommunautaires et genes des conflits internes au Liban", *Violence and Conflict in Divided Societies*, Freiburg, March 1983.
- "Lebanese Women's Rights and the Nationality Law", *UNDP and The National Committee*, for the Follow-Up on Women's Issues, June 2009.
- "Lebanon: Middle Class Seen Vanishing", *ECO news*, 21/8/1995.
- LEENDERS, Reinoud, "A Political Economy of Post-War Reconstruction in Lebanon: Budget Deficits, Public Debts and Political Bankruptcy", in *Beiruter Bketter*, 1997, pp. 24-34.
- LIPSET, S. M., "Social Stratification: Social Class", *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 1968.
- MAKDISSI, Samir, *The Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development*, I.B. Tauris, London 2004.
- MASSARRA, Antoine, *La structure sociale du Parlement libanais de 1920 à 1973*, Beyrouth, Publications de l'Université St. Joseph, 1975.
- MOORE, Clement Henri, "Le Systeme bancaire libanais- les substituts financiers d'un ordre politique", *Maghreb-Machrek*, No. 99, janvier-mars 1983, pp. 30-45.
- MOURAD, Nora, "Exclusive Agencies in Lebanon: The Hidden Monopolies", M.A. Thesis Dissertation, Lebanese American University, June 2006.
- NABA, René, *Rafic Hariri: Un homme d'affaires Premier Ministre*, Paris, l'Harmattan, 1999.
- NASR, Salim, "Pour éclairer la guerre civile au Liban", in *Liban-Palestine: promesses et mensonges de l'Occident*, Paris, L'Harmattan, 1977.
- "La transition des chi`ites vers Beyrouth: mutations sociales et mobilisation communautaire à la veille de 1975", in CERMOC, *Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq*, Beyrouth, 1985, pp. 86-116.
- "The Crisis of Lebanese Capitalism", *MERIP-Middle East Reports*, 73, 1978.
- "The New Social Map", in Theodore Hanf and Nawaf Salam, eds., *Lebanon in Limbo, Post War society and State in an Uncertain Regional Environment*, Nomos Verlagsgesellschaft, Baden-Baden, 2003, pp. 143-158.
- NASR, S. et M., *Remarques sur la composition structurelle du secteur industriel au Liban*, Beyrouth, mimeographed, 1971.
- "Les travailleurs de la grande industrie dans la banlieue-Est de Beyrouth", Beirut, mimeographed, 1974.
- NERGUIZIAN, Aram and CORDESMAN, Anthony, *The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post Syria Lebanon*, Center for Strategic and International Studies, Feb. 10, 2009.
- No Corruption-The Lebanese Transparency Association, *Reconstruction Survey: The Political Economy of Corruption in Post-War Lebanon*, 2007.

- ODILE, W., FAVRE, X., "The Beirut Slave Trade", *Le Monde Diplomatique*, June 1998.
- OWEN, Roger, "The Economic History of Lebanon 1943-1974: Its Salient Features", in Roger Owen, ed., *Essays on the Crisis in Lebanon*, Ithaca Press, London, 1976, pp. 27-41.
- PERRY, Mark, "Car Dependency and Culture in Beirut: Effects of an American Transport Paradigm", *TWPR*, 22 /4/2000, pp. 395-409.
- "Ecological Health Movement in Lebanon: An Overview of Alternative Culture in a Developing country", *Journal odf Ecological Anthropology*, Vol. 6, 2002, pp. 50-68.
- PERTHES, Volker, "Myths and Money: Four Years of Hariri and Lebanon's Preparation for a New Middle East", *Middle East Report*, spring 1997, pp. 16-22.
- PETERS, D., RAAD, E., SINKEY, J., "The performance of banks in Postwar Lebanon', *International Journal of Business*, 9, (3) 2004.
- PETRAN, Thabita, *The Struggle Over Lebanon*, New York, 1987.
- PICARD, Elizabeth, *Liban, état de discorde, des fondations à la guerre - civile*, Paris, 1988.
- POSCHMANN, Ida, "Gender Inequality, exhibition of social status and consumption of plastic surgery", Dissertation, American University of Beirut.
- "Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon", *International Poverty Centre, Country Study*, No. 13, January 2008.
- RAHMOUNI, Mélissa, "Rapport sur les élites économiques libanaises", unpublished dissertation, Sciences Po, Paris.
- "Recherche classe moyenne désespérément", *L'Orient - Express*, Février 1996.
- RICHANI, Nazi, "The Druze of Mt. Lebanon: Class Formation in a Civil War," *Middle East Report*, No. 20, 1990, pp. 26-30.
- SACHZ, Fruma, *The Making of a Syrian Identity: Intellectuals and Merchants in 19th Century Lebanon*, Brill, 2005.
- SAIDI, Nasser H., "*Economic Consequences of the War in Lebanon*", Oxford, Centre for Lebanese Studies, 1986.
- SALAMANDRA, Christa, *A new Old Damascus, Authenticity and Distinction in Urban Syria*, Bloomington and Indianapolis, Indiana University Press, 2004.
- SALIBI, Kamal, *A House of Many Mansions, The History of Lebanon Reconsidered*, Berkeley and Los Angeles, University of California Press, 1988.
- SALTI, Rasha, "Silencing Class: Modernity, Subversion and Kitsch in Post-War Beirut", *'Home Works' Forum*, Beirut, April 2002.
- SAYEGH, Yusef, *Entrepreneurs of Lebanon*, Harvard University Press, 1962.
- SHALCRAFT, John, *Invisible Cage: Syrian Workers in Lebanon*, Stanford, Stanford University Press, 2008.

- AL-SHAMI, `Ali, *Tatawwur al-Tabaqah al-`Amilah fi-l-Ra'simaliyyah al-Lubnaniyyah al-Mu`asirah,* Beirut, Dar al-Farabi, 1981.
- SIKSEK, Simon, DAOUK, Bashir and BAAKLINI, Sami, *Preliminary Assessment of Manpower Resources and Requirements in Lebanon,* A.U.B. Economic Research Institute, Beirut, 1960.
- STEWART, Desmond, *Orphan With a Hoop. The Life of Emile Bustani,* London, Chapman and Hall, 1967.
- STARR, Paul D., "Classes in Lebanon", in C.A.O. van Nieuwenhuijze, *Commoners, Climbers and Notables: a sampler of studies on social ranking in the Middle East,* Leiden, E.J. Brill, 1977.
- Third Shadow Report on the UN Commision on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, UNICEF/Lebanon Office, April 2008.
- TRABOULSI, Fawwaz, "The Role of State and Society Transformation – the Lebanese Case", unpublished paper.
- *A Modern History of Lebanon,* London, Pluto Press, 2nd edition, 2012.
- VERDEIL, Chantal, "Naissance d'une nouvelle élite ottomane. Formation et trajectoires des médecins diplômés de Beyrouth à la fin du XIXe siècle", *Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée,* 2008, Vol. 121-122, pp. 217 -237.
- YOUNG, Michael, "Stability and the Poor", *The Lebanon Report,* No. 2, summer 1996.
- ZAATARI, Sura, "Medical Doctors in Lebanon: Members of the Professional Middle Class", term paper, *Social Inequalities: Class and Class Structure in Lebanon,* unpublished dissertation, M.A. seminar in Sociology, American University of Beirut, 2009.

Publications

- Executive
- Le Commerce du Levant
- Lebanon Opportunities
- L'Orient le Jour
- The Daily Star
- Middle East Intelligence Bulletin

Guides, Reports and Statistics

- Administration central des statistiques, Annuaire statistique, 2006.
- Annuaire des sociétés libanaises par action, Beyrouth, 1966 and later years.
- Annuaire libanais du commerce et de l'industrie, (A.L.C.I.), SPIGEL, Robert et Edouard (éditeurs), Beyrouth 1982.
- Consultation and Research Institute, "Competition in the Lebanese Economy.

A Background Report for a Competition Law for Lebanon", May 2003, Head Author, dr. Toufic Gaspard.
- Credit Suisse Research Institue, Global Wealth Report, 2013 and 2014.
- Institute of Development Studies/WFP, Social Protection and Safety Net – Lebanon, "Social Protection, food security, and nutrition outcomes. Refugees, displaced, and host communities", unpublished.
- Lebanese Government – Central Administration for Statistics, UNDP, Living Conditions of Households, 2004, Beirut, 2005.
- Lebanese Republic, Ministry of Social Affairs, "National Poverty Targeting Program", 2015.
- UNDP conference on "Linking Economic Growth and Social Development", 11th- 13th January 2000, Beirut, Lebanon.
- UNDP, "Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon", August 2008.
- United Nations/ESCWA, "Arab Middle Class. Measurement and role in driving change", 2014.
- Who's Who in Lebanon, Publitec Publications, Beirut, 1963.
- World Bank/MENA Region, "Trade and competition Policies for Growth", May 2006.
- World Bank/Sustainable Development Department, MENA Region, "Republic of Lebanon: Electricity Sector Public Expenditure Review", January 31, 2008.
- World Bank/ESCWA, "Lebanon: Social Impact Analysis – Electricity and Water Sectors, June 18, 2009, report number 48993-LB.
- World Bank/MNSHD, "Republic of Lebanon: Good Jobs Needed", report number 76008-LB, Dec. 2012.
- World Bank/Poverty Reduction and Economic Management Department-MENA Region, "Economic and Labor Force Impact of the Proposed Change in Wage Structures of the Public Sectors", June 2013.

فهرس الأعلام

ب

ث

ج

ح

ح

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

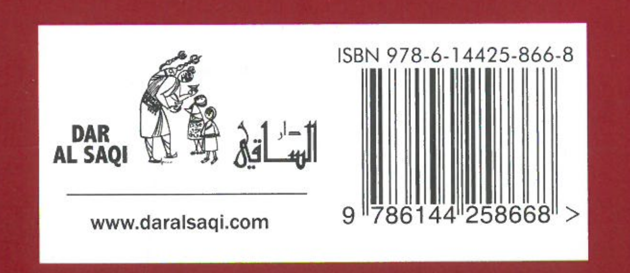
ه

فهرس الأماكن

تسعى هذه الدراسة إلى إثبات وجود تراتب اجتماعي في لبنان يقوم على المواقع المتفاوتة لسكانه من الاقتصاد والموارد والدخل والثروة وعلاقات الإنتاج بالملكية. وتهدف إلى إعادة الاعتبار لمفهوم الطبقة في إنتاج المعارف عن المجتمع والسلطة في لبنان.

انطلقت الدراسة من أن الدولة والنصاب السياسي هما أيضاً وخصوصاً نصاب الطبقات، وأن الدولة في لبنان هي المجال الذي يعاد فيه إنتاج الطوائف والطبقات والتوازنات في ما بينها وداخل كل واحدة منها. حتى إن ما ينظر إليه على أنه ضعف وغياب في الدولة يعود في حالات عديدة إلى سلب أدوارها المفترضة لمصلحة استقلالية الطوائف وضرورات الاقتصاد الحرّ.

فواز طرابلسي كاتب ومؤرخ ومترجم وأستاذ جامعي. رئيس تحرير المجلة الفصلية الثقافية 'بدايات'. تتناول كتاباته التاريخ والفكر السياسي والحركات الاجتماعية والثقافة الشعبية والنقد الأدبي والفني. من مؤلفاته 'تاريخ لبنان الحديث'، 'حرير وحديد'، 'جنوب اليمن في حكم اليسار'.



ISBN 978-6-14425-866-8